المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات
البرنامج المسائي

الدُّرَّةُ السَّنِيَّةُ

على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية

لأبي حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي (كان حيًّا عام ١٠٧٩هـ)

من أول الكتاب إلى آخر باب الإعراب

دراسةً وتحقيقا

مشروع رسالة علمية مقدم لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالب

صالح بن مطلق بن سعد القرشي المالكي

إشراف

فضيلة الدكتور/ ناجي بن محمدو بن عبد الجليل

العام الجامعي ١٤٣٢-١٤٣٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

وتشتمل على ما يلي:

أسباب اختيار هذا الموضوع.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

منهجي في التحقيق.

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله شرف اللغة العربية وكرمها بأن أنزل بها القرآن الكريم، فكانت اللغة العربية طريق هداية للبشرية جمعاء، يفدون إلى منبعها، ويتلون الآيات بحروفها، ويعبدون الله بألفاظها، وحين فسدت الألسنة، وتسرب الضعف إلى سليقة العرب، وفشا اللحن في اللغة، خشيت الأمة على لغتها، فكان أن قيض الله تعالى لهذه اللغة من يحافظ عليها، فأكب العلماء على دراستها دراسة متأنية، فوضعوا لها القواعد والضوابط الدقيقة؛ كي يتقنها أبناؤها، ويسهل على غيرهم تعلمها وإدراكها، فألفت في ذلك الكتب والأسفار، ومن جملة العلماء الذين اهتموا باللغة العربية أبو حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي من علماء القرن الحادي عشر، صاحب هذا السِّفر الذي بين أيدينا، وهو حاشية على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، ولما كان لزامًا عليَّ أن أقدم بحثًا لنيل الشهادة العالمية (الماجستير) رأيت أن يكون بحثي تحقيقَ كتاب من كتب التراث، من أجل خدمة تراثنا الإسلامي العريق، وإخراج أحد كتبه إلى النور.

وكان أن وفقني الله ﷻ إلى هذا الكتاب، بعد عناء وطول بحث بين المخطوطات.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتني إلى تحقيق جزء من هذا الكتاب:

١- أهمية هذا الكتاب، حيث تكمن أهميته في كونه يتعلق بكتابين قيمين هما: الآجرومية التي طبقت شهرتها الآفاق، وشرحها للأزهري الذي يعد من أميز الشروح عليها.

٢- قيمة الكتاب العلمية فهذا الكتاب يعد من أوسع الكتب التي تتعلق بالآجرومية، فقد تميز بكثرة المسائل النحوية، وأقوال العلماء، ووفرة الشواهد بمختلف أنواعها.

٣- الرغبة في إخراج هذا الكتاب، والكشف عن مؤلفه، وتسليط الضوء عليه، إنصافًا لعلماء القرن الحادي عشر.

٤- المساهمة في نشر التراث الإسلامي محققًا تحقيقًا علميًّا، وموثقًا توثيقًا دقيقًا.

الدراسات السابقة:

من خلال تتبعي لقواعد البيانات ومراكز المعلومات لم يتبين لي وجود دراسات سابقة عن المؤلف أو الكتاب.

خطة البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وقسمين كما يلي:

المقدمة: وتشتمل على سبب اختياري للموضوع، والدراسات السابقة عليه، وخطة بحثي فيه دراسة وتحقيقًا، ومنهجي في التحقيق.

القسم الأول: الدراسة، وفيه تمهيدٌ وفصلان:

التمهيد: (خالد الأزهري وشرحه على الآجرومية)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خالد الأزهري، حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب شرح الأزهري على الآجرومية، وقيمته العلمية، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: عبد المعطي المالكي: حياته وآثاره. وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: كتاب: (الدرة السنيّة على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية) وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ومن سماه بهذا الاسم، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج الشارح في الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الثالث: مصادره.

المبحث الرابع: موقف الشارح فيه من ابن آجروم، ومن خالد الأزهري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقفه من ابن آجروم.

المطلب الثاني: موقفه من خالد الأزهري.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث السادس: ويشتمل على ما يلي:

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ونماذج منها.

القسم الثاني: قسم التحقيق.

ويشتمل على النص المحقق من أول المخطوط إلى آخر باب الإعراب.

ثم ذيلت البحث بالفهارس الفنية الآتية:

١) فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢) فهرس القراءات القرآنية.

٣) فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.

٤) فهرس الأقوال والأمثال.

٥) فهرس الأبيات الشعرية.

٦) فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.

٧) فهرس الأعلام المترجم لهم.

٨) فهرس المصادر والمراجع.

٩) فهرس الموضوعات.

منهجي في التحقيق:

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إخراجَها صحيحة سليمة كما وضعها مؤلفوها، فقد بذلت الجهد في هذا، ملتزمًا الأمانة العلمية، والمنهج العلمي في التحقيق ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مراعيًا الأسس التالية:

١- قمت بنقل النص من غير تدخل فيه، إلا في مواضع قليلة ضرورية، لا تمس مضمون النص، مثل كتابته وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم، أو تصحيح آية قرآنية، أو خطأ نحوي واضح.

٢- لم أضع إحدى النسخ التي اعتمدت عليها أصلاً، بل اخترت النص الصحيح منها، ثم أثبت ما يوجد بينها من اختلافات في الهامش.

٣- أضفت بعض العناوين الفرعية، وجعلتها بين معقوفين، تتميمًا للفائدة.

٤- وضعت نص متن الشرح بين قوسين.

٥- وضعت عند بداية كلِّ لوحة رقمها بين معقوفين.

٦- أوردت الآيات مضبوطة وفق رسم المصحف، وضبطت الأحاديث النبوية الشريفة، وأبيات الشعر، وما يحتاج إلى ضبط في المتن.

٧- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر رقم الآية.

٨- خرَّجت جميع القراءات القرآنية الواردة في الجزء الذي قمت بتحقيقه من الكتاب، وذلك بذكر من قرأ بها، والإحالة إلى كتب القراءات، وكتب التفسير التي تعنى بالقراءات والإعراب.

٩- خرَّجت الأحاديث من كتب الأحاديث، مشيرًا إلى اختلاف الروايات.

١٠- خرَّجت الأمثال والأقوال المأثورة من الكتب التي تعنى بذلك، مبينًا معانيها إذا لزم ذلك.

١١- خرجت الشواهد الشعرية، وذلك ببيان بحر البيت، وإكماله في الهامش إذا ورد غير كامل في الأصل، ونسبت ما لم ينسب إلى قائله، مع الإحالة إلى ديوانه إن وجد، أو إلى كتب المختارات الشعرية إن وجد فيها، مع بيان الكلمات الغامضة في البيت، ثم أذكر الشاهد في البيت، مع بيان الروايات الواردة في البيت إن وجدت، ثم أورد بعض الكتب التي استشهدت به.

١٢- شرحت الكلمات الغريبة الواردة في الكتاب، وذلك بالرجوع إلى المعاجم اللغوية.

١٣- خرجت أقوال النحاة وآراءهم من كتبهم إن وجدت، وإلا فمن كتب النحو المشهورة.

١٤- خرجت المسائل النحوية، وأشرت إلى مواطنها في أمهات كتب النحو.

١٥- عرفت بإيجاز بالأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب، واستثنيت من ذلك المشهورين ككبار الصحابة ونحوهم.

١٦- عرفت ببعض الأماكن والبلدان غير المعروفة.

١٧- قمت بعمل فهارس شاملة للجزء الذي قمت بتحقيقه، لكي تعين القارئ على الرجوع إلى ما يحتاجه من الكتاب، مثل: فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال والأقوال المأثورة، والأشعار، والأعلام، وموضوعات الدراسة والتحقيق.

وفي الختام أشكر الله تعالى على توفيقه وحسن رعايته ومنِّه وكرمه، كما أتقدم بجزيل الشكر للجامعة الإسلامية التي أتاحت لي ولزملائي فرصة مواصلة الدراسات العليا والتحصيل العلمي، في رحاب المدينة النبوية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لشيخي وأستاذي فضيلة الدكتور ناجي عبد الجليل، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، ومنحني الشيء الكثير من جهده ووقته، وتفضل عليَّ بآرائه وخلاصة تجاربه، سعيًا إلى إخراج هذه الرسالة على الوجه المطلوب، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والدعاء لكل من قدم لي يد العون لإنجاح وإكمال هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أشكر أسرتي الكريمة، لتفهمها وتقديرها لظروف البحث، والوقوف بجانبي، والدعاء لي، فجزاهم الله خيرًا.

وأخيرًا فقد بذلت في بحثي هذا غاية جهدي، فإن أصبت فبتوفيق الله وتسديده، وإن أخطأت فحسبي أني حاولت، وعذري أني أجتهد، وأستغفر الله وأتوب إليه، وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه

أجمعين.

القسم الأول

قسم الدراسة

وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد: خالد الأزهري وشرحه على الآجرُّمية.

الفصل الأول: عبد المعطي المالكي: حياته وآثاره.

الفصل الثاني: كتاب: (الدُّرَّة السَّنَيَّة على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجرُّومية).

التمهيد

خالد الأزهري وشرحه على الآجرومية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خالد الأزهري: حياته وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب: (شرح الأزهري على الآجرومية) وقيمته العلمية، وأهم شروحه بإيجاز.

المبحث الأول: خالد الأزهري حياته وآثاره بإيجاز:

أولاً: حياته:

أ- اسمه ونسبه وكنيته(١):

هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي(٢) الأزهري الشافعي النحوي المصري، المعروف بالوقّاد.

ب- مولده ونشأته:

ولد خالد الأزهري سنة ٨٣٨ هـ تقريبًا، بجرجة من الصعيد وتحول وهو طفل مع أبويه إلى القاهرة فقرأ القرآن، والعمدة، ومختصر أبي شجاع، وتحول إلى الأزهر فقرأ فيه المنهاج، وقرأ في العربية، ومما تجدر الإشارة إليه أن الأزهري اشتغل بالعلم على كِبَر قيل: كان عمره ستًّا وثلاثين سنة فسقطت منه يومًا فتيلة على كراس أحد الطلبة فشتمه وعيَّره بالجهل، فترك الوقادة وأكبَّ على الطلب، وبرع وأشغل الناس(٣).

ج- وفاته:

توفي الأزهري في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة ٩٠٥هـ، بعد أن حج ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة، وله من العمر سبعة وستون عامًا(٤).

---

(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ٣/ ١٧١، شذرات الذهب ٨/ ٢٥، الكواكب السائرة ١/ ١٨٨، معجم المؤلفين ٤/ ٩٦، هدية العارفين ١/ ٣٤٣، الأعلام ٢/ ٢٩٧، مقدمة شرح التصريح ١/ ٥.

(٢) في الضوء اللامع ٣/ ١٧١ (الجرجي) نسبة إلى جرجة.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٢٥.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٢٥، هدية العارفين ١/ ٣٤٣، الأعلام ٢/ ١٩٧، مقدمة شرح التصريح ١/ ٥.

د- شيوخه وتلاميذه:

أ- شيوخه:

كان للشيخ خالد الأزهري أساتذة كثيرون تتلمذ على أيديهم، فأخذ عنهم، وتلقى منهم، فاستفاد وأفاد من علمهم حتى أصبح فيما بعد ممن يضرب بهم المثل، ويشار إليهم بالبنان، وتنتهي إليهم الرئاسة في علوم العربية، ومن هؤلاء الأساتذة الأجلاء [١]:

١- إبراهيم العجلوني.

٢- الزين الأبناسي[٢].

٣- أحمد بن محمد الشُّمُنِّي، من علماء التفسير والحديث والنحو[٣].

٤- التقي الحصيني، أخذ عنه المعاني والبيان والمنطق والأصول[٤].

٥- تغري بردي القادري.

٦- داود المالكي.

٧- الشهاب السجيني.

٨- السيد علي تلميذ ابن المجدي، تلقى منه علم الفرائض والحساب.

٩- عبد الدائم الأزهري، تلقى منه المقدمة الجزرية.

١٠- علي السنهوري، عالم اللغة والقراءات والأصول[٥].

١١- الزين المارداني.

١٢- محمد بن أحمد العبادي[٦].

---

(١) ينظر في شيوخ الأزهري: الضوء اللامع ٣/ ١٧١-١٧٢، مقدمة شرح التصريح ١/ ٥.

(٢) تنظر ترجمته في: الأعلام ١/ ٧٥.

(٣) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ٢/ ١٧٤، شذرات الذهب ٧/ ٣١٣، بغية الوعاة ١/ ٣٧٥.

(٤) تنظر ترجمته في: الأعلام ٢/ ٩٦.

(٥) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/ ٢٤٩، الأعلام ٤/ ٣٠٧.

(٦) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ١/ ١٦٨، بغية الوعاة ١/ ٣٧٥.

١٣- محمد بن عبد المنعم الجوجري، من فقهاء مصر[١].

١٤- يحيى بن محمد الأمين الأقصرائي، شيخ الحنفية في زمانه[٢].

١٥- يعيش المغربي، قرأ عليه في العربية[٣].

ب- تلاميذه:

تتلمذ على يد الشيخ خالد الأزهري عدد من الأعلام، وأخذ عنه جماعة من الأئمة، وممن وقفت عليه من هؤلاء ممن ذكروا في كتب الطبقات:

١- أحمد بن محمد بن علي القسطلاني المصري الشافعي[٤].

٢- أحمد بن يونس المصري الحنفي المعروف بابن الشلبي[٥].

٣- خضر المالكي[٦].

٤- شمس الدين محمد بن علي بن هلال النحوي، من أهل حلب[٧].

ثانيًا: آثاره:

خلَّف لنا الشيخ خالد الأزهري عدة مصنفات جلها في النحو، تشهد على غزارة علمه وإمامته في هذا الفن، قال عنها ابن العماد: «وكثر النفع بتصانيفه؛ لإخلاصه ووضوحها»[٨]، وهذه المصنفات منها ما هو مطبوع، ومنها ما زال مخطوطًا، فمصنفاته المطبوعة هي:

١- إعراب ألفية ابن مالك، وسماه: تمرين الطلاب في صناعة الإعراب.

---

(١) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ٤/ ٣٥١، شذرات الذهب ٧/ ٣٤٧، الأعلام ٦/ ٢٥١.

(٢) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع ١٠/ ٢٤٠، الأعلام ٨/ ١٦٨.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٣/ ١٧١.

(٤) ينظر في ترجمته: النور السافر عن أخبار القرن العاشر ١/ ٥٩.

(٥) ينظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ٢٦٥، الأعلام ١/ ٢٧٦.

(٦) تنظر ترجمته في: الكواكب السائرة ١/ ٦٨.

(٧) ينظر في ترجمته: كشف الظنون ص ١٦٥١، الأعلام ٦/ ٢٠٩.

(٨) شذرات الذهب ٨/ ٢٥.

٢- الألغاز النحوية(١).

٣- التصريح بمضمون التوضيح وهو شرح لكتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ويعد من المطولات، جمع فيه الأزهري آراء النحويين واللغويين مما تضمنته مصنفاتهم، ولا غنى للباحث في هذا الفن عنه.

٤- الزبدة في شرح البردة، وهو شرح لبردة البوصيري(٢).

٥- شرح الآجرومية، وهو شرح لمقدمة ابن آجروم، وسأفرد له مبحثًا خاصًّا.

٦- شرح مقدمة الجزرية (٣).

٧- المقدمة الأزهرية وشرحها.

٨- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وهو شرح لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام.

وللأزهري مصنفات أُخرى لم تطبع ذُكرت في كتب التراجم والفهارس منها:

١- تفسير آية: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾(٤)، ذُكر في هدية العارفين ١/ ٣٤٤.

٢- القول السامي على كلام منلا عبد الرحمن الجامي في النحو، ورد أيضًا في كشف الظنون ٢/ ١٣٧٢، وهدية العارفين ١/ ٣٤٤.

---

(١) ينظر: الأعلام ٢/ ٢٩٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٢٩٧.

(٣) ينظر: الأعلام ٢/ ٢٩٧.

(٤) سورة الواقعة آية: ٧٥.

المبحث الثاني: كتاب: (شرح الأزهري على الآجرومية) وقيمته العلمية، وأهم شروحه بإيجاز:

أ- كتاب: (شرح الأزهري على الآجرومية):

يعد كتاب شرح الأزهري شرحًا متوسطًا للآجرومية، ولا أدق من وصف صاحبه له حيث قال: «فهذا شرح لطيف لألفاظ الآجرومية في أصول علم العربية، ينتفع به المبتدئ ــإن شاء الله تعالىــ ولا يحتاج إليه المنتهي»[١]، قام فيه الأزهري بحل ألفاظ الآجرومية، وبيان معانيها، وإيراد الأمثلة لإيضاحها، دون توسع في ذلك، فجاء شرحه شبه خالٍ من الشواهد القرآنية والشعرية، مبتعدًا عن ذكر الخلاف، كما اتبع فيه تقسيم المصنف ابن آجروم، فبدأ بباب الكلام وأقسامه، ويليه باب الإعراب، فباب الأفعال، ثم باب مرفوعات الأسماء، ثم باب المنصوبات، وأخيرًا باب مخفوضات الأسماء.

ب- قيمة الكتاب العلمية وأهم شروحه بإيجاز:

تنبع أهمية كتاب شرح الأزهري وقيمته العلمية من قيمة المقدمة الآجرومية لمؤلفها أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي، المعروف بابن آجروم، وهو فقيه، نحوي، مقرئ، من علماء (فاس)، توفي سنة ٧٢٣هـ[٢]، هذه المقدمة التي قلما حظي متن أو مقدمة بما حظيت به، فقد اعتنى بها الأئمة والعلماء عناية فائقة، مابين نظم وشرح وإعراب[٣]، حتى إن بعض المتقدمين أرجع السبب في هذا إلى صلاح صاحبها وإخلاصه[٤]، وكما نالت هذه المقدمة من الحظوة الكبيرة كذلك نال شرحها للشيخ خالد الأزهري، حيث كثر إقبال الطلبة عليه، والحرص على دراسته، يشهد على ذلك كثرة الحواشي التي

---

(١) شرح متن الآجرومية ص ١٧.

(٢) ينظر في ترجمته: الضوء اللامع ٩/ ٢٢، بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٨، شذرات الذهب ٦/ ٦٢، هدية العارفين ٢/ ١٤٥، الأعلام ٧/ ٣٣، معجم المؤلفين ١١/ ٢١٥.

(٣) ينظر في شروح الآجرومية ونظمها وإعرابها: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦-١٧٩٨، جامع الشروح والحواشي ١/ ١٦- ٥٥، مقدمة تحقيق نور السجية (رسالة) ص ١٤-٢٤.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

وضعت عليه، فقد كُتب على ذلك الشرح ما يربو على عشرين حاشية جاءت مابين مطولة إلى متوسطة، فمن هذه الحواشي:

١- حاشية للشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن يونس الحنفي المعروف بالشلبي المتوفى سنة ٩٤٧هـ، وسماها: (الدرر الفرائد على شرح الآجرومية)(١)، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٩٨ مجاميع، وثانية بدار الكتب الظاهرية برقم ١٨٢٥، وثالثة بالأزهرية في ٥٠ ورقة برقم ٤٩٧(٢).

٢- حاشية للشيخ أبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي بن وفا الشنواني المتوفى سنة ١٠١٩هـ، وسماها: (الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية)(٣)، وهي محققة في رسالة علمية بجامعة القاهرة ــ كلية دار العلوم.

٣- حاشية الغنيمي على شرح الشيخ خالد، لأحمد بن محمد بن علي الغنيمي الأنصاري المتوفى سنة ١٠٤٤هـ(٤)، منها نسخة مخطوطة في ٨٠ ورقة بالمكتبة الأزهرية برقم ١٢٢٩، وأخرى بنفس المكتبة في ١٣٣ ورقة برقم ٤٠٥٢(٥).

٤- حاشية للشيخ محمد بن علي بن علان البكري المكي المتوفى سنة ١٠٥٧هـ(٦).

٥- حاشية لعلي بن عبد القادر النبتيتي الحنفي المتوفى سنة١٠٦٠هـ، وسماها: (فتح رب البرية في حل شرح ألفاظ الآجرومية)(٧)، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٣، وأخرى بالظاهرية برقم ٣٩٦٩، وثالثة بالأزهرية برقم (٢٥٤) ١٦٦٢ بعنوان: الدرر الجوهرية في حل شرح الأزهرية(٨).

---

(١) ينظر: الأعلام ١/ ٢٧٦.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٠.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين ٣/ ٥٩، الأعلام ٢/ ٦٢، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٠.

(٤) ينظر: هدية العارفين ١/ ١٨٥، معجم المؤلفين ٢/ ١٣٢، الأعلام ١/ ٢٣٧.

(٥) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢١.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ١٨٤، الأعلام ٦/ ٢٩٣، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢١.

(٧) ينظر: خلاصة الأثر ٣/ ١٦١، الأعلام ٤/ ٣٠١.

(٨) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢١.

٦- حاشية على شرح الآجرومية للشيخ خالد، ليوسف بن محمد الفيشي المتوفى سنة ١٠٦١هـ[(١)]، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب الوطنية بتونس برقم ٣٢٦ [(٢)].

٧- حاشية على شرح الآجرومية للأزهري، لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، منها نسخة مخطوطة في ٧٤ ورقة برقم ٤٩٦٩ بدار الكتب الظاهرية، وأخرى بنفس المكتبة بعنوان: الفواكه السنية على شرح الآجرومية، وأخرى بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ١٤١٩[(٣)].

٨- حاشية على شرح الآجرومية للأزهري، لمحمد بن أحمد الأحسائي المتوفى سنة ١٠٨٣هـ منها نسخة مخطوطة بأوقاف بغداد برقم ١٣٥٣٤ في ٥٣ ورقة[(٤)].

٩- حاشية ليوسف بن محمد بن يوسف المحلي القرشي الشافعي المتوفى سنة ١٠٩٧هـ، وسماها: (الفوائد المضيئة على شرح الشيخ خالد على الآجرومية)، منها نسخة مخطوطة بالمكتبة الأحمدية برقم ٤٢٢٦، وأخرى برقم ١٧٧٥ بنفس المكتبة[(٥)].

١٠- حاشية على شرح الآجرومية للشيخ خالد، لعبد الله بن عبد الغفور الجوهري الشافعي النابلسي المتوفى سنة ١١٣٧هـ[(٦)].

١١- حاشية لأبي حامد عبد المعطي الوفائي الأزهري المالكي الضرير المتوفى سنة ١١٣٧هـ على الأرجح، وسماها: (الدرة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد على الآجرومية)، جمعها تلميذه عبد الكريم بن محمد بن رمضان السكندري الأزهري المالكي، الشهير

---

(١) ينظر: خلاصة الأثر ٤/ ٥١٠، هدية العارفين ٢/ ٥٦٦ وهو فيهما (القيسي) وهو خطأ، الأعلام ٨/ ٢٥٢.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢١ وهو فيه (يوسف بن عبد الله) وهو خطأ أيضًا.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١/ ١٦١، الأعلام ١/ ٩٢، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢١.

(٤) ينظر: الأعلام ٦/ ١٢، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٢ وهو فيه (محمد بن عبد اللطيف) وهو خطأ.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٥٦٤، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٢.

(٦) ينظر: الأعلام ٤/ ٩٩، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٣.

بالدري الوفائي المتوفى سنة ١٠٨٠هـ، وبعض المراجع تنسبها إلى التلميذ توهمًا[١]، وسيأتي الحديث مفصلاً عن هذه الحاشية إن شاء الله تعالى.

١٢- حاشية المدابغي على شرح الشيخ خالد الأزهري، للشيخ حسن بن علي بن أحمد بن عبد الله المدابغي المنطاوي الشافعي الأزهري المتوفى سنة ١١٧٠هـ، منها نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٧٧م، وأخرى بالأزهرية برقم ٣٧٨٨٦، وخمس نسخ أخرى بنفس المكتبة[٢].

١٣- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد لمحمد بن مجاهد أبي النجا الطنتدائي كان حيًّا سنة ١٢٢٣هـ، وهي مطبوعة عدة طبعات منها طبعة بدار الكتب العلمية وعليها عدة حواشٍ وتقريرات[٣].

١٤- حاشية الشبيني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، للشيخ محمد بن عبد الحي الشبيني الشافعي المتوفى سنة ١٢٣٨هـ، منها نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية برقم ٣٢٥١ [٤].

١٥- حاشية الحلواني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، لعلي بن علي بن حسن الحلواني المتوفى بعد سنة ١٢٥٥هـ، وهي بخط المؤلف في ٢٧٥ ورقة بالمكتبة الأزهرية برقم ٨٥١٩ [٥].

١٦- حاشية لسليم بن حسين الدجاني المتوفى سنة ١٢٧٤هـ، وسماها: (الكواكب الدرية حاشية على شرح الشيخ خالد)، منها نسخة مخطوطة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ٣٤٧، وأخرى بالأزهرية برقم ٤٣٣٢ [٦].

---

(١) كما في هدية العارفين ١/ ٦١٣، وينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٣.

(٢) ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٩٨، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٣.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين ١٠/ ١٣١، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٤.

(٥) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٤.

(٦) ينظر: هدية العارفين ١/ ٣٣١، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٤.

١٧- حاشية لعبد الرحيم بن عبد الرحمن بن محمد السيوطي الجرجاوي المالكي المتوفى سنة ١٣٤٢هـ، سماها: (فوائد الطارف والتالد على شرح الآجرومية للشيخ خالد)، طبعت بالمطبعة الأدبية بمصر سنة ١٣١٨هـ[١].

١٨- حاشية لعبد الحميد بن إبراهيم الشرقاوي الشافعي (من علماء القرن الرابع عشر الهجري)، سماها: (تسهيل الفوائد لتحصيل شرح الشيخ خالد)، طبعت بمطبعة بولاق ١٣١٣هـ[٢].

---

(١) ينظر: الأعلام ٣/ ٣٤٦، جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٤.

(٢) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٤.

الفصل الأول

عبد المعطي المالكي: حياته وآثاره

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: مكانته العلمية.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه:

هو أبو حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي، كما عرَّف به تلميذه عبد الكريم السكندري جامع الحاشية(١)، وقد فتشت وبحثت في كثير من مراجع البحث من كتب التراجم، والنحو المتأخرة وغيرها في معرفة المزيد عن هذا المؤلف فلم أعثر على شيء من ذلك، إلا أنه في بعض نسخ المخطوط زِيدَ على اسمه في صفحة العنوان لقب: (الضرير) كما في نسخة المكتبة الأزهرية، ولعل السبب في عدم ذكر التلميذ لهذا اللقب أنه كان في حياة شيخه ولم يكن قد عمِّر شيخه حينئذ فلم يصب بعد بالعمى، كما سيأتي لاحقًا، وذكر هذا اللقب أيضًا الحبشي صاحبُ جامع الشروح والحواشي، وقد سبقني إلى نتيجة البحث حيث قال: «لم أقف على ترجمته، وقد وقفت على زمنه من عصر تلميذه الآتي بعده [يعني عبد الكريم السكندري]»(٢)، وورد له ألقاب أخرى في خاتمة النسخة (ز) حيث لقب فيها بالبصير وخادم الفقراء.

---

(١) ينظر: ل (٢/أ) من نسخة (ص).

(٢) جامع الشروح والحواشي ١/ ٢٢.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته:

لم تفصح المصادر التي أمكنني الرجوع إليها عن مولد عبد المعطي المالكي أو عن شيء من نشأته، وكل ما يعرف عنه أنه كان حيًّا عام ١١١٨هـ على الأرجح، بدليل أن كاتب إحدى النسخ وهو عبد الله الشرقاوي قد دعا له بالحفظ، ولتلميذه جامع الحاشية بالرحمة، وهذا يدل على أن عبد المعطي المالكي قد عُمِّر بعد تلميذه السكندري الذي توفي سنة ١٠٨٠هـ كما في هدية العارفين[1] بزمن ليس بالقصير، وهذا نص خاتمة نسخة المكتبة الأزهرية: «وعلقها [يعني كاتبها] من نسخة المؤلف الذي كتبها بخطه - رحمه الله - ويسمى عبد الكريم السكندري بلدًا، الأزهري شهرةً، خادم مصنفه حفظه الله عبد المعطي المالكي البصير وخادم الفقراء بالأزهر عمره الله»، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة كما ذكر كاتبها يوم الجمعة آخر شهر ربيع الأول سنة ١١١٨هـ، وفي هذه الخاتمة إشارة أخرى إلى أن عبد المعطي المالكي قد أصابه العمى؛ بدليل وصف كاتبها له بالبصير، وهو من قبيل التفاؤل لأن لفظ البصر أحسن من لفظ العمى[2]، ويدل عليه أيضًا ما جاء في صفحة العنوان للحاشية نفسها من التصريح بلقب الضرير، فجاءت بهذه الصيغة: تأليف الشيخ عبد المعطي الضرير - رحمه الله - تعالى.

وكانت وفاة الشيخ عبد المعطي المالكي بعد عام ١١١٨هـ، بناءً على ما ذُكر سابقاً.

---

(١) ينظر: الهدية ١/ ٦١٣.

(٢) ينظر: اللسان (بصر) ٤/ ٦٤.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه:

لم تسعفني المراجع التي رجعت إليها في معرفة الشيوخ الذين تتلمذ عليهم عبد المعطي المالكي، إلا على اثنين منهما فقط، وهما:

١- أبو الإرشاد نور الدين الأجهوري المتوفى سنة ١٠٦٦هـ، وقد نص عليه عبد المعطي في مخطوطته: "الأسئلة والأجوبة" اللوحة ٢/ب.

٢- الشيخ عبد الكريم المغربي، وقد نص عليه الشيخ عبد المعطي في مخطوطته السابقة وفي اللوحة نفسها.

أما تلاميذه فلا شك أن عالمًا كعبد المعطي المالكي لا بد أن يكون له تلاميذ كثر انتفعوا بعلمه، لكنه لم يرد ذكر أحد منهم فيما وقفت عليه من المصادر، عدا اثنين وهما:

١- جامع حاشيته: عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السَّكندري الشهير بالدُّرِّي الوفائِي الأزهري، المتوفى سنة ١٠٨٠هـ(١)، الذي صرح بتلمذته على يديه في خطبة الكتاب حيث قال: «تلميذ المصنف حفظه الله».

٢- محمد بن محمد بن محمد بن أحمد البديري الحسيني، الدمياطي الأشعري الشافعي، أبو حامد، فاضل، عارف بالحديث، يقال له: ابن الميت، والبرهان الشامي، أصله من دمياط ووفاته فيها، تعلم بها وبالقاهرة، من كتبه: شرح "منظومة البيقوني" في مصطلح الحديث، توفى سنة ١١٤٠هـ(٢)، ذكر الجبرتي في تاريخه أنه تتلمذ على يدي عبد المعطي الضرير المالكي (٣)، فيكون بذلك أحد تلاميذه على الأرجح.

---

(١) ينظر: هدية العارفين ١/ ٦١٣.

(٢) ينظر في ترجمته: الأعلام ٧/ ٦٥.

(٣) ينظر: تاريخ الجبرتي ١/ ١٠٣-١٠٤.

المبحث الرابع: مكانته العلمية:

لم أقف على آراء العلماء في عبد المعطي المالكي ومكانته العلمية، اللهم إلا من تلميذه السكندري الذي وصفه بعظيم الصفات والألقاب حيث قال فيه: «خاتمة المحققين، عين أعيان المدقِّقين، مُربِّي المريدين، بقيَّة السلف الصالحين، فريد عصره وزمانه، ووحيد دهره وأوانه، مَن جمع بين المنقول والمعقول، والشريعة والحقيقة»، فالذي يفهم من هذا الكلام أن عبد المعطي المالكي كان يتمتع بمكانة علمية عالية ومرموقة جعلته أهلاً لتلك الصفات التي أطلقها عليه تلميذه.

المبحث الخامس: آثاره العلمية:

لم أستطع الوقوف إلا على القليل من آثار عبد المعطي المالكي التي تركها لنا باستثناء هذا الكتاب الذي هو موضوع البحث، ومن هذه الآثار: "أسئلة وأجوبة في الفقه"، وهو محفوظ بمكتبة الأزهر الشريف، إلا أن عبد المعطي ذكر بنفسه في كتابه: الدرة السنية أن له رسالةً كتبها في البسملة، فقال: "أقول الكلام على البسملة وما يتعلق بها يستدعي طولاً والمقصود من هذا إفادة المبتدئ على سبيل الاختصار، وقد أفردنا في الكلام عليها رسالة بالتأليف فعليك بها إن شئت"[(١)]، وله أيضاً: "رسالة فيما دل عليه الفعل بعد لم"، وقد نص عليها الشيخ عبد المعطي في باب الأفعال عند حديثه عن الفعل المضارع بعد دخول "لم" عليه.

---

(١) ينظر: ل (٢/ب) من نسخة (ص).

الفصل الثاني

كتاب: (الدُّرَّة السَّنَيَّة على حلِّ ألفاظ الشَّيخ خالد والآجرُّومية).

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ومن سماه بهذا الاسم، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج الشارح في الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الثالث: مصادره.

المبحث الرابع: موقف الشارح فيه من ابن آجروم، ومن خالد الأزهري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقفه من ابن آجروم.

المطلب الثاني: موقفه من خالد الأزهري.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث السادس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها.

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب ومن سماه بهذا الاسم، وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

صرح جامع الكتاب في مقدمته باسم هذا الكتاب بقوله: وسميتها بـــ(الدُّرَّةِ السَّنِيَّةِ علَى حَلِّ ألفاظِ الشَّيخِ خالدٍ والآجُرُّوميَّة)، كما ورد عنوان الكتاب بهذه التسمية في هدية العارفين[١]، وجاءت أيضًا في صفحات الغلاف لكل من النسخة (ز)، والنسخة (ع)، أما النسخة (ص) فقد تفردت بالتسمية التالية: (التحفة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية)، وهذا لا يشكك في سلامة التسمية الأولى وصحتها، فقد يكون خطأً؛ لأن من جمع هذا الكتاب قد صرح بنفسه بالتسمية الأولى.

أما من سماه بهذه التسمية فهو: عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السكندري تلميذ المؤلف، وهو أيضًا من قام بجمع الكتاب كما صرح بذلك في مقدمته، وهذا ما أشكل على بعض كتب التراجم التي نسبت هذا الكتاب إليه كما جاء في هدية العارفين[٢]، وهو خلاف الحقيقة؛ إذ إن مؤلف الكتاب هو عبد المعطي المالكي وليس تلميذه، وذلك للأسباب التالية:

١- أن عبد الكريم السكندري قد وصف نفسه بأنه تلميذ المصنف، فنسب التصنيف إلى شيخه، وليس إلى نفسه.

٢- أنه صرح بنفسه في مقدمة الكتاب أن شيخه عبد المعطي المالكي هو من وضع هذه المسائل والفوائد والحقائق على حل ألفاظ الآجرومية، وأن دوره اقتصر على جمعها وتسميتها فقط، وهذا نص قوله في المقدمة: «فلمَّا اطَّلعت على مسائل وفوائد وحقائق ودقائق لشيخي وأستاذي وقدوتي...أبو حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي، حفظه الله تعالى علينا وعلى المسلمين، وحفظ عليه أولاده العِزاز، وضَعَها على حلِّ ألفاظ الآجُرُّوميَّة في فَنِّ العربيَّة وشَرْحِها للشَّيخ العارف بالله تعالى خالد الأزهري، جمعْتُها برُمَّتها، لينتفع بها المبتدئ، ويكتفي بها المتوسِّط، ويتذكَّر بها المنتهي، لما فيها من

(١) الهدية ١/ ٦١٣.

(٢) المرجع نفسه ١/ ٦١٣.

الأبحاثِ الرائقة، والفوائد النفيسة الفائقة، وسَمَّيتُها بـــ(الدُّرَّةِ السَّنِيَّةِ علَى حَلِّ ألفاظِ الشَّيخِ خالدٍ والآجُرُّوميَّة)»[١]، وهذا التصريح من التلميذ يقطع كل الشكوك حول نسبة الكتاب إلى عبد المعطي المالكي.

٣- أن بعض العلماء نقل من هذا الكتاب مع تسميته لعبد المعطي، ومن هؤلاء أبو النجا في حاشيته، فقد نقل عباراتٍ كثيرةً من هذا الكتاب ونسبها لعبد المعطي المالكي، ومن ذلك: «وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بأن الخطبة قبل التأليف، أفاده عبد المعطي»[٢]، وكذلك: «والمراد بالعبد هنا المتعبد، مأخوذ من العبودية وهي التذلل والخضوع، لا من العبادة التي هي غاية التذلل والخضوع، اه من عبد المعطي»[٣].

٤- ما ورد من التصريح باسمه في اللوحة الأولى من هذا الكتاب تحت عنوان الكتاب[٤].

من كل ما تقدم أمكن الوصول إلى نسبة هذا الكتاب إلى عبد المعطي المالكي على جهة اليقين.

(١) ل (٢/أ) من نسخة (ص).

(٢) حاشية أبي النجا ص ٩.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر صورة الغلاف من النسختين (ص) و(ز).

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب:

المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية:

هذا الكتاب حاشية على شرح خالد الأزهري على الآجرومية ولهذا سار عبد المعطي المالكي في ترتيب الأبواب وتقسيمها على منهج ابن آجروم والأزهري، ولم يخالف هذا المنهج في جميع أبواب الكتاب، ويمكن تلخيص منهج عبد المعطي المالكي في طريقته في عرض المادة العلمية في النقاط التالية:

١- يميز نص عبارة خالد الأزهري عن عبارته هو بأن يذكر كلمة (قوله) قبل عبارة الأزهري، ثم يبدأ في شرح كلامه متوسعًا ومفصلاً في شرح المسائل والقضايا مما يشعر القارئ للكتاب بطول نفس المؤلف في عرض المسائل ومناقشتها.

٢- يعرِّف في الغالب الباب الذي سيشرحه تعريفًا لغويًّا واصطلاحيًّا، ومن ذلك تعريفه كلاًّ من الكلام(١)، والإعراب(٢).

٣- تتبع المعاني اللغوية واستقصاؤها، فلا يكاد يدع فرصة لإظهار مقدرته اللغوية إلا اقتنصها، ساعده في ذلك مخزونه اللغوي الكبير، فمن ذلك قوله: «والمراد بالعبد هنا المتعبِّد مأخوذ من العبوديَّة التي هي التذلُّل والخضوع، لا من العبادة التي هي غاية التذلُّل»(٣)، وكذلك قوله: «ومعنى الخفي أي الظَّاهر البيِّن لا غير البيِّن فهو من أسماء الأضداد؛ لأنَّه يُطلق بمعنى الظَّاهر والمستتر، يقال: خَفيت الشَّيء وأخفيته، فالأوَّل بمعنى أظهرته، والثَّاني بمعنى سترته»(٤)، ومنها أيضًا قوله: وقوله: (بَرَقَ) بفتح الراء أي أضاء، والنَّحر هو العُنُق، وأما (بَرِقَ): بمعنى تحيَّر(٥).

---

(١) ينظر: ص ١٠٢.

(٢) ينظر: ص ١٩٦.

(٣) ينظر: ص ٨٧.

(٤) ينظر: ص ٨٨.

(٥) ينظر: ص ١٢٤.

٤- اهتمامه الواضح بإعراب ألفاظ الشرح لفظة لفظة، وهو الأمر الذي جعل الحاشية أكثر حشوًا وتطويلاً، ومن أمثلة ذلك قوله: «وقوله: (لا إلخ) أي (لا): حرف نفي، ويصلُح: فعلٌ مضارع، ومعه: ظرف مكان منصوب بـــ(يصلُح)، والهاء: مُضاف إليه، ودليلُ: فاعلُ يصلُح، والاسم: مُضاف إليه، ودليلُ: فاعل يصلح، والفعلِ: مُضاف إليه، وهذه الجملة محلُّها رفع؛ لأنها صفة ما، وما نكرة موصوفة، ويصح كونها موصولاً والجملة لا محل لها»[1]، ومنه أيضًا قوله: «قوله: (والمراد) مبتدأٌ، وخبرُه: تصييره، أي نقلُه مِن حالةٍ إلى حالة أي صيرورته، وضميره عائد إلى الآخر، وقوله: (مرفوعًا) خبرُ قولِه: (تصييره) واسمُها: الضَّمير المتَّصل بها لأنَّه مِن أخوات كان»[2].

٥- عنايته بالحدود النحوية عناية كبيرة، فقد حرص عبد المعطي المالكي على تحديد المصطلح النحوي الذي يتحدث عنه مع الرد على الأقوال التي تعترض طريق هذا المصطلح، من ذلك قوله في حد الفعل: «وفي الاصطلاح: كلمة دلَّت على معنى في نفسها، واقترنَت بأحد الأزمنة الثَّلاثة وضعًا، وإنما قلنا وضعًا ليخرج اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنَّ دلالتهما على الزمان غير وضعيَّة»[3]، وكذلك اعتراضه على الأزهري في إيراد (كل) في حد الأفعال الخمسة، حيث قال: «وقوله: (كل فعل إلخ) إدخال (كلٌّ) في الحدِّ غير مناسب؛ أي لأنه للماهية وليس للأفراد، فكان الأولى أن يقول: وهي الأفعال التي اتصل بها إلخ»[4].

٦- اهتمامه بالقواعد النحوية العامة، فقد أورد عبد المعطي المالكي الكثير من القواعد النحوية، وهذا يعكس مدى اهتمامه البالغ بها، فمن ذلك قوله: «لأنَّ القاعدة: أنَّه إذا

---

(١) ينظر: ص ١٩١

(٢) ينظر: ص ١٩٩.

(٣) ينظر: ص ١٣٦.

(٤) ينظر: ص ٢٩٨.

اجتمع شرطٌ وقَسَم حُذِف جواب المؤخَّر»[١]، وقوله أيضًا: «واعلم أنَّ الحرف مُعمَلٌ ومُهمَلٌ، وقاعدة ذلك أن نقول: كلُّ حرفٍ اختصَّ بقبيل ولم يكن كالجزء منه حقُّه أن يعملَ فيه، وكلُّ حرف دخل على القبيلين فمُهمَل إلا المشبه بــ(ليسَ)، وحق المختص أن يعملَ العمل الخاص، وغيره محمول عليه»[٢]، وكذلك قوله في القيد: «والقاعدة: أنَّ القيد إذا تأخَّر يرجع للجميع إذا كان ممكنًا»[٣].

٧- إكثاره من الاستشهاد[٤]، فقد كان عبد المعطي المالكي مهتمًّا بالشاهد النحوي سواءٌ أكان قرآنًا أم شعرًا، حتى إنه ليورد في المسألة أكثر من شاهد، ومن ذلك حديثه عن إعراب الاسم المفرد في حالة النصب قال[٥]: ومثل: رأيت زيدًا نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾[٦]، ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾[٧]، ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾[٨]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[٩]، وكذلك حديثه عن كسر نون الجمع، قال: ومنهم من يكسر نون الجمع، كقوله[١٠]:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَخِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ[١١]

---

(١) ينظر: ص ١٨١.

(٢) ينظر: ص ١٩٠.

(٣) ينظر: ص ٢١٥.

(٤) سيأتي الكلام عليه في مبحث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها المؤلف.ينظر: ص ٤٢ وما وبعدها.

(٥) ينظر: ص ٢٨٦.

(٦) سورة التحريم آية: ١٠.

(٧) سورة آل عمران آية: ٣٨.

(٨) سورة البقرة آية: ١٣٣.

(٩) سورة البقرة آية: ١٢٤.

(١٠) ينظر: ص ٢٩٦.

(١١) ينظر تخريج البيت ص ٢٩٦.

وقوله:

وَمَــاذَا تَبْتَغِــي الــشُّعَرَاءُ مِنِّــي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَــدَّ الأَرْبَعِــينِ[١]

٨- إظهار براعته في العلوم الأخرى، فقد كان عبد المعطي المالكي ملمًّا بكثير من العلوم وهو ما ظهر في مواضع شتى من الحاشية، من ذلك استعراض مقدرته البلاغية في قوله[٢]: "قوله: (من غيرِ غَرابة) متعلِّق بالمعرَب أو بالفصيح، والغرابة هي: كون الكلمة وحشيَّة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال، نحو: تَكَأْكَأْتُم، وافْرَنْقعُوا، قوله: (ولا تنافُر) وهو كون الكلمة ثقيلة على اللسان، والتنافر إمَّا في الحروف، وإمَّا في الكلمات، فأمَّا في الحروف: فهو وصفٌ في الكلمة يُوجِب ثِقَلها على اللِّسان، وعُسْر النُّطق بها نحو: مُسْتَشْزِرَات أي مُرتفِعات، وأما في الكلمات: فهو كونُها ثقيلة على اللسان، نحو قوله:

وقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكانٍ قَفْــرٍ وَلَيسَ قُرْبَ قبْرِ حَــرْبٍ قَبْــرُ[٣]

قوله: (ولا تعْقِيد) وهو كون الكلام مُعقَّدًا، لا يظهر معناه بسهولة، نحو: قول الشاعر:

ومَا مثلُهُ في النَّــاس إلا مُمَلَّكَــا أبو أمِّــه حَــيٌ أبــوه يُقــارِبُه[٤]

ومن ذلك أيضًا حديثه عن محترزات تعريف الكلام الذي ينم عن إلمام واطلاع كبيرين بجملة من الفنون، قال: «وخرج بقوله: (في اصطِلاحِ النَّحويِّين) اصطلاح اللُّغويِّين، وهو عبارة عن كلِّ ما اكتفَى بنفسه من كتابة، وإشارة، وعُقَد، ونُصُب، ولسان حال، وخرج اصطلاح المتكلِّمين؛ لأنَّه عندهم عبارةٌ عن المعنى القائم بالنَّفس، وخرج اصطلاح الفقهاء؛ لأنَّه عندهم عبارة عن ما أبطل الصَّلاة من حَرف مُفهِم، أو حرفين أفهما أو لم يُفهِما»[٥].

---

(١) ينظر تخريج البيت ص ٢٩٦.

(٢) ينظر: ص ٩٢.

(٣) ينظر تخريج البيت ص ٩٣.

(٤) ينظر تخريج البيت ص ٩٣.

(٥) ينظر: ص ١٠٢.

وكذلك حديثه عن المنطق في التفرقة بين العلم والمعرفة، قال: «قوله: (معرفة) مستدرك؛ لأن المقصود ذكر العلامات، أو إضافة السبب إلى المسبب؛ لأن من طالع هذا الباب حصلت له المعرفة وهي تكون مرادفة للعلم، وأصلها أنها تستعمل في البسائط والجزئيات، وفيما يسبقه جهل، وكذا يُقال: عرفت الله، ولا يُقال: علمته، وأن العلم يُستعمَل في الكلِّيات والمركَّبات والإدراكات المجرَّدة عن ذلك، ولذلك يقال في اللهِ: عالمٌ، ولا يقال فيه: عارفٌ»(١).

٩- اهتمامه بسرد آراء النحويين واختلافاتهم(٢)، حيث ظهر ذلك في أغلب المسائل التي تعرض لها في حاشيته، (امرئٍ، وابنمٍ) حيث قال: «إنَّ هذين الاسمين اختلف فيهما أهل البلدين، أي أهل البصرة والكوفة، فقال البصريون: الإعراب هو الحركة التي في الآخرِ وما قبل الآخر حركة إتباع، وقال الكوفيون: هو مُعرَب مِن مكانين أي الآخرِ وما قبله، هذا على القول بأنَّه معنوي»(٣)، وكذلك حديثه عن رافع الفعل المضارع، وفيه يقول: «وقوله: (التَّجرُّد) هذا هو الصَّحيح، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الرَّافع له حلوله محلَّ الاسم، وقيل: الرَّافع له أَحرُف المضارَعة، وقيل: مرفوعٌ بمشابهته للاسم، فالأوَّل وإن كان صحيحًا ففيه؛ لأنَّ الرَّافع أمرٌ وجودِي والتجرُّد أمرٌ عدَمِي، والعدَمِي لا يكون علَّة للوجودِي، وقد يُجاب: بأنَّ المراد بالتجرُّد الإتيان به على أوَّل أحواله، والإتيان أمرٌ وجودِي»(٤)، وقوله في إعراب الأسماء الستة: «واعلم أيضًا أن في إعراب هذه الأسماء مذاهبَ، أشهرها: ما مشى عليه المصنف – رحمه الله – تعالى من أنها تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء، وأصحُّها وهو مذهب سيبويه وغيره، أنها معربة بالحركات المقدرة على حروف العلة، فأصل جاء أَبُوك: جاء أَبْوُك، فنُقِلت ضمة الواو إلى الباء، فصار: أَبُوك، ومثله يقال في البقية، وأجاب القائلون

(١) ينظر: ص ٢٤٥-٢٤٦.

(٢) سيأتي الكلام عليه في مبحث عناية المؤلف بآراء العلماء. ينظر: ص٣٧ وما بعدها.

(٣) ينظر: ص ٢٠٤.

(٤) ينظر: ص ٢٢٠-٢٢١.

بالأوَّل: بأنه لو كان كذلك للزمت طريقة واحدة، ولكن لما تغيرت هيئتها بحسب العوامل علمنا أنَّ الإعراب بالحروف لا بالحركات»[١].

١٠- يشير أحيانًا إلى بعض المسائل الصرفية، إما لبيان أصل كلمة أو لتعليل قاعدة نحوية، من ذلك قوله في أصل (قال): «قوله: (يقول) فِعل مضارع، وأصله (يقْوُل) بسكون القاف وضمِّ الواو، واستُثقِلَت الضَّمَّة على الواو فنُقِلَت إلى ما قبلها، واعتُرِض بأَنَّ الضَّمَّة لا تُستَثقَل على الواو إذا سُكِّن ما قبلها، ولذلك أظهروا الإعراب على الواو والياء إذا سُكِّن ما قبلهما، كـ(ظَبْيٍ) و(دلْوٍ)، وأُجيبَ عن ذلك: بأنَّ الحركة فيهما حركة إعراب تتجدَّد بسبب العوامل، فهي معرِض الزوال، بخلاف الضَّمَّة في (يقْوُل)»[٢]، وكذلك قوله في باب الإعراب: «وأصل باب: (بَوَبٌ) تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا فصار: بَاب»[٣]، وقوله في أشياء: «والراجح في تصريفه أنَّ أصله: (شَيْئَاء) بوزن فَعْلاء، كحَمْرَاء، نُقلِت همزة الأولى إلى موضع الفاء؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فوزنه: لَفْعَاء، وهو ممنوع من الصَّرف، لألف التأنيث الممدودة، وقلنا: إن أصله: شَيْئَاء؛ لأنَّ الشين فاء الكلمة، والياء عين الكلمة، والهمزة الأولى لام الكلمة، والهمزة الأخيرة للتأنيث، وقُدِّمَت لام الكلمة وهي الهمزة الأولى على فائها التي هي الشين، فصار اللفظ: أَشْيَاء، وألفها مانعة من الصَّرف»[٤].

١١- إكثاره من التعليلات، فهو يعلل غالبًا الأحكام التي يسوقها، وأحيانًا يعلل آراء الآخرين الذين يذكر آراءهم، فمن ذلك تفسيره للوضع في تعريف الكلام حيث قال: «قوله: (بِالوضْعِ) متعلِّق بالمفيد أي بالوضع النَّوعي؛ لأنَّ واضع لغة العرب وضع المركَّبات بالنَّوع، كوضعه الفعل مع الفاعل، لكل من صدر منه فعل أو قام به،

---

(١) ينظر: ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) ينظر: ص ٨٥.

(٣) ينظر: ص ١٩٦.

(٤) ينظر: ص ٢٣٦.

والمبتدأ مع الخبر لكل من ثبت له مدلول الخبر»[١]، ومن ذلك أيضًا تعليله لتقديم الاسم على الفعل والحرف، فقال: «قوله: (اسمٌ) وقدَّمه على قسيميه لشرفه عليهما بوقوعه في ركنَي الإسناد، وهو الإخبار به وعنه، وهو ذات والفعل صفة والذَّات مُقدَّمة على الصِّفة؛ لأنَّ الذَّات محلٌّ للصِّفة، والمحلُّ مُقدَّم على الحالِّ فيه؛ لأنَّها معروضةٌ والصِّفة عارضة، والمعروض مُقدَّم على العارض»[٢]، ومنه أيضًا حديثه عن علة تسمية الجملة بفعلية أو باسمية حيث قال: «وقوله: (جملة فعليَّة) أي تسمَّى بذلك لبداءتها بالفعل ولو في الرُّتبة، فنسبت إليه سواء سُبِقَت بحرفٍ أَمْ لا، وتُسمَّى اسميَّة: إن بُدِئَت باسمٍ ولو رتبةً لبداءتها به، فنسبت إليه سواء سُبِقَت بحرفٍ أَمْ لا»[٣]، ومنه أيضًا حديثه عن تعريف الأزهري للعامل حيث قال: «هذا تعريف لنوع خاصٍّ مِن العوامل، وهو عامل الأسماء، واقتصر عليه؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال»[٤]، وعلل أيضًا لظهور حركة الإعراب الفتحة على الاسم المنقوص، فقال: «وأمَّا الفتحة فتظهر لخفَّتها على الواو والياء نحو: لَنْ يرمِيَ، ويدعُوَ»[٥]، وعلل كذلك لتقدم ذكر السكون على الحذف في الجزم فقال: «وقدَّم السكون؛ لأنه الأصل في علامتي الجزم، وأخَّر الحذف؛ لأنه فرعه»[٦].

١٢- إكثاره من الاحترازات عن الإيرادات التي ترد على التعريفات أو الضوابط، فمن ذلك قوله في تعريف الكلام: «قوله: (لا يَصِيرُ السَّامِعُ) اسم يصير، وقوله: (مُنتَظِرًا) خبر (يَصِير) أي انتظارًا تامًّا بعد فهم المعنى، والعلم بالوضع، فلا يرِد ما لم يُفهَم معناه لجهل وضعه، ولولا هذه الزِّيادة لكان كل ما لا يُفهَم معناه لخفاء أو جهل وضع

(١) ينظر: ص ١٠٦.
(٢) ينظر: ص ١٣٤-١٣٥.
(٣) ينظر: ص ٢٢١.
(٤) ينظر: ص ٢٠٨-٢٠٩.
(٥) ينظر: ص ٢٣١.
(٦) ينظر: ص ٣١٩.

ليس بكلام، وليس كذلك»[١]، وقوله في تعريف التنوين: «وقوله: (ساكِنة) أي وضعًا، فلا يَرِد تحريكُها العارِض نحو: محظورًا انظر»[٢]، وقوله في جمع (عامل) على (عوامل): «قوله: (والعوامِل جمعُ عامِلٍ إلخ) العوامل: مبتدأ، وخبره: (جمعُ) وقوله: (جمع عامل) أي لأنَّه غير عاقل، فلا يرِدُ أنَّ ذلك ممنوع في العاقل المذكَّر، فلا يُقال: رجالٌ فواضِل؛ لأنَّ (فاعِل) لا يُجمع على فواعِل، إلا إذا كان مؤنثًا، نحو: ضارِبة وضوارِب، وصاحِبة وصواحِب»[٣]، وفي ضابط حرف العلة الذي يشبه الصحيح، يكثر عبد المعطي من الإيرادات على عدم مجيء الاسم المعرب مختومًا بواو مضموم ما قبلها، فيقول: «وسكت - رحمه الله - تعالى عن الواو المضموم ما قبلها؛ لأنَّ ذلك لم يوجد في الأسماء، فإن قلت: يرِد على هذا: هُوَ، قلنا: هذا مبني، والمراد بالأسماء: أي المعرَبة، فإن قلت: يرِد عليه: سَمَنْدُوْ، وهو مُعرَب، وآخِره واوٌ قبلها ضمَّة، قلنا: المراد الأسماء: العربية، وسَمَنْدُوْ عجَمِي، فإنَّ قلت: يرِد عليه: يغزُو، ويدعُو، إذا سُمِّي به، قلنا: هذا منقول، والمراد: المرتَجَل»[٤]، ويقول أيضًا في مواضع الرفع بالواو بعد أن ذكر أنها في موضعين: جمع المذكر السالم والأسماء الستة: «(في موضعين) أي أصالة، فلا يرِد ما أُلحِق بجمع المذكر السالم»[٥]، ويقول في تثنية سواء: «ولا يُثنَّى (سواء) استغناء عنها بسِيَّان، أي استغناء عنها بتثنية سِي، فتقول: أنا وأنت في الأمر سِيّان، ولا تقول: سواء، ولا يرِد على هذا قوله:

فَيَا رَبِّ إنْ لَمْ تَقَسِمِ الحُبَّ بينَنَا ... سوائينِ فاجْعلْني عَلَى حُبِّها جَلْدَا[٦]

فإنه شاذٌّ»[٧].

---

(١) ينظر: ص ١٠٧.

(٢) ينظر: ص ١٤٨.

(٣) ينظر: ص ٢٠٧.

(٤) ينظر: ص ٢٣٣.

(٥) ينظر: ص ٢٦٤.

(٦) ينظر تخريج البيت ص ٢٧٨.

(٧) ينظر: ص ٢٧٨

ويقول أيضًا في الأسماء الستة المعتلة: «و (المعتلة) أي التي آخرها حرف علة؛ لأنها إن كانت مرفوعة ففي آخرها الواو، ومنصوبة ففي آخرها الألف، أو مجرورة ففي آخرها الياء، فلذلك أطلق عليها المعتلة، وإن كان حرف العلة مختلفًا، والمراد بكون آخرها حرف علة في اللفظ، فلا يرِد أن (فُو) آخره هاء، وأصله: فَوْهَ، بفتح الهاء وإسكان الواو، عند سيبويه والخليل، وعند الفراء: بضم الفاء»(١).

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء:

اعتنى عبد المعطي المالكي بآراء العلماء عناية كبيرة، تجلت هذه العناية في عرضه للمسائل التي ناقشها، فلا تكاد تخلو مسألة إلا وقد ضمنها من آرائهم، سواء أكانت هذه الآراء لفريق بأكمله كالبصريين والكوفيين، أم آراء لعلماء بعينهم، وفيما يلي سرد لأهم الآراء التي أوردها في كتابه:

أ- آراء البصرين والكوفين عامة:

قال في حروف الجر: «قوله: **(في آخرِه)** أي على آخره، ولو أَتَى بـــ(علَى) لَكان أنسب، اللَّهُم إلا أنْ يُقالَ: في العبارة تسمُّح، وحينئذ يكون جاريًا علَى طريقة الكوفِيِّين مِن أَنَّ حروف الجر ينوب بعضُها عن بعض، أو علَى أنَّا شبَّهنا شِدة التصاق الحركة بالدَّال بظرفيَّتِها فيها علَى طريقة البصريِّين، مِن أنَّ حروف الجرِّ لا ينوب بعضُها عن بعض»(٢).

وفي إعراب كلٍّ من: امرئ وابنمٍ، قال عبد المعطي:«إنَّ هذين الاسمين اختلف فيهما أهل البلدين، أي أهل البصرة والكوفة، فقال البصريون: الإعراب هو الحركة التي في الآخرِ وما قبل الآخر حركة إتباع، وقال الكوفيون: هو مُعرَب مِن مكانين أي الآخِر وما قبله»(٣).

وفي مسألة عامل الرفع في الفعل المضارع، يصحح عبد المعطي رأي الكوفيين، ثم يورد بقية الآراء ويناقشها، فيقول:«وقوله: (التَّجرُّد) هذا هو الصَّحيح، وذهب البصريُّون إلى أنَّ الرَّافع له حلوله محلَّ الاسم، وقيل: الرَّافع له أَحرُف المضارَعة، وقيل: مرفوعٌ بمشابهتِه للاسم،

---

(١) ينظر: ص ٣٠٥.
(٢) ينظر: ١٤٥.
(٣) ينظر: ٢٠٤.

فالأوَّل وإن كان صحيحًا ففيه؛ لأنَّ الرَّافع أمرٌ وجودِي والتجرُّد أمرٌ عدَمِي، والعدَمِي لا يكون علَّة للوجودِي، وقد يُجاب: بأنَّ المراد بالتجرُّد الإتيان به على أوَّل أحواله، والإتيان أمرٌ وجودِي، وزاد بعضهم كابن النَّاظم في التَّعريف: مُخلَّصًا مِن ناصب وجازم، وبحث فيه بعض أشياخنا بأنَّ التخلُّص مِن النَّاصب والجازم أمرٌ عدَمِي، فيعود الإشكال كما تقدَّم، والله أعلم، ورُدَّ الثَّاني: بهلاَّ يقومُ، ورُدَّ الثَّالث: بأنَّ أَحرُف المضارَعة أجزاء، وجزء الشَّيء لا يعمل فيه»[١].

ب- آراء العلماء التي وردت في الكتاب:

ومن أبرز العلماء الذين اعتنى عبد المعطي بآرائهم في كتابه ما يلي:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي: فقد أورد عبد المعطي رأيه في أصل: (فُو)، فقال: «وأصله: فَوْهٌ، بفتح الهاء وإسكان الواو، عند سيبويه والخليل»[٢].

٢- سيبويه: فقد كانت آراؤه حاضرة بكثرة في كتاب عبد المعطي؛ مما يدل على عناية المؤلف واهتمامه بها، ومن هذه الآراء التي أوردها: رأيه في إعراب الأسماء الستة، فقال:«واعلم أيضًا أن في إعراب هذه الأسماء مذاهبَ، أشهرها: ما مشى عليه المصنف - رحمه الله - تعالى من أنها تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء، وأصحُّها وهو مذهب سيبويه وغيره، أنها معربة بالحركات المقدرة على حروف العلة، فأصل جاء أَبُوْك: جاء أَبْوُك، فنُقِلت ضمة الواو إلى الباء، فصار: أَبُوك، ومثله يقال في البقية»[٣].

كذلك رأيه في إعراب الأفعال الخمسة، حيث قال:«وهذه الأفعال معربة عند سيبويه، ولا حرف إعراب لها، بل النون علامة للإعراب»[٤].

وكذلك رأيه في العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًّا ساكن الوسط مثل (هنْد ودعْد)، هل

---

(١) ينظر: ٢٢٠-٢٢١.

(٢) ينظر: ٣٠٥.

(٣) ينظر: ٢٧١.

(٤) ينظر: ٢٨٢-٢٨٣.

الأولى فيه الصرف أو المنع؟، فقال:«واختُلِف في الأَولى منهما، فعند سيبويه الأَولى المنع من الصرف»[١].

ومن الآراء أيضاً التي أوردها: رأيه في مجيء ألفاظ الضمائر بعد الأفعال، فقال:«وأجاز سيبويه – رحمه الله – أن يقال: قام هو، وجعل منه قوله تعالى: ﴿**أَوَلَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ**﴾[٢] فهو فاعل يُمِلَّ»[٣].

٣- الأخفش: وقد نقل عنه في أكثر من موضع: من ذلك: قوله في مجيء تاء القسم مع غير لفظ الجلالة:«وحكى الأخفش: (تَربِّي) و(تَربِّ الكعبة)، وحكى أيضًا: (تالرَّحمن)، وكلُّها شاذَّةٌ»[٤]، وكذلك رأيه: في جمع المؤنث السالم حالة النصب هل هو معرب أو مبني، فقال: «وذهب الأخفش والمبرِّد إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب بناء، كما قالا في فتحة ما لا ينصرف حالة الجرِّ، وذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب»[٥].

٤- الفراء: أورد له عبد المعطي رأيًا في أصل (فُو)، حيث قال: «وأصله: فَوْهٌ، بفتح الهاء وإسكان الواو، عند سيبويه والخليل، وعند الفراء: بضم الفاء»[٦].

٥- أبو علي الفارسي إمام الصرفيين، لم يشأ عبد المعطي أن يخلو كتابه من آرائه، فقد أورد رأيه في العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًا ساكن الوسط مثل: (هِنْد ودعْد)، فقال:«واختُلِف في الأَولى منهما، فعند سيبويه الأَولى المنع من الصرف، وعند أبي علي الأَولى الصرف»[٧].

---

(١) ينظر: ٣١٢-٣١٣.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٣) ينظر: ص ٢٢٨.

(٤) ينظر: ص ١٧٩.

(٥) ينظر: ص ٢٩٢.

(٦) ينظر: ص ٣٠٥.

(٧) ينظر: ص ٣١٢-٣١٣.

٦- ابن جني: أورد عبد المعطي رأيه في أصل حروف العلة، فقال:«وتعليل الشارح - رحمه الله - تعالى تبع فيه قول ابن جنِّي في الخصائص، وهو أن حروف العلة ناشئة ومركَّبة عن الحركات، فالواو مركبة من ضمتين والألف من فتحتين، والياء من كسرتين»(١).

٧- ابن الخباز: حيث نقل عنه قوله في أقسام الكلمة:«ولا يختصُّ هذا باللُّغة العربيَّة بل في كُلِّ لغة»(٢).

٨- ابن مالك: ويعد من أكثر العلماء الذين نقل عنهم عبد المعطي، فقد أورد آراءه في مواضع كثيرة، فلا يكاد يتناول مسألة إلا ويذكر فيها رأيًا لابن مالك، من ذلك قوله في تفسير الوضع هل المراد به الوضع العربي أو القصد، يورد عبد المعطي رأيًا لابن مالك والجمهور ولكنه يرجح خلافه، قال: «(قَالَ جمهُورُ الشَّارِحين) أي أكثرهم وأجلُّهم، ومع ذلك فهو مرجوح، والصَّحيح الأوَّل، وعلى ما عليه جمهور الشَّارحين مشى ابن مالك في شرح التَّسهيل»(٣)، وفي مسألة اشتراط تجدد الفائدة من عدمها في الكلام، ناقش عبد المعطي رأي ابن مالك بل جعله مرجوحًا، فقال: «هذا مبنيٌّ على اشتراط تجدُّد الفائدة، وهو مرجوح، خلافًا لابن مالك، وإلا فلزم أن يكون اللَّفظ الواحد كلامًا وغير كلام إذا خُوطِب به مَن يعلمه ومَن يجهله، ولا يخفَى بُعدُه»(٤)، وفي إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في حالة الجر نقل عبد المعطي مذهب الجمهور، ولم يغفل مذهب ابن مالك فيه، حيث قال: «وأمَّا في حالة الجرِّ كقولك مثلاً: (مَرَرْتُ بغلامِي)، فذهب الجمهور إلى أنَّه مخفوض بكسرة مقدَّرة للتعذُّر لاشتغال المحلِّ بحركة المناسبة لياء المتكلِّم، وذهب ابن مالك إلى أنَّه مجرور بكسرة ظاهرة قائلاً: إنَّ كسرة المناسبة ذهبَت وخلَّفتها كسرة الإعراب، كما قالوا

(١) ينظر: ص ٢٤٩.

(٢) ينظر: ص ١٣٠.

(٣) ينظر: ص ١٠٩.

(٤) ينظر: ص ١٢٠.

في (شُرِبَ) إذا بُنِيَ للمفعول: إنَّ الكسرة فيه غيرها إذا كان مبنيًّا للفاعل، والله أعلم»[١].

وعبد المعطي المالكي لا يقتصر على آراء ابن مالك فحسب، بل يستشهد بأبيات من ألفيته في مواضع كثيرة، من ذلك قوله في اجتماع الشرط والقسم: قال ابنُ مالك[٢]:

واحذِفْ لَدَى اجتماعِ شَـرطٍ وقَـسَمْ جَـوابَ مَـا أخَّـرتَ فهُـو مُلتَـزَمْ

واستشهد أيضاً بقوله[٣]:

وإِنْ نَـسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَـا فَاحْكِ أَو اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهـا إسْـمَا

واستشهد في إعراب المثنى بقوله[٤]:

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِها الألِـفْ جَرًّا وَنَصبًا بَعْدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

٩- ابن هشام: وكان لآرائه وكتبه حضور في حاشية عبد المعطي، فقد كان يورد رأيه ويذكر معه الكتاب الذي استقى منه هذا الرأي، ومن ذلك قوله: «والصَّحيح أنَّه يكفي في الكلام اللَّفظ والإفادة كما في الألفيَّة لابن مالك، وفي الأوضح والقطر لابن هشام»[٥]، وكذلك حديثه عن أقسام الكلمة حيث قال:«ودليل آخَر وهو أنَّ الكلمة إمَّا ذات وإمَّا حَدَث، وإمَّا رابِطة، فإن كانت الأوَّل فهو الاسم، وإن كانت الثَّاني فهي الفعل، وإن كانت الثَّالث فهي الحرف، ذكرَه[٦] في شرحِ الشُّذُور»[٧].

هذا إلى جانب غيرهم من العلماء المبرزين الذين اعتنى عبد المعطي المالكي بآرائهم،

(١) ينظر: ٢٣٠.

(٢) ينظر: ص ١٨١.

(٣) ينظر: ص ٢١٦.

(٤) ينظر: ص ٣٤٣.

(٥) ينظر: ص ١١٥.

(٦) أي ابن هشام.

(٧) ينظر: ص ١١٣.

إلا أن مطالعة فهرس الأعلام تؤكد كثرة اعتماده آراء السابقين.

المطلب الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها:

أصول النحو هي التي تفرعت منها فروعه وفصوله(١)، وهي أربعة: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال، وتوضيحها على النحو الآتي:

أولاً: السماع:

لا شك أن السماع من أهم الأدلة على القواعد النحوية؛ لذا كانت الأدلة السماعية هي السمة البارزة في حاشية عبد المعطي المالكي، والمقصود بالسماع: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته(٢)، ويتمثل في الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب الفصحاء شعرًا كان أو نثرًا، كما يتمثل منهج عبد المعطي المالكي في الاعتماد على هذه الأدلة على النحو التالي:

أ- القرآن الكريم:

ليس غريبًا أن يتصدر القرآن الكريم سائر الشواهد الأخرى، فهو أفصح الأساليب العربية إطلاقًا؛ ولذا فقد أكثر النحاة من الاستشهاد به فلا تكاد تجد مبحثًا من المباحث يخلو من الاستشهاد بالقرآن الكريم، ومن الملاحظ أن عبد المعطي قد أكثر من الاستشهاد به، وأولاه من العناية والإجلال والحفاوة الشيء الكثير، وجعله نصب عينيه في كل شاردة وواردة في حاشيته، فقد ورد في الحاشية أكثر من مائة وثمانين آية، متنوعة الأغراض فمنها ما جاء للاستدلال لمعان لغوية، ومنها ما جاء للتمثيل والاستشهاد، وكان منهجه في عرض الشواهد القرآنية أنه يذكر أحيانًا الآية كاملة، وأحيانًا يذكر جزءًا من الآية، فكان يهمه في ذلك موطن الشاهد.

ومما جاء من الآيات القرآنية التي أوردها لمعان لغوية: عند تفسيره لكلمة (الحفي) قال: «(الحَفي) بالحاء المهملة بعدها فاء، أي الحَقِيق، ويُطلق الحفيُّ بمعنى البالغ، مأخوذ من الحفاوة

---

(١) ينظر: الاقتراح ص ٥.

(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٤٨.

وهي المبالغة في الإكرام والإحسان، وبهذا فُسِّر قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيًّا ٤٧﴾[١] أي مُبالِغًا في الإكرام»[٢]، وقوله في تعريف الحرف: «وهو في اللُّغة: الطَّرَف، ومنه: حرفُ الجبلِ، أي: طرفه، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾[٣] أي على طَرَفٍ مِن الدِّين وجانِب»[٤]، ومنه كذلك تفسيره للقصر في الاسم المقصور، قال[٥]: وقوله: (في موسى) أي في كل اسم مقصور سُمِّي بذلك؛ لأنَّه قُصِر عن ظهور الحركات فيه، أخذًا مِن القصر وهو الحبس، ومنه: ﴿حُورٞ مَّقۡصُورَٰتٞ﴾[٦].

ومن الآيات القرآنية التي أوردها على سبيل التمثيل والاستشهاد: قوله: «ومن معاني (إلى) أن تكون بمعنى (مَعَ) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ﴾[٧] أي مع قوَّتِكم ومنه: ﴿إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[٨]، ﴿إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٩]، ونحو: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾[١٠]، وتكون بمعنى اللام نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾[١١]، أي لَكِ، ومِن معانيها المصاحَبة نحو: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾[١٢] أي معَ أموالِكم»[١٣].

---

(١) سورة مريم آية: ٤٧.

(٢) ينظر: ص ٨٨.

(٣) سورة الحج آية: ١١.

(٤) ينظر: ص ١٩٠.

(٥) ينظر: ص ٢١٧.

(٦) سورة الرحمن آية: ٧٢.

(٧) سورة هود آية: ٥٢.

(٨) سورة المائدة آية: ٦.

(٩) سورة المائدة آية: ٦.

(١٠) سورة الصف آية: ١٤.

(١١) سورة النمل آية: ٣٣.

(١٢) سورة النساء آية: ٢.

(١٣) ينظر: ص ١٥٦.

وأحيانًا يسرد عبد المعطي الآيات الكثيرة لموضع واحد يكفي فيه المثال أو المثالان، من ذلك قوله(١): ومثل جمع التكسير: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا﴾(٢)، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾(٣)، ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ﴾(٤)، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾﴾(٥)، وكذلك قوله في المثنى: ومثل الزيدين: ﴿إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾(٦)، ومنه: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾(٧)، ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ﴾(٨)، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾(٩)، ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾(١٠)، ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾(١١)، ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾(١٢).

واستشهد عبد المعطي بالقراءات القرآنية في غير موضع من الحاشية، وقد ينسب القراءة إلى صاحبها أحيانًا، وقد يشير إلى أنها قراءة دون ذكر صاحبها، من ذلك قوله: (تقدَّمَتْ) حذَفَ همزة التسوية، وهو سائغ مُستعمَل كثيرًا نظمًا ونثرًا، قرأ ابنُ مُحيصِن: {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ} (١٣) بحذف الهمزة، وقوله: (لضعف) بفتح الضَّاد وضمِّها، وبهما قُرِئ في قوله

(١) ينظر: ص ٢٨٧.

(٢) سورة الإسراء آية: ٥.

(٣) سورة الجن آية: ١٨.

(٤) سورة الكهف آية: ٩.

(٥) سورة النبأ الآيات: ٣١-٣٣.

(٦) سورة طه آية: ٦٣، وهذه قراءة أبي عمرو. ينظر: النشر ٢/ ٣٢١.

(٧) سورة الفرقان آية: ٥٣.

(٨) سورة الكهف آية: ٣٢.

(٩) سورة الكهف آية: ٤٢.

(١٠) سورة النجم آية: ٤٥.

(١١) سورة الذاريات آية: ٤٩.

(١٢) سورة الكهف آية: ٨٠.

(١٣) سورة البقرة آية: ٦، وينظر: المحتسب ١/ ٥٠، المحرر ١/ ١٥٣.

تعالى: {ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ}[١]، وقال في إبقاء حرف العلة مع وجود الجازم: «وعلى اللغة المشهورة يُحمل ذلك ونحوه على الضرورة، هكذا قال بعض المتأخرين، ويشكل عليه قراءة قنبل: {أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المحْسِنِينَ}[٢] والجواب عنها: أن (مَن) موصولة، و(يتقي) مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء، لا مجزوم، ويشكل عليه عطف ﴿يَصْبِرْ﴾ عليه بالجزم، ويجاب بأن ﴿يَصْبِرْ﴾ ليس مجزومًا، وإنما هو مرفوع، وسكن لئلا يلزم بناء (فِعُل)، وهو مرفوض عندهم، واعترض بإدخال الفاء حينئذ، وأجيب بأن (مَن) الموصولة أشبهت (مَن) الشرطية في العموم، ولذا دخلت الفاء في خبرها كما تدخل في جواب الشرط، ويؤيد القول بأن (مَن) الشرطية جازمة قراءة مَن قرأ: {يَتَّقِ} بحذف الياء، وجزم ﴿يَصْبِرْ﴾ ودخول الفاء، والله أعلم»[٣].

ب- الحديث الشريف:

انقسم النحاة في الاستدلال بأحاديث النبي ﷺ إلى ثلاث طوائف:

طائفة غلب على ظنها أن الأحاديث لفظه عليه الصلاة والسلام فأجاز الاحتجاج بها، ومن هؤلاء السهيلي وابن مالك اللذين أكثرا من الاستدلال بالحديث، وتبعهما ابن هشام.

وطائفة غلب على ظنها أنها رويت بالمعنى لا باللفظ فلم يجوِّز الاحتجاج بها وهو مذهب ابن الضائع وأبي حيان.

وطائفة أجازت الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُنيَ بنقل ألفاظها، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، وهو مذهب الشاطبي والسيوطي[٤].

وعبد المعطي في حاشيته كان مقلاً في الاستشهاد بالأحاديث النبوية حيث لم يورد إلا أربعة أحاديث فقط، اثنان منها أوردها لتقرير مبدأين، أحدهما: تقديم النفس في ما ينفع،

---

(١) سورة الروم آية: ٥٤.

(٢) سورة يوسف آية: ٩٠، ينظر: القراءات وعلل النحويين فيها ١/ ٢٧٧، الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/ ٦٨٥.

(٣) ينظر: ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٤) ينظر في ذلك: الاقتراح ٥٢-٥٥.

قال: (وأَعادَ) أي أفاض؛ لأنَّ العَود: الرُّجوع إلى الشَّيء بعد الانصراف عنه، وليس مُرادًا له، إذ المراد: أدام، أو جدَّد مرَّة بعد أخرى، قوله: (علَيَّ) قدَّم نفسه، لخبر: ((ابْدَأْ بِنَفْسِكَ))(١)، والآخر التكرير للتعليم، قال: وقوله: (تمرينًا إلخ) التمرين التكرير للتعليم، ولهذا كان ﷺ يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يُفهم عنه(٢)، والحديث الثالث أورده للاستشهاد على معنى لغوي وهو (الهنُ)، قال: «الهنُ: الفرج، وفي الحديث: ((مَن تعزَّى بعزاء الجاهليَّة فأَعِضُّوه على هَنِ أَبيه)) (٣)، أي على فرج أبيه»(٤).

أما الحديث الرابع الذي استشهد به فهو في معنى حرف الجر (في) قال: «وتكون (في) للسببيَّة كقولِه ﷺ: ((دخلَتِ امرأَةٌ النَّارَ في هِرَّة)) (٥)، أي بسببِها»(٦).

ج- الشعر العربي:

تعد الشواهد الشعرية المصدر الثانِيَ بعد القرآن الكريم، عند علماء اللغة العربية؛ ولهذا فقد اهتم العلماء بالشعر اهتمامًا كبيرًا، ولعل من أهم أسباب هذا الاهتمام من قبل العلماء هو أن العرب أنفسَهم كانوا يهتمون بالشعر، فهم يروونه ويتناقلونه بينهم دون تغيير، فهو السجل لحياتهم وهو ديوانهم، فقد روي عن ابن عباس ﷺ أنه قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب»(٧).

---

(١) أخرجه مسلم برقم٢٣٦٠ باب: الابتداء في النفقة ٣/ ٧٨.

(٢) من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تفهم عنه، وإذا أتى قوماً فسلم عليهم سلم ثلاثًا)). ينظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، رقم: ٩٥.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦).

(٤) ينظر: ص ٢٧٥.

(٥) الحديث في صحيح البخاري ص (٦٣٣)، كتاب بدء الخلق، باب (خمس من الدواب فواسق) برقم (٣٣١٨)، وفي صحيح مسلم (٤/ ٢١١٠) كتاب التوبة، باب (سعة رحمة الله) برقم (٢٦١٩).

(٦) ينظر: ص ١٦٩.

(٧) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٥٥.

ومن مظاهر اهتمام العلماء بالشعر تقسيمهم الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: وهم الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: وهم المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: وهم المتقدمون الإسلاميون، وهم الذين أدركوا الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: وهم المحدثون، وهم من جاء بعد الإسلاميين، كبشار بن برد وأبي نواس.

أما شعراء الطبقتين الأولى والثانية فإنه يستشهد بشعرهم إجماعًا، أما شعراء الطبقة الثالثة فالصحيح أنه يستشهد بشعرهم، وأما شعراء الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بشعرهم.

وقد سار عبد المعطي المالكي على هذا التقسيم بصفة عامة، إلا أنه أورد بيتًا لأبي العتاهية، وهو من شعراء الطبقة الرابعة، وهو قوله:

إِنَّما يَعرِفُ الفَضْلَ لأَهْلِ الفَضْلِ ذَوُوهُ[(١)]

كما أورد بيتًا آخر لا يعرف قائله، يرجح أن صاحبه من الطبقة الرابعة أيضًا، وهو قوله:

قَدْ وَالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ مَلَكْتَنِي وَتَرَكْتَ قَلْبِي فِي هَوَاك مُعَذَّبَا[(٢)]

والشواهد الشعرية عند عبد المعطي تأتي بعد الشواهد القرآنية من حيث أهميتها، إلا أنه لم يكن مكثرًا منها، فقد أورد في الجزء الذي قمت بتحقيقه ثمانية وثلاثين بيتًا.

أما طريقة عرضه للشواهد فكما يلي:

أنه لا يهتم بنسبة الأبيات إلى أصحابها، فكان يكتفي بقوله: «نحو قول الشاعر» أو «كقوله»، أو «كقول الشاعر»، أو «وقال الشاعر» ولم ينسب البيت إلى صاحبه إلا في موضعين هما:

قوله: وبقول زُهير:

---

(١) ينظر تخريج البيت ص ٢٧١.

(٢) ينظر تخريج البيت ص ١٨٤.

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيومِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ   وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي(١)

وقوله: وأمَّا قول عَدِيٍّ:

لَولا الحَيَاءُ وَأَنَّ رَأسِي قَدْ عَسَا   فِيهِ المشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ(٢)

وكان غالبًا ما يورد البيت كاملاً، ولكنه في بعض الأحيان يورد شطرًا منه وهو موضع الشاهد، وذلك في أربعة مواضع.

وكان في الغالب لا يبين وجه الاستشهاد من البيت الذي يورده معتمدًا على فهم القارئ من خلال سياق الكلام، ولكنه قد يوضح معاني المفردات فيه كما فعل في قول الشاعر:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا   دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ(٣)

أي وهي أقداح الخشب(٤).

د- الأقوال والأمثال:

تعد الأقوال والأمثال من الشواهد المهمة التي يعتمد عليها علماء اللغة والنحو، إلا أنها لم تكن بالقدر الكبير في الجزء الذي قمت بتحقيقه، حيث اقتصر على ثلاثة أقوال ومثلين فقط، وهي على النحو التالي:

أولاً: الأقوال: تقول العرب: ((مَنْ ركب مَتْن عمياء خَبطَ خبْط عشْواء))(٥)، وقوله كذلك: تقول العرب: ((القلم أحد اللسانين، وما بين دفَّتي المصحف كلام الله))(٦).

---

(١) ينظر تخريج البيت ص ١٣٧.

(٢) ينظر تخريج البيت ص ١٨٣.

(٣) ينظر تخريج البيت ص ٣١٣.

(٤) ينظر: ص ٣١٣.

(٥) ينظر: ص ٤٨.

(٦) ينظر: ص ١١٨.

ثانياً: الأمثال: أورد المثل السائر: ((تَسمَعَ بالمعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أَنْ تَراهُ))[(١)]، ونفى عبد المعطي أن يكون هذا المثل إخبارًا عن الفعل بل عن المصدر الذي وقع الفعل موضعه، أي: سماعُك بالمعيدي[(٢)].

وكذلك المثل السائر أيضاً ((مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ)) أورده شاهداً على القصر في الأسماء الستة، قال: « فأخاك: مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على الألف، ومُكرَه: خبره»[(٣)].

ثانيًا: القياس:

القياس هو ثاني الأصول التي اعتمد عليها عبد المعطي المالكي في حاشيته، والمراد به: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[(٤)]، وعبد المعطي يرى القياس على الكثير المشهور، كما في المسائل التالية:

١- همزة التسوية، حيث قال: «وقوله: (أستمرَّت) بفتح الهمزة، وهي المعادِلة لــ (أَمْ) وتُسمَّى همزة التسوية، وكان القياس إثبات همزة الوصل، والإتيان بها مكسورة إلا أنها حُذِفَت للتَّخفيف»[(٥)].

٢- المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، قال: «وكان من حق الشارح – رحمه الله – تعالى أن يأتي بثلاثة أمثلة، أي يمثِّل بها فيأتي للاستثقال بمثال، فيقول: ويقضي أو يدعو، إلا أن يقال: إن التقدير لما كان في (يخشى) أدخل منه في (يدعو) مثلا، اكتفى بتمثيل الأدخل، ويعلم غيره بطريق القياس عليه»[(٦)].

٣- نون المثنى، قال عن ياء التثنية في حالتي النصب والجر: «وقوله: (المكسور ما بعدها) فيه ما تقدم، وهذا هو الأشهر، وفتْح ما بعدها لغةٌ على الصحيح، كقوله:

(١) ينظر: ص ١٥٧.

(٢) ينظر: ص ١٥٧.

(٣) ينظر: ص ٢٧٢.

(٤) ينظر: الاقتراح ص ٩٤.

(٥) ينظر: ص ٢١١.

(٦) ينظر: ص ٢٦٣.

أَعْرِفُ مِنْهَــا الْجِيــدَ وَالْعَيْنَانَــا   وَمِنْخَــرَينِ أَشْــبَهَا ظَبْيَانَــــا[١]

وإلا فكان القياس كسْر النون فيهما»[٢].

٤- حديثه عن ألقاب الإعراب، قال: «والرَّفع لغةً: العلوُّ والارتفاع، والنَّصب: الاستواء والاستقامة، والخفض: التَّواضع والخضوع، وأمَّا عُرفًا، فيُقال في كلٍّ منها على ما مشَى عليه المصنِّف - رحمه الله - تعالى: تغيير مخصوص في آخرِ كذا، علامته كذا، وعلى الأصحِّ: أنَّه لفظي، يُقال الرَّفع هو: الضَّمة وما ناب عنها، ويُقاس عليه البقيَّة»[٣].

وأما القليل النادر فلا يجيز القياس عليه كما في حذف النون لغير ناصب ولا جازم في الأفعال الخمسة، قال: «وما ورد من حذف النون لغير ناصب وجازم لا يقاس عليه، كما في قوله:

أَبِيــتُ أَسْــرِي وَتَبِيتِــي تَــدْلُكِي   وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِــسْكِ الــذَّكِي»[٤]

ثالثًا: الإجماع:

الإجماع دليل من أدلة النحو، والمراد به: «إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[٥]، واشترطوا للإجماع ألا يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص"[٦].

ولقد اعتمد عبد المعطي المالكي على الإجماع كدليل من أدلة النحو عنده، ومن ذلك تعليقه على عبارة الشيخ خالد الأزهري التي ذكر فيها أن أجزاء الكلام من جهة تركيبه ثلاثة لا رابع لها بالإجماع ولا التفات لمن زاد رابعًا، قال: «قوله: (لا رابعَ لها بالإِجماع) هذا مبني

---

(١) ينظر تخريج البيت ص ٢٩٤.

(٢) ينظر: ص ٢٩٤.

(٣) ينظر: ص ٢٣٧.

(٤) ينظر تخريج البيت ص ٣٤٥.

(٥) ينظر: الاقتراح ص ٨٨.

(٦) ينظر: المرجع السابق ص ٨٨.

على أَنَّ إجماع النُّحاة مُعتدٌّ به في الأمور اللُّغويَّة، وفي قوله: (ولا التفاتَ) إِشارة لرفضه وعدم الاعتناء به، وليس خارقًا للإجماع؛ لتأخُّره»[1].

ومما سبق يتضح أن عبد المعطي المالكي قد أولى أصول النحو في كتابه عناية كبيرة، فاحتفى بالسماع واعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا، ثم القياس، ولكن أقل درجة من سابقه، كما أنه لم يغفل الإجماع، فالأصول المذكورة يتردد صداها في أثناء الكتاب.

(١) ينظر: ص ١٣٣.

المبحث الثالث: مصادره:

اعتمد عبد المعطي المالكي في حاشيته على كتب متعددة شأنه في ذلك شأن غيره من المؤلفين، وكانت السمة البارزة في استقائه من المصادر عدم الإشارة إلى الكتب التي ينقل منها، ولكنه في بعض الأحيان، يصرح بالمصدر الذي أخذ منه، إما عن طريق اسم الكتاب، أو عن طريق النص على مؤلفه، ويمكن تقسيم المصادر إلى قسمين:

أولاً: المصادر الأساسية:

ويأتي ابن مالك في المرتبة الأولى ممن أفاد منهم، وأشار إلى كتبهم التي أخذ منها، إذ نقل عبد المعطي من كتب ابن مالك في مواطن عديدة، فمن كتبه الكافية الشافية، حيث أورد أبياتًا من ألفيته في عدة مواضع، كما في قوله في اجتماع الشرط والقسم: قال ابنُ مالك(١):

واحذِفْ لَدَى اجتِماعِ شَرطٍ وقَسَمْ ... جَوابَ مَا أخَّرتَ فهُو مُلتَزَمْ

واستشهد أيضاً بقوله(٢):

وإِنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا ... فَاحْكِ أَو اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا إسْمَا

واستشهد في إعراب المثنى بقوله(٣):

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِها الألِفْ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

كما نقل من شرح التسهيل في مواضع كثيرة، أحيانًا يصرح به، وأحيانًا يكتفي بقوله: قال ابن مالك، دون أن يصرح بكتابه، ونقل من عمدة الحافظ، ولم يصرح به.

ونقل من ابن هشام في أكثر من موضع، وصرح بنقله من شرح الشذور وشرح القطر وكذلك أوضح المسالك، كما في قوله: "والصَّحيح أنَّه يكفي في الكلام اللَّفظ والإفادة كما في الألفيَّة لابن مالك، وفي الأوضح والقطر لابن هشام"(٤)، ونقل من المغني دون أن يصرح بذلك.

---

(١) ينظر: ص ١٨١

(٢) ينظر: ص ٢١٦.

(٣) ينظر: ص ٣٤٣.

(٤) ينظر: ص ١١٥.

ونقل كذلك من كتب أبي حيان، مثل: التذييل، والارتشاف، والبحر المحيط، كما نقل من كتب الشيخ خالد الأزهري وخاصة شرح التصريح، وشرح الأزهرية، ونقل أيضًا من كتب السيوطي وصرح بنقله من الهمع، ونقل من المزهر وتفسير الجلالين دون التصريح بهما.

كما أنه اعتمد اعتمادًا كبيرًا على كثير من شروح وحواشي الآجرومية، فمن أبرز الشروح التي اعتمد عليها: شرح السنهوري، وشرح الحلاوي وقد صرح بالنقل عنه، وشرح المكودي، وشرح الرملي، ونور السجية، والمواهب الرحمانية، وقد نقل عن الأخير كثيرًا دون التصريح به.

ومن أبرز الحواشي التي اعتمد عليها الدرة الشنوانية، وقد نقل عنها كثيرًا دون التصريح بها، وحاشية الفيشي، وحاشية شلبي، وحاشية قليوبي، وجميعها على شرح الشيخ خالد الأزهري.

ثانياً: المصادر الثانوية:

هناك كتب ومصادر أخرى أفاد منها عبد المعطي المالكي ونقل منها في حاشيته، وفيما يأتي أبرز تلك المصادر:

١- الكتاب لسيبويه، نقل عنه في عدة مواضع.

٢- الخصائص لابن جني وقد صرح بالنقل عنه.

٣- أسرار العربية، والإنصاف، ولم يصرح بالنقل عنهما.

٤- اللباب، والتبيين للعكبري، صرح بذكر مؤلفهما فقط.

٥- الكافية لابن الحاجب، ولم يصرح بالنقل عنه.

٦- المقرب، وشرح الجمل لابن عصفور، ولم يصرح بالنقل عنهما.

٧- شرح الرضي على الكافية، وقد أشار إلى المؤلف دون كتابه.

٨- شرح الألفية لابن الناظم، وقد صرح بذكر مؤلفه فقط.

٩- الجنى الداني للمرادي، ولم يصرح بالنقل عنه.

١٠- شرح ابن عقيل، ولم يصرح بالنقل عنه.

١١- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ولم يصرح بالنقل عنه.

١٢- كتب البلاغة مثل: التلخيص، والإيضاح في البلاغة، وبغية الإيضاح، وقد صرح بالنقل عن التلخيص.

١٣- كتب اللغة مثل: تهذيب اللغة، والصحاح، واللسان، والقاموس.

١٤- كتب التفسير مثل: أنوار التنزيل للبيضاوي، وقد صرح بذكر مؤلفه.

١٥- كتب المصطلحات مثل: كتاب التعريفات، وكتاب الكليات.

١٦- كتب المنطق مثل: شرح الرسالة الشمسية على تحرير القواعد المنطقية، ونص على النقل عنها، مع ذكر مؤلفها.

١٧- كتب في التصوف مثل: الرسالة القشيرية وغيرها.

كما أن عبد المعطي المالكي قد ذكر في كتابه آراء لعلماء سابقين بارزين، كالخليل، والمبرد، والفراء، والأخفش، والفارسي، وأنه كان ينقل آراء هؤلاء العلماء بواسطة كتب أخرى وردت فيها ككتب أبي حيان وابن هشام مثلاً.

المبحث الرابع: موقف المؤلف في الكتاب من ابن آجروم ومن خالد الأزهري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقفه من ابن آجروم:

المقدمة الآجرومية مقدمة مختصرة شديدة الإيجاز، عُني فيها ابن آجروم بمحاولة تقديم المادة النحوية للناشئة، مبتعدًا فيها عن التفريع وتفصيل المسائل، مما حدا بعبد المعطي المالكي إلى كثير من التنبيهات، والاستدراكات على المصنف، وكذلك الاعتراضات وهو مع ذلك يبحث له عن عذر يخرجه من الحرج. ويمكن تقسيم موقفه إلى قسمين:

أولاً: الاستدراكات:

من ذلك قوله في تعريف الكلام: «قوله: (لِلاستِغناءِ عنه بِالمفيدِ؛ إذِ المفيد الفائدة المذكُورة لا يكونُ إلا مُركَّبًا) أي أنَّه أشار بهذا إلى الإسناد المتقدِّم، أي ولئن سلَّمنا أنَّه قيدٌ مُستدرَك، فالجواب: أنَّه أتى به لزيادة التَّوضيح؛ لأنَّ هذه المقدِّمة موضوعة للمُبتدِئ، وقد حُكِي أنَّ المصنِّف - رحمه الله - تعالى ألَّفَها لولَدِه أبي محمَّد فانتفع بها كلُّ من قرَأَها، لإخلاص مؤلِّفها»[(١)]، ومما استدركه على ابن آجروم حينما اقتصر في علامات الاسم على الخفض والتنوين ودخول (أل) فقط، فقال عبد المعطي: «وبقي مِن علامات الاسم النَّداء ويكون في أوَّلِه، كـــ (يا زيد)، وياء التصغير، ويكون حشوًا في وسَطِه مثل: فُلَيس ودُرَيهِم، وألف التكسير ويكون أيضًا حشوًا مثل: دراهِم ورِجال»[(٢)].

واستدرك عليه أيضًا في حروف الجر، إذ إن ابن آجروم لم يذكر سوى أحد عشر حرفًا وهي: مِن وإلى وعن وعلى وفي ورُبَّ والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي: الواو والباء المكررة والتاء، قال عبد المعطي: «أي إنه - رحمه الله - تعالى ذَكرَ جملة و لم يستوفِها؛ لأنَّه بقِي منها: كَي، وحتَّى، ومُذْ ومُنْذُ، وخَلا وعَدَا، وحَاشَا، إذا جُعِلَت حروفًا جارَّة،

---

(١) ينظر: ص ١٢٣.

(٢) ينظر: ص ١٥٦.

ولعَلّ، ومتَى، فهذه تسعةٌ وفي المتن تسعة، وفي حروف القَسَم اثنان وهما: الواو والتّاء، وأمَّا الباء فقد تقدَّم عدُّها، فتصير الجملة عشرين حرفًا»(١).

ثانياً: الاعتراضات:

هناك بعض المواضع التي اعترض فيها عبد المعطي المالكي على ابن آجروم، من ذلك اعتراضه عليه في قوله: (الألف واللام)، حيث قال: «ولو قال المصنف – رحمه الله –: ودخول (أَلْ) لكان أولى؛ لقاعدة أَنَّ كل كلمة زادت على حرف يُعبَّر عنها بلفظها إلا أَنْ يُقال راعى الأقرب لِفهم المبتدئ»(٢)، واعترض عليه أيضًا في عدم التزامه بالترتيب المنطقي في علامات الاسم، وذلك حينما قدم ما يدخل في الآخر، وأخر ما يدخل في الأول، فقال: «وعكَسَ المصنف – رحمه الله – تعالى الترتيب المنسوب إلى الطَّبع المقتضِي تقديم المقدَّم أي ما حقَّه التَّقديم، وما حقَّه التأخير الموافق لمعناه اللغوي، وهو تقديم المقدَّم وتأخير المؤخَّر»(٣)، واعترض عليه كذلك في عدم ترجمته لعلامات الإعراب، قال: «ثم إنَّه اعترض على المصنِّف – رحمه الله – بأنَّه ترجم لشيء ولم يذكُره، وذكر شيئًا ولم يترجم له، وهو معيب، وبيان ذلك: أنَّه ترجم لتعريف العلامات ولم يُعرِّفها، وإنما ذكر عدَّها»، واعترض عليه أيضًا في إسقاطه (الهن) من عدة الأسماء الستة، وأنه تبع فيه الفراء والزجاجي، قال: «وقوله: (تبعًا للفراء والزجاجي) أي في الإسقاط، لا في الإنكار، بدليل قوله: (لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة) أي إعراب (الهن) لغة قليلة والأكثر إعرابه بالحركات، ولما لم يطَّلعا عليه، أسقطاه من عدة الأسماء، وعبارة شرح القطر: «ولم يطَّلع الفراء والزجاجي على الهن فأسقطاه من عِدة الأسماء»، وقد أشار بها إلى مَنْ حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، والمثبِتُ مُقدَّمٌ على النَّافي»(٤).

كذلك من الأمور التي لم يوافق فيها عبد المعطي ابن آجروم إعرابه للأسماء الستة، قال: «واعلم أيضًا أن في إعراب هذه الأسماء مذاهب، أشهرها: ما مشى عليه المصنف – رحمه الله

(١) ينظر: ص ١٦٠.
(٢) ينظر: ص ١٥٣.
(٣) ينظر: ص ١٥٧-١٥٨.
(٤) ينظر: ص ٢٧٥.

- تعالى من أنها تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء، وأصحُّها وهو مذهب سيبويه وغيره، أنها معربة بالحركات المقدرة على حروف العلة»[١].

إلا أن عبد المعطي المالكي كان في غاية الأدب مع ابن آجروم فقد كان يدافع عنه، ويلتمس له الأعذار والتبريرات ومن ذلك دفاعه عن استطراده في ذكر حروف الجر بعد ما ذكر علامات الأسماء، فقال: «قوله: (ثم استطرَدَ) أي المصنف - رحمه الله - تعالى أي أتْبَع ما تقدَّم بما يأتي على سبيل الاستطراد وهو: ذِكرُ الشَّيء في غيرِ محلِّه مع غيره لمناسبة بينهما؛ لأنَّ الخفض محلُّه آخرِ الكتاب ويناسبه ذِكر حروفه معه، فلمَّا ذكَره هنا على وجهِ العلامة ذكَر حروفه معه، وبهذا يندفع التَّكرار بين ذِكرِها هنا وذِكرِها في آخرِ الكتاب، بأنَّه ذَكرَها هنا للاستِطراد، وهو بيانُ أنها علامة للأسماء، مع قطع النَّظر عن بيان عملِها، وذَكرَها في آخرِ الكتاب لبيان عملِها، مع قطع النَّظر عن كونها علامات للأسماء، وإن لم يلزم مِن أحدهما بيان الآخر»[٢].

المطلب الثاني: موقفه من خالد الأزهري:

كما هو معلوم أن عبد المعطي المالكي وضع حاشيته على شرح الشيخ خالد الأزهري، مما كون علاقة بين المؤلف (عبد المعطي) والشارح (خالد الأزهري)، وهذه العلاقة تباينت أشكالها ما بين اختلاف وتوافق، فالمؤلف تارة يوافق الشارح فيما ذهب إليه وهو الغالب في الكتاب، وتارة يعترض عليه ويخالفه، كما أن الكتاب لا يخلو من الإضافات في بعض المسائل التي يرى المؤلف أن فيها قصورًا وتحتاج إلى الزيادة.

أولاً: المسائل التي اعترض فيها عبد المعطي المالكي على خالد الأزهري:

من تلك المسائل: اعتراضه عليه في حديثه عن تعريف الكلام، قال: «قوله: (يَحسُنُ سكُوتُ المُتكلِّمِ علَيها) لو أسقطه وقال: يحسن السُّكوت عليها لكان أولى»[٣].

---

(١) ينظر: ص ٢٧١.

(٢) ينظر: ص ١٥٩.

(٣) ينظر: ص ١٠٧.

وخالفه أيضًا في المراد بالوضع في دلالة الكلام، هل المراد به الوضع العربي، أو المراد بالوضع القصد؟ قال عبد المعطي: «قوله: (فِي أنَّ دَلالةَ الكَلامِ) هذا ظرف لغوٌ مُتعلِّق بقوله: (الخلاف)، وجملة: (هَل هِي وضعيَّة أَمْ عقليَّة؟) خبر أنَّ، أي في وضعيَّة دلالة الكلام وعقليَّته، وقوله: (دَلالَة) أَي معناه: وهل دلالة الكلام وضعيَّة؟ أي مُستفادة من الوضع، فيكون المراد بالوضع هنا الوضع العربي، وهذا هو الأصحُّ، وعليه الجمهور والمحقِّقون، وقوله: (أَمْ عقلِيَّة) أي مُستفادَة من العقل، فيكون المراد بالوضع: القصد، أي لم يضعها واضع لغة العرب. قوله: (والأَصَحُّ الثَّاني) أي عنده - رحمه الله - تعالى، وهو خلاف التَّحقيق، وقد تقدَّم أنَّ الثَّاني مرجوح، والصَّحيح الأوَّل»[1]، وقال في هذا أيضًا: «قوله: (لأنَّ المتكلِّم قَصَدَ بهذا اللَّفظِ إفادَةَ المُخاطَب) أي هذا مبنيٌّ على أنَّ المراد بالوضع القصد، وقد علمتَ ضعفه، واقتصر عليه لأنَّه قَصْدُه، وكان حقُّه ذِكر مقابِله»[2].

وكذلك من الأمور التي خالف فيها عبد المعطي المالكي خالد الأزهري اشتراط تجدد الفائدة في اعتبار الكلام، حيث تبع الأزهري في هذا الشرط ابن مالك، فقال: «قوله: (الأُولَى زيدٌ والثَّانيةُ قائمٌ، يَصدُقُ أنْ يُقالَ أي يصِحُّ علَى (زيدٌ قائِمٌ) أنَّه مُفيدٌ؛ لأنَّه أفادَ فائدةً لم تكُن عند السَّامعِ؛ لكونِ السَامعِ كان يجهَلُ قِيامَ زيد) أي هذا مبنيٌّ على اشتراط تجدُّد الفائدة، وهو مرجوح، خلافًا لابن مالك، وإلا فلزم أن يكون اللَّفظ الواحد كلامًا وغير كلام إذا خُوطِب به مَن يعلمه ومَن يجهله، ولا يخفَى بُعدُه»[3].

واعترض على الأزهري أيضًا في تعريف الخفض، حيث عبر الأزهري عن الخفض بقوله: «هي الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض»[4]، فقال عبد المعطي معقبًا على ذلك: «والمراد بالخفض: الكسرة التي يُحدثها العامل، أو ما ناب عنها، نحو: بزيدٍ، وبالزَّيدين، وبإبراهيمَ، وهذا التَّعريف أولَى مِمَّا ذكرَه الشَّارِح - رحمه الله - تعالى؛ لأنَّ تلك

---

(١) ينظر: ص ١١٢.

(٢) ينظر: ص ١٢٠.

(٣) ينظر: ص ١٢٠.

(٤) ينظر: ص ١٤٤.

فيها قُصورٌ وإيهامٌ وتطويلٌ، أمَّا القُصور: فلأنَّه لا يشملُ ما ذكرناه مِن المثالين الأخيرين، وأمَّا الإيهام: فلأنَّ عبارته تُوهِم أنَّ الخفض ليس بالعامل؛ لأنَّه قال: (عند دخوله) وأمَّا التَّطويل فظاهِرٌ؛ لأنَّ العبارة التي ذكرناها أخْصَرُ مِن عبارته، وأكثرُ فائدة»(١).

وكذلك حديثه عن معنى الإعراب، فالأزهري يقول: «والمرادُ بتغييرِ الآخِر: تصييرُه مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، بعد أنْ كان موقوفًا قبل التَّركيب إلخ»، في حين أن عبد المعطي يقول: «وكان الأولى للشَّارح – رحمه الله – تعالى أن يقول: بعد أن لم يكن كذلك؛ لأنَّه لا يشمل الانتقال مِن حالة الإعراب إلى أخرى؛ إذ عبارته قاصِرة على حالة الوقف»(٢).

ومن ذلك أيضًا حديثه عن رتبة العامل مع معموله، قال الأزهري: «وقولُ المكودِيِّ: إنَّ العواملَ لا تكونُ إلا قبلَ المعمولاتِ، جَرْيٌ على الأصلِ الغالِب»، فعلق عليه عبد المعطي بقوله: «وقوله: (الغالب) فيه نَظَر؛ لأنَّ مراد المكودِي بقوله: «إنَّ العواملَ لا تكونُ إلا قبلَ المعمولاتِ» أي بِحسْب الرُّتبة، أي أنَّ رُتبة العامل مُتقدِّمة على رُتبة المعمول، وليس مرادُه بالتقدُّم التقدُّم في اللفظ كما فهِمه الشارح – رحمه الله – تعالى؛ لأنَّ هذا لا يريده المكُودِيُّ ولا يقصِده»(٣).

وخالفه كذلك في أصل حروف العلة، إذ إن الأزهري يعدها ناشئة عن الحركات، فالألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة، وهو تابع في هذا لابن جني، في حين أن عبد المعطي له رأي آخر، يقول فيه: «وتعليل الشارح – رحمه الله – تعالى تبع فيه قول ابن جنِّي في الخصائص، وهو أن حروف العلة ناشئة ومركَّبة عن الحركات، فالواو مركبة من ضمتين والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهذا قول ضعيف، والصَّحيح:

---

(١) ينظر: ص ١٤٤–١٤٥.

(٢) ينظر: ص ١٩٩.

(٣) ينظر: ص ٢١٢–٢١٣.

أنها بسائط لا تركيب فيها، وعليه فيُقال: إنه ثنَّى بالواو؛ لكونها فرعًا عنها أي في النيابة عنها»[(١)].

واعترض عليه كذلك في إدخال (كل) في حد الأفعال الخمسة، حيث قال الأزهري: «وتقدَّم أنها: كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ضميرُ تثنيةٍ نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا، ولن تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلي»، فعلق عليه عبد المعطي قائلاً: «وقوله: (كل فعل إلخ) إدخال (كلٌّ) في الحدِّ غير مناسب؛ أي لأنه للماهية وليس للأفراد، فكان الأولى أن يقول: وهي الأفعال التي اتصل بها إلخ، اللهم إلا أن يُقال: إنه أتى بكل للإحاطة بالأفراد الذهنية، أو للاطراد، أي التنصيص على كل فرد فرد»[(٢)].

وعبد المعطي المالكي لا يوافق الأزهري في تسمية الأفعال الخمسة بهذا الاسم، بل له رأي آخر يقول فيه: «وقوله: (الأفعال الخمسة) أي كُلِّيات الأفعال الخمسة، وليس المراد أنها خمسة أفعال، فيفعلان: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ألف اثنين، ويفعلون: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ضمير الجماعة، وتفعلين: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة، وأما أفرادها وجزئياتها، فلا يحيط بها إلا الله تعالى، وأحسن من هذا تسميتها: بالأمثلة الخمسة، وأحسن من الثاني أيضًا، تسميتها: بالموازين الخمسة، إذ يعلم من كونها ميزانًا أن جميع ما يأتي من الأفعال التي فيها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، محمول على ما ذكر من يفعلان إلى آخره»[(٣)].

ثانيًا: المسائل التي استدرك فيها عبد المعطي المالكي على خالد الأزهري:

لقد أضاف عبد المعطي المالكي في حاشيته بعض المسائل التي رأى أنها تحتاج إلى مزيد من الإضافة والإيضاح، فمن تلك الإضافات: إيراده لمعاني حروف الجر، حيث إن الأزهري اقتصر في حروف الجر بذكر أشهر معانيها فقط، فمن ذلك قوله في معاني (مِن): «ومِن

---

(١) ينظر: ص ٢٤٩.

(٢) ينظر: ص ٢٩٨.

(٣) ينظر: ص ٢٨٢.

معاني (مِن) أيضًا: البدليَّة نحو: ﴿وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ۝٦٠﴾(١)، ومِن معانيها: التَّبعيض، نحو: أخذتُ مِن الدَّراهم، أي بعضِها، ومِن معانيها: البيان نحو: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ (٢)، أي التي هي الأوثان.

قوله: (ومِن معانيها: الابتداء إلخ) اقتصر الشَّارح – رحمه الله – تعالى على أشهرِ معانيها، والمراد بالابتداء هنا أي الابتداء لجزءٍ مُعيَّن وهو أوَّل المسافة»(٣).

وقال في (رُبَّ): «قوله: (ورُبَّ بضمِّ الرَّاء إلخ) أي مع فتح الباء مُشدَّدة (وهي أشهرُ لغاتِها الثماني) أي على سبيلِ الاختصار، وإلا فقد ذُكِر في شرحِ المنفرجة أنَّ فيها سبعين لغةً، فانظره إن شِئت، أو مُخففَّة، أو مع ضمِّ الباء مُخففة أو إسكانُها مُخففَّة، وإمَّا بفتحِ الرَّاء مع فتحِ الباء مُشدَّدةً أو مُخففَّة، وقد تلحقُها في اللُّغتين الأوليين تاء التَّأنيث مفتوحة»(٤).

ومما استدركه عليه أيضًا: تعريف الاسم المفرد، إذ إن الأزهري اكتفى بالتمثيل له دون تعريفه، فبين عبد المعطي المراد به فقال: «والمراد به هنا: في باب ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة، ولا مُلحَقًا بالمثنى والمجموع» ثم قال: «فإن قلت: عرَّف جمع التكسير، وكذا ما بعده، و لم يُعرف الاسم المفرد مع أنه أولى بالتعريف؛ لوقوع الاشتباه فيه لاختلافه باختلاف الأبواب، قلت: قد عرَّفه بالمثال، فأُعطي حكمه به، وإن كان هذا لا يكفي في الجواب؛ لأنه لم يكتف بالمثال فيما بعده، وقد يُقال: إنما ترك تعريفه لأن حده ظاهر هنا، بخلاف ما ذكره بعده، فحذف تعريفه، أو يقال إنما ترك تعريفه اعتمادا على الموقِف، بتقديم القاف على الفاء أي المعلِّم، أو يقال لو ذكر تعريفه في هذا الباب لاقتضى الاستطراد بيان بقية مواضعه، فيلزم الطول وهذا الشرح مبني على الاختصار»(٥).

---

(١) سورة الزخرف آية: ٦٠.

(٢) سورة الحج آية: ٣٠.

(٣) ينظر: ص ١٦٣.

(٤) ينظر: ص ١٧٠.

(٥) ينظر: ص ٢٥٨.

ومن الأمور التي استدركها عليه أيضًا مذاهب العلماء في إعراب الأسماء الستة، حيث إن الأزهري اقتصر على مذهب واحد وهو ما ذكره ابن آجروم من أنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، قال عبد المعطي: «واعلم أيضًا أن في إعراب هذه الأسماء مذاهبَ، أشهرها: ما مشى عليه المصنف - رحمه الله - تعالى من أنها تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء، وأصحُّها وهو مذهب سيبويه وغيره، أنها معربة بالحركات المقدرة على حروف العلة»[1].

(١) ينظر: ص ٢٧١.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية:

قام عبد المعطي المالكي بجهد مبارك وكبير في سبيل تأليف هذه الحاشية، مما جعله إضافة جيدة إلى شروح الآجرومية وحواشيها، يتمتع من بينها بقيمة علمية كبيرة، وتبرز هذه القيمة في النقاط التالية:

١- التوسع في الشرح، فعلى الرغم من قصر متن الآجرومية وكذلك شرح الشيخ خالد، إلا أن عبد المعطي أطال في حاشيته، فقد احتوت على كثير من مسائل النحو، وخير دليل على هذا كثرة شواهده التي استشهد بها، وإيراده لكثير من أسماء أشهر النحاة، وكذلك تضمنها للعديد من المسائل الخلافية، وخاصة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

٢- حرصه الشديد على توخي الدقة في تحقيق لفظ هذا الكتاب، ويدل على هذا اعتماده على نسخ متعددة من شروح الشيخ خالد، فقد كان يكثر من قول: (وفي بعض النسخ).

٣- عنايته بتنوع المصادر وكثرتها، فقد اعتمد على كثير من كتب ابن مالك وابن هشام وأبي حيان وغيرها، بالإضافة إلى الكثير من شروح الآجرومية وحواشيها.

٤- سهولة الأسلوب ووضوح العبارة، فقد جاءت هذه الحاشية بعبارة واضحة، وأسلوب مبسط يناسب المبتدئين.

٥- عنايته بذكر بعض التعليلات لبعض الأحكام النحوية، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في منهجه[1].

٦- عنايته بالحدود، حتى إنه يذكر أكثر من حد في بعض الأحيان، وقد تقدم تفصيل ذلك في منهجه[2].

---

(١) ينظر: ص ٣٤.

(٢) ينظر: ص ٣٠.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب:

على الرغم مما تقدم إلا أن الكتاب لا يخلو من بعض المآخذ التي لا تقلل من قيمته العلمية، ومن أبرزها:

١- عدم الدقة في نقل الشواهد، سواءٌ أكانت قرآنية أم شعرية، إلا أن ذلك يعد قليلاً، فمن ذلك:

أ- استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ﴾ [١]، فقد ورد في النسخ (جبال) بدلاً من (قدور).

ب- استشهاده بالبيت الشعري:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه[٢]

وورد في النسخ:

إِنَّما يَعرِفُ الفَضلَ لأَهْلِ الفَضْلِ ذَوُوهُ

ج- استشهاده بعجز البيت الشعري:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ معتذرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ[٣]

وورد في النسخ:

... ...كَأَنَّكَ لَمْ تَهْجو وَلَمْ تَدَعِ

٢- التسرع وعدم الدقة في نسبة القول إلى صاحبه، من ذلك: أنه ذكر أن ابن هشام قسم الكلام ثلاثة أقسام: خبر وإنشاء وطلب، ونص عبد المعطي كالتالي: «وما ذكره في شرح الشُّذور من أنَّ الكلام على ثلاثة أقسام مُنتقض؛ لأنَّ الطَّلب داخل في الإنشاء، ولو قرأ ما بعد هذا الكلام لوجد أن له رأيًا آخر وافق فيه المحققين، حيث قال: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر

(١) سورة سبأ آية: ١٣.

(٢) ينظر تخريج البيت ص ٢٧١.

(٣) ينظر تخريج البيت ص ٣٢٤.

وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء»[١]، ومنه أيضًا: نسبة القول إلى الأخفش والمبرد أن كسرة المجموع بالألف والتاء حالة النصب بناء، مع أن صريح كلامهما يدل على إعرابه[٢].

٣- التكرار لكثير من العبارات، دونما مزية في المكرر.

٤- انشغاله بالإعراب التفصيلي لأغلب ألفاظ الشرح، مما نتج عنه طولٌ في الحاشية، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في منهجه[٣].

على أن هذه المآخذ تتضاءل أمام قيمة الكتاب العلمية، فلا تؤثر فيه ولا تحط من قيمته العلمية.

---

(١) ينظر: ص ١١٣.

(٢) ينظر: ص ٢٩٢.

(٣) ينظر: ص ٣٠.

المبحث السادس: وصف النسخ الخطية، ونماذج منها:

١- وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على أربع نسخ مصورة استطعت بحمد الله الحصول عليها من أماكن متفرقة، وسأذكر بشيء من التفصيل وصفًا لكلٍّ منها.

النسخة الأولى:

نسخة حصلت عليها من المكتبة الأزهرية، وهي محفوظة ضمن مجموع (صعايدة) وقد رمزت لها بالرمز (ص)، وهي نسخة تامة، كتبت بخط واضح، وتقع في ٢٧٦ لوحة، وتحتوي الصفحة الواحدة على ٢٣ سطرًا، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد عشر كلمات.

والنسخة مراجعة من قبل الناسخ، فما سقط منه في أثناء النسخ عاد فوضع مكانه إشارة ( ) ثم كتب الساقط على الهامش مقابل هذه الإشارة، ويضع نهايته كلمة (صح).

واللوحة الأولى من هذه النسخة لوحة الغلاف، وقد كتب فيها عنوان الكتاب وهو: (هذه التحفة السنية في حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية).

كما كتب في هذه اللوحة: (وقف هذا الكتاب المبارك الفقير عبد الله الصعيدي القدوي على طلبة العلم بالأزهر...إلخ).

وناسخ هذه النسخة غير مذكور، والذي يظهر لي أنها منقولة عن نسخة المؤلف، أو عن نسخة منقولة عن نسخة المؤلف يدل على ذلك ما ورد في عنوانها من الدعاء للمؤلف بالحفظ، مما يدل على حياته.

النسخة الثانية:

نسخة حصلت عليها من المكتبة الأزهرية أيضًا، وقد رمزت لها بالرمز (ز)، وعدد لوحاتها ١٣٣ لوحة، كتبت بخط واضح، ومشكولة في بعض كلماتها، وكاتبها عبد الله الشرقاوي، كتبها سنة ١١١٨هـ، وعدد أسطر كل لوحة ٢٧ سطرًا، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد خمس عشرة كلمة، ويوجد بهذه النسخة سقط في عدد من اللوحات.

واللوحة الأولى من هذه النسخة لوحة الغلاف، وقد كتب فيها عنوان الكتاب وهو: (هذه حاشية على شرح الآجرومية لخالد الأزهري، تأليف الشيخ عبد المعطي الضرير -

رحمه الله – تعالى وبيضها عبد الكريم أبو البركات الإسكندري بلدًا الأزهري شهرة وهو خادم مؤلفه المذكور – رحمه الله – تعالى)، وعليها ختم المكتبة الأزهرية.

وجاء في اللوحة الأخيرة بعد كلام عبد المعطي: «وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الجمعة المبارك في سلخ شهر ربيع الأول سنة ١١١٨هـ، ختمت بالخير على يد كاتبها لنفسه العبد الفقير الحقير، المعترف بالذنب والتقصير عبد الله الشرقاوي، غفر الله له ولوالديه وإخوانه ولمحبيه، والحمد لله رب العالمين، وعلقها من نسخة المؤلف الذي كتبها بخطه – رحمه الله –، ويسمى عبد الكريم أبو البركات ابن محمد السكندري بلدًا الأزهري شهرة خادم مؤلفه حفظه الله عبد المعطي المالكي البصير، وخادم الفقراء بالأزهر عمره الله، نفع الله بكاتبه وقارئه ورحم الله مؤلفه وجامعه، وغفر ذنوبهم ولمن دعا لهم المغفرة ولمن يقول آمين، وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين».

النسخة الثالثة:

وهي نسخة حصلت عليها من مكتبة أوقاف حلب، وهي محفوظة تحت رقم ١٦٣١٦، وقد رمزت لها بالرمز (ح)، وعدد لوحاتها ١٤٠ لوحة، وعدد أسطر كل لوحة ٢٥ سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد خمس عشرة كلمة، ويوجد بها سقط في عدد من اللوحات.

وهذه النسخة مصححة، وعليها شروح وحواشٍ، وفي أولها تملك باسم ياسين حصري، وخطها نسخي، وهي متأثرة بالرطوبة، كما كتبت العناوين والمتن وكلمة (قوله) بالحمرة.

واللوحة الأولى من هذه النسخة هي لوحة الغلاف، وقد كتب فيها عنوان الكتاب وهو: (كتاب الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية لأبي البركات الوفائي تلميذ الشيخ عبد المعطي نفعنا الله بهما آمين).

وكاتب هذه النسخة غير معروف، كما أنها نسخت سنة ١٢٤٦هـ، كما جاء في الورقة الأخيرة منها.

النسخة الرابعة:

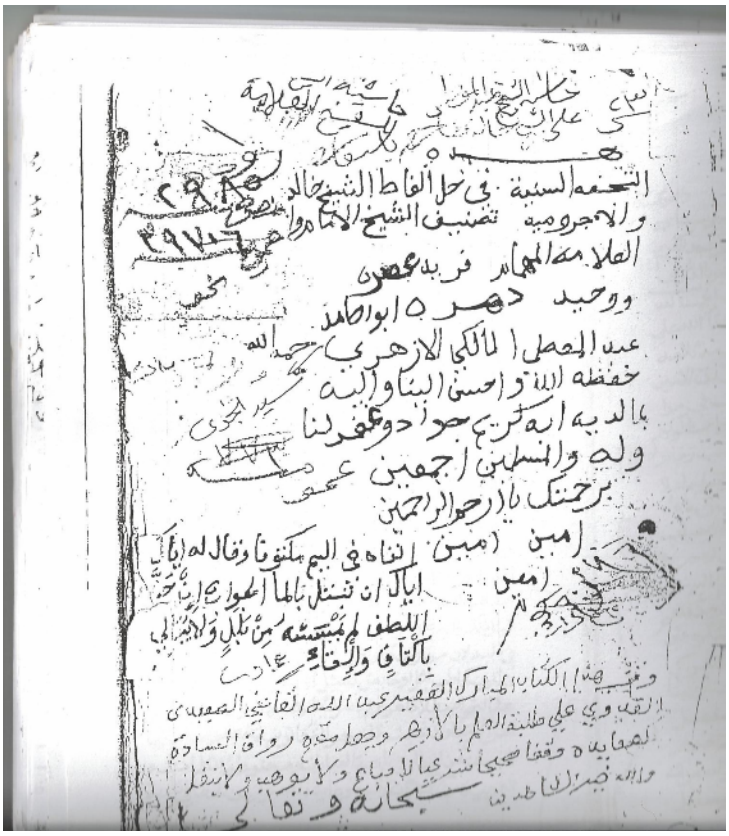
وهي نسخة حصلت عليها من مكتبة جامعة الملك سعود، وهي محفوظة برقم ١٣٧، ورقم التصنيف ٤١٥ دج، وقد رمزتُ لها بالرمز (س)، وعدد لوحاتها ٢٣٩ لوحة، وعدد الأسطر في كل لوحة ٢٥ سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد عشر كلمات.

وهذه النسخة جاءت بدون غلاف، وهي نسخة تامة وواضحة، والأرجح أنها منسوخة عن النسخة الأولى لتوافقهما تمامًا، وعدم وجود فروق بينهما، وكذلك لاحتوائها على خاتمة النسخة الأولى، وكاتب النسخة هو أحمد عبد الحليم، كتبها سنة ١٢٨٠هـ، وفي اللوحة الأخيرة خاتمتان: الأولى خاتمة النسخة الأولى التي سبق الكلام عنها، وتليها مباشرة خاتمة هذه النسخة وهي: «وكان الفراغ من رقم هذه النسخة المباركة يوم الخميس المبارك الموافق سبعة أيام مضت من شهر صفر الذي هو من سنة ١٢٨٠هـ، ثمانين ومائتين وألف من هجرة من له العز والشرف، ﷺ على يد كاتبها لنفسه الفقير لرحمة ربه، في دنياه ورمسه، أحمد عبد الحليم، اللهم اغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأشياعه ومحبيه، وعلينا معهم أجمعين والحمد لله رب العالمين».

عرض نماذج من النسخ المخطوطة

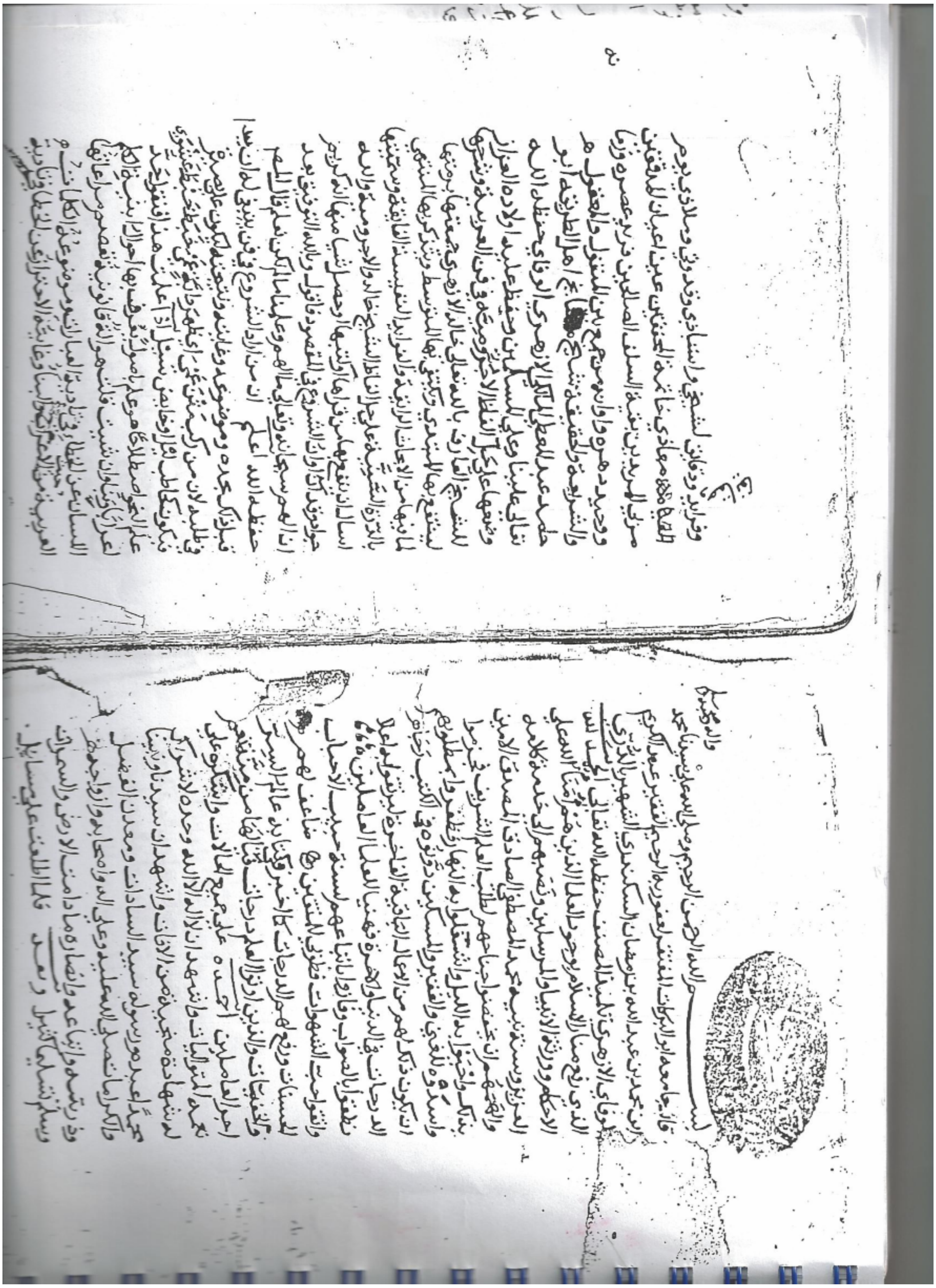
ويشتمل على إحدى عشرة صورة

صورة رقم ١



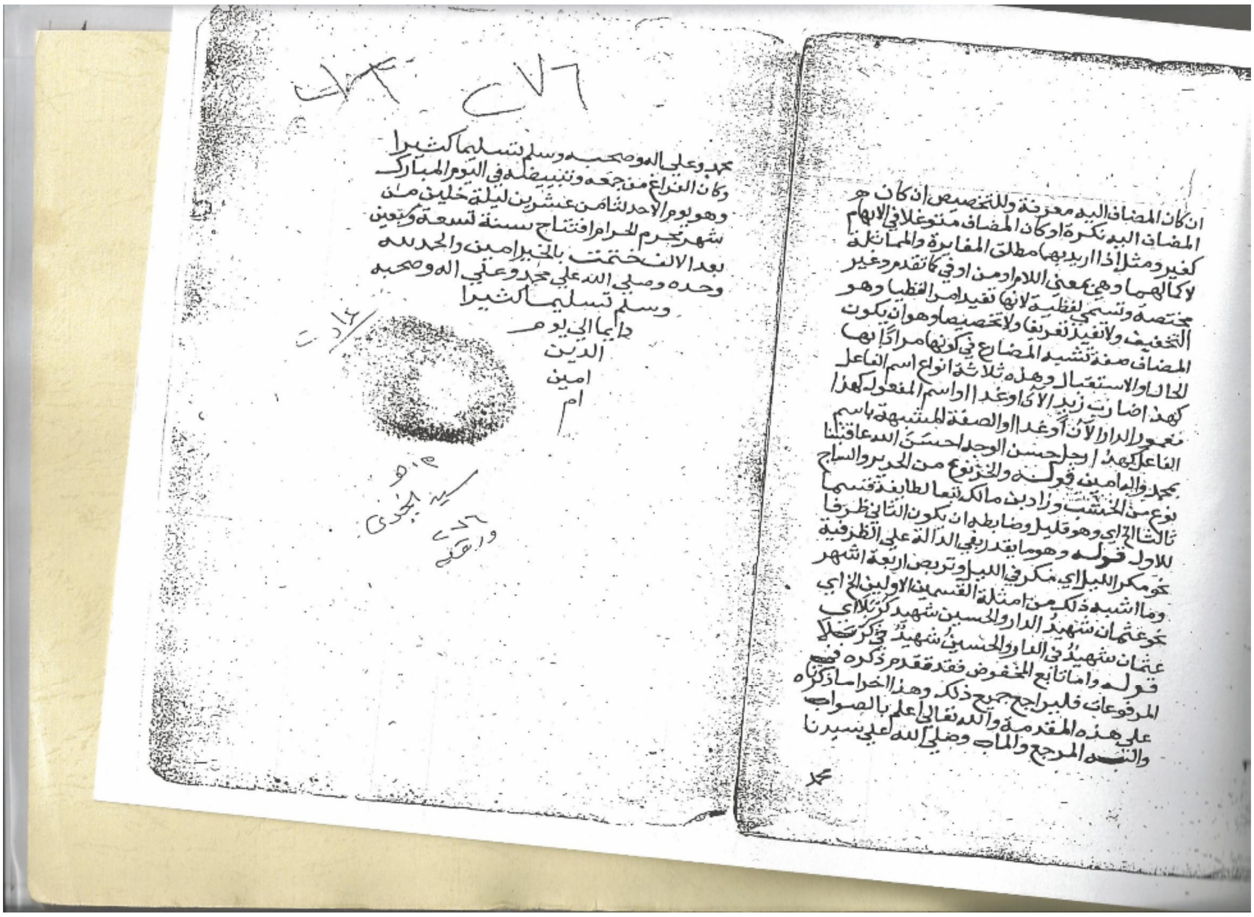
لوحة الغلاف من نسخة المكتبة الأزهرية (صعايدة)

صورة رقم ٢



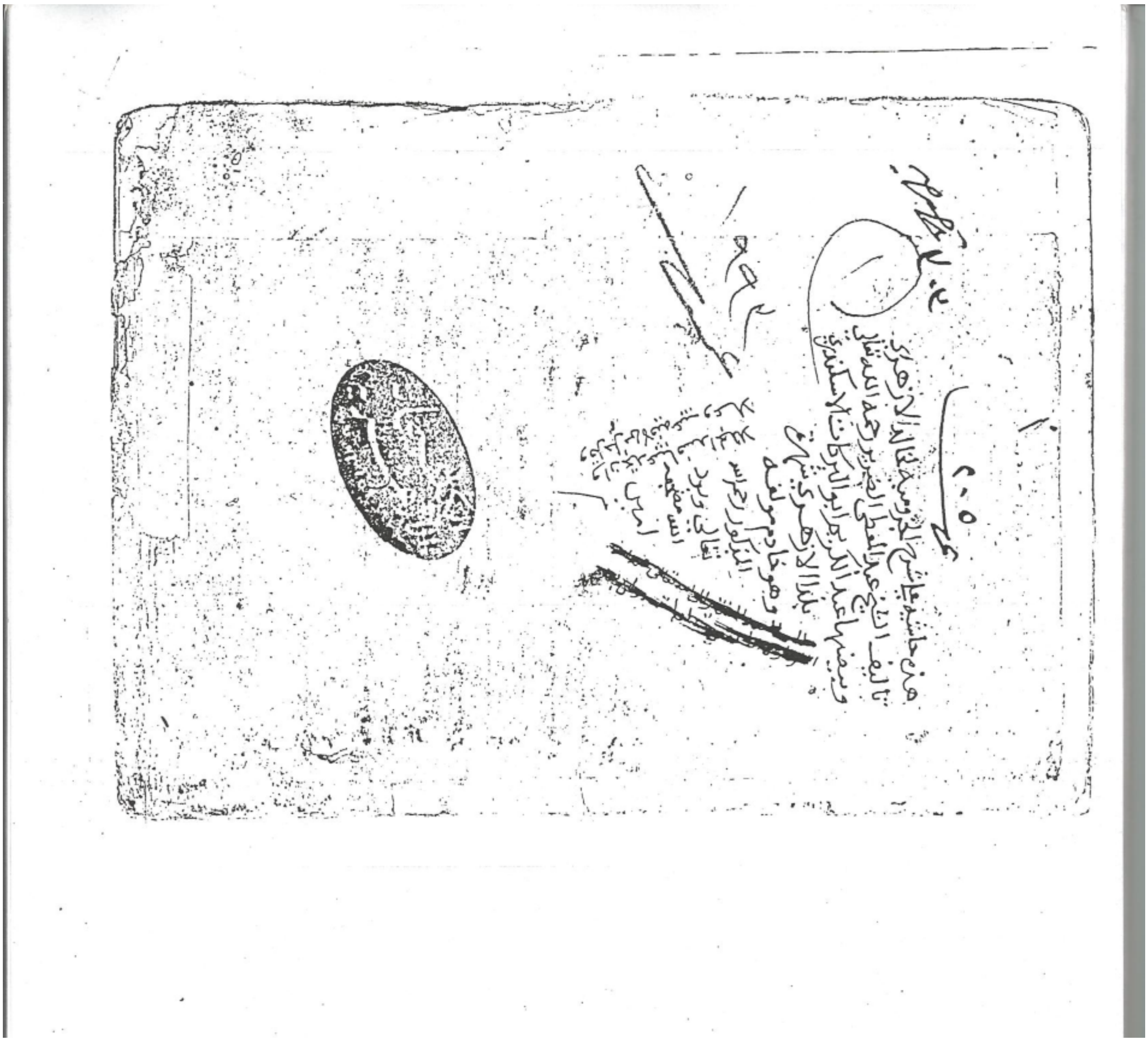
اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية (صعايدة)

صورة رقم ٣



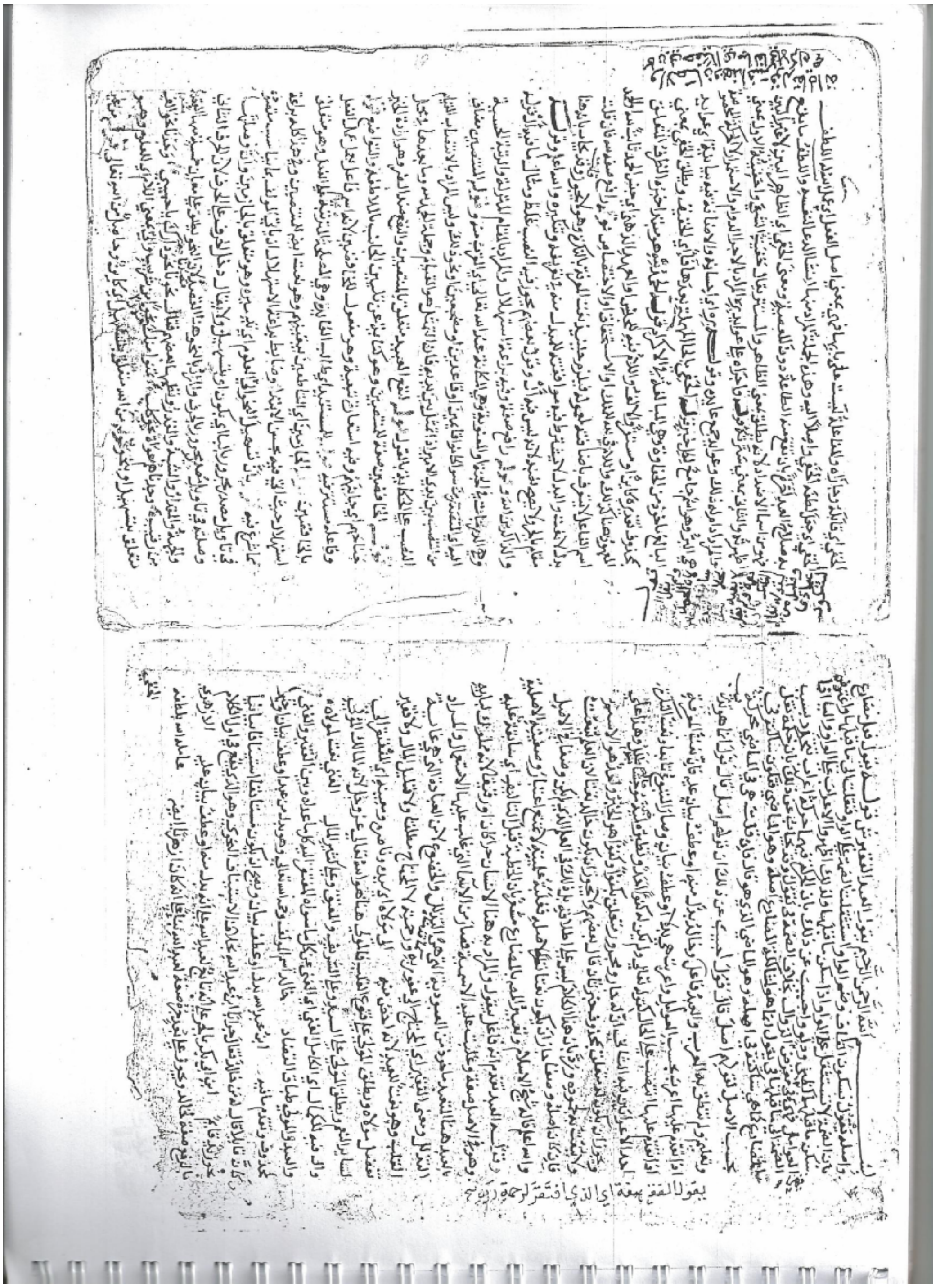
اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية (صعايدة)

صورة رقم ٤



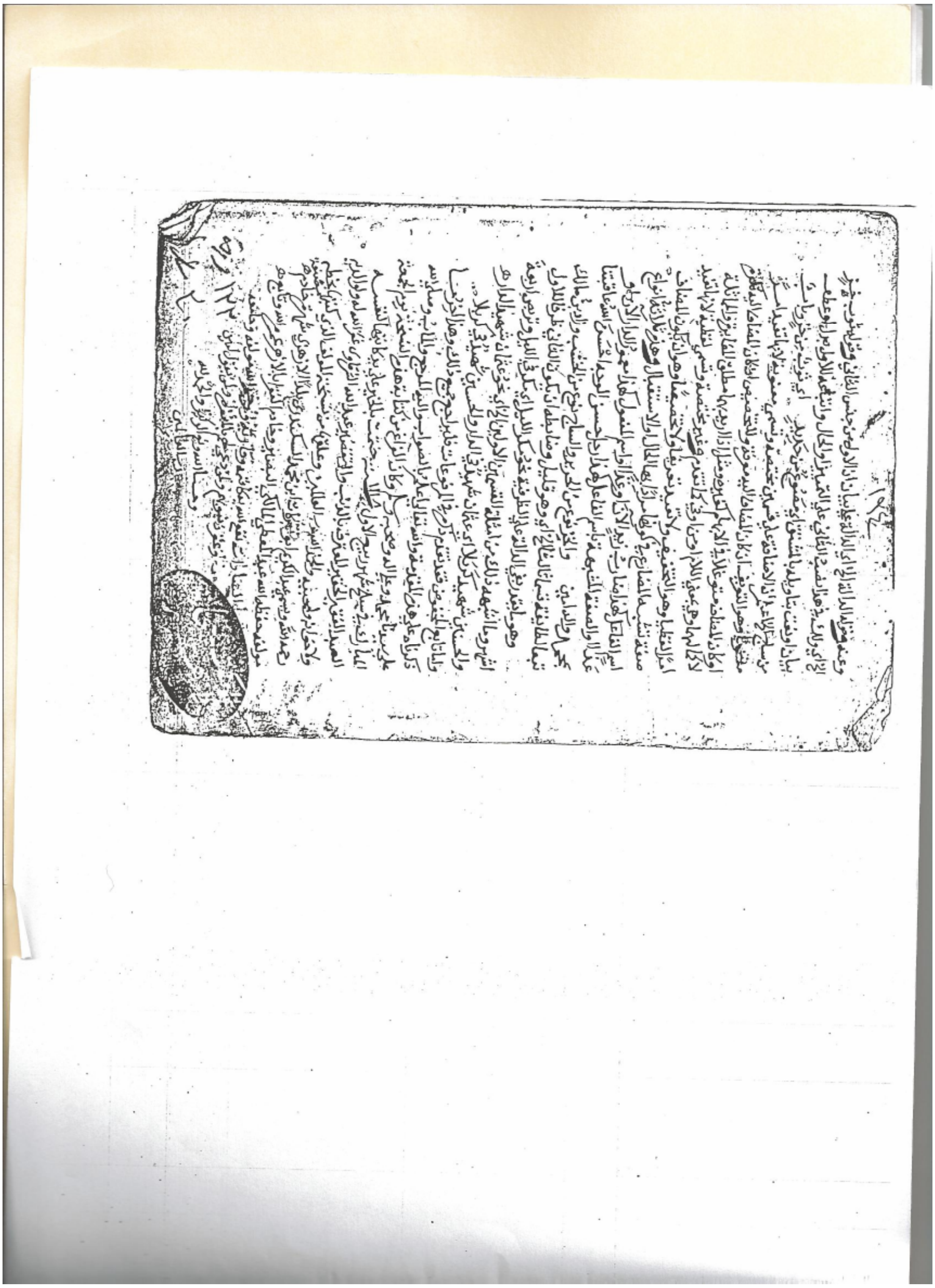
لوحة الغلاف من نسخة المكتبة الأزهرية

صورة رقم ٥



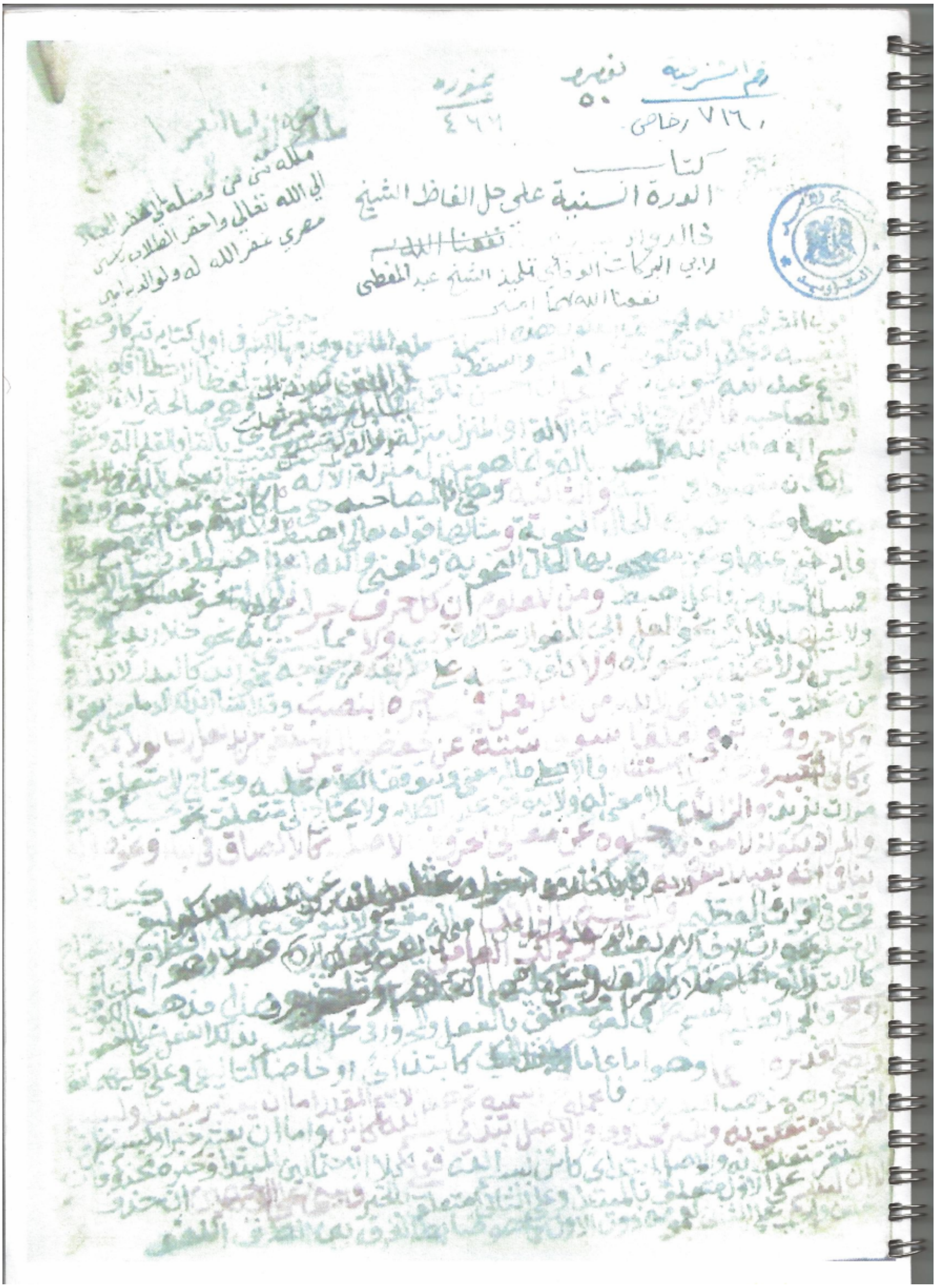
اللوحة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية

صورة رقم ٦



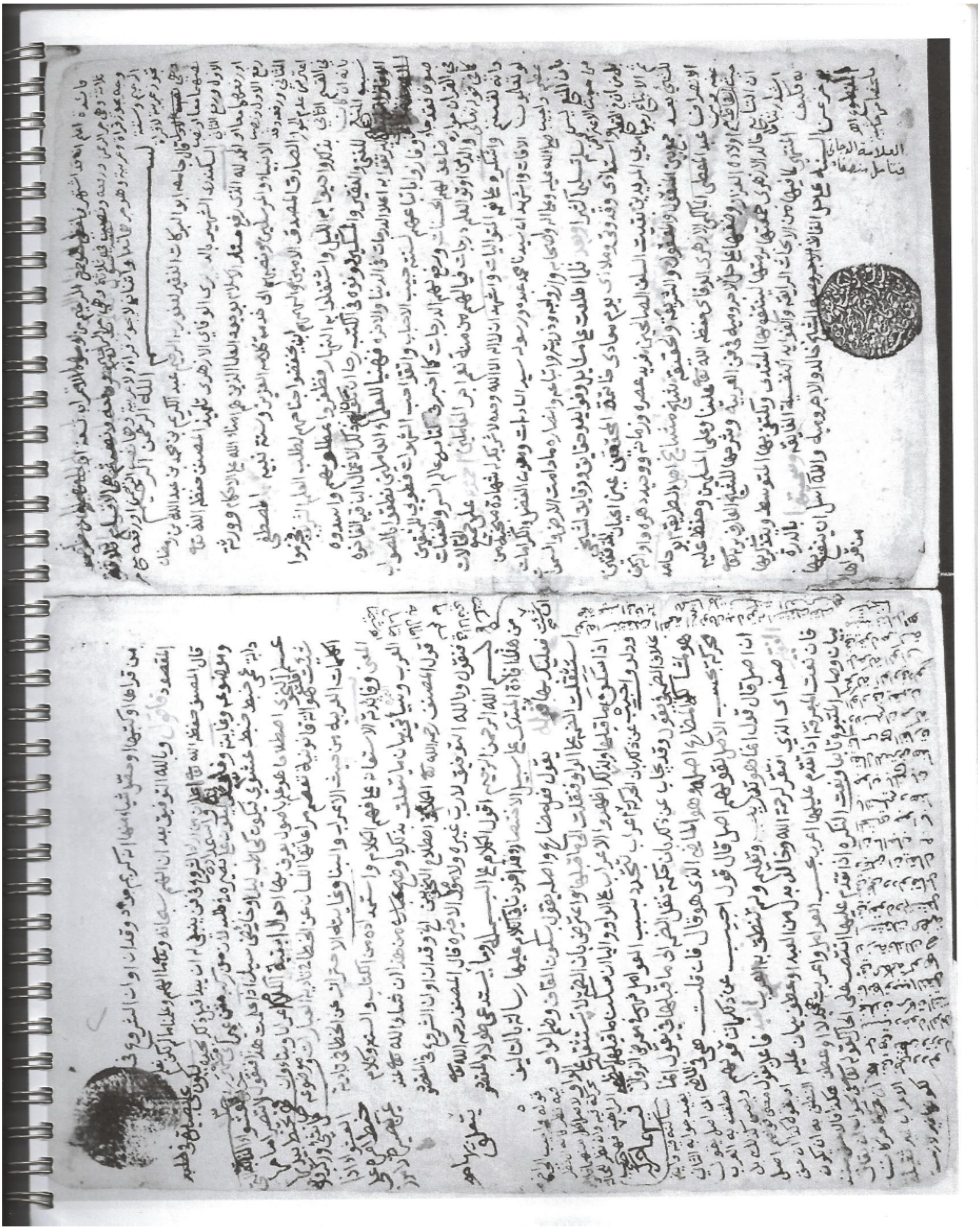
اللوحة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية

صورة رقم ٧


كتاب
الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ
خالد الوقاد نفعنا الله به
لأبي البركات الوفائي تلميذ الشيخ عبد المعطي

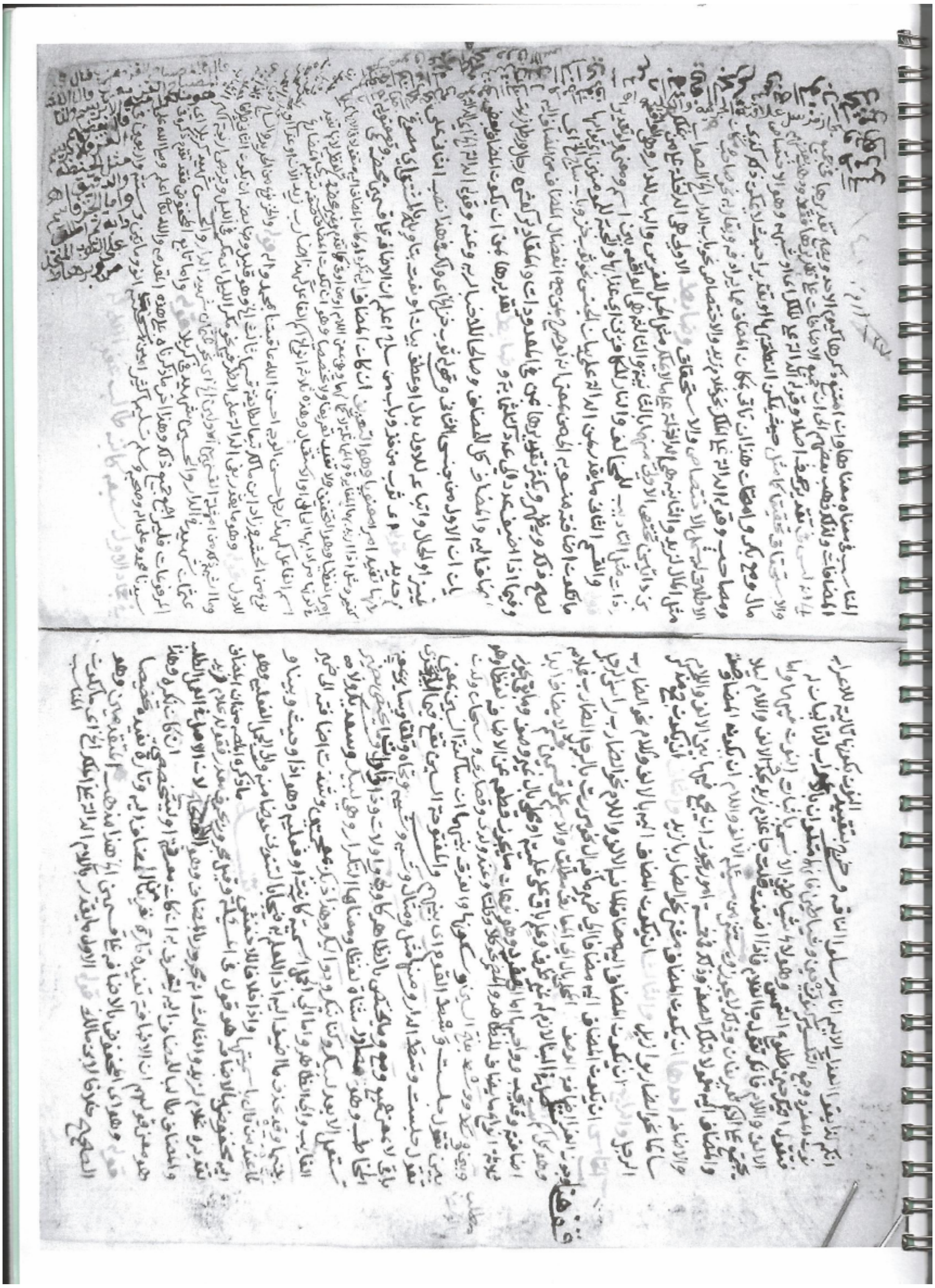
لوحة الغلاف من نسخة مكتبة أوقاف حلب

صورة رقم ٨



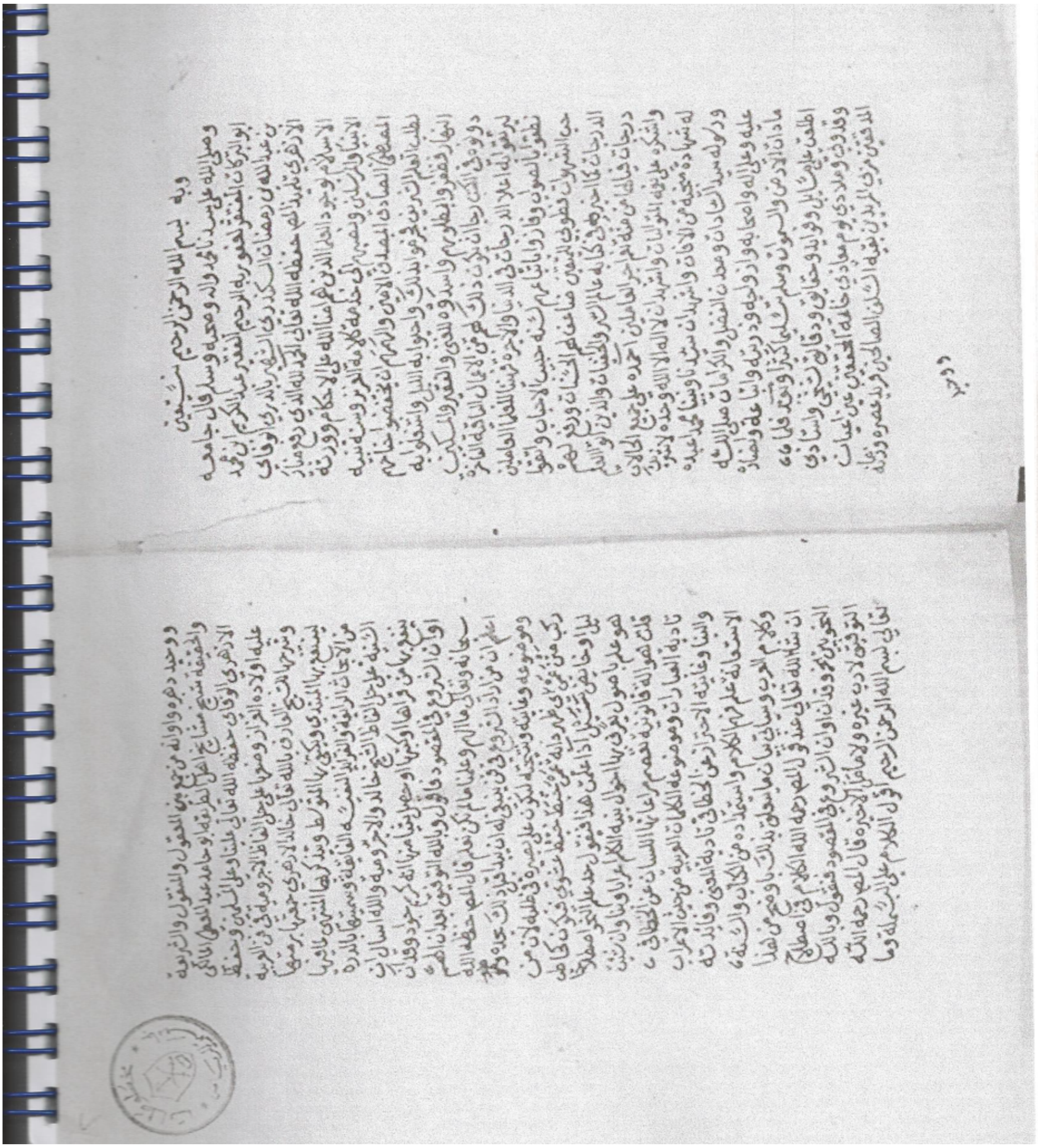
اللوحة الأولى من نسخة مكتبة أوقاف حلب

صورة رقم ٩



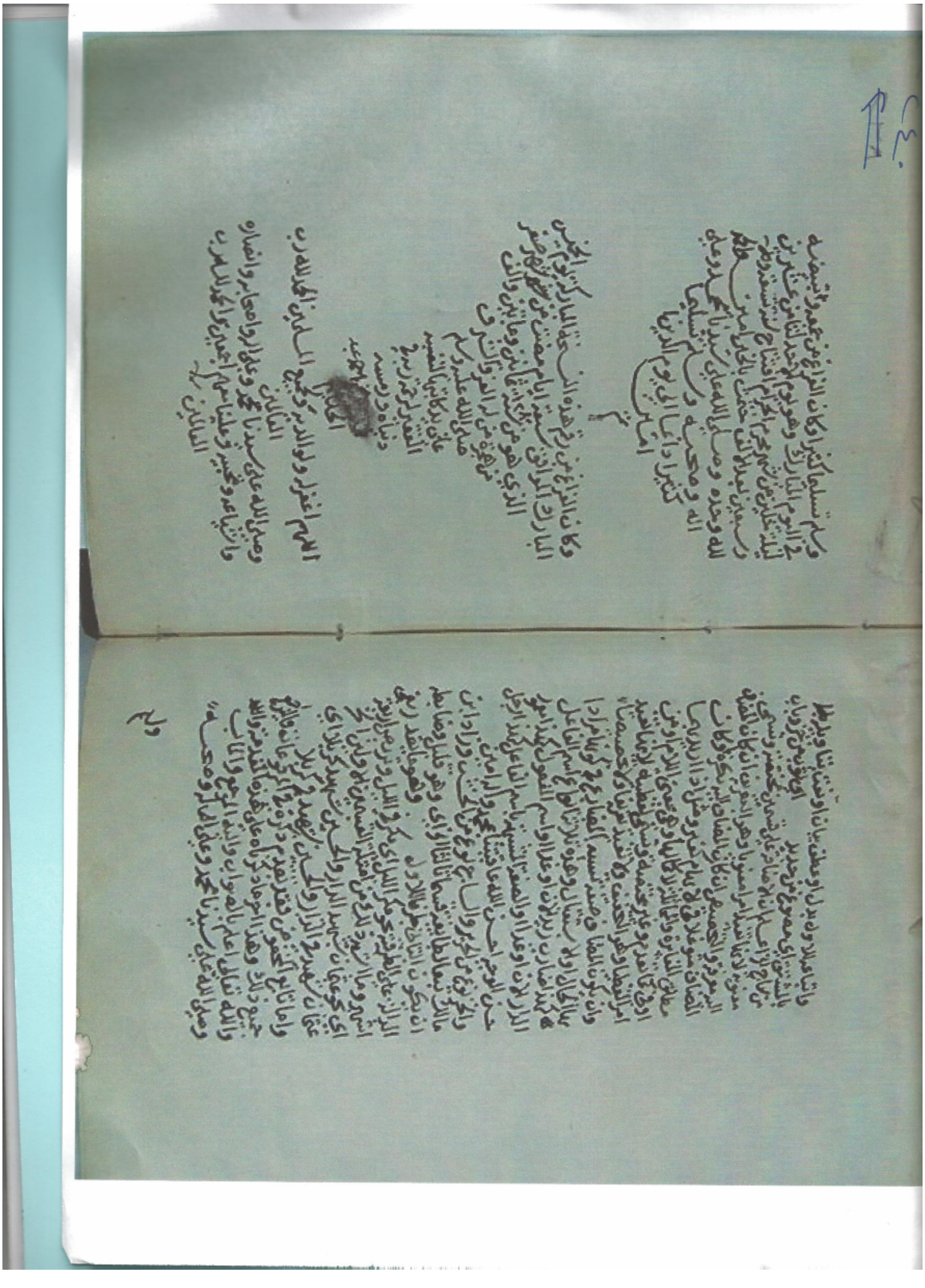
اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة أوقاف حلب

صورة رقم ١٠



اللوحة الأولى من نسخة جامعة الملك سعود

صورة رقم ١١



اللوحة الأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود

القسم الثاني

النص المحقق

تحقيق النص من أول المخطوط إلى آخر باب الإعراب

ويشتمل على ما يلي:

خطبة الكتاب.

باب الكلامِ وأقسامه.

علامات الاسم.

علامات الفعل.

علامة الحرف.

باب الإعراب.

بابُ معرفة علامات الإعراب.

علامات الرفع.

علامات النصب.

علامات الخفض.

علامات الجزم.

فصل: تمرين للمبتدئين.

خطبة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم، قال جامعه أبو البركات المفتقر لعفو ربِّه الرحيمِ، الفقيرُ عبد الكريم بن محمد بن عبد الله بن رمضان السَّكندري الشهير بالدُّرِّي الوفائِي الأزهري، تلميذ المصنِّف[١] حفظه الله تعالى:

الحمد لله الذي رفع منار الإسلام، بوجود العلماء الذين هم أُمناء الله على الأحكام، وورثة الأنبياء والمرسلين، ونصَبهم إلى خدمة كلامه العزيزِ، وسُنَّة نبيه المصطَفى الصَّادق المصدَّق الأمين، وألهَمَهُم أَن يخفِضُوا جناحهم لطلب العلمِ الشريفِ، فجزموا بذلك، وأحيوا به الليل، وأشغلوا[٢] به النهار، فظفروا بمطلوبهم، وأسدَوه للغنيِّ والفقير والمسكين، دوَّنوه في الكتب رجاء أن يكون ذلك لهم من الأعمال الباقية الفاخرة؛ ليرتقوا به أعلى الدرجات في الدنيا والآخرة، فهنيئًا للعلماء العاملين، نطقوا بالصَّواب، وفازوا باتِّباعهم لسُنَّة حبيب الأحباب، واتَّقوا حُبَّ الشهوات، فطوبى للمتَّقين، ضاعَفَ لهم الحسنات، ورَفَع لهم الدرجات، كما أخبر في كتابه عالِم السرِّ والخفيَّات: ﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖ﴾[٣]، فيا لها[٤] من مِنَّة، نِعْمَ أجر العاملين، أحمده على جميع الحالات، وأشكره على نعمه المتواليات.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً منجيةً من الآفات، وأشهد أنَّ سيِّدنا ونبيَّنا محمدًا عبدُه ورسولُه، سيِّد السَّادات، ومَعْدِن الفضل والكرامات، صلَّى الله عليه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذُريَّاته وأتباعه وأنصاره، مادامت الأرض والسَّماوات، وسلَّم تسليمًا كثيرًا. وبعدُ:

---

(١) أي تلميذ عبد المعطي المالكي، وهو من قام بجمع هذا الكتاب وتسميته، توفي سنة ١٠٨٠هـ. ينظر في ترجمته: هدية العارفين ١/ ٦١٣.

(٢) في (ح): واشتغلوا.

(٣) سورة المجادلة آية: ١١.

(٤) في (ح): لهم.

فلمَّا اطَّلعت على مسائل [٢/ أ] وفوائد(١) وحقائق ودقائق لشيخي وأستاذي وقدوتي وملاذي يومَ معادي(٢)، خاتمة المحققين، عين أعيان المدقِّقين مُربِّي المريدين، بقيَّة السلف الصالحين، فريد عصره وزمانه، ووحيد دهره وأوانه، مَن جمع بين المنقول والمعقول، والشريعة والحقيقة، شيخ مشايخ أهل الطَّريقة، أبو حامد عبد المعطي المالكي الأزهري الوفائي، حفظه الله تعالى علينا وعلى المسلمين، وحفظ عليه أولاده العِزاز، وضَعَها(٣) على حلِّ ألفاظ الآجُرُّوميَّة في فَنِّ العربيَّة وشَرْحِها للشَّيخ العارف بالله(٤) تعالى خالد الأزهري، جمعْتُها برُمَّتها، لينتفع بها المبتدئ، ويكتفي بها المتوسِّط، ويتذكَّر بها المنتهي، لما فيها من الأبحاثِ الرائقة، والفوائد النفيسة الفائقة، وسمَّيتُها بـ(الدُّرَّةِ السَّنيَّةِ علَى حَلِّ ألفاظِ الشَّيخِ خالدٍ والآجُرُّوميَّة)، واللهَ أسأل أنْ ينفع بها مَنْ قرأها أو كتبها، أو حصَّل شيئًا منها، إنَّه كريم جواد.

وقد آن أوان الشُّروع في المقصود، فأقول وبالله التوفيق بعد أَنْ أَلْهَمَ ﷻ ما أَلْهَمَ وعلَّمنا ما لم نكن نعلم: قال المصنِّف(٥) حفظه الله تعالى: اعلمْ أنَّ مَن أراد الشُّروع في فنٍّ ينبغي له أنْ يبدأ قبل ذلك بحَدِّه وموضوعه وغايته وفائدته واستمداده(٦)؛ ليكون على بصيرة في طلبه، لأنَّ مَنْ ركب مَتْن عمياء ـأي ظَهْر دابَّة عمْياءـ خَبطَ خبْط عشْواء(٧)، فيكون كحاطبِ ليلٍ، أو خائضِ سيلٍ.

---

(١) في (ص) و(س): وفرائد.

(٢) هذه العبارة من عبارات الصوفية، وهي لا تليق إلا بالله تعالى وحده، ولا يجوز أن تقال في حق المخلوقين.

(٣) أي المسائل السابق ذكرها.

(٤) في (ح): بربه.

(٥) أي عبد المعطي المالكي.

(٦) في (ص) و(س): ونتيجته.

(٧) العشواء: الدابة التي لا تبصر أمامها تخبط بيديها كل شيء، وركب فلان العشواء إذا خبط أمره على غير بصيرة. ينظر: اللسان ١٥/ ٥٦، القاموس ص ١٦٩١ (عشا) في كلٍّ.

إذا علِمتَ هذا فنقولُ: حَدُّ عِلْم النَّحو اصطلاحًا[١]: هو علم بأصول يُعرَف بها أحوال أبنية الكَلِمِ إعْرابًا وبناءً[٢]، وإن شئت قلت: هو آلة قانونيَّة تعصِم مراعاتها اللِّسان عن الخطأ في تأدية العبارات[٣]، وموضوعه: الكلمات العربيَّة من حيث الإعراب والبناء، وغايته: الاحتراز عن الخطأ، في تأدية [٢/ ب] المعنَى، وفائدته: الاستعانة على الكلام، واستمداده: من الكتاب والسُّنَّة وكلام العرب[٤].

وسيأتِي بيان ما يتعلَّق بذلك بأَوضح من هذا إن شاء الله تعالى عند قول المصنِّف[٥] – رَحِمه الله – تعالى: الكلام في اصطلاح النَّحويين إلى آخره، وقد آن أوان الشُّروع في المقصود، فنقول وبالله التَّوفيق، لا ربَّ غيره ولا نأمل إلا خيره: قال المصنِّف[٦] – رحمه الله – تعالى:

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

أقول[٧]: الكلام على البسْمَلة وما يتعلَّق بها يستدعي طولاً، والمقصود من هذا إفادة المبتدئ على سبيل الاختصار، وقد أفردنا في الكلام عليها رسالة بالتَّأليف فعليك بها إن شئت[٨].

---

(١) لم يتطرق المؤلف هنا إلى تعريف النحو في اللغة، وسيذكره في أول باب الكلام، حيث قال: «وهو لغةً: يطلق على القصد وغيره». ينظر: ص ١٠٣.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٢، حاشية الصبان: ١/ ٤٩.

(٣) للعلماء تعريفات عدة عرفوا بها النحو، أبرزها تعريف ابن جني في الخصائص ١/ ٣٤: «هو انتحاء سَمتِ كلام العرب، في تصرّفه من إعراب وغيرِه»، وعرفه ابن عصفور في المقرب ١/ ٤٥: «بأنه علِم مُستخرَج بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب الموصِلَة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها» .

(٤) ينظر: حاشية الصبان١/ ٤٧.

(٥) أي خالد الأزهري.

(٦) أي خالد الأزهري.

(٧) عبد المعطي المالكي.

(٨) لم أقف عليها فيما بين يدي من المصادر.

قوله: (**يقول**) فِعل مضارع، وأصله (يقْوُلُ) بسكون القاف وضمِّ الواو، واسْتُثقلَت الضَّمَّة على الواو فنُقِلَت إلى ما قبلها[(١)]، واعتُرِض بأَنَّ الضَّمَّة لا تُسْتَثقَل على الواو إذا سُكِّن ما قبلها؛ ولذلك أظهروا الإعراب على الواو والياء إذا سُكِّن ما قبلهما[(٢)]، كـ(ظَبْيٍ) و(دلْوٍ)[(٣)]، وأُجيبَ عن ذلك: بأنَّ الحركة فيهما حركة إعراب تتجدَّد بسبب العوامل، فهي معرِض الزوال، بخلاف الضَّمَّة في (يقْوُل)[(٤)]، وقد يُجاب عَن ذلك: بأنَّ حكمة نقل الضمَّة إلى ما قبلها في (يقْوُلُ) إنَّما هو لمشاكلة المضارع أَصلَه وهو الماضي، فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو (قَالَ)[(٥)]، فإن قلتَ: هي في الماضي محركة بحسب الأصل؛ لقولهم: أصل قَالَ: قَوَلَ، أُجيبَ عن ذلك بأنَّ قولهم: أصل (قَالَ): (قَوَل)، إنَّما هو تدريس وتعليم، و لم تنطق به العرب[(٦)].

(**العَبْدُ**)[(٧)] فاعِل يقول، (**الفقِيرُ**) صفة، أَي الذي افتقر لرحمة ربه، و(**خَالِدٌ**) بدل من العبد، أو عطف بيان عليه، فإنَّ نعت المعرفة إذا تقدَّم عليها أُعرِبَ بحسب العوامل، وأُعرِبَت هي بدلاً أو عطف بيان، وصار المتبوع تابعًا[(٨)]، ونعت [٣/ أ] النَّكرة إذا تقدَّم عليها انتصب على الحال[(٩)]، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[(١٠)] ونظيره:

---

(١) ينظر: اللباب ٢/ ٣٨٦.

(٢) في (ص) و(س): ما قبلها.

(٣) ينظر: الممتع ١/ ٢٩٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٤٤٩.

(٥) ينظر: المنصف١/ ٢٤٧، الممتع١/ ٢٩٣.

(٦) في حاشية (ح): معنى قولهم أصل: أي أن حق النطق به يكون هكذا.

(٧) في (ز): والعبد.

(٨) ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٣١

(٩) ينظر: المرجع السابق٢/ ١٣١

(١٠) سورة الإخلاص آية: ٤.

لِمَيَّـــــة مُوحِـــــشًا طَلَـــــلُ[١] ....

هذا على أحد الإعرابينِ فيه، الثاني أنَّ (لَهُ) جارٌّ ومجرور متعلق بـــ(كفوًا)، و(كفوًا) هو الخبر و(أحدٌ) هو الاسم، ويجوز أن يكون (لَهُ) متعلِّقٌ بمحذوف خبرٌ ثانٍ[٢].

قال بعضهم[٣]: ولا يجوز أن يكون (خالدٌ) نعتًا؛ لأنَّ العَلَمَ يُنعتُ ولا يُنعتُ به لجموده، ورُدَّ بأنَّ هذا الكلام ليس على إطلاقه، بل ذلك في العَلَمِ الذي لم يكن وصفًا في الأصل، فإن كان أصله وصفًا جاز أن يكون نعتًا نظرًا لأصله[٤]، فغلبة علميته لا تمنع اعتبار وصفيَّته الأصلية واللهُ أعلم، قاله شيخُ الإسلام[٥]، وتعبير المصنِّف - رحمه الله - تعالى بالمضارع مُشعِرٍ بأنَّ الخطبة قبل التأليف، أي سابقة عليه[٦].

---

(١) صدر البيت من مجزوء الوافر وهو لكُثَيِّر عَزَّة في ديوانه ص ٥٠٦، وتمام البيت:

.... يلـــــوحُ كأنـــــه خلَـــــلُ

والشاهد فيه قوله: (موحشًا) حيث نُصبت على الحال، وكان أصلها صفة لطلل، فتقدمت على الموصوف، فصارت حالاً.

والبيت من شواهد: الكتاب٢/ ١٢٣، شرح التصريح١/ ٣٧٥، شرح شواهد المغني١/ ٢٤٩، شرح الأشموني١/ ٢٤٧، خزانة الأدب٣/ ٢١١.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٧٥٦، الدر المصون١١/ ١٥٣.

(٣) أي بعض أصحاب الحواشي التي على شرح الشيخ خالد على الآجرومية ولم أعثر على من قال بهذا القول.

(٤) في (ح): إلى أصله.

(٥) هو زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي المصري، أبو يحيى شيخ الإسلام. عالم مـــشارك في الفقه والفرائض والتفسير والقراءات والحديث والنحو والتصريف والمنطق، له تصانيف كثيرة منها: شرح مختصر المزني في فقه الشافعي، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح بـــدر الـــدين لألفية ابن مالك، سماها: الدرر السنية، شرح صحيح البخاري. توفي سنة ٩٢٦هـ. ينظر في ترجمته: هدية العارفين ٢/ ٣٧٤، معجم المؤلفين ٢/ ٧٣٣، الأعلام للزركلي ٣/ ٤٦.

(٦) في حاشية النسخة (ح): ويحتمل أن تكون متأخرة عنه، وعبر عن الماضي بالمضارع لحكاية الحـــال الماضية، كأنه واقع الآن، استحضارًا للصورة العجيبة.

وقوله: (**العبدُ**) تقدَّم أنَّه فاعِل بـــ(**يقول**)، والمراد به هنا الإنسان حرًّا كان أو رقيقًا لأنه مملوك لبارئه، وهو في الأصل صفة غلبت عليه الاسميَّة فصار من الأسماء التي غلب عليها الاستعمال، والمراد بالعبد هنا المتعبِّد مأخوذ من العبوديَّة التي هي التذلُّل والخضوع، لا من العبادة التي هي غاية التذلُّل.

ومعنى (**الفقير**) أي: المحتاج إلى عفو ربِّه ورحمته كما قدَّمناه(١)، لا المحتاج مطلقًا ولا قليل المال ولا فقير القلب، وهو نعت للعبد لأنَّه أخَصُّ منه، قوله: (**إلى مولاه**) أي سيِّده وناصره ومُعينه، أي المفتقر إلى تفضُّل مولاه، ويُطلق المولَى على قنوع القلب، فالمولى هنا هو الله ﷻ؛ لأنَّه المالك المولي لسائر(٢) النِّعَم، ويُطلق المولَى أيضًا على السَّيِّد وعلى الشَّريف وعلى المعتِق، وعلى كثير المال(٣). قوله: (**الغنيُّ**) نعتٌ لِـــ(مولاه)، و(أَلْ) فيه للكمال أي الكامل الغِنى، أي الغنيُّ عمَّا سواه، المفتقِر إليه كل ما عدَاهُ، وبين [٣/ ب] الفقير والغنيِّ، و(العبد) و(المولى) طِباقُ التَّضاد(٤).

قوله: (**خالدٌ**) اسم المؤلِّف - رحمه الله - تعالى، وهو بدل من (عبدٌ) أو عطف بيان، أو خبر لمحذوف وتقدَّم ما فيه. قوله: (**بنُ عبد اللهِ**) بدل أو عطف بيان ويصح أن يكون مستأنفًا استئنافًا بيانيًّا(٥)، كأنَّ قائلاً قال له: مَن خالد؟ فقال جوابًا(٦): (ابنُ عبد الله) بخلاف الاستئناف النَّحوي وهو الذي يقع في أول الكلام، نحو: زيد قائم. قوله: (**ابنُ أبي بكرٍ**) بالجر على أنَّه تابع لـــ(**عبد الله**) على أنَّه بدل منه أو عطف بيان عليه، قوله: (**الأزهريُّ**) بالرَّفع، صفة لخالد، ويجوز على بُعْدٍ جرُّه صفةً لعبد الله بناءً على أنَّه كان أزهريًّا أيضًا.

---

(١) ينظر: ص ٨٥.

(٢) في (ح): إلى سائر.

(٣) ينظر: اللسان (ولي) ١٥/ ٤٠٩.

(٤) أي الجمع بين متضادين، وهو نوع من أنواع المحسنات البديعية. ينظر: بغية الإيضاح ٤/ ٤.

(٥) الاستئناف البياني: هو الذي يقع جوابًا لسؤال مقدر. ينظر بغية الإيضاح ٢/ ٧٩.

(٦) في (ح): له.

قوله: (**عامَلَهُ اللهُ بِلُطفه الخَفِي**)، أي قابله وجازاه، والمفاعلة ليست على بابها، فهي بمعنى أصل الفعل أي عَمِل الله له اللُّطف الخفِي، أي جعل لطفه الخفي واصلاً إليه، وهذه الجملة المراد منها إنشاء الدُّعاء لنفسه، واللُّطف ما يقع به صلاح العبد آخرةً بأن تقع منه الطَّاعة دون المعصية، ومعنى الخفي أي الظَّاهر البيِّن لا غير البيِّن فهو من أسماء الأضداد(١)؛ لأنَّه يُطلق بمعنى الظَّاهر والمستتر، يقال: خَفيت الشَّيء وأخفيته، فالأوَّل بمعنى أظهرته، والثَّاني بمعنى سترته(٢).

قوله: (**وأجراهُ على عوائِدِ برِّه**)، المراد بالإجراء الدَّوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة، والمراد أدام له ذلك، وعوائد(٣) جمع عائدة، وقوله: (**برِّه**) أي إحسانه، والإضافة فيه بيانيَّة أي عوائد هي البِرُّ، وهو اسم جامع لكل خير(٤). قوله: (**الحَفي**) بالحاء المهملة بعدها فاء، أي الحَقِيق، ويُطلق الحفيُّ بمعنى البالغ(٥)، مأخوذ من الحفاوة وهي المبالغة في الإكرام والإحسان، وبهذا فُسِّر قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴿٤٧﴾﴾(٦) أي مُبالِغًا في الإكرام(٧).

قوله: (**الحمدُ لله**)، هو مبتدأ [٤/ أ] خبره الظَّرف المتعلِّق بمحذوف تقديره: كائِن أو مُستقِر، والألف واللام فيه للجنس أو للعهد الذِّهني، أي جنس الحمد ثابت لله، أو الحمد المعهود هنا كذلك، واللام في (لله) للمُلك أو الاستحقاق أو الاختصاص(٨).

(١) وهي التي تقع ألفاظها على معنيين متضادين. ينظر: الأضداد ص ٢.
(٢) ينظر: المرجع نفسه ص ٩٥.
(٣) في (ح): والعوائد.
(٤) ينظر: اللسان (برر) ٤/ ٥١، المجموع شرح المهذب للنووي ٨/ ٤٠.
(٥) ينظر: الصحاح (حفي) ٦/ ٢٥٢.
(٦) سورة مريم آية: ٤٧.
(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١١٣، فتح القدير ٣/ ٤٨٠.
(٨) ينظر في معاني اللام: الجنى الداني ص ٩٥، مغني اللبيب ٢/ ١٥٢.

قوله: (**رافع**) صفة لله، فإن قلت: اسمُ الفاعل لا يتعرَّف بإضافته لمعموله، فيلزم حينئذٍ نعت المعرفة بالنَّكرة وهو لا يجوز، قلت: قد يُجاب بأنَّه هنا بدل لا نعت، والبدل لا يُشترط فيه موافقته للمُبدَل منه في تعريفه وتنكيره[(١)]، واللهُ أعلم، وقوله: (**مقامِ**) بالجر ولا يصِحُّ نصبُهُ، لأنَّه ليس فيه (أل)، وقولُ بعضِهم يجوز فيه النَّصب غَلَط[(٢)]، ومثال ما فيه (أَلْ) قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾[(٣)]، وقوله رافع صفة، وفيه براعة استهلال[(٤)]، والمراد بالمقام المنزِلة والرُّتبة الحِسِّيَّة، وهي الدرجات في الجنة، أو المعنويَّة وهي المكانة عند الله تعالى، أي القُرب منه.

وقوله: (**المُنتَصِبِين**)، مُضاف إليه أي المتصدِّرين سواء كانوا قاعدين أو قائمين أو مُضَّجِعين[(٥)]، أو نحو ذلك، وليس المراد بالانتصاب القيام، مِن: انتصب بين يدَي الأمير، إذا تمثَّل بين يديه، فإن التَّمثُّل هو القيام، وجملة الحمد وما بعدها في محل النَّصب على الحكاية[(٦)] بالقول.

قوله: (**لِنَفْعِ العَبِيد**) متعلق بالمنتصبين، والنَّفع ضد الضَّرَر[(٧)]، وهو إرادة الخير. قوله: (**الخافِضِين**) صفةٌ للمُنتصِبين، وهو كناية عن تليين الجانب بالملاطفة والتَّواضع. قوله:

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٦٢.

(٢) في حاشية النسخة (ح) : لعل وجهه أنه في حالة تجرده من (أل)، وعدم إضافته لا يجوز جعله نعتًا للفظ الجلالة وإن صح نصبه لما بعده؛ لأنه لو لم يضف لكان نكرة، والمعرفة لا تنعت بالنكرة.

(٣) سورة الأحزاب آية: ٣٥.

(٤) سيذكر المؤلف تعريفها في موضع قريب.

(٥) هكذا بضاد مشددة، قال ابن السراج: «وأما (مضطجع) ففيه لغتان: مُضْطَجِع، ومُضَّجِع». الأصول ٣/ ٢٧١، وينظر: المنصف ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٦) الحكاية هي: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام، ولها أقسام تنظر في: الارتشاف ٢/ ٦٨٠، شرح التصريح ٢/ ٤٧٩.

(٧) في (ص) و(ز): الضَّر.

(**جناحَهم**) أي جانبهم، وفيه استعارة تبعيَّة[١]، وهو مفعول للخافضين، لأنَّه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وفاعله مُستتِر فيه.

قوله: (**للمُستفيدِ**) أي طالب الفائدة، وهي المصلحة المترَتِّبة على الفعل، وهو متعلِّق بالخافضين. [٤/ ب] قوله: (**الجازِمين**) أي القاطعين بيقينهم، وهو نعتٌ أيضًا للمنتصبين، وفي هذا كلِّه براعة استهلال حيث أتى فيه بحُسن[٢] الابتداء، وضابط براعة الاستهلال: أن يأتي المؤلِّف في خطبته بما يناسب مقصوده الذي شرَع فيه[٣].

قوله: (**بأنَّ تَسهيلَ النَّحوِ إلى العُلومِ**) أي تيسيره، وهو متعلِّق بالجازمين، و(أنَّ) وصلتها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي بكون أو بتسهيل، ولا يُقال: دخل الحرف على الحرف؛ لأنَّ الحرف الثَّاني وصلته في تأويل اسم مجرور بالحرف.

والمراد بالنَّحو هنا: القَصْد؛ لأنَّ النحو[٤] يُطلق على معان خمسة[٥]: منها القَصْد، والجِهَة والمِقْدار، والشِّبْه، والقَدْر[٦].

---

(١) الاستعارة التبعية هي ما تقع في غير أسماء الأجناس، أي يكون اللفظ المستعار فيها من الأفعال أو الصفات أو الحروف. ينظر: مفتاح العلوم ١/ ١٦٨، الكليات ١/ ١٤١.

(٢) في (ص) و(س): بجنس.

(٣) ينظر: بغية الإيضاح ٤/ ١٥١.

(٤) في (ح): هنا.

(٥) وبعضهم ذكر أن للنحو سبعة معان، كالداودي الذي نظمها في قوله:

لِلنَّحْو سَبْعُ مَعان قَد أتَت لُغَةً ... جَمَعتُها ضمنَ بَيت مُفرَد كَمُلا
قَصْدٌ وَمِثْلٌ ومِقْدارٌ وَناحيَةٌ ... نَوعٌ وبَعضٌ وَحَرفٌ فَاحفَظ

ينظر: حاشية الخضري ١/ ١٠.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤٩.

ونظَمها بعضهم فقال:

نَحْوَنَا نَحْوَ دَارِك يا حبِيبي   وجَدنا نَحْوَ ألفٍ مِن رَقِيبِ
وجَدناهُم عُواةً نَحْو كَلبٍ   تَمَنَّوا مِنك نَحْوًا مِن شَرِيبِ(١)

و(إلى) بمعنى اللام أي للعلوم، وهو متعلِّق بتسهيل أو بنَحْو. قوله: (مِنَ اللهِ) متعلق بتسهيل، أي كائن وحاصل من الله تعالى. قوله: (مِن غيرِ شَكٍّ)، أي من غير تردُّد؛ لأنَّ الشَّك هو التَّردُّد بين أمرين، لا مزيَّة لأحدهما على الآخر.

وقوله: (ولا تَرديد) عطَفَ التَّرديد على الشَّك مِن عطف العام على الخاص، أي ولا تردُّد؛ لأن القائم بهم التَّردُّد لا التَّرديد الذي هو المصدر؛ لأنه فعل الفاعل، والتَّردُّد أثره.

قوله: (والصَّلاة) عطْف على الحمد، وهي من الله رحمة مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميِّين تضرُّع ودعاء(٢)، واختار الوصل للتبعيَّة، قوله: (والسَّلامُ) أي التحية والسَّلامة(٣) من النقائص. قوله: (علَى سيِّدِنا مُحمَّد) ضمير (نـا) للعقلاء فغيرهم أولى، [٥/ أ] أو للجميع وهو الأنسب، وأصله: سيْوِد، قُلبَت الواو المكسورة ياء، وأُدغِمت الياء في الياء فصارت هكذا(٤)، والمناسب هنا الرئيس المقدَّم، والسيِّد: مَن فاق قومه، وقيل: مَن يُفزَع إليه في الشدائد، و(محمَّد) بدل من (سيدِنا)، أو عطفُ بيان وهو أولى؛ لأنَّ المبدَل منه في نيَّة الطَّرح، وإنما لم يُجعل نعتًا لأنه عَلَم، والعَلم يُنعَت ولا يُنعَت به، وقد تقدَّم أنَّ العَلم

(١) معنى نحونا: أي قصدنا، نحو دارك: أي جهتها، نحو ألف: أي مقدار، نحو كلب: أي مثل كلب، نحوًا من شريب: أي قسمًا من شراب.

(٢) ينظر: جلاء الأفهام لابن القيم ص ٧٧.

(٣) في (ز) : أو السلامة.

(٤) هذا مذهب البصريين، ووزنها عندهم فيعِل، وذهب الكوفيون إلى أن أصلها: سَوِيد، على وزن فَعِيل. ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٥، الإنصاف ٢/ ٦٥٦، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٦٩، شرح الأشموني ٤/ ٤٠٥.

العَلم إذا كان أصله وصفًا جاز أنْ يُنعت به، نظرًا لأصله[١]، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ونصبه على أنه مفعول لفعل محذوف أي أمدح.

قوله: (**المعرِب**) أي المبيِّن، وهو نعت لمحمد لا لسيدنا، لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل وهو محمد، وفيه توريَة[٢]، قوله: (**باللِّسان**) أي اللفظ، وقوله: (**الفصيحُ**) صفةٌ لِلِّسان، قوله: (**عمَّا في ضَميرِه**) فيه تَوريةٌ، أي عن كل شيء في ضميره والعموم مُستفاد من المقام؛ إذ هو مقام مدح لكمال الفصاحة.

ولا يكون الفصيح فصيحًا حتى يُعرِب عن كل ما[٣] في ضميره، من غير غرابة ولا تنافُر ولا تعقيد، والمراد بالضَّمير: السِّر، والقلب، والفؤاد، والخاطر، وفيه تورية كما تقدَّم؛ لأنَّ الضَّمير له معنى قريب وهو اللَّفظ الدالُّ على متكلم[٤] أو مُخاطَب أو غائب، ومعنى بعيد وهو القلب، وفيه براعة استهلال.

قوله: (**من غيرِ غَرابة**) متعلِّق بالمعرَب أو بالفصيح، والغرابة هي: كون الكلمة وحشيَّة غير ظاهرة المعنى، ولا مألوفة الاستعمال[٥]، نحو: تَكَأْكَأْتُم[٦]، وافْرَنْقِعُوا[٧].

قوله: (**ولا تنافُر**) وهو كون الكلمة ثقيلة على اللسان[٨]، والتنافر إمَّا في الحروف، وإمَّا[٩] في الكلمات، فأمَّا في الحروف: فهو[١٠] وصفٌ في الكلمة يُوجِب ثِقَلها على اللِّسان،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢٣٥.

(٢) وتسمى الإيهام أيضًا وهي: أن يطلق لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به البعيد منهما. ينظر: بغية الإيضاح ٤/ ٢٩.

(٣) في ح: شيء.

(٤) في ح: المتكلم.

(٥) ينظر: بغية الإيضاح ١/ ١٣.

(٦) من تكَأْكَأَ القوم، أي ازدحموا، والتَّكَأْكُؤُ: التَّجمُّع. ينظر: اللسان. (كأكأ) ١/ ١٣٦.

(٧) معنى افرنقعوا عني أي انكشفُوا وتنحَّوا. ينظر: اللسان (فرقع) ٨/ ٢٥١.

(٨) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٣٠.

(٩) في (ح): أو.

(١٠) في (ص) و(ز): فهي.

اللِّسان، وعُسْر النُّطق [٥/ ب] بها نحو: مُسْتَشْزِرَات أي مُرتفِعات[١]، وأما في الكلمات: فهو[٢] كونُها ثقيلةً على اللسان، نحو قوله[٣]:

وقَبْــرُ حَــرْبٍ بِمَكانٍ قَفْــرُ   وَلَيسَ قُرْبَ قبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

قوله: (**ولا تعْقيد**) وهو كون الكلام مُعقَّدًا، لا يظهر معناه بسهولة، نحو: قول الشاعر:

ومَا مثلُهُ في النَّاس إلا مُمَلَّكًا   أبو أمِّــه حَــيٌّ أبــوه يُقــارِبُه[٤]

قوله: (**وعلَى آلهِ وأصْحابهِ أُولي الفَصَاحَةِ**) قوله: (**أُولِي الفَصَاحَة**) فــ(أُولي) صفة لآله ﷺ، و(أُولي) مجرورة بالياء المكسور ما قبلها، لأنه مُلحَق بجمع المذكر، أي الموصوفين بالفصاحة، وهي مَلَكة يُقتدَر بها على التَّعبير عن المقصود بلفظ فصيح[٥]، ويُوصَف بها الكلمة والكلام والمتكلم[٦].

قوله: (**والبَلاغَة**) هي مَلَكة في النَّفس يُقتدَر بها على كلام بليغ، ويُوصَف بها الكلام والمتكلم فقط[٧]، قوله: (**والتَّجْرِيد**) هو انتزاع أمر من أمر آخر ذي صفة لكماله فيها[٨]، والتَّجريد بالرَّاء أي الذين تجرَّدوا عن النَّقائص والرَّذائل وكل قبيح، وفي بعض النُّسخ: بالواو، أي الذين جوَّدوا الحروف في المقال، وهذه أولى.

---

(١) ينظر: اللسان (شزر) ٤/ ٤٠٤

(٢) في (ص) و(ز): فهي.

(٣) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، وهو من شواهد الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٣٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب للفرزدق و لم أجده في طبعة الديوان التي اطلعت عليها.

والممدوح بهذا الشعر كما في أسرار البلاغة (١/١٥) خاله هشام، والمعنى: ما في النــاس حــي يقارب خال هشام إلا هشام الذي أبو أمه أبو هذا الممدوح، وهو في غاية التعقيد.

والبيت من شواهد: الصناعتين ١/ ٥١، أسرار البلاغة ١/ ١٥، الإيــضاح في علــوم البلاغــة ١/ ١٠، مفتاح العلوم ١/ ١٨١، الارتشاف ٢٤٣٣، المزهر ٢/ ٤١٨.

(٥) وهذا تعريف فصاحة المتكلم. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة١/ ٤٠.

(٦) في (ز) : الكلمات والمتكلم والكلام.

(٧) والمراد بها هنا بلاغة المتكلم. ينظر: المرجع السابق ١/ ٤٩.

(٨) ينظر: بغية الإيضاح ٤/ ٤٤.

قوله: (**وَبعْدُ**) بالبناء على الضَّم لنيَّة معنى المضاف إليه أي بعد حذفه، أي بعدما تقدَّم من البسملة والحمدَلة وهي تُستعمَل ظرف زمان، تقول: جاء زيد بعد عمرو، وهنا يصِحُّ أن تكون ظرف زمان وظرف مكان، والزَّمان الأوَّل: زمان البسملة وما بعدها إلى قوله: (**وبَعْدُ**)، والزَّمان الثَّاني: زمان تأليف (**فهَذَا شَرْحٌ**)، والمكانُ الأوَّل: المكان المرقوم فيه البسملة وما بعده إلى قوله: (**وبَعْدُ**)، والمكان الثَّاني: المكان المرقوم فيه (**فهَذَا شَرْحٌ**).

هذا والأولى كونها ظرف زمان؛ لأنَّ أكثريَّة استعمالها فيه تدل على رجحانها، ثم الواو في: (**وبَعْدَ**) نائبة عن (أمَّا)، و(أمَّا) نائبة عن (مهما)، وأصل الكلام: مهما يكن مِن شيء[1] بعد البسملة[2] [٦/ أ] إلى آخره، فمهما مبتدأ، والاسميَّة لازمة لها، ويكن فعل الشرط[3] والفاء لازمة له، فحُذِف الملزومان وهما: مهما ويكن، وأُقِيم اللازمان وهما: أمَّا والفاء مقامهما، ثم أُقِيمت الواو مقام (أمَّا) إقامة اللازم[4] مقام الملزوم، وإبقاء لأثره في الجملة، إبقاء لما كان على ما كان وقضاء له بحسب الإمكان.

قوله: (**فهَذَا**) مبتدأ، وقوله: (**شَرْحٌ**) خبره، أي ألفاظ مخصوصة دالَّة على معان مخصوصة، هذا معناه اصطلاحًا، وكان حقه أن يُقدّم اللُّغة على الاصطلاح، وفي اللُّغة: الكشف والإيضاح[5]، وقوله: (**لَطِيفٌ**) صفة لشرح، واللَّطافة في اللُّغة: رِقَّة القَوام أو الجسم[6]، أو كون الجسم شفَّافًا لا يحجُب البصر عن إدراك ما وراءه، والمراد ها هنا:

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤/ ٦٣.

(٢) في (ح) زياة: والحمدلة.

(٣) في (ص) و(ز): يكن شرط.

(٤) في (ز): إبقاء للازم مقام الملزوم.

(٥) ينظر: الصحاح (شرح) ١/ ٣٧٨.

(٦) ينظر: اللسان (لطف) ٩/ ٣١٦.

وصف الشرح بقلَّة الألفاظ، ونعته بصفة الاختصار، والقوام بكسر القاف وفتحها[١] والكسر أفصح[٢].

قوله: (**لأَلْفَاظِ الآجُرُّومِيَّة**) متعلِّق بشرح، لأنَّه في الأصل مصدر أي بَيَّن أو وسَّع، والإضافة بيانيَّة، أي ألفاظ هي الآجُرُّومية، أو من إضافة المسمَّى إلى الاسم أي الألفاظ المسمَّاة بالآجُرُّوميَّة، وعلى كلٍّ يلزم من شرح الألفاظ أن يكون شرحًا للمعاني أيضًا، فليس فيه هضم لنفسه إلا على فهم ركيك، وهو أنَّه من إضافة الجزء وهو (الألفاظ) إلى الكلِّ وهو (الآجرُّومية)، فإنها اسمٌ للألفاظ والمعاني جميعًا، فيكون اقتصاره على الألفاظ هضمًا لنفسه، وكأنَّه قال: هذا شرح مقصور على ألفاظ الآجرُّوميَّة، ولا يتعدَّاها إلى المعاني.

قوله: (**فِي أُصُولِ عِلْمِ العَرَبِيَّة**) أي قواعده وضوابطه الكليَّة، لأنَّ الأصول جمع أصل، وهو لغة: الأساس وما يُبنَى عليه الشَّيء[٣]، واصطلاحًا: قضيَّة كليَّة يُتعرَّف منها أحكام جزئيَّات موضوعها[٤]، وقوله: (**فِي أُصُول**) أي في جنس أصول علم [٦/ ب] العربيَّة، وقرينة إرادة الجنس المشاهدة، وقوله: (**فِي أُصُول إلى آخره**) أي وفي فروع عِلم العربيَّة أيضًا، وإنَّما اقتصر على الأصول؛ لأنَّها أهمُّ فهي أولى بالتَّنبيه عليها.

قوله: (**يَنتَفِعُ بِها المبتدِئُ**) جملةً مستأنفةً استئنافًا بيانيًّا، وهي جواب عن سؤال مقدَّر، كأنَّ قائلاً قال له: ما فائدة هذا الشَّرح وما يترتَّب عليه؟ فقال: ينتفع به إلى آخره، والمراد بعلم العربيَّة هنا وإن كان مُتعدِّدًا: النَّحو، وهو علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنيَّة الكَلِم

---

(١) في (ح): بفتح القاف وكسرها.

(٢) القَوام بالفتح أي: القامة أو حسن الطول، وبالكسر أي: ما يقيم الإنسان من القوت، ويُطلق أيضًا على عماد الأمر. ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ٤٣، القاموس المحيط ص ١١٥٢، لسان العرب١٢/ ٤٩٩ (قوم) في كلٍّ .

(٣) ينظر: اللسان ١١/ ١٦، القاموس ص ١٢٤٢ (أصل) في كلٍّ.

(٤) ينظر: التعريفات ص ٢٨.

إعرابًا وبناءً[١]، وقوله: (**ينتفع به**) أي يتوصَّل به إلى الخير، والضَّمير في (به) عائد على الشَّرح[٢]، أي ينتفع بالشَّرح[٣].

وقوله: (**المبتَدِئ**) فاعل ينتفع، والمراد بالمبتدئ: مَن شرع ولم يستقِلَّ بتصوير المسائل، والمتوسِّط: مَن أحاط بجملة من الفنِّ واستقلَّ بتصوير المسائل، ولم يقدر على إقامة الأدلَّة، والمنتهي: مَن أحاط بغالب الفنِّ واستحضره وأقام عليه الأدلَّة، وقوله: (**يَنتفِعُ بهِ المبتَدِئ**) أي بحسب الكثرة والأصالة، فلا ينافي نفع غيره به، وترافع المفهومان في المتوسِّط وإلحاقه بالمبتدئ أقرب، خصوصًا إن جعل عدم احتياج المنتهي إليه من[٤] هضم المقام والتواضع. قوله: (**إنْ شاءَ اللهُ تَعالَى**) أتى بها للتبرُّك لا للتَّعليق، فكأنَّه قال: وأستند في إخباري بالانتفاع إلى مشيئة الله تعالى. قوله: (**ولا يَحتَاجُ إليهِ المُنتهِي**) الضَّمير في (إليه) عائد على الشَّرح[٥]، وقوله: (**المنتهِي**) فاعل يحتاج، وهذا هضم منه - رحمه الله - تعالى لنفسه، وإلا فقد يحتاج إليه المنتهي أيضًا، إما بتذكُّر، أو مراجعة، أو مطالعة، أو استفادة.

قوله: (**عَمِلتُه**) أي وضعته وألَّفته، وآثر التعبير [٧/ أ] بالعمل؛ للإشارة إلى أنه أعمل فيه باطنه وظاهره. قوله: (**لِلصِّغَار**) متعلق بعملته، جمع صغير، وهو لغة: من لم يبلغ خمس عشرة سنة، وليس مرادًا هنا، بل المراد الصَّغير في الفن، ولو كان كبيرًا في السِّن. قوله: (**في الفنِّ**) في إضافة الصِّغار إلى الفن إشارة إلى أنه ليس المراد: صغير العمر، فعَطفُ الأطفالِ عليه مِن عطف الخاص على العام، ونكتته السَّجع، فإن أُريد العمر فهو مرادف.

و(أَلْ) في (**الفَنِّ**) للعهد الذِّهني، وهو النَّحو، وهو متعلِّق بمحذوف، وهو صفة للصِّغار، تقديره: الناشئين في الفنِّ. قوله: (**والأطْفَالِ**) هو من عطفِ الخاص على العام أيضًا، والنُّكتة

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٢.

(٢) في (ح): راجع إلى.

(٣) في (ز): وقوله: به، أي بالشرح.

(٤) في (ح): عن.

(٥) في (ز): قوله: (ولا يحتاج إليه) أي الشرح.

فيه أنه قد يُتوهَّم من قوله: (**الصِّغار في الفنِّ**) عدم شموله للأطفال، وعطفُ الخاصِّ على العام وعكسه عطفُ مُغايَرة.

قوله: (**لا للمُمارِسِين للعلِم**) أي المتمرِّنين، من الممارسة، وهي التمرُّن والتكرُّر والتردُّد على العمل. قوله: (**مِن فُحُولِ الرِّجال**) هو بيان للممارسين، و(**فحول**) جمع فحل، وهو من الإبل المعَدُّ للضِّراب[1]، والعرب لا تعُدُّ للضِّراب إلا ما كان كريمًا، وهو كناية عن كبير الهمَّة عظيم الشَّأن، وإن كان خصيًّا أو مجبُوبًا.

قوله: (**حَمَلَني عليه شَيخُ الوَقتِ والطَّرِيقَة**)، أي كان سائلاً لي على وضعه وتأليفه، حيث أمرني شيخ الوقت والطريقة، أي شيخ أهله وعصره وزمانه، أي عظيم الزَّمان، وشيخ أهل الزَّمان والوقت عند السَّادة الصُّوفية عبارة عن الحالة التي يتلقَّى فيها الأسرار، وتتجلَّى[2] بها العلوم والمعارف[3]، والمراد بـــ(حملني) أي أعانني عليه بحاله أو قاله أو بهما، وقوله: (**والطَّريقة**) أي طريقة السَّادة [٧/ ب] الصُّوفيَّة، وهو ظاهر الحقيقة، كما أنَّ الشَّريعة ظاهر الأمر، والحقيقة باطن الطريقة.

وقوله: (**شَيخُ الوَقْت**) قد يُذكَر الشَّيخ للتَّبجيل، بقطع النَّظر عن السِّن، وقد يُراد به مَن طعن في السِّن، قيل: بمجاوزة الأربعين، وقيل: الخمسين لآخرِ عمره أو إلى الثَّمانين، والطَّريقة هي: قصده تعالى بالعِلم والعمل، والشَّريعة عبادته ﷻ بما جاء به النَّبي ﷺ.

واعلم أنَّ المراتب ثلاثة[4]: ما قُدِّر أن يصِل إليه وصَل وإن لم يعمل، وما قُدِّر أن لا يصِل إليه لم يصل وإن عمِل. وما هو مُعلَّق على العمل، فإن عمِل وصَل وإلا فلا، والحاصل أنَّ لهم مراتب ثلاثة: شريعة وطريقة وحقيقة، وقد مثَّل بعضهم بهذا باللَّوزة، فقشرها كالشَّريعة، وقلبها كالطَّريقة، ودهنها كالحقيقة، فلا يُتوصَّل للطَّريقة إلا بالشَّريعة، كما أنه

(١) ينظر: الصحاح ٥/ ١٧٨٩، اللسان ١١/ ٥١٦، القاموس ص ١٠٤١ (فحل) في كلٍّ.

(٢) في (ص) و(س): وينجلي.

(٣) ينظر: المصطلحات الصوفية ص ٧٤.

(٤) أي مراتب الوصول عند الصوفية.

لا يُتوصَّل لقلبِ اللَّوزة إلا بقشرها[١]، ولا يتوصل للحقيقة إلا بالطريقة، كما أنَّه لا يتوصَّل لدهن اللَّوزة إلا بقلبها[٢]، ولذلك قالوا: حقيقة بلا شريعة باطلة، وشريعة بلا حقيقة عاطلة[٣]، وسيأتي ما يدلُّ عليه إن شاء الله تعالى.

قوله: (**ومعْدِن السُّلوك**) هو اسم مَكان، أي محلُّ السُّلوك بمعنى التَّسلِيك والتَّربية، والإضافة على معنَى اللام أي محلٌّ للسُّلوك. قوله: (**والحقِيقَة**) أي وهي أن يشهد بنور أودعَه الله تعالى في سويداء[٤] قلبه؛ إذ كل باطن له ظاهر وعكسه، وهي باطن الشَّريعة، وملزوم لها، فالحقيقة بدون الشَّريعة باطلة، والشَّريعة بدون الحقيقة عاطلة، وقد قدَّمنا ذلك، والحقيقة شهود المغيَّبات على حقيقتها.

قوله: (**سيدِي**) بدل من (**شيخ**)، أو عطف بيان وهو أولى، أو صفة له، (**ومَولاي**) [٨/ أ] عطف عليه، ويجوز أن يكون خبرًا عن مبتدأ محذوف، أو مفعولاً لفعل محذوف، وقوله: (**ومَولاي**) أي مالكي في امتثال أمره، وعدم مخالفتي له. قوله: (**العارِف بربِّه**) بدل من (**سيدي**) أو نعت له، أو عطف بيان وهو أولى، ويجوز كونه خبرًا، أو مفعولاً لمحذوف، والمراد بالعارف: العارف بالكَشف والعَيَان، لا بالدَّليل والبرهان، وإلا فلا خصوصيَّة له بما ذكر، ومقصوده: وصفه بأوصاف يختصُّ بها، وقيل: العارف هو الملاحظ لذاته تعالى وصفاته في جميع أفعاله.

قوله: (**العَلِيّ**) صفة لرَب، أي المرتفع عن النَّظير والشَّبيه، تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا. قوله: (**سيدي**) بدل من (**سيدِنا**)[٥] وفيه ما تقدَّم حَرفًا بحرف[٦]. قوله: (**الشَّيخ**) إمَّا بدلٌ أو صِفة كذلك، ويجوز قطعُه بإضمار مُبتدأ، أو فعلٍ، أو عطفِ بيانٍ وهو أولى.

---

(١) في (ز): كما أنه لا يتوصل للوزة أي قلبها إلا بعد قشرها.

(٢) ينظر: قضية التصوف ص ٣٤٨.

(٣) ينظر: الرسالة القشيرية ص ٨٩، المعجم الصوفي ص ٣٥٥.

(٤) في (ص) و(س): سويد.

(٥) في (ز): سيدي.

(٦) ينظر: الصفحة ذاتها.

قوله: (**عبَّاس**)[١] بدل لا صِفة، لأنه عَلَم فلا يُنعتُ به، ما لم يكن أصلُه وصفًا كما تقدم[٢]، وقوله: (**الأزهري**) صفة لعبَّاس. قوله: (**نَفَعَني الله**) جملة خبريَّة لفظًا إنشائيَّة معنى، أي اللَّهم انفعني ببركاته، والجملة الخبرية أبلغ؛ لإشعارها بتحقُّق الوقوع تفاؤلاً، والنَّفع: ما يُستَعان به إلى الوصول للمقصود من الخير، والبركة لغة[٣]: الزِّيادة والنَّماء[٤]، ويُراد بها هنا علومه، وقوله: (**ببَركاته**) أي بخيراته وعلومه ومعارفه، قوله: (**وأعادَ**) أي أفاض؛ لأنَّ العَود: الرُّجوع إلى الشَّيء بعد الانصراف[٥] عنه[٦]، وليس مُرادًا له، إذ المراد: أدام، أو جدَّد مرَّة بعد أخرى، قوله: (**عليَّ**) قدَّم نفسه، لخبر: (ابْدَأْ بِنَفْسِكَ)[٧]، ولقوله تعالى: [٨/ ب] ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي﴾[٨].

قوله: (**وعَلَى المُسلِمين من صَالِحِ دَعَواتِه**) أي: من دعواته الصَّالحة، فإضافة صالح لدعواته من إضافة الصِّفة إلى موصوفها، لمراعاة السَّجع، واعلم أنَّ الصالحة ما يحصل منه خير الدُّنيا والآخرة.

قوله: (**إنَّه**) أي الله تعالى بكسر الهمزة من (إنَّه)؛ لأنَّها واقعة في ابتداء الكلام، والجملة مُستأنَفة استئنافًا بيانيًّا، وهي جواب عن سؤال مُقدَّر، كأنَّ قائلاً قال له: لأي شيء قصَرت سؤالك عليه دون الشَّيخ؟ فقال: لأنَّه على ذلك قدير، فهو تعليل، لِقَصْر سؤاله عليه، لأنَّه لا يلزم مِن كون الشَّخص يسأل شيئًا أن يُعطاه. قوله: (**علَى ما يَشاءُ**) أي من الممكنات، والمشيئة مرادفة للإرادة، وهي صفة أزليَّة تُخصِّص الحوادث بأوقاتها.

---

(١) لعله أحد شيوخ خالد الأزهري، ولم أقف على ترجمته.

(٢) ينظر: ص ٨٦.

(٣) في (ص) و(س): هو.

(٤) ينظر: اللسان (برك) ١٠/ ٣٩٥.

(٥) في (ح): انصرافه.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة، اللسان (عود) .

(٧) أخرجه مسلم برقم٢٣٦٠ باب: الابتداء في النفقة ٣/ ٧٨.

(٨) سورة الأعراف آية:١٥١.

قوله: (**قَدِير**) أي قادر، والقُدرة صفة أزليَّة تتعلَّق بالمقدورات، بالتَّأثير فيها فيما لا يزال.

قوله: (**جَدِير**) أي حقِيق[1] فضلاً وكرمًا.

(١) ينظر: القاموس (حقق) ص ٨٧٤ .

[بابُ الكلامِ وأقسامِه]

قوله: (**الكَلامُ**) مبتدأ أوَّل، وقوله: (**في اصطِلاحِ النَّحويِّين**) محلُّ الجار والمجرور النَّصب على الحال، أي الكلام حالة كونه في اصطلاح النَّحويِّين، فإن قلت: قد تقرَّر أنَّ الكلام مبتدأ، والحال لا يأتي من المبتدأ على غير(١) رأي سيبويه(٢)، قلت: ليس هو مبتدأ في الأصل، وإنَّما هو مضاف إليه، والأصل تفسير الكلام.

قوله: (**في اصطِلاحِ النَّحوِيِّين**) أخَذَه من المقام؛ لأنَّ أَهل كل فن يبحثون عن فنِّهم، فليست (أل) عِوَضًا عن المضاف إليه، وهي حينئذ للحقيقة والماهية، وكذا (أَل) الواقعة في سائر التَّعاريف(٣)، والاصطلاح لغة: مُطلق الاتفاق(٤)، وعُرفًا: اتِّفاق طائفة مخصوصة على [٩/ أ] استعمال شيء مخصوص(٥).

---

(١) في (ح): إلا على رأي غير سيبويه.

(٢) يقول سيبويه في باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ: «وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقًا، جعلت الرجل مبنيًّا على هذا، وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقًا...فكان ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها؛ لأن المبتدأ يعمل فيما بعده كعمل الفعل فيما يكون بعده». الكتاب٢/ ٨٦-٨٧.

وفي حاشية الصبان ٢/ ٢٦٠: وهو مذهب سيبويه دون الجمهور.

وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر شيخ نحاة البصرة أخذ عن الخليل بن أحمد وهو أستاذه، وأخذ عن يونس بن حبيب، وعيسى بن عمر وغيرهم، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش، وهو صاحب الكتاب، ومن تلامذته: أبو الحسن الأخفش، وقطرب، توفي سنة ١٨٠هـ . ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص٣٧، نزهة الألباء ص ٥٨، إنباه الرواة ص ٣٤٦، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ١٩٤، مغني اللبيب ١/ ٣٢٠.

(٤) في (ز): الاتفاق مطلقًا.

(٥) ينظر: التعريفات ٢٨، كشاف اصطلاحات الفنون٣/ ٢٣.

وإن شئت قلت: اللُّغة في اللُّغة: اللَّهَج في الكلام[١]، واصطلاحًا: وضع الأسماء على مُسمَّياتها[٢]. وبعبارة أخرى: وضع الألفاظ بإزاء المعاني[٣]، ومعنى مخصوصيَّة الاصطلاح في اللُّغة الصُّلح، ومعناه في الاصطلاح اتفاق طائفة على معنى غير المعنى الذي قبله غالبًا.

وخرج بقوله: (**فِي اصطِلاحِ النَّحويِّين**) اصطلاح اللُّغويِّين، وهو عبارة عن كلِّ ما اكتفَى بنفسه[٤] من كتابة، وإشارة، وعُقَد[٥]، ونُصُب[٦]، ولسان حال[٧]، وخرج اصطلاح المتكلِّمين؛ لأنَّه عندهم عبارةٌ عن المعنى القائم بالنَّفس[٨]، وخرج اصطلاح الفقهاء؛ لأنَّه عندهم عبارة عما أبطل الصَّلاة من حَرف مُفهِم، أو حرفين أفهما أو لم يُفهِما[٩].

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ٢٥٦، القاموس المحيط ص ١٣٣١ (لغا) في كلٍّ.

(٢) قال ابن جني: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، ثم قال: وأما تصريفها فهي فُعْلة من (لَغَوتُ) أي تكلمت، وأصلها: لُغْوة ككُرَة... وقيل منها: لَغِيَ يَلْغَى إذا هَذَى، ومصدره: اللَّغا». الخصائص ١/ ٣٣.

(٣) ينظر في معاني اللغة: المزهر ١/ ٨.

(٤) جاء تعريف الكلام في المحكم ٧/ ٤٩، ولسان العرب ١٢/ ٥٢٣، والقاموس ص ١١٥٥ (كلم) : الكلام: القول، وقيل الكلام: ما كان مكتفيًا بنفسه.

(٥) العقد والعقود: جمع عقدة، وهي نوع من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له حساب اليد. ينظر: حاشية الخضري ١/ ١٥.

(٦) النُّصُب: هي العلامات المنصوبة، واحده نُصْبَة. ينظر اللسان (نصب) ١/ ٧٥٩.

(٧) وهو هنا على سبيل المجاز لا الحقيقة. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧، المساعد ١/ ٥، شرح الأشموني ١/ ٥٦.

(٨) ينظر: شرح الجمل ١/ ٨٦، شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٩، شرح التصريح ١/ ٣١.

(٩) ينظر: روضة الطالبين١/ ٣٩٤، شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٩، الكليات للكفوي ٤/ ١٠٠.

وقوله: (**النَّحويِّين**) جمع نحويٍّ منسوب إلى علم النَّحو، وهو لغة: يُطلَق على القَصد وغيره[(١)]، واصطلاحًا له حدود منها: أنَّه آلة قانونيَّة تعصِم مراعاتها اللِّسان عن الخطأ في تأدِيَة العبارات[(٢)].

وموضوعه: الكلمات العربيَّة من حيث الإِعراب والبِناء، وغايته: الاحتراز عن الخطأ في تأدِية المعنَى[(٣)]، وفائدته الاستعانة على فهم الكلام، واستمداده من الكتاب والسُّنة وكلام العرب، وقد قدَّمنا بعض ذلك أوَّل الكتاب[(٤)]، فراجعه تجده مطابقًا.

قوله: (**هُوَ**) مبتدأ ثاني، وقوله: (**اللَّفْظُ**) هو لغةً: الطَّرح والرَّمي[(٥)]، وهو خبر المبتدأ الثَّاني، والثَّاني وخبره خبر الأوَّل، والرَّابط بين الأوَّل وخبره الضَّمير المنفصل، فإن قلت: الخبر محطُّ الفائدة[(٦)] ولا فائدة في قولك: الكلام هو اللَّفظ، قلت: الخبر بحسب الاستقراء قسمان: مفيد مع المبتدأ بنفسه، نحو: زيد قائم، ومفيد مع المبتدأ بغيره، نحو: ﴿**مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ**﴾[(٧)] فإنَّ الأصحَّ أنَّ الخبر [٩/ ب] هو فعل الشَّرط[(٨)]، وهو لا يفيد إلا بانضمام الجواب إليه، فكذلك هذا.

---

(١) ينظر: اللسان ١٥/ ٣١٠، القاموس (نحو) في كلٍّ.

(٢) سبق ذكر هذا التعريف في خطبة المؤلف. ينظر: ص ٨٤.

(٣) في (ز): العبارات.

(٤) ينظر: ص ٨٤.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة ١٤/ ٣٨١، اللسان ١٢/ ٣٠٣ (لفظ) في كلٍّ.

(٦) أخذًا من تعريفه، وهو الجزء الذي تحصل به الفائدة. ينظر: شرح الشذور ص ٢١٣، شرح التصريح ١/ ١٩٨.

(٧) سورة النساء آية: ١٢٣.

(٨) اختلف النحويون في إذا وقع اسم الشرط مبتدأ، هل خبره فعل الشرط وحده، أو فعل الجواب، أو مجموعهما؟ فذهب العكبري وابن هشام إلى أن الخبر هو فعل الشرط وحده، وذهب ابن يعيش إلى أن الخبر هو مجموعهما، وقيل: الخبر هو الجواب وحده، وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له. ينظر: =

قوله: (**أي الصَّوت**) أي في الاصطلاح، وهو الَّذي اختاره البيضاوي[١]، والصَّوت هواء مُنضغث بين قالع ومقلوع أو قارع ومقروع[٢]، وقال بعضهم: هو هواء يتموَّج بمصادمة جسمين يخلق الله تعالى التكلُّم عند وجوده[٣].

قوله: (**المُشْتمِل**) خرج به الصَّوت الذي لا يشتمل على حرف، كغالب أصوات الحيوانات، وحينئذ يُقال له: غُلف ومُهمَل.

قوله: (**علَى بَعضِ الحُروفِ الهِجائيّة الَّتي إلخ**) التي صفة للحروف في محلِّ جر، وقوله: (**أَوَّلُها الألِفُ وآخِرُها اليَاء**) أي وضعًا وعادة[٤]، فهو صفةٌ كاشفة.

قوله: (**المرَكَّب**) نعت للَّفظ وهو مُشتق من التَّركيب وهو: وضع شيء على شيء، وعُرفًا: ما ذكره المصنِّف - رحمه الله - تعالى[٥].

اللباب ٢/ ٦١، شرح المفصل ٧/ ٤٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٣٤، المغني ٥/ ٤٣٥، الهمع ٢/ ٤٦٨.

(١) أي تفسير اللفظ بالصوت. ينظر: تفسير البيضاوي ١/ ١٣.

والبيضاوي هو أبو سعيد، عبد الله بن عمر ناصر الدين، قاض ومفسر، ولد بالمدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، وعمل بالقضاء مدة، ونزل تبريز مدة، إلى أن مات فيها، من مؤلفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ويعرف بتفسير البيضاوي، والمنهاج في أصول الفقه، توفي سنة ٦٨٥هـ. ينظر في ترجمته: البداية والنهاية ١٣/ ٣٠٩، كشف الظنون١/ ١٨٦، الأعلام للزركلي ٤/ ١١٠.

(٢) ينظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٤.

(٣) قال الشنواني في حاشيته: «اعلم أن الصوت عند أهل السنة كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى، من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع، خلافًا للحكماء».ينظر: الدرة الشنوانية (ل/ ١٢) ، وفي هذا التعريف رد على ابن سينا وغيره ممن قال بأن سبب حدوث الصوت هو تموج الهواء دفعة وبقوة وبسرعة، ويشترط فيه إما القرع أو القلع. ينظر: أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٤.

(٤) في (ح): وغاية .

(٥) يعني به الشارح، فإنه عرف المركب بأنه ما تركب من كلمتين فصاعدًا. ينظر: شرح المكودي ص ٢، المواهب الرحمانية للشنواني ص ١٦.

قوله: (**مَا تركَّبَ**) أي لفظ أو شيء أو الَّذي، وجملة تركَّب صفة أو صلة وعلى الأوَّل محلها رفع نعت لــ(ما)، وعلى الثَّاني لا محلَّ لها لأنَّها صلة الموصول.

قوله: (**مِن كَلِمتين**) أي أنَّه لما كان كلام المصنِّف[1] - رحمه الله - تعالى لا يعرف أهو مركب من ماذا؟ أفاد الشَّارح - رحمه الله - تعالى: من كلمتين، إمَّا اسمان، أو فعلان، أو حرفان، أو مختلفان[2].

وقوله: (**فَصَاعِدًا**) أي فأكثر، وهو حال ويجب اقترانه بثُمَّ، أو بالفاء، وعامل الحال محذوف أي فذهب المركَّب صاعِدًا، وقوله: (**من كلمتين**)، بيان لجهة التَّركيب؛ لأنَّه في الأصل أعَمُّ.

قوله: (**المفيد**) نعت المركَّب، وهو لغةً: ما استُفِيد من علم أو جاه أو مال[3]، وعُرفًا: المصلحة المترتِّبة على الفعل، وقيل: الفائدة لُغةً: ما يكون الشَّيء به أحسن حالاً منه بغيره[4]، [١٠/ أ] كالعالِم فإنَّه أحسن حالاً بالعِلم من الجاهل، وعُرِّفَت أيضًا بأنَّها: ما حصل لك ممَّا لم يكن عندك، وكلُّ هذه التَّعاريف متقاربة المعنى.

---

(١) أي ابن آجروم.

(٢) قال الرضي في شرحه على الكافية ١/ ٣٣-٣٤: «والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل، أو الحرف، والفعل مع الفعل، أو الحرف، والحرفان، فالاسمان يكونان كلامًا لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه، والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا؛ إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه. ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند، وأما نحو: (يا زيد) فلسد (يا) مسد (دعوت) الإنشائي، والفعل مع الفعل، أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما، ولا مسند إليه».

(٣) ينظر: اللسان ٣/ ٣٤١، تاج العروس ٨/ ٥١٧، (فيد) في كلٍّ.

(٤) تنظر هذه التعاريف في الكليات ص ١٠٩٩.

قوله: (**بالإِسنَاد**) متعلِّق بالمفيد أي من جهة الإسناد، والإسناد هو النِّسبة الحاصلة بين المسند والمسند إليه[١]، ولا فرق بين كون الإسناد معنويًّا كـ(قامَ زيدٌ)، و(زيدٌ قائم)، أو لفظيًّا، كـ(زيدٌ) ثلاثيٌّ، و(ضَرَبَ) فعل ماضٍ، و(قَدْ) حرف تحقيق، فإنَّ كلاًّ من هذه الثَّلاثة محكوم على لفظه[٢]، والباء في قوله: (**بالإسناد**) للآلة، أي ما يكون الإسناد آلةً لإفادته أو سببيَّته أي بسبب الإسناد، والمصنِّف - رحمه الله - تعالى استغنى عنه بالمفيد، ولا يُقال: إنَّه يلزم عليه الاكتفاء بدلالة الالتزام، وهي مهجورةٌ في التَّعاريف[٣]؛ لأنَّ هذا ليس تعريفًا حقيقًا، وأهل هذه الفنون الأدبيَّة لا يتحاشون عن[٤] مثل هذا[٥].

قوله: (**ما**) فيه ما تقدَّم في قوله: (**ما تركَّبَ**)، قوله: (**أَفادَ فَائدةً**) مفعول مُطلَق لقوله (**المفيد**). قوله: (**تامَّةً**) صفة لفائدة، وهي تحصل من المبتدأ مع خبره أو الفعل مع فاعله.

---

(١) وتعريفه اصطلاحًا: ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة. ينظر: التعريفات ص ٢٢.

(٢) هذا هو اختيار المحققين كابن هشام في شرح الشذور ص ٤١، وأبي حيان في التذييل ١/ ٥٤ وغيرهما، وذهب ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٩، إلى أن الإسناد اللفظي يصلح للفعل والحرف، كما في قولك: (ضرب) فعل ماض، و(من) حرف جر، ورد بأنهما هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف، لإرادة لفظهما، مع أنه صرح في شرح الكافية ٢/ ٢١٠ باسمية ما أخبر عن لفظه، حيث قال:

وإنْ نَسَبْتَ لأدَاةٍ حُكْما ... فَاحْكِ أو أَعْرِبْ وَاجْعَلَنْها إسما

وينظر: شرح التصريح ١/ ٣٣، الهمع ١/ ٢٦.

(٣) أي الدلالة الالتزامية، وهي من أنواع الدلالة اللفظية الوضعية، المنقسمة إلى المطابقية والتضمنية والالتزامية؛ لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام. ينظر: التعريفات. ص ١١٠.

(٤) في (ح): على .

(٥) أي يتسامحون في الاكتفاء بدلالة التضمنية. ينظر: الدرة الشنوانية ص٨٧، حاشية الصبان ١/ ٥٨.

قوله: (**يَحسُنُ سكُوتُ المُتكلِّمِ علَيها**[١]) لو أسقطه وقال: يحسن السُّكوت عليها لكان أولى[٢]، وقوله: (**بحَيثُ**) تفسير لقوله: (**يحسُنُ**) أي بأن يكون بصفة هي أن يصير السَّامع غير مُنتظِر لشيء آخر. قوله: (**لا يَصيرُ السَّامِعُ**) اسم يصير، وقوله: (**مُنتَظِرًا**) خبر (**يَصير**) أي انتظارًا تامًّا بعد فهم المعنى[٣]، والعلم بالوضع[٤]، فلا يَرِدُ ما لم يُفهَم معناه لجهل وضعه، ولولا هذه الزِّيادة لكان كل ما لا يُفهَم معناه لخفاء أو جهل وضع ليس بكلام، وليس كذلك[٥]، قوله: (**لِشَيءٍ آخَرَ**) أي أنَّ آخَرَ[٦] نعت لشيء، مجرور وجره بالفتحة لأنَّه لا ينصرف، والمانع له الوصف[٧] والعدل التَّحقيقي[٨].

(١) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٨.
(٢) يرى المؤلف عدم اقتصار السكوت على المتكلم؛ لأنه قد يكون من السامع أيضًا، أو منهما معًا، اقتفاءً بابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١١، وابن عقيل في شرحه على الألفية ١/ ١٤، وغيرهما، إلا أن الراجح هو أن السكوت يكون من المتكلم، والانتظار من السامع، وهو ما ذهب إليه الصبان حيث قال: «والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الأصح». حاشية الصبان ١/ ٥٦.
(٣) الانتظار التام كالذي يبقى مع المسند كـ(قائم) مع المسند إليه كـ(زيد)، أو يبقى مع المسند إليه دون المسند، بخلاف الانتظار الناقص، كانتظار المفعول به ونحوه. ينظر: المواهب الرحمانية ص ١٦، حاشية أبي النجا ص ٨.
(٤) المراد بالوضع عند المؤلف أي الوضع العربي، وليس القصد، كما سيؤكده لاحقًا.
(٥) سيذكر المؤلف الخلاف في المراد بالوضع لاحقًا.
(٦) في (ز): قوله آخر.
(٧) في (ح): الوصف النوعي .
(٨) العدل التحقيقي هو: الذي يدل عليه دليل غير المنع من الصرف، كالعدل في (سحر)، إذ هو معدول عن المعرف إما بـ(أل) أو بالإضافة، بخلاف العدل التقديري وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف سماعًا من العرب، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف، فيقدر فيه العدل؛ لئلا يكون المنع بالعلمية وحدها، مثل: عُمَر وزُفَر. ينظر: حاشية الخضري ٣/ ٣٩.

قوله: (**بِالوضْعِ**) [١٠/ ب] متعلِّق بالمفيد أي بالوضع النَّوعي؛ لأنَّ واضع لغة العرب وضع المركَّبات بالنَّوع، كوضعه الفعل مع الفاعل، لكل من صدر منه فعل أو قام به، والمبتدأ مع الخبر لكل من ثبت له مدلول الخبر، وأمَّا المفردات: فمنها ما هو موضوع بالنَّوع، كالمشتقَّات: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل، وأسماء[١] الزَّمان، وأسماء المكان، وأسماء[٢] الآلة، ومنها ما هو موضوع بالشَّخص، كالأعلام الشَّخصيَّة، أو الجنسيَّة، والموصولات[٣].

وقوله: (**العَرَبِيّ**) نعت للوضع، أي المنسوب إلى العرب، قوله: (**وهُوَ**) أي الوضع مُطلقًا، لا بقيد كونه عربيًّا، فالضَّمير راجع للمُقيَّد بدون قيده، ولو أراد المصنِّف - رحمه الله - تعالى تعريف الوضع العربي بخصوصه لقال: وهو تعيين واضع لغة العرب اللَّفظ للدَّلالة على معنى بنفسه، بأن يُجعَل اللَّفظ مُتهيِّئًا وصالحًا للدّلالة على معنى بنفسه.

---

(١) في (ص) و (ح) : واسم.

(٢) في (ح): واسم.

(٣) الوضع نوعان: شخصي ونوعي، فالشخصي: هو الذي يتعلق بألفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها إلى علم اللغة، والنوعي: هو الذي يتعلق بقانون كلي يعرف به مفردات وتراكيب واستعمالات قياسية لا تتناهى، وأصولها مقررة عندهم في علم النحو والصرف والبيان.

واختلف العلماء في: هل وضع الواضع المفردات والمركبات، أو المفردات خاصة دون المركبات؟ فذهب الرازي وابن الحاجب وابن مالك وغيرهم إلى الثاني، وقالوا: ليس المركب بموضوع، وإلا لتوقف استعمال الجمل على النقل عن العرب، كالمفردات، ورجح القرافي والتاج السبكي وغيرهما من أهل الأصول أنه موضوع؛ لأن العرب حجرت في التراكيب كما حجرت في المفردات، وإليه ذهب أبو حيان، وقال الزركشي: والحق أن العرب إنما وضعت أنواع المركبات، أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، وكذلك سائر أنواع التراكيب، فإن أراد القائل بوضع المركبات هذا المعنى فصحيح، وإلا فممنوع، وهو اختيار الرضي والصبان. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٢، البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ٥٦٩، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥، المزهر ١/ ٤٠-٤٥، حاشية الصبان ١/ ٥٦.

قوله: (**جَعْلُ اللَّفظِ دلِيلاً علَى المعنَى**) هذه الجملة معترضة بين قوله: (**بالوضع العربي**) وقوله: (**كَما قَال بعضُهم**) فتنبَّه له، أي جعله بإزائه بحيث إذا احْتِيج له واستُعمِل كان دالاًّ عليه[١]. قوله: (**كَما قَال بعضُهم**) أي مثل ما قال، والمشبَّه هنا اللَّفظ الصَّادر من الشَّارح – رحمه الله – تعالى، والمشبَّه به اللَّفظ الصَّادر من بعضهم، فلا يلزم تشبيه الشَّيء بنفسه؛ لأنَّ اللَّفظ من شخص غيره من آخر.

وقوله: (**دَلِيلاً**) مفعول ثانٍ لجعل. قوله: (**بِأنْ يكونَ مِن الأوضَاعِ العربيَّة**[٢])، و(**قَالَ جمهُورُ الشَّارِحِين**[٣]) أي أكثرهم وأجلُّهم، ومع ذلك فهو مرجوح، والصَّحيح الأوَّل[٤]، وعلى ما عليه جمهور الشَّارحين مشى ابن مالك[٥] في شرح التَّسهيل[٦].

---

(١) ينظر: التعريفات ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ١٧.

(٣) أي قالوا بأن المراد بالوضع: القصد، أي أن يقصد المتكلم إفادة السامع. وممن ذهب إلى هذا القول: أبو علي الشلوبين وابن أبي الربيع وابن هشام. ينظر: شرح الجزولية الكبير ١/ ١٩٩، البسيط ١/ ١٥٨، شرح اللمحة ١/ ٢٤٠.

(٤) أي القول بأن المراد بالوضع: الوضع العربي.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي الجياني الأصل، أبو محمد جمال الدين، ولد سنة ٦٠٠هـ بالأندلس، ثم ارتحل إلى مصر، واستقر بالشام مستوطنًا دمشق، إمام في العربية والقراءات، أخذ عنه خلق منهم: ابنه بدر الدين، وابن جماعة، وابن النحاس وغيرهم، من مؤلفاته: التسهيل وشرحه، والكافية الشافية وشرحها، والألفية وغيرها، توفي سنة ٦٧٢هـ. ينظر في ترجمته: إشارة التعيين ص ٣٢٠، فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧، بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٦) ابن مالك يرى اشتراط القصد والإفادة في تعريف الكلام، وهو متابع لابن عصفور في هذا الشرط، وتابعهما خالد الأزهري، ورد أبو حيان اشتراط القصد أو الإفادة، ويرى أن المعتبر في حد الكلام التركيب الإسنادي فقط، وتبعه الدماميني والصبان وهو الظاهر من كلام سيبويه. ينظر: الكتاب ١/ ٢٥-٢٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧، شرح التسهيل ١/ ٥، التذييل ١/ ٣٦، تعليق الفرائد ١/ ٧١، شرح التصريح١/ ١٦، حاشية الصبان ١/ ٥٦-٥٧.

قوله: (**المُرادُ بالوَضعِ هُنا إلى آخرِه**) هذا ظرف مبنيٌّ في محل نصب، وفي قوله: (**هُنا**)[(١)] إشارة إلى أنَّه [١١/ أ] في غير ما هنا له معنى آخر، وقوله: (**بالوَضعِ إلَى آخرِه**) هو لغةً الحطُّ والولادة، يقال وضع الشيء إذا حطَّه، ووضعت المرأة إذا وَلَدت[(٢)]، واصطلاحًا: جعل اللَّفظ[(٣)] بإزاء المعنى[(٤)]، والواضع له هو الله تعالى؛ لأنَّه وضَع الألفاظ لمعانيها[(٥)]، بحيث إنَّه متى أُطلِق اللَّفظ يُفهَم منه المعنى.

قال البرماوي[(٦)] في ألفيَّته[(٧)]:

اللهُ جَلَّ واضِعُ اللُّغَاتِ

فأشار به للرَّدِّ على المخالف[(٨)]، وقيل: الواضع متعدِّد، بأن ألَهم الله ﷻ من كلِّ قوم من يعلِّمهم لغتهم.

---

(١) في (ز): هذا .

(٢) ينظر: الصحاح ٣/٥٩٨، اللسان ٨/٣٩٧ (وضع) في كلٍّ.

(٣) في (ص) و(س): الشيء.

(٤) ينظر: المزهر ١/ ٣٩.

(٥) وهذا ما يسمى بالتوقيف والوحي، وهو رأي ابن فارس وغيره، معتضدًا بتفسير ابن عباس، قال ابن فارس: «اعلم أن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ [سورة البقرة آية:٣١]، فكان ابن عباس يقول: علمه الأسماء كلها وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس، من دابة وأرض وسهل وجبل، وجمل وحمار، وأشباه ذلك من الأمم وغيرها، ثم قال: والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس». ينظر: الصاحبي في فقه اللغة ص ٦، الخصائص ١/ ٤١، المزهر ١/ ١٠.

(٦) هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن عبد الدائم بن موسى العسقلاني البرماوي الشافعي، كان إمامًا علامة في الفقه وأصوله، والعربية وغيرها، مع حسن الخط والنظم، من مؤلفاته: النبذة الألفية في الأصول الفقهية، وشرح خطبة المنهاج للنووي، توفي سنة ٨٣١هـ. ينظر في ترجمته: كشف الظنون ١/ ١٥٧، هدية العارفين ٢/ ٩٥، الأعلام للزركلي ٦/ ١٨٨.

(٧) وهي ألفية في أصول الفقه. ينظر: كشف الظنون ١/ ١٥٧.

(٨) أي على من قال بأن أصل اللغة تواضع واصطلاح لا توقيف وإلهام، ومن أنصار هذا المذهب ابن جني الذي يقول: «غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح لا وحي =

قوله: (**وهو أَنْ يقصدَ المتكلِّمُ إفادةَ السَّامعِ**) أي وأمَّا القصد بمعنى كون الكلام مقصودًا لذاته فهو[١] مُتَّفق عليه؛ ليخرج ما قُصِد لغيره، فلا يكون كلامًا باتِّفاق، كجملة الصِّفة، والصِّلة، والحال، والخبر[٢]، فالصِّفة نحو: وجهه حسن من قولك: مررت برجل وجهه حسن مثلاً، والصِّلة نحو: وجهه حسن، من قولك: جاء الَّذي وجهه حسن مثلاً.

قوله: (**وهَذا الخِلافُ**) أي الجاري بين شُرَّاح هذا الكتاب في تفسير الوضع هل المراد بالوضع العربي بأن يكون من الأوضاع العربيَّة؟ أو المراد بالوضع القصد؟ هذا مراده – رحمه الله – تعالى.

قوله: (**لَهُ التِفَات**) أي الخلاف أي تعلُّق وارتباط ومناسبة وملاءَمة لا ابتناء؛ لأنَّ هذا ليس حقيقة الالتفات وإلا لقال: وهذا الخلاف مبني، فإنَّه أخصر وأظهر، وليس المراد بالالتفات المصطلح عليه عند علماء البيان وهو: الانتقال من التَّكلُّم إلى الخطاب، نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٢﴾[٣]، ومن الخطاب إلى الغَيبة، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ

وتوقيف»، إلا أن ابن جني بعد أن عرض الرأيين أبدى حيرته مابين هـذين القـولين ولم يستطع ترجيح أحدهما على الآخر؛ لما يتمتع به هذان القولان من أدلة نقلية وعقلية، وهناك مذاهب أخرى في نشأة اللغة وأصلها تنظر في: الخصائص ١/ ٤٦، المزهر ١/ ١٤، علم اللغة لعلـي وافي ص ٩٦ وما بعدها، فقه اللغة العربية وخصائصها لإميل يعقوب ص ١٤ وما بعدها.

(١) في (ح): هذا .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧، المساعد ١/ ٥، شرح الأشموني ١/ ٥٨، وقد اعترض أبو حيان علـى ابن مالك في هذا القيد، وقال: «ولم أر هذا القيد لأحد من النحويين غيره». ثم نازع فيه من بعض الأوجه، تنظر في التذييل ١/ ٣٧.

(٣) سورة يس آية: ٢٢.

فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾[(١)] ومن الغَيبة إلى الخطاب[(٢)]، نحو: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾[(٣)].

قوله: (**فِي أنَّ دَلالةَ الكَلامِ**) هذا ظرف لغوٌ مُتعلّق بقوله: (**الخلاف**)، وجملة: (**هَل هِي وضعيَّة** [١١/ ب] **أَمْ عقليَّة؟**) خبر أنَّ، أي في وضعيَّة دلالة الكلام وعقليَّته، وقوله: (**دَلالَة**) أَي معناه: وهل دلالة الكلام وضعيَّة؟ أي مُستفادة من الوضع، فيكون المراد بالوضع هنا الوضع العربي، وهذا هو الأصحُّ، وعليه الجمهور والمحقِّقون.

وقوله: (**أَمْ عقلِيَّة**) أي مُستفادَة من العقل، فيكون المراد بالوضع: القصد[(٤)]، أي لم يضعها واضع لغة العرب. قوله: (**والأَصَحُّ الثَّانِي**) أي عنده - رحمه الله - تعالى، وهو خلاف التَّحقيق[(٥)]، وقد تقدَّم أنَّ الثَّاني مرجوح، والصَّحيح الأوَّل[(٦)]، وقوله: (**والأصَحُّ الثَّاني**) أي أنَّ دلالة الكلام عقليَّة، فيكون المراد بالوضع القصد.

تنبيه: لا فرق في الكلام المفيد بين أن يكون إنشاءً أو خبرًا، ولا ثالث لهما على الصَّحيح، كما في التَّلخيص وغيره[(٧)]، قال الشَّيخ جلال الدِّين السُّيوطي[(٨)] - رحمه الله - تعالى:

---

(١) سورة يونس آية: ٢٢.

(٢) ينظر: بغية الإيضاح ١/ ١٥٣-١٥٤.

(٣) سورة الفاتحة الآيتين: ٤-٥.

(٤) في (ز): العقل .

(٥) هكذا قال الشنواني في حاشيته. ينظر: الدرة الشنوانية ص ٨٤.

(٦) ينظر: ص ٣٤.

(٧) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة للقزويني ص ٣٨.

(٨) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، ولد سنة ٨٤٩هـ، إمام حافظ ومؤرخ أديب، نشأ في القاهرة يتيمًا، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل، فألف أغلب كتبه، حتى قال عن نفسه: وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب، وقيل: إنها بلغت ستمائة كتاب، فمن أبرز مؤلفاته: الإتقان في علوم القرآن، والأشباه =

«كالخبر الإنشاء ولا ثالث»(١)، والإنشاء هو: ما قارن مدلوله لفظه(٢).

وأنواعه كثيرة يُبحث عنها في علمي الأصول والمعاني، منها: الأمر، نحو: اضرِبْ زيدًا، والاستفهام، نحو: أقامَ زيدٌ، وغير ذلك ممَّا يطول استقصاؤه(٣).

والخبر هو: ما احتمل الصِّدق والكذب لذاته(٤)، نحو: (قامَ زيدٌ)، فـ(قامَ زيدٌ) خبر يحتمل الصِّدق والكذب، بقطع النَّظر عن قائله.

وما ذكره(٥) في شرح الشُّذور من أنَّ الكلام على ثلاثة أقسام(٦) مُنتقِضٌ(٧)؛ لأنَّ الطَّلب داخل في الإنشاء(١).

والنظائر، والاقتراح في أصول النحو، وهمع الهوامع، وبغية الوعاة، وتفسير الجلالين، وشرح شواهد المغني، وتاريخ الخلفاء. توفي سنة ٩١١هـ. ينظر في ترجمته: شذرات الذهب ٨/ ٥١، هدية العارفين ١/ ٢٧١، الأعلام للزركلي ٣/ ٣٠١، ترجمة السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة ١/ ١٨٨.

(١) ينظر: الهمع ١/ ٤٦.

(٢) وهو بمعنى آخر: الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، أي ما لا يحتمل الصدق والكذب. ينظر: الإيضاح ص ١٧، التعريفات ص ٥٦، الكليات ١/ ٢٨٦.

(٣) ينظر في أقسام الإنشاء: الإيضاح ص ١٣٠، بغية الإيضاح ٢/ ٣٢ وما بعدها.

(٤) أي بدون النظر إلى قائله، وهذا القيد لم يوجد في كتب المتقدمين؛ إذ اقتصر تعريف الخبر عندهم على احتمالية الصدق والكذب فقط، كما في أسرار البلاغة ص ٣٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ١٣٧، وينظر التعريف بالقيد الذي ذكره المؤلف في: تاج العروس ١١/ ١٢٥، المعجم الوسيط ١/ ٢١٥ (خبر) في كلٍّ.

(٥) أي ابن هشام.

(٦) تسرع المؤلف في الاعتراض على ابن هشام حينما قال في شرح الشذور ص٥٦: «كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر وطلب وإنشاء» ولو قرأ ما بعد هذا الكلام لوجد أن له رأيًا آخر وافق فيه المحققين، حيث قال: «وهذا التقسيم تبعت فيه بعضهم، والتحقيق خلافه، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط، وأن الطلب من أقسام الإنشاء»، وقال في شرح اللمحة ١/ ٢٦٨: «وقال المحققون: خبر وإنشاء، وهو الصحيح» .

(٧) في (ص) و(ز): مُنتقَد.

قوله: (**فإنَّ مَن عَرَف مُسمَّى زيدٍ**) أي وهو الذَّات المخصوصة، واعلم أنَّه إن[٢] كان مراده بعد العِلم بالوضع فمُسلَّم، لكنَّه لا يفيده دليلاً لجواز أن يكون منشأ الاستفادة[٣] العلم بالوضع وإن كان مراده من غير علم بالوضع، فالاستفادة ممنوعة، وقوله: (**مَثَلاً**) حال، وقوله: (**وعرَفَ مُسمَّى زيد قائم**) أَي وهي[٤] الذَّات المتَّصفة بالقيام.

قوله: (**وسَمِع (زَيدٌ قَائِمٌ) بإعرابه** [١٢/ أ] **المخصوص**) أي وهو أنَّ زيدًا مبتدأ مسند إليه، وقائمٌ خبره مُسند إلى المبتدأ، (**فَهِمَ بالضَّرورةِ معنَى هَذا الكلام**)[٥] أي من غير نظر وفكر.

والمراد بالضَّرورة هنا العقل، بقرينة أنَّ الكلام في مقام الاستدلال على أنَّ دلالة الكلام عقليَّة، أي فهم[٦] بالعقل من غير احتياج في ذلك للوضع، وجوابه: منع استقلال العقل بالاستفادة لما سبق عند قوله: (**مَن عرَفَ مُسمَّى إلى آخِره**)[٧]، وقوله: (**هَذا إلى آخِره**) مُضافٌ إلى المعنى.

وقوله: (**الكلام**) أي من حيث التَّركيب، وهو ثبوت القيام لزيد، والفهم الأوَّل في قوله: (**فإنَّ مَن عرَفَ إلى آخرِه**) من حيث المفردات، فلم يحصل تحصيل الحاصل.

---

(١) وهذا رأي المحققين كما قال السيوطي. ينظر: الهمع ١/ ٤٦.
(٢) في (ح): إذا.
(٣) في (ص) و(س): مستند الإسناد.
(٤) في (ح): وهو.
(٥) ينظر: شرح اللمحة ١/ ٢٤٤، شرح التصريح ١/ ١٦.
(٦) في (ح): تفهم.
(٧) هذا تأكيد من المؤلف على أن دلالة الكلام وضعية لا عقلية كما أشار إليها سابقًا.

قوله: (**وهَذا الحدُّ لجماعة**[١]) أي أنَّه – رحمه الله – تعالى[٢] أشار إلى أنَّ المصنِّف – رحمه الله – تعالى[٣] ليس مخترعًا له، وإنما هو تابعٍ لغيره من جماعة النُّحاة، إمَّا باللَّفظ أو بالمعنى، وأشار بقوله: (**وَهَذا الحَدُّ إلى آخِرِه**) إلى اللَّفظ المفيد إلى آخره، والصَّحيح أنَّه يكفي في الكلام اللَّفظ والإفادة[٤] كما في الألفيَّة لابن مالك[٥]، وفي الأوضح[٦] والقطر[٧] لابن هشام[٨].

---

(١) أول من حد الكلام بهذا الحد هو الجزولي في (المقدمة الجزولية ص٣) ، وتبعه ابن عصفور في (المقرب ١/ ٤٥) ، كما ذكر ذلك أبو حيان في (التذييل والتكميل ١/ ٣٨)، وممن حده بهذا الحد أيضًا الشلوبين وابن معط. ينظر: التوطئة ص ١١٢، الفصول الخمسون ص ١٤٩.

(٢) أي خالد الأزهري.

(٣) أي ابن آجروم.

(٤) قال أبو حيان: «وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد». التذييل ١/ ٣٦، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨، الكافية ١/ ٣١، شرح اللمحة ١/ ٢٦٥.

(٥) قوله في باب الكلام وأقسامه:

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفيدٌ كَاسْتَقِمْ

إلا أنه صرح في التسهيل ص/ ٣: أنه لابد في الكلام من التركيب والقصد.

(٦) يقول ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١١: «الكلام في اصطلاح النحويين عبارة عما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة».

(٧) ينظر: قطر الندى٦٣.

(٨) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد جمال الدين الأنصاري، ولد سنة٧٠٨ه، تلا على ابن السراج، وحضر دروس التاج التبريزي، أتقن العربية ففاق الأقران والشيوخ، تصدر لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، من تصانيفه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وشذور الذهب، وقطر الندى، والتذكرة، وأوضح المسالك. توفي سنة ٧٦١ه. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة٢/ ٦٩، هدية العارفين ١/ ٢٣٧، الأعلام للزركلي٤/ ١٤٧.

قوله: (**مِنهُم الجَزُولِي**[١]) أي أنَّه نصَّ عليه من بينهم لعِظَمه[٢]، والمقصود من هذه العبارة التَّوطئة لردِّ القول الآتي، والحدُّ هو: المعرِّف أي الموضِّح المبيِّن للشَّيء[٣]، ويرادفه التَّعريف والرَّسم، غير أنَّ الرَّسم بالعرَضيَّات والحدُّ بالذَّاتيَّات[٤].

قوله: (**وحَاصِلُه**) أي وحاصل هذا الحدِّ أي حاصل معناه، وما اشتمل عليه، وقوله: (**يَرجِعُ**) أي يوجد ويتحقَّق، وقوله: (**إلى اعتبار أربعَةِ أمور**) أي قيود، وبقي خامس وهو: الإسناد، وهو داخل في المفيد[٥]، وأشار بما ذكره إلى أنَّ هذه أمور اعتباريَّة، وليست أركانًا حقيقيةً، وهو كذلك؛ لأنَّ الأركان الحقيقية ما تتركَّب منها[٦] الحقيقة في الخارج، كالحيوانيَّة [١٢/ ب] والنَّاطقيّة بالنِّسبة إلى الإنسان، والخشب والمسمار والشَّريط والنَّجار، بالنِّسبة إلى السَّرير، وهذه الأركان لا وجود لها في الخارج، فهي أركان اعتبارية، كما قال الشَّارح - رحمه الله - تعالى، أي اعتبرها النُّحاة أركانًا.

قوله: (**اللَّفظُ، والتَّركيبُ، والإفادةُ، والوَضعُ، مِثالُ اجتماعِها**) هذا على حذف مضافٍ أي ذي اجتماعها أو موضع[٧] اجتماعها؛ لأنَّ الاجتماع ليس الممثَّل له؛ لأنَّ التمثيل لما اجتمعت فيه هذه الأشياء الأربعة، والمثال جزئي يُذكَر لإيضاح الكُلِّي، لوجود الكُلِّي فيه

---

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت البربري المراكشي أبو موسى الجزولي، ولد سنة٥٤٠هـ، قرأ النحو على ابن بري المصري، وكان إمامًا في العربية، تصدر للإقراء بالمرية وولي خطابة مراكش، وأخذ عنه جماعة منهم الشلوبين، وابن معط، من كتبه: المقدمة الجزولية، وشرح أصول ابن السراج، والأمالي في النحو. توفي سنة٦٠٥هـ. ينظر في ترجمته: إنباه الرواة٢/ ٣٧٨، وبغية الوعاة٢/ ٢٣٦.

(٢) بل ربما لأنه أول من حد الكلام بهذا الحد كما أوضحت سابقًا.

(٣) ينظر: التعريفات ص ٨٧.

(٤) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون١/ ٣٩٠.

(٥) الإسناد هو التركيب ولم يسقط من الحد، قال أبو النجا: «زاد ابن مالك في التسهيل خامسًا وهو لذاته، حيث قال: «الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته»، ورُدَّ بأن هذا القيد يغني عنه قيد الإفادة». حاشية أبي النجا ص ٢٢، وينظر: التسهيل ص ٣

(٦) في (ز): منه.

(٧) في (ص) و(س): موضوع.

مع زيادة الشَّخص، والشَّاهد جزئي يُذكَر لإثبات القاعدة، وقوله: (**مَثالُ اجتماعِها**) أي الأربعة المذكورة.

ويُشترَط في اللَّفظ المفيد: أن يكون من متكلِّم واحد(١)، خلافًا لبعضهم(٢)، فإذا قال شخص: زيد، وقال آخَر: قائم، فهل ذلك يكون كلامًا أم لا؟ فمن يشترط اتِّحاد المتكلِّم لا يُسمِّيه كلامًا؛ لأنَّ مِن شروط الكلام: اتِّحاد النِّسبة وهي لا تقوم بشخصين، ومَن لا يشترط يُسمِّيه كلامًا، ولك أن تقول: هو كلام، ولو شرطنا اتحاد النِّسبة، فلو اتَّفق شخصان على أن يقول أحدهما: زيد، والآخَر: قائم، فهو كلام؛ لأنَّه لا يُشترَط التَّلفظ بالمسند والمسند إليه بالفعل، بل يُكتفَى بأحد الجزأين باللَّفظ، والآخَر بالقوَّة، فإنَّ كلاًّ من الشَّخصين نطق بأحد الجزأين بالفعل، وأضمر الآخَر، وجعل نُطق صاحبه دليلاً على ما أضمره، فإن قيل(٣): يلزم من هذا تعدُّد النِّسبة وقيامها بشخصَين. قلت: ممنوع؛ لأنَّ كُلاًّ من الشَّخصين متكلِّم بكلام تامٍّ على حِدَته، فكلٌّ من الكلامين فيه نسبة واحدة(٤).

قوله: (**زَيدٌ قائِمٌ**) هذا خبر عن قوله: (**مِثال**) أي مجموع اللَّفظين خبر عنه، وهو مرفوع بضمَّة [١٣/ أ] مقدَّرة على آخِره، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الحكاية، فينحلُّ هذا إلى قولنا: هذا اللَّفظ.

---

(١) قال بذلك أبو بكر الباقلاني. ينظر: شرح الحدود النحوية ص ٢٣٩.

(٢) مثل ابن مالك وأبي حيان اللذين منعا زيادة: (من ناطق واحد) في حد الكلام، بل إن أبا حيان نفى أن يكون هذا الرأي قال به أحد النحاة، وإنما هو قول بعض الأصوليين، حيث قال: «وإنما قال المصنف: (بعض العلماء)، ولم يقل بعض النحويين؛ لأن هذا القول لم يقل به نحوي فيما نعلم، وإنما قال به بعض من تكلم في علم الأصول». ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨، التذييل ١/ ٣٩-٤٢.

(٣) في (ح): فإن قلت.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨-٩.

قوله: (**فيُصدُقُ علَى (زَيد قَائم) أَنَّهُ لَفظٌ**) أي فيصحُّ أن يُقال[1]: زيد قائم لفظ، ويجوز رفعه، أي ضمُّه على الحكاية، ورفعه مقدَّر، أو الرَّفع بالابتداء، أو الجرُّ بـــ(على)، ورفعه مقدَّر، وفي (قائم) الضَّم على الحكاية، والرَّفع بالخبريَّة.

قوله: (**لأَنَّهُ صَوتٌ مُشتمِلٌ علَى الزَّاي**) أي مُسمَّيات تلك الأسماء، وكذا ما بعده وهي: (**الياءُ والدَّالُ والقافُ والأَلِفُ والهمزَة والميمُ، وهي بعضُ حروفِ: أ، ب، ت، ث، ج**) مضاف إلى الحروف، مجرور بالكسرة المقدَّرة، منع من ظهورها حركة الحكاية.

قوله: (**ويصدُقُ**) أي ويصحُّ أن يُقال: يصدُق (**علَى (زيدٌ قائمٌ) أنَّه مُركَّب؛ لأنه تركَّبَ مِن كلِمتين**) أي بقطع النَّظر عن الضَّمير في الوصف؛ لأنَّه بمنزلة الخالي عنه بدليل عدم تعبيره في التَّكلُّم[2] والخطاب والغَيبة، نحو: (أنا قائِم) و(أنت قائِم) و(هو قائِم) كما لا يتغيَّر الخالي عنه، نحو: أنا رَجُل، وأنت رَجُل، وهو رَجُل.

وقال بعضهم: الأَولَى التَّمثيل بـــ(هذا زيدٌ) لا بـــ(زيدٌ قائِمٌ)؛ لأنَّ هذه ثلاثة أسماءٍ[3]، وتقدَّم الجواب عنه[4].

واعلم أنَّ الكلام له معنيان: معنى في اللُّغة، ومعنى في الاصطلاح.

فمعناه في اللُّغة: الخَطُّ[5]، والإشارَة[6]، ولسانُ الحال[7]، وما في النَّفس[8].

---

(١) وهو ما يسمى بما صَدقاته، والماصدق: هو الفرد الموجود في الخارج الذي يصدق عليـــه المفهـــوم. ينظر: المعجم الوسيط (صدق) ١/ ٥١١.

(٢) في (ص) و(س): المتكلِّم، وفي (ز): الكَلِم.

(٣) أي جملة: زيد قائم، والاسم الثالث هو الضمير.

(٤) ينظر: ص ١١٤.

(٥) أي ما يخطه الإنسان من كتابة، وقد ذكر السيوطي في المطالع السعيدة ١/ ٣٦ أن الشلوبين اشترط أن يكون_أي الخط_معبرًا عنه بلفظ مفيد، فلو كتب (زيد) وحده أو (قائم) وحده لم يسمّ كلامًا؛ لأن الكتابة إنما سميت كلامًا لقيامها مقام الكلام.

(٦) هي ما تكون باليد، أو بالعين، أو غيرهما مما أفهم أمرًا معينًا.

(٧) أي ما يفهم من حال الشيء.

(٨) هذه المعاني إنما يطلق عليها الكلام على سبيل المجاز كما تقدم. ينظر: ص ١٠٢

تقول العرب: ((القلم أحد اللِّسانين[١]، وما بين دفَّتي المصحف كلام الله))[٢].

والإشارة، كقول الشَّاعر:

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَـــينِ خِيفَـــةَ أَهلِهـــا إِشَــــارَةَ مَحْــــزُونٍ وَلَمْ تَـــــتَكَلَّمِ
فَأَيقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَـــالَ: مَرْحَبًـــا وَأَهْلاً وَسَـــهْلاً بِالْحَبِيـــبِ الْمُتَـــيَّمِ[٣]

ولسان الحال، كقوله:

امْتَلأَ الحَوضُ وقَالَ: قَطْـــنِي مَهْلاً رُوَيْـــــدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي[٤]

[١٣/ ب] وما في النَّفس، كقوله:

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاَ[٥]

---

(١) ينظر: البيان والتبيين ١/ ٧٩، شرح الشذور ص ٥٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٧ شرح الشذور ص٥٣، المطالع السعيدة ١/ ٣٦ .

(٣) البيتان من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٢٦.

والشاهد فيه قوله: (أشارت بطرف العين) إذ جعل الإشارة من الكلام، بدليل قوله في البيت الثاني: (فأيقنت أن الطرف قد قال: مرحبًا)، وذلك بعد أن نفى الكلام اللفظي بقوله: (ولم تتكلم).

والبيتان في البيان والتبيين ١/ ٧٨، وشرح الشذور ص ٥٣، والمطالع السعيدة ١/ ٣٧.

(٤) البيت من الرجز، وقائله مجهول.

والشاهد فيه قوله: (وقال قطني) إذ نسب القول إلى الحوض وهو لا يتكلم، وإنما فهم من لسان حاله عند امتلائه وكأنه يقول: حسبي.

والبيت من شواهد: معاني القرآن للزجاج ١/ ١٩٩، اللامات للزجاجي ص ١٤٠، والخصائص ١/ ٢٣، الإنصاف١/ ١٣٠، وشرح المفصل ٢/ ١٣١، المقاصد النحوية ١/ ١٦١.

(٥) البيت من الكامل، ينسب إلى الأخطل، وليس في ديوانه.

والشاهد في البيت قوله: (إن الكلام لفي الفؤاد) حيث أطلق الكلام على المعاني التي تقوم في النفس.

والبيت من شواهد: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٥، شرح الشذور٢٨، والمطالع السعيدة ١/ ٨٧، والكواكب الدرية ١/ ٢٦.

قوله: (**الأُولَى زيدٌ والثَّانيةُ قائمٌ، يَصدُقُ أنْ يُقالَ أي يصِحُّ علَى (زيدٌ قائمٌ) أنَّه مُفيدٌ؛ لأنَّه أفادَ فائدةً لم تكُن**[١] **عند السَّامعِ؛ لكونِ السَامعِ كان يجهَلُ قِيامَ زيد**) أي هذا مبنيٌّ على اشتراط تجدُّد الفائدة، وهو مرجوح[٢]، خلافًا لابن مالك[٣]، وإلا فلزم أن يكون اللَّفظ الواحد كلامًا وغير كلام[٤] إذا خُوطِب به مَن يعلمه ومَن يجهله، ولا يخفَى بُعدُه[٥].

قوله: (**ويُصدُقُ**) أي ويصحُّ أَنْ يُقال (**علَى زيدٍ قائم أنَّه مقصُودٌ**)، أي هذا على التَّفسير الثَّاني، وعلى التَّفسير الأوَّل: ويصدق على زيد قائم أنَّه موضوع بالوضع العربي.

قوله: (**لأنَّ المتكلِّم قَصدَ بهذا اللَّفظِ إفادَةَ المُخاطَب**) أي هذا مبنيٌّ على أنَّ المراد بالوضع القصد[٦]، وقد علمتَ ضعفه[٧]، واقتصر عليه[٨] لأنَّه قَصْدُه[٩]، وكان حقُّه ذِكر مقابِله كما فعل فيما يأتي.

قوله: (**فيخرُجُ بقولِهِ: اللَّفظ إلى آخِرِه**) هذا مرفوع على الحكاية.

فلمَّا[١٠] بيَّن مفردات التَّعريف ومركَّباته شرَع في بيان مُحترَزات قيوده، فاشتمل هذا التَّطويل على ثلاثة أبحاث، فلا يُقال: إنَّه تطويل لغير فائدة.

---

(١) في (ص) و(س): يكن.

(٢) ينظر: التذييل ١/ ٣٤-٣٥، حاشية الصبان ١/ ٥٦ .

(٣) ابن مالك يرى اشتراط تجدد الفائدة، فهو يخرج ما لم يجهله السامع كالنار حارة، من الكلام الاصطلاحي، ورده أبو حيان. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧، التذييل ١/ ٣٤-٣٥.

(٤) في (ص) و(س): ذلك.

(٥) وهذا الاعتراض ذكره أبو حيان على ابن مالك. ينظر: التذييل ١/ ٣٤-٣٥.

(٦) على رأي ابن مالك. ينظر: ص ٣٥.

(٧) راجع المسألة ص ١٠٩.

(٨) أي خالد الأزهري.

(٩) في (ز): مُعتقدُه.

(١٠) في (ز): ولَمَّا.

قوله: (**الإشارَة**) وهي لغةً: الإفهام باليَد ونحوها[١]، وهي موضوعة لما يُشار به[٢] كقول الشاعر:

أشارَت بِطرْفِ العَينِ ....[٣] ....

قوله: (**والكِتابة**) وهي النُّقوش المكتوبة الموضوعة لألفاظ مخصوصة. قوله: (**والعُقَدُ**) أي وهي الموضوعة لأعداد مخصوصة[٤].

قوله: (**والنُّصُبُ**) أي وهي العلامات المنصوبة، وهي بضمِّ النُّون والصَّاد[٥]، وقد تُسَكَّن الصَّاد، وقد تُفتَح النُّون وتُسَكَّن الصَّاد، وأمَّا ضمُّ النُّون مع فتح الصَّاد فلا أعرفه، قاله شارح الهارُونيَّة[٦].

قوله: (**وتُسمَّى الدَّوالّ** [١٤/ أ] **الأربع**[٧]) أي جمع دالَّة أي شيء[٨] دالٌّ، قوله: (**ونَحْوُها**) بالرَّفع عطفًا على الإشارة كالمعنَى القائم بالشَّيء، وما يُفهَم من حال الشَّيء.

وقوله: (**ويخرُجُ بقولِه المركَّب: المفرداتُ كزيدٍ وعمرٍو**) أي وهو الَّذي لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه[٩].

---

(١) ينظر: الدرة الشنوانية ص ٨٦.

(٢) في (ز): لما أُشير إليه.

(٣) سبق تخريج البيت ص ١١٩.

(٤) تقدم ص ١٠٢.

(٥) تقدم ص ١٠٢.

(٦) الهارونية في التصريف، لنجم الدين عمر ابن الهروي، لها شروح كثيرة، وممن شرحها العلامة شمس الدين النكساري. ينظر: كشف الظنون ٢/ ٥٤٤.

(٧) أي الإشارة والكتابة والعُقَد والنُّصُب. ينظر: تاج العروس (كلم) ، حاشية الخضري ١/ ٣٥، الكليات ص ١٢٠٥.

(٨) في (ص) و(س) زيادة: جمع دال.

(٩) ينظر: شرح الشذور ص ٣٢، الهمع ١/ ٢٠.

قوله: (**والأعدادُ المسْرودةُ**) هذا من عطف الخاصِّ على العام، لأنَّ المفرد أعمُّ من المسرود، لأنَّ المسرود[(١)] خاص بهذا الاسم وهو السَّرد، والمراد الأعداد الَّتي لم تُركَّب احترازًا عن الأعداد المركَّبة، نحو: هذا واحد، وهذان اثنان، ونحو ذلك، وهي مأخوذة مِن سرَدَ الصَّوم إذا تابعه، لا من سَردَ الدِّرع إذا نَسَجه[(٢)].

قوله: (**المَسرُودة**) أي المتتابعة.

قوله: (**نحو: واحدٍ**) خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك نحو.

وقوله: (**اثنانِ إلى آخِرِها**) أي آخِر ما يُذكر منها إذ لا آخِر لها في ذاتها.

قوله: (**وقيل: لا حاجة إلى ذكر التَّركيب**) أي إلى التَّصريح بذكره، وأمَّا اعتباره فلا بُدَّ منه عند المصنِّف - رحمه الله - تعالى.

قوله: (**وقيل: إلى آخِرِه**) قال بعضهم من شُرَّاحِ هذا الكتاب[(٣)]: وحكاه بِــ(قيل) إشارة إلى تضعيفه، لما يلزم عليه من الاكتفاء بدلالة الالتزام، وهي مهجورة في التَّعاريف.

والرَّدُّ[(٤)] على ابن أبي طلحة[(٥)] حيث صرَّح بأنَّه لا يُشترَط في الكلام أن يكون مُركَّبًا، فإنَّ حرف الجواب كَــ(نَعَمْ، وبَلَى، ولا) عنده كلام[(٦)].

ومذهب الجمهور: أنَّ الكلام هو المقدَّر بعدها فإذا قلت: (نَعَم)، جَوابًا لمن قال: أجاء زيدٌ؟ فالتَّقدير: نعم جاء زيد[(٧)].

---

(١) في (ص) و(س): لأنه خاص.

(٢) ينظر: الصحاح (سرد) ٢/ ٤٨٧.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في (ز): ولِلرّدِّ.

(٥) هو محمد بن طلحة بن محمد الأموي الإشبيلي، أبو بكر المعروف بابن طلحة، كان إمامًا بصناعة العربية، عارفًا بعلم الكلام، درَّس العربية والآداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة، وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة، توفي سنة ٦١٨هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة ١/ ١٢١.

(٦) ينظر رأيه في: التذييل ١/ ٣٠، الجنى الداني ص ٢٩٦، الهمع ١/ ٤٥.

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

قوله: (**لِلاستِغناءِ عنه بِالمفيدِ؛ إذِ المفيد الفائدة المذكُورة لا يكونُ إلا مُركَّبًا**) أي أنَّه أشار بهذا إلى الإسناد المتقدِّم، أي ولئن سلَّمنا أنَّه قيدٌ مُستدرَك، فالجواب: أنَّه أتى به لزيادة التَّوضيح؛ لأنَّ هذه [١٤/ ب] المقدِّمة موضوعة للمُبتدئ[١]، وقد حُكِي أنَّ المصنِّف - رحمه الله - تعالى أَلَّفَها لولَدِه أبي محمَّد[٢] فانتفع بها كلٌّ من قرَأَها، لإخلاص مؤلِّفها[٣].

قوله: (**ويخرُجُ بِقولِه: المفيد غير المُفيد، كالمركَّبِ الإضافي كعبد اللهِ**)[٤] أي وهو كلُّ كلمتين نُزِّلَت ثانيتهما منزلة التَّنوين ممَّا قبله، بجامع أنها ملازمة لحالة واحدة والإعراب على ما قبلها[٥].

قوله: (**والمَزجِيِّ كبَعْلَبَك**[٦]) وهو كلُّ كلمتين نُزِّلَت ثانيتهما منزلة تاء التَّأنيث ممَّا قبلها، بجامع أنَّ الإعراب عليها وأنَّ ما قبلها ملازم لحالة واحدة[٧].

قوله: (**والتَّقيِيدِي كالحَيَوانِ النَّاطِقِ**) أي أنَّ التَّقييدي يُقال له: التَّوصيفي أيضًا والصَّحيح أنَّهما شيء واحد، وهو كلُّ كلمتين قُيِّدَت إحداهما بالأُخرى[٨]، وقوله: (**كالحيَوانِ النَّاطِقِ**) أي بأن يُجعَل النَّاطق صفة للحيَوان، وضابطه: ما كانت الكلمة الثَّانية

---

(١) في (ز): للمبتدئين.

(٢) واسمه: عبد الله بن محمد بن محمد ابن آجروم، ابن المصنف، ذكر المكودي في شرحه على الآجرومية أنه روى عنه حيث قال: «وقد رويت فيه هذه المقدمة عن ولده الأستاذ الأثير، العالم الأطهر، أبي محمد عبد الله عن والده». ينظر: شرح المكودي ص٢٤-٢٥.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ٤٢٨.

(٤) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٤٢.

(٥) أي الكلمة الثانية ملازمة لحالة الجر للإضافة. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٦، حاشية الخضري ١/ ١٥٥.

(٦) مدينة قديمة بالشام، فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة وقصور، واسمها مركب من (بَعْل) اسم صنم، و(بك) وهو اسم رجل. ينظر: معجم البلدان ١/ ٤٥٣.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٦، حاشية الخضري ١/ ١٥٥.

(٨) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ١٢.

قَيدًا في الأُولى، وأشار بالكاف إلى أنَّه لا يتقيَّد بالموصوف والصِّفة، بل يجوز في المضاف وغيره، نحو: ضُرِب في الدَّار زيد.

قوله: (**والإسناديّ**[١] **المتوقِّف علَى غيرِه**[٢]، **نحو: إنْ قامَ زيدٌ**) أي بحَسَب الأصل قبل التَّركيب، فلا يُخالِف ما تقدَّم في المقيَّد.

واعلم أنَّ الإسناد يُطلَق على ضمِّ كلمة إلى كلمة أخرى على وجهٍ يفيد[٣]، وعلى ضمِّ كلمة إلى أخرى مطلقًا وهذا هو المراد هنا، ولا يحتاج إلى الاعتذار عنه بأنَّ المراد فيه إسنادٌ في الأصل.

قوله: (**والمعلومِ لِلمُخاطَبِ نحو: السَّماءُ فوقَنا، والأرضُ تحتَنا**[٤]) قوله: (**والمعلُوم**) بالجرِّ عطفًا على قوله: (**كالمركَّبِ**)، وفي إخراجه بالمقيَّد نظر؛ لأنَّه لا يخرج بِه إلا إذا قُيِّد المفيد بالمفيد فائدة جديدة، وإذا جُعل على الأعمِّ فائدة جديدة أو غيرها فلا يخرج عنه، أي: ما من شأنه أن يفيد.

قوله: (**والمجعولِ عَلَمًا**[٥]، **نحو: بَرَقَ نحرُهُ، ونحو ذلِك**) أي مُستدرَك، وانظر على ماذا عَطَف؟ .

وقوله: (**بَرَقَ**) بفتح الرَّاء أي أضاء[٦]، والنَّحر هو العُنُق، وأمَّا بَرِقَ: بمعنى تَحيَّر[٧].

قوله: (**ويخرُجُ بِقولِه: (بالوضعِ) علَى** [١٥/ أ] **التَّفسيرِ الأوَّلِ إلخ**) كان حقُّه أن يقول[٨]: ويخرج بتقييده الوضع بالعربي ما ليس بعربي كالأعجمي؛ لأنَّ الأعجمي لا يخرج

---

(١) في (ص) و(س): والإسناد.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧، التذييل ١/ ٣٧.

(٣) الإسناد هو: نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال. ينظر: التعريفات ص ٢٢-٢٣، التذييل ١/ ٣٢.

(٤) هذا محل خلاف وقد سبقت الإشارة إليه. ينظر: ص ١١٩-١٢٠.

(٥) أي المركب الإسنادي المجعول علمًا. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٣.

(٦) ينظر: القاموس (برق) ٨٦٧ .

(٧) ينظر: الصحاح ٤/ ١٤٤٩، القاموس ٨٦٧ (برق) في كلٍّ.

(٨) في (ز): كان الواجب عليه أن يقول.

على التَّفسير الأوَّل، وهو قوله: (**جَعْلُ اللَّفظِ دليلاً علَى المعنَى**) لأنَّه يشمل الوضع العربي والعجَمي، فلا يخرج العجميُّ به.

قوله: (**وهو تفسيرُ الوضعِ بالعربي: ما ليسَ بعربي كالأعجَمي**) أي فإنه لفظ مُركَّب مفيد لكنَّه ليس بوضع العرب، فليس بكلام اصطلاحًا[١]، والمراد بالأعجمي ما قابل العرب من سائر اللُّغات فلا يكون كلامًا[٢].

قوله: (**والمفيدُ بالعقلِ، كإفادةِ حياةِ المُتكَلِّمِ مِن وراءِ جِدارٍ**) أي لأنَّ العقل يُحِيل الكلام من الميِّت.

وقوله: (**كإفادةِ إلى آخرِه**) هذا من إضافة المصدر لمفعوله أي إفادة الكلام حياة المتكلِّم.

قوله: (**بالعقلِ**) أي ما الفائدة فيه بمحض العقل لا بواسطة وضع[٣]، ويخرج أيضًا المفيد بالطَّبع، كدلالة (أُحْ)[٤] على وجَع الصَّدر[٥].

قوله: (**مِن وراءِ جِدار**) أي مثلاً[٦] وهو متعلِّق بحياة، ويُستفاد حياته بالحضور، لكنَّه إذا كان حاضرًا استُفِيد حياته بشيئين: الحضور والعقل، وإسنادها إلى جانب الحضور أظهر، فلذلك قُيِّد بقوله: (مِن وراءِ جِدار) تعويلاً علَى محض العقل، لأنَّ مُراده الدلالة العقلية الخالِصة[٧].

(١) قال الشاطبي: «ولا بد من هذا القيد، لئلا يدخل كلام العجمي؛ فإنه لفظ مفيد بالقصد، ولكن ليس بوضع العرب، فليس بكلام اصطلاحًا، فلا بد من إخراجه عن الحد، إذ مدار علم العربية على التفرقة بين كلام العربي والعجمي». ينظر: المقاصد الشافية ١/ ١٧، وينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ٣٧ .

(٣) في (ح): واضع.

(٤) في (ص) و(س): أخ.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٩.

(٦) في (ص) و(س): ميلاً.

(٧) ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٣.

قوله: (**ويَخرُجُ علَى التَّفسيرِ الثَّاني**) أي وهو أن يقصد المتكلِّم إفادة السَّامع وهو مرجوح كما تقدَّم[١].

قوله: (**كلامُ النَّائمِ ومَن زالَ عقلُه إلى آخرِه**)[٢] عطف عامٌّ إذا أُرِيد بالعقل التَّمييز، ومُغايِرٌ إن أُريد به الغريزي الذي هو غريزة يتبعها العِلم بالضَّروريات مع سلامة الآلات[٣]، أي الحواس.

قوله: (**ومَن جرَى على لِسانِه ما لا يقصدُه، ومُحاكاةُ بعضِ الطِّيور**[٤]**، وما أَشبهَ ذلِك**) أي كألفاظ البهائم.

وقوله: (**ومُحاكاةُ بعضِ إلخ**) من إضافة المصدر إلى فاعله؛ [١٥/ ب] لأنَّه جعله مُتحرَّز[٥] القصد؛ لأنَّ تحكيَة الطِّيور لا قصد فيها، أي ومُحاكاة بعض الطِّيور لفظًا من غيرها، سواءً كان المحكِيُّ عنه آدميًّا أو غيره، وعلى أنَّه من إضافة المصدر لمفعوله، يكون التَّقدير ومحاكاة المتكلِّم بعض الطيور، كــ(غَاقْ) مثلاً حكايةً لصوت الغراب، لكن على هذا إنما فقد كونه كلامًا لعدَم التَّركيب والإفادة مثلاً، لا لعدم القصد[٦].

قوله: (**ولَمَّا كان كُلُّ مُركَّبٍ لابُدَّ لهُ مِن أجزاء يتركَّبُ مِنها إلى آخرِه**) اعلم أنَّ مقصود الشَّارح - رحمه الله - تعالى أن يذكر توطئة وتمهيدًا يدفع به الاعتراض عن المصنِّف

(١) ينظر: ص ١٠٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧، المساعد ١/ ٤.
(٣) ينظر: التعريفات ص ١٥٨.
(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧.
(٥) في (ص) و(س): تحرُّز.
(٦) هذا الاعتراض ذكره أبو حيان على ابن مالك حيث قال: «وقول المصنف رحمه الله: «ومحاكاة بعض الطيور للإنسان»، ليس بشيء؛ لأنه قد قال في أول الحد: «ما تضمن من الكلم إسنادًا مفيدًا»، والذي يسمع من محاكاة الطير لم يتضمن من الكلم، فليس الطائر ناطقًا بكلمة أصلاً، فضلاً عن أن يتضمن إسنادًا مفيدًا، وإنما هي محاكاة أصوات لا نطق بكلم». ينظر: التذييل ١/ ٣٦.

– رحمه الله – تعالى في قوله: (**وأقسامُه**) حيث عبَّر بالأقسام دون الأجزاء، فهذا جوابٌ عن سؤال وارد على المصنِّف.

واعلم أيضًا أنَّ (لـمَّا) شرطيَّة، و(كان) شرطها، وهي شأنيَّة، وضميرها مُستتر، وجملة (كُل مُركَّب) خبر عن ضمير الشَّأن، أي كان هو أي الشَّأن والحديث كل مركَّب إلى آخره، والمعنى: ولـمَّا ثبت وتقرَّر عند الحِسِّ والعادة والعقل والَّذي ثبت وتقرَّر هو كُل مُركَّب لا بدَّ له من أجزاء يتركَّب منها، كان مركبًا حقيقيًّا كالسَّرير، أو اعتباريًّا كالكلام.

والذي أشعَرَ[(١)] به قوله: (المركَّب) أنَّه لا بُدَّ فيه من وجود مُركَّب منه، والمقدِّمة الصُّغرى معلومةٌ من المقام، وأمَّا الكُبرى فحذفها لأنها معلومة، فلذلك طوَى ذكرهما[(٢)].

فالمعنى: الكلام يكون مُركَّبًا، وكُل مُركَّب لا بُدَّ له من أجزاء يتركَّب منها، والنتيجة: الكلام لا بد له من أجزاء يتركب منها، لأنَّك إذا حذفت المكرَّر في مُقدِّمتَي القياس صار النتيجة كما ذكرنا.

وقوله: (**لا بُدَّ**) أي لا فِراق ولا محِيص[(٣)].

قوله: (**احتاجَ**) هو[(٤)] جواب لما لا محلَّ له من الإعراب.

وقوله: (**منها**) اعلم أنَّ (مِن) هذه يصحُّ أن تكون تبعيضيَّة، وهذا هو المناسب لغرضه الآتي، ويصحُّ أن تكون ابتدائيَّة، أي مَنشأ تركيبه وابتداؤه منها، ويصحُّ أن تكون بيانيَّة [١٦/ أ] أي من جنسها[(٥)].

قوله: (**إلى ذِكرِ أجزاءِ الكلام**) أي الأجزاء الَّتي يتركَّب منها الكلام.

قوله: (**مُعبِّرًا عنها بالأقسَام**) قوله: (مُعبِّرًا) بكسر الباء إن جُعِل حالاً من فاعل احتاج، وبفتحها إن جُعِل حالاً من ذكر أجزاء، أي حال كون الأجزاء مُعبَّرًا عنها بالأقسام مجازًا.

---

(١) في (ص) و(س): يشعر.

(٢) في (ز): ذكرها.

(٣) ينظر: الصحاح ٢/ ٤٤٥، القاموس المحيط ص ٢٦٦ (بدد) في كلٍّ.

(٤) في (ز): هذا.

(٥) ينظر في معاني (من): الارتشاف ٤/ ١٧١٨، الجنى الداني ص ٣٠٨، المغني ٤/ ١٣٦ .

وقوله: (**مَجازًا**) أي مجازًا صوريًّا أي في الصُّورة.

والمجاز: استعمال الكلمة في غير ما وُضِعَت له، بخلاف الحقيقة، وأنواعه مذكورة في علم البيان[١]، فلا حاجة لذكره هنا.

قوله: (**كَما فَعلَ الزَّجَّاجِي**[٢]) أي أنَّه أشار بهذا إلى أنَّه ليس مُخترِعًا له، وإنَّما هو تابِع فيه لغيره[٣]؛ لأنَّ الزَّجَّاجِي رجُل جَليل صالح مُقتدَى به.

قوله: (**في جُمَلِه**[٤] **فقال**) هذا معطوف على احتاج أي مسَّت الحاجة ودعت إلى ذلك، فقال: معبِّرًا إلى آخِره لا على معبَّرًا لأنَّه لا حاجة للتَّأويل، وهو تأويل فـ(قال) بـ(قائلاً).

قوله: (**وأقسامُه**) مبتدأ ومضاف إليه على تقدير مضاف بين المتضايفين، والأصل وأقسام أجزائه، والضَّمير للكلام، واعلم أنَّ قِسم الشَّيء ما كان أخصَّ منه، ومُندرِجًا معه تحت أصل كُلِّي[٥]، كالإنسان فإنَّه أخصُّ مِن الحيوان ومُندرِجًا معه تحت الجسم، وقَسِيم الشَّيء ما كان مُبايِنًا له، ومُندرِجًا معه تحت أصل كُلِّيٍّ[٦]، كالإنسان، والفَرَس مثلاً فإنَّهما مُتباينان، وقد دخلا تحت أَصلٍ كُلِّيٍّ وهو مُطلق الحيوان.

---

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٩٣.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، لقب بالزجاجي نسبة إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج، كما أخذ عن ابن كيسان وابن السراج، وممن روى عنه أحمد بن علي الجبّال، وأحمد بن محمد بن شرّام النحوي، ومن مصنفاته: كتاب الإيضاح، واللامات، توفي سنة ٣٣٩هـ على الأرجح. ينظر في ترجمته: طبقات النحويين للزبيدي ص ١٢٩، إنباه الرواة ٦٢٤، بغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٣) أي في التعبير عن الأجزاء بالأقسام، والمصنف هنا اقتدى بالزجاجي في هذا التعبير.

قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي: «وأراد بالأقسام: الأجزاء أو المواد التي يأتلف منها الكلام، وذلك تسامح منه؛ لأن الأقسام إنما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم». ينظر: شرح الجمل ١/ ٨٧_٨٨.

(٤) أي في جُمَل الزجاجي. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٨٧ .

(٥) ينظر: التعريفات ص ١٨٢، الدرة الشنوانية ص ٨٩.

(٦) ينظر: المرجع السابق ص ١٢٨.

والـــمُقسَّم هو الجسم مثلاً، والحيوان بالنِّسبة إلى ما بعده، وهو الذي ترِد عليه القِسمة، إذا علمت ذلك فالكلمة هي مورِد القِسمة، والاسم مثلاً قِسم منها[(١)]، وكذا الفعل والحرف، وكُلٌّ من هذه قَسِيم[(٢)] للآخَر.

والتَّقسِيم: جعل الشَّيء أقسامًا[(٣)]، فإذا صحَّ الإخبار عن الـــمُقسَّم أو به، فذلك تقسيم الكُلِّي[(٤)] إلى جُزئياته[(٥)]، كقولك: الكلمة اسم، والاسم كلمة، [١٦/ ب] وأمَّا إذ لم يصحُّ الإخبار عنه ولا الابتداء به فيكون من تقسيم الكُلِّ[(٦)] إلى أجزائه[(٧)]، كقولك: الاسم كلام، والفعل كلام وكذا عكسه، وكان اللائق إيراد القِسمة على الكلمة، كما صنعه كثير من النُّحاة[(٨)] لما ذُكِر، ولإيهام[(٩)] توقُّف الإفادة على الكلمات الثَّلاث.

---

(١) في (ص) و(س): مثلاً.

(٢) في (ص) و(س): قسيم.

(٣) ينظر: التعريفات ص ٦٦.

(٤) الكُلِّي هو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كـ(الإنسان). ينظر: التعريفات ص ١٩٥.

(٥) الجزئي هو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه كـ(زيد) علمًا. ينظر: المرجع السابق ص ٧٩.

(٦) الكل هو اسم لجملة مركبة من أجزاء محصورة. ينظر: المرجع السابق ص ١٩٥.

(٧) الجزء هو ما يتركب الشيء منه ومن غيره. ينظر: المرجع السابق ص ٩٨.

(٨) مثل ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ١٩، وابن الحاجب في الكافية ١/ ٢٧، وابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣، وابن هشام في شرح اللمحة ١/ ٢٤٧، والسيوطي في الهمع ١/ ٢٢ وغيرهم، وفي المقابل استعمل كثير من النحاة المعتبرين التعبير الذي اعترض عليه المؤلف، كالمبرد في مقتضبه ١/ ١٤١ حين قال: «فالكلام كله: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى»، وابن الأنباري في أسرار العربية ص ٤: «إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها»، وابن السراج في الأصول ١/ ٣٦، وابن عصفور في المقرب ١/ ٤٥.

(٩) في (ص) و(ز): ولاتهام.

فصل: أقسام الكلام:

وقوله: (**وأقسامُه ثلاثةٌ**[١]) قال ابن الخبَّاز[٢]: ولا يختصُّ هذا باللُّغة العربيَّة بل في كُلِّ لغة[٣]؛ لأنَّ هذه الثَّلاثة يُعبَّر عنها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهَّم في الخيال[٤].

قوله: (**أي أجزاءُ الكَلامِ مِن جِهَة تركِيبه**) هذا تفسير لأقسام، فهو تابِع له في إعرابه، لأنَّ الـــمُفسَّر على حُكم الـــمُفسِّر، فهو تابِع له على أنَّه بدَل منه أو عطف بيان.

قوله: (**من جهة تركيبه**) أي لا من جهة حقيقته؛ لأنَّ حقيقته لا يُعتبَر فيها الأجزاء الثَّلاثة، وإنَّما يُعتبَر فيها مُجرَّد حصول الفائدة، وتحصل باسمين نحو: هذا زيد، أو باسم وفعل.

قوله: (**من مجموعها**) أي بعضها، أي بعضًا مخصوصًا، وإلا فالبعض صادِق بالفعلين والحرفين والفعل والحرف، وأشار بهذا إلى أنَّ كُلَّ كلام لا يُشترَط فيه اجتماع الثَّلاثة، بل يكفي بعضها حيث حصلَت الفائدة، والمراد توقُّف حقيقته على مجموعِها الخاص؛ لأنَّه لا يتركَّب إلا مِن اسمين فأكثر، ومن فعل واسم، فلا يتركَّب من فعلين، ولا من حرفين، ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف[٥].

فمراده بقوله: (**من مجموعها**) أي أنَّه لا يتوقَّف الكلام على الجميع فتأمَّل، فإن قلت: يرُدُّ عليه: (يا زيد) فإنَّه مُركَّب من اسم وحرف[٦]، قلت: يُجاب بأنَّ (يا) نائبة عن فعل، والتَّقدير: أدعو وأُنادي زيدًا[٧].

---

(١) أي أقسام الكلام.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز الإربلي الموصلي النحوي، علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، شرح ألفية ابن معط، مات بالموصل سنة ٦٣٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٠٤، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢٩ .

(٣) ينظر: الغرة المخفية لابن الخباز في شرح الدرة الألفية لابن معط ١/ ٦٩، شرح الشذور ص ٣٥ .

(٤) هكذا قال ابن الأنباري. ينظر: أسرار العربية ص ٥ .

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٣-٣٤ .

(٦) استثنى أبو علي الفارسي من هذا الحرفَ مع الاسم في النداء، فقال: «...يا زيد ويا عبد الله، فإن الحرف مع الاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء». ينظر: الإيضاح ص ٧٣ .

(٧) وقد ساق هذا الرد عبد القاهر الجرجاني حين أورد الإشكال السابق لأبي على الفارسي فقال: «فأما (يا زيد) فإنما حصل الائتلاف في ذلك لأجل أن ياء قد قام مقام الفعل، فإذا قلت: يا =

قوله: (**لا مِن جميعِها**) هو تأكيد لما قبله لفهمه ممَّا قبله، إذ قوله: (**مِن مجموعها**) كافٍ عنه.

قوله: (**ثَلاثَةٌ**) خبر، أي [١٧/ أ] بدليلٍ عقلي وهو أن يُقال الكلمة تنحصر في ثلاثة أقسام، ووجه انحصارها في الثَّلاثة أقسام وهو: لا يخلو إمَّا أن يُخبَر بها وعنها، أو بها لا عنها، أوْ لا ولا[١].

فالأوَّل: الاسم، والثَّاني: الفعل، والثَّالث: الحرف[٢].

وإن شئت قلت: لأنَّه لا يخلو إمَّا أن لا يستقِلَّ بالمفهوميَّة أوْ لا، الأوَّل الحَرف، الثَّاني إمَّا أن لا يدلُّ على زمان وضعًا أوْ لا، الأوَّل الاسم، والثَّاني الفعل[٣]، وإنَّما قلت: وضعًا ليخرج اسم الفاعل واسم المفعول كضارِب ومضرُوب، لأنَّ دلالتهما على الزَّمن غير وضعيَّة[٤].

ودليل آخَر وهو أَنَّ الكلمة إمَّا ذات وإمَّا حَدَث، وإمَّا رابِطة، فإن كانت الأوَّل فهو الاسم، وإن كانت الثَّاني فهي الفعل، وإن كانت الثَّالث فهي الحرف، ذكرَه[٥] في شرحِ الشُّذُور[١].

عبد الله، فكأنك قلت: أدعو عبد الله، إلا أنهم تركوا هذا الفعل وجعلوا (يا) كالعوض منه، كان الغرض منه أن لا يلتبس النداء بالخبر». المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٩٥، وينظر: شرح الرضي ١/ ٣٤، التذييل ١/ ٤٣.

(١) أي لا يخبر بها ولا عنها.

(٢) هذا الوجه ذكره ابن معط في الفصول الخمسون ١٥٠، وتعقبه العلماء بالنقض وعدم قبوله، ومن هؤلاء ابن هشام حيث قال: «هذا أفسد ما قيل في ذلك؛ لأنها غير حاصرة، إذ بقي منها ما يخبر عنه لا به»، وقال ابن إياز: «وهذا الاستدلال فيه خلل؛ وذلك أن قسمته غير حاصرة». ينظر رأيهما في: شرح اللمحة ١/ ٢٤٨، الأشباه والنظائر ٢/ ٦.

(٣) هذا الوجه ذكره ابن الحاجب في الكافية ١/ ٣٠، قال أبو حيان: «وهو أجودها»، وقال ابن إياز: «وهذا الوجه أقوى؛ لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات». ينظر رأيهما في: التذييل ١/ ٢١، الأشباه والنظائر ١/ ٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٩ .

(٥) أي ابن هشام.

ودليل الاستقراء[٢] أيضًا وهو أَنَّ العلماء رحمهم الله تعالى تتبَّعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غير هذه الثَّلاثة، فلو كان ثَمَّ نوع رابع لعثروا عليه[٣].

قوله: (**لا رابعَ لها بالإِجماع**) هذا مبني على أَنَّ إجماع النُّحاة مُعتدٌّ به في الأمور اللُّغويَّة، وفيه تردُّد[٤].

وأفاد بقوله لا رابع لها أَنَّ مفهوم العدد الأصل فيه أَنْ لا يُفيد الحصر، وقد يفيد كما هنا وحِكمة ذكره بعد الحصر المستفاد من الدَّليل العقلي والنَّقلي[٥] توطئةٌ لما بعده، وهو قوله: (**ولا التفاتَ إلى آخرِه**).

وفي قوله: (**ولا التفاتَ**) إشارة لرفضه وعدم الاعتناء به، وليس خارقًا للإجماع؛ لتأخُّره[١].

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ص ٣٥.

(٢) في (ز) و(ح): ودليلٌ استقرائيٌّ.

(٣) استدل العلماء على حصر أقسام الكلمة في هذه الثلاثة بثلاثة أدلة وهي:
١- الدليل النقلي، وهو ما رواه الزجاجي عن أبي الأسود الدؤلي أن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ صنع كتابًا في أصول العربية فكان مما كتب فيه: الكلام كله اسم وفعل وحرف. ينظر: أمالي الزجاجي ٢٣٨ .
٢- دليل الاستقراء، وهو أن أئمة العربية كأبي عمرو والخليل وسيبويه وغيرهم استقرؤوا كلام العرب فلم يجدوا غير هذه الثلاثة. ينظر: شرح اللمحة ١/ ٢٤٧-٢٤٨.
٣- دلائل العقل وتتكون من الصور التي ذكرها المؤلف آنفًا. ينظر: أسرار العربية ص٣، التذييل ١/ ٢١، الأشباه والنظائر ٣/ ٥، شرح الأشموني ١/ ٦٠، حاشية الخضري ١/ ١٦ .

(٤) كان الأولى بالمؤلف عدم تعقيبه بقوله: «وفيه تردد»، ولا سيما في مجال الرد على من خرق الإجماع، والأولى أن يقول: يتعين اتباعه. ينظر: الدرة الشنونانية ص ٩٠، حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ١٤.

(٥) كان الأولى بالمؤلف أن يقول: المستفاد من الدليل العقلي والاستقرائي، بدل النقلي؛ لأنه ذكر الاستقرائي ولم يذكر النقلي.

قوله: (**لمن زادَ رابِعًا**) أي وهو أبو جعفر بن صابر[٢] كما صرَّح به الشَّارح - رحمه الله - تعالى في شرح الأزهريَّة[٣]. قوله: (**وسمَّاه**) أي ذلك الرَّابع (**خالِفةً**[٤]) أي عبَّر عن اسمه بهذا اللَّفظ لكونه خَلَفًا عن غيره.

قوله: (**وعَنَيَ بذلك**) أي قصَد، وأراد بذلك الرَّابع.

قوله: (**اسمَ الفِعلِ**) أَطلق في اسم الفعل، فشمل[٥] الأمر كما مثَّل له، والمضارع [١٧/ ب] والماضي.

قوله: (**نحو: صَهْ**) أي ومَهْ، فإنَّه خَلَفٌ عن اكْفُفْ، ونَزَالِ ودَرَاكِ، فإنَّه خَلَف عن انزِل وأدرِك، ونحو ذلك مما هو مُبيَّن في أسماء الأفعال في المطوَّلات[٦]، ومن ذلك: (أُفٍّ) بمعنى أتضَجَّر، و(أَوَّهْ) بمعنى أتوَجَّع، و(هيهات) بمعنى بَعُدَ، و(شَتَّانَ) بمعنى افتَرَق، فكلٌّ هذه خَلَف عن أفعالها[٧] فهي قِسم رابع عنده[٨].

---

(١) قال أبو النجا: «وعدم الالتفات إلى هذا القول، وإبطاله من وجهين: الأول: أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع ممتنع، والثاني: أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم، كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل». ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٥-٢٦.

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي، كان كاتبًا مترسلاً وشاعرًا حسن الخط، وكان ظاهري المذهب، من رؤساء أهل العلم بالنحو، خرج من الأندلس ونزل مصر بعد السبعمائة، وسمع بها الحديث، وقرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة ١/ ١٥٠، نفح الطيب ٢/ ٥٠٦، بغية الوعاة ١/ ٣١١.

(٣) ينظر: شرح الأزهرية ص ١٦ .

(٤) ينظر: التذييل ١/ ٢٣، شرح الأزهرية ص ١٦، الهمع ٣/ ٨٢، حاشية الصبان ١/ ٦١.

(٥) في (ص) و(س): فاحتمل.

(٦) ينظر في أسماء الأفعال: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٥، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٨٣، شرح التصريح ٢/ ٢٨١، الهمع ٣/ ٨١، شرح الأشموني ٣/ ٢٨٧.

(٧) ينظر: المراجع السابقة.

(٨) أي أبو جعفر بن صابر.

وأُجيبَ بأنَّها داخلة في جُملة الأسماء[(١)]، ولا حاجة إلى مُسمًّى آخرَ تعليلاً للأقسام، لأنَّ معنى قولهم: الاسم كلٌّ كلمة دلَّت على معنى في نفسها[(٢)]، أعمُّ من أن يكون ذلك المعنى ذاتًا كمُسمَّى زيد مثلاً، أو لفظًا كمُسمَّى (صَهْ) مثلاً، أو معنى كمُسمَّى القيام مثلاً.

قوله: (**فإنه خَلْفٌ**) أي نائب وقائم مقامه.

قوله: (**عن اسْكُتْ**) أي عن لفظه[(٣)] لا عن المصدر وهو السُّكوت[(٤)]، وهذا في سائر أسماء الأفعال.

قوله: (**وهذِه الثَّلاثةُ**) اسم بدَل من ثلاثة بدَل مُفصَّل من مُجمَل، مع بقاء المتن على أصله، وبالنَّظر إلى الشَّارح خبر عن هذه مع ما عُطِف عليه.

قوله: (**اسمٌ**) وقدَّمه على قسيميه[(٥)] لشرفه عليهما[(٦)] بوقوعه في ركنَي الإسناد، وهو الإخبار به وعنه[(٧)]، وهو ذات والفعل صفة والذَّات مُقدَّمة على الصِّفة؛ لأنَّ الذَّات محلٌّ

---

(١) القول بأن هذه الألفاظ هي أسماء حقيقية هو مذهب جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية، لأنها عندهم تدل على الحدث والزمان. ينظر: الإنصاف ١/ ٢٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣١، شرح الرضي ٣/ ٨٣، شرح التصريح ٢/ ٢٨١، الهمع ٣/ ٨٢، شرح الأشموني ٣/ ٢٨٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي ١/ ٣٥، شرح الشذور ص ٣٥، بزيادة فيهما: غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(٣) ينسب هذا الرأي إلى سيبويه وتبعه ابن هشام وابن أبي الربيع. ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٨١، البسيط ١/ ١٥٤، شرح التصريح ٢/ ٢٨١.

(٤) ونيابة اسم الفعل عن المصدر هو رأي جماعة من البصريين. ينظر: شرح التصريح ٢/ ٢٨١، الهمع ٣/ ٨٣، شرح الأشموني ٣/ ٢٨٩.

(٥) قال الرضي في شرحه على الكافية ١/ ٢٧: «وإنما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: زيدٌ قائمٌ».

(٦) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٩، شرح السنهوري على الآجرومية ص ٩١.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧، شرح اللمحة ١/ ٢٤٨، شرح السنهوري على الآجرومية ص ٩١.

للصِّفة، والمحلُّ مُقدَّم على الحالِّ فيه؛ لأنَّها معروضةٌ والصِّفة عارضة، والمعروض مُقدَّم على العارض.

وله حَدٌّ وحُكم وعلامات واشتِقاق، وكذا لقسيميه وسيأتي.

قوله: (**وهو**[١] **علَى ثلاثةِ أقسامٍ**[٢]) لو حَذَف (على) لَكان أولَى، إذ لا معنى للاستعلاء في هذا المقام.

وقوله: (**وهو إلخ**...) أي بدليل عقليٍّ وهو أنَّه إمَّا أَنْ يصلُح لكلِّ جنس أو لا، الأوَّل المبهَم، والثَّاني إمَّا أَن يكون كناية عن غيره أو لا، الأوَّل المضمَر، والثَّاني المظهَر.

قوله: (**مُضمَرٍ**[٣] **نحو**: (**أنا**)) أي أنَّه قدَّمه لأنَّه أعرفُ ممَّا بعده[٤]، ولانحصار أقسامه، وهو ما كُنِّي[٥] به عن الظَّاهر اختصارًا[٦].

قوله: (**ومُظهَرٍ**: **كـ(زيدٍ)**) [١٨/ أ] وهو ما دلَّ بلفظه على معناه ولم يحتَج إلى ضميمَة، وذكرَه عقِبَ الـمُضمَر لاشتماله على العَلَم الذي يلي الضَّمير في الأعرفيَّة، ولِعدَم انحصار أقسامه[٧].

---

(١) أي الاسم.

(٢) ينظر: المساعد ١/ ٧٧، شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٠، وخالف أبو النجا هذا التقسيم واعتبره من مشاكلة تقسيم الفعل والحرف، وأن الاسم قسمان فقط: مضمر ومظهر، وأما المبهم فهو من المظهر. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٦.

(٣) أي الضمير، قال ابن هشام: «وتسميته مضمرًا أَجرَى على قياس التصريف؛ لأنه من أضمرته أي أخفيته». شرح اللمحة ١/ ٣٣٦.

(٤) القول بأن الضمير هو أعرف المعارف ويليه العلم ثم اسم الإشارة هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الكوفيون وأبو حيان إلى أن العَلَم هو الأعرف ثم الضمير. ينظر: الكتاب ٢/ ٦-٨، المقتضب ٤/ ٢٨١-٢٨٤، الإنصاف ٢/ ٧٠٧، اللباب ١/ ٤٩٤، شرح المفصل ٣/ ٥٦، المقرب ١/ ٢٢٢، التذييل ٢/ ١١٢، الهمع ١/ ١٨٧.

(٥) يسمي الكوفيون الضمير كناية ومكنِيًّا. ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٥، شرح اللمحة ١/ ٣٣٦، مصطلحات النحو الكوفي ص ٦٠-٦٢.

(٦) ينظر: حاشية الخضري ١/ ١٣٠.

(٧) أي وذلك نظرًا لتعدد اعتباراته، كاعتبار تشخص معناه من عدمه، واعتبار لفظه، واعتبار أصالته وغيرها. ينظر في أقسام العلم: التذييل ١/ ٣٠٥، شرح التصريح ١/ ١٢٣، الهمع ١/ ٢٣٢، شرح الأشموني ١/ ٢١١.

قوله: (**ومُبهَمٍ نحوُ: (هَذَا)**) أي أنَّه أخَّرَه لِتأخُّره عنها في التَّعريف(١) ولإبهامه، وهو ما دلَّ بلفظه على معناه مع احتياجه إلى ضميمة، وفي الإيماء والقَصْد إلى شيء تصحُّ الإشارة إليه وهو الحضور(٢)، وظاهره أنَّ الموصول ليس من المـُبهم، والرَّاجح أنَّه منه(٣)، ولا يُنافيه ما مثَّل به؛ لأنَّ المثال لا يُخصِّص(٤).

قوله: (**وفِعْلٌ**) أي وهو في اللُّغة: الحَدَث(٥)، وفي الاصطلاح: كلمة دلَّت على معنى في نفسها، واقترنَت بأحد الأزمنة الثَّلاثة وضعًا(٦)، وإنما قلنا: وضعًا ليخرج اسم الفاعل واسم المفعول؛ لأنَّ دلالتهما على الزمان غير وضعيَّة كما تقدَّم(٧).

وسُمِّي بذلك باسم مدلوله الذي هو الفعل اللُّغوي، وهذا بعض مدلوله المطابَقي وهو الحَدَث والزمان، فالحدَث بعض مدلوله المطابقي، وإيضاحه أن يُقال(٨): إنَّ الفعل له دلالات ثلاث: مُطابَقيَّة(٩)، وتضمُّنيَّة، والتزاميَّة، فيدلُّ بالمطابقة على الحدَث والزَّمان والنِّسبة لفاعل ما، أو فاعل مُعيَّن(١٠)، ويدلُّ بالتضمُّن على الحدَث فقط، أو على الزمان فقط، فاتضح أنَّ دلالة الفعل على الحدث تضمنيَّة، وقدَّمه على الحرف لشرفه عليه بوقوعه أحد ركَنَيْ الإسناد، وبالإخبار به.

---

(١) نُسِب إلى ابن السراج أنه قدم اسم الإشارة على الضمير والعلم في الأعرفية. ينظر أسرار العربية ٣٤٥، اللباب ١/ ٤٩٤، التذييل ٢/ ١١٣، في حين أن ابن السرَّاج رتبها على النحو التالي: المضمر، فالمبهم، فالعلم. ينظر: الأصول ١/ ١٤٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٤٠.

(٣) قال الرضي: «ويعني بالمبهمات: أسماء الإشارة والموصولات». شرح الكافية ٣/ ٢٤٠.

(٤) في (ز): لا يختص.

(٥) ينظر: اللسان ١١/ ٥٢٨، القاموس المحيط ص ١٠٤٣(فعل) في كلٍّ.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢، كافية ابن الحاجب ٤/ ٥، وشرح الشذور ص٣٥ .

(٧) ينظر: ص ١٣١.

(٨) في (ص) و(س): يقول.

(٩) في (ص) و(س): مطابقة.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٢.

واستدل على أنَّ الأفعال ثلاثة بقوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾[١].

وبقول زُهير[٢]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيومِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غَدٍ عَمِي[٣]

قوله: (**وهُو علَى ثلاثةِ أقسامٍ أَيضًا**) قولُه: [١٨/ ب] (**أيضًا**) مصدر آضَ بالمدِّ إذا رجع[٤]، ولا تقع إلا بين شيئين متجانسين[٥]، فلا يُقال: قام زيد أيضًا، ولا جاء زيدٌ وذهب عمروٌ أيضًا.

قوله: (**وهُو علَى ثلاثةِ أقسامٍ**[٦]) أي بدليل انحصار زمنه، والتَّلبُّس بمعناه، وصوابه إِسقاط (على).

---

(١) سورة مريم آية: ٦٤.

(٢) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، كان ممن يُعنى بشعره وينقحه، ولذلك سميت قصائده الحوليات، غلب على شعره المدح والحكمة، توفي قبل البعثة بسنة.

ينظر في ترجمته: طبقات فحول الشعراء ١/ ٦٣، الشعر والشعراء ص ٦٩، الأغاني ١٠/ ٣٣٦، الخزانة ٢/ ٣٣٢.

(٣) البيت من الطويل وهو في ديوانه بشرح ثعلب ص٢٩.

ووجه الاستشهاد فيه: الدلالة على أن أقسام الزمان ثلاثة: الحاضر (اليوم)، والماضي (الأمس) والمستقبل (غد).

والبيت من شواهد: شرح ملحة الإعراب ص ٦٠، اللباب ٢/ ١٤، شرح الجمل ١/ ١٢٩ البسيط ١/ ٢٢٠، الخزانة ٧/ ٤٧٦.

(٤) ينظر: الصحاح ٣/ ١٠٦٥، اللسان ٧/ ١١٦ (أيض) في كلٍّ.

(٥) ينظر: أمالي السهيلي ص ٧٩.

(٦) خلافًا للكوفيين الذين يرون أن الأمر مقتطع من المضارع . ينظر: اللباب ٢/ ١٦-١٧، أسرار العربية ص ٣١٧-٣١٨، الإنصاف ص ٥٢٤، شرح الأشموني ٣/ ٣٤١.

قولُه: (**ماضٍ**[١] (**كَضَرَبَ**)) هذا بدَل من ثلاثة وهو مرفوع بضمة مُقدَّرة على الياء المحذوفة منَع مِن ظهورها الثِّقَل، وقَدَّم الماضي لِتقدُّم زمانه على الحال والاستقبال، وأعقَبَه بالمضارع لأنَّ زمنَه بعده، وختَمَ بالأمر لأنَّ زمنَه مُتأخِّر.

وقوله: (**ومُضارِعٌ**[٢] (**كَيَضْرِبُ**)، **وأَمرٌ**[٣] (**كاضْرِبْ**)).

(**وحَرْفٌ**) أي وهو لُغةً[٤]: الطَّرَف[٥].

واصطلاحًا: كلمة دلَّت على معنى في غيرها فقط لا في نفسها[٦]، وحُكمُه البِناء[٧]، فلا حَظَّ لشيء منه في الإعراب[٨].

---

(١) حده ابن عصفور بقوله: «ما وقع وانقطع وصلح معه أمس». ينظر: شرح الجمل ١/ ١٢٩ .

(٢) هو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال، وقبل (لم). ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٩٨ .

(٣) هو ما دل على طلب في زمن الاستقبال، وقبل ياء المخاطبة. ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٩٨ .

(٤) في (ح): في اللغة.

(٥) ينظر: اللسان (حرف) ٩/ ٤٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية ص ١٢، الجنى الداني ص ٢٠، وما ذكره المؤلف من أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو المشهور بين النحاة، وقد نازعهم في ذلك ابن النحاس وتبعه أبو حيان في التذييل١/ ٥٠، حيث ذهبا إلى أن الحرف يدل على معنى في نفسه، مثل: (كأن) فإنه يفهم منها التشبيه، ويفهم من (لعل) الترجي، ومن (هل) الاستفهام. ينظر رأي ابن النحاس في شرح اللمحة١/ ٢٥٠، الهمع ١/ ٢٤، وفيهما أن ابن النحاس ذكر رأيه في تعليقه على المقرب و لم أقف عليه.

(٧) ينظر شرح التصريح ١/ ٦٩، والبناء في الاصطلاح هو: لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا. ينظر: الخصائص ١/ ٣٧.

(٨) حُد الإعراب بحدود كثيرة لعل من أحسنها: أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهذا الحد على القول بأنه لفظي وهو رأي الجمهور. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٩، شرح الشذور ص ٥٨، الهمع ١/ ٥٢ .

وأَخَّرَه لكونه لا يُسنَدُ ولا يُسنَدُ إليه[١]، وإنَّما يُؤتى به للرَّبط بين اسمين نحو: زيدٌ في الدَّار، أو فعلين، نحو قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ﴾[٢].

قوله: (**جاءَ لمعَنى**) أي وُضِع لمعنى، وهو مجرور بكسرة مُقدَّرة تعذُّرًا في الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنَين، وقوله: (**جاء لمعَنى**) أي جاء فِعل ماضٍ، وفاعلُه مُستتِر فيه جوازًا يعود على الحَرف.

قوله: (**وهو على ثلاثةِ أقسامٍ**[٣]: **حَرف مشترك بين الأسماءِ والأفعالِ إلى آخِرِه**) حَرفٌ بدَلٌ مِن ثلاثةِ أو خبَر لمحذوفٍ تقديره: أحدُها، وقدَّمَ المشتَرك على ما هو مختصٌّ لدخولِه على كلٍّ من الاسم والفعل.

والمشتَرك إمَّا أن يعمل فيهما العمل الخاصَّ كالأحرُف المشبَّهات بليسَ[٤]، وإمَّا ألاَّ يعمل فيهما كما مثَّل من: (هَلْ) و(بَلْ) ومثال الأوَّل (ما) و(لا)[٥] نحو: ما زيدٌ قائمًا، ولا شيءٌ باقيًا.

قوله: (**نحو: هَلْ**) أي (**وبَلْ**). قوله: (**وحرفٌ مُختصٌّ بالاسم نحو: [١٩/ أ] فِي**) أي و(**مِنْ**) والمختصُّ: إمَّا عامل فيه العمل الخاص[٦] كالَّذي ذَكرَه أو لا، نحو: (إنَّ) وأخواهَا، وقوله: (**وحَرفٌ مُختصٌّ بِالفعلِ نحْو: لَمْ**) أي (**ولَنْ**) وأخواهما، وهو إمَّا عامل فيها كما ذَكَر[٧] أو لا، نحو: قَدْ والسِّين[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٠ .

(٢) سورة الإسراء آية: ٧.

(٣) هذا التقسيم بالنظر للاشتراك والاختصاص. ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٧، الهمع ١/ ٣٩-٤٠.

(٤) أي في المعنى وهو النفي.

(٥) أي الحجازيتين، أما تميم فيهملونهما وهو القياس لعدم اختصاصهما بالأسماء، ولإعمالهما عند الحجازيين شروط تنظر في: شرح التصريح ١/ ٢٦١-٢٦٧، الهمع ١/ ٣٨٩-٣٩٩، حاشية الصبان ١/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٦) أي الجر المختص بالأسماء.

(٧) أي الجزم المختص بالأفعال .

(٨) وإنما لم تعمل (قد) و(السين) و(سوف) مع اختصاصهن بالأفعال لتتريلهن مترلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه. ينظر: شرح الأشموني ١/ ٩١.

قولُه: (**واحتُرِزَ بقولِه: جاءَ لِمعنًى مِنْ حُروفِ التَّهجِّي إذا كانت أجزاءَ كلِمة**) كان الصَّواب أَنْ يقولَ: مُطلَقًا، لكن التَبس عليه الاسم بالمسمَّى، أي ظنَّ أَنَّ الاسم هو المسمَّى.

قوله: (**كَزَايِ زيد ويائِه وداله لا مُطلَقًا؛ لأنَّ حروف التَّهجِّي إذا لم تكُن كذلك أي أجزاءُ كلِمةٍ فهي أسماءٌ لِمَعانٍ**).

تنبيه: تقسيم المصنِّف - رحمه الله - تعالى الكلام إلى اسم وفعل وحرف، من باب تقسيم الكُلِّ إلى أجزائه، بخلاف تقسيم غيره الكلمة إلى الثَّلاثة، فإنَّه من باب تقسيم الكُلِّي إلى جُزئيَّاته، وضابط الأوَّل: أنَّه لا يصلُح وقوعُ أحَد الثَّلاثة خبرًا عن الكلام ولا عكسه، أي لا يصِحُّ أَنْ يُجعلَ الكلام مبتدأ ويُخبر عنه بالاسم فقط، أو بالفعل فقط، أو بالحرف فقط، ولا يصِحُّ أَنْ يُجعل أحدها مبتدأً ويُخبر بالكلام عنه، وضابط الثاني أَن يصحَّ وقوع المقسَّم خبرًا عن الثلاثة، ويصحَّ وقوعها خبرًا عنه(١).

فإنْ قلت: ما الفَرق بين الكُلِّ والكُلِّي؟ قلت: الكُلُّ هو الحكم على المجموع، بِخلاف الكُلِّي فإنَّه الحكم على كلِّ فَرد(٢).

قولُه: (**فَجيمٌ مثَلاً اسمُ (جَهْ) والدَّليل علَى أنَّها**) أي حروف التَّهجِّي إذا لم تكن كذلك (**اسمٌ: قبولُها علاماتِ الاسم نحو: كَتبتُ جِيمًا، وهذه الجِيم أَحسنُ مِن جِيمِك، وهكَذا الباقِي**(٣)).

---

(١) تقدم الكلام على هذا التقسيم. ينظر: ص ١٢٩.

(٢) ينظر: الكليات ص ١١٨٥.

(٣) أي الدليل على أنها أسماء قبولها علامات الاسم وهي: دخول التنوين في الأول، و(أل) في الثاني، و(مِن) والإضافة في الثالث. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٧- ٢٨.

[علامات الاسم]

قوله: (**وإذا أَرَدتَ مَعرِفةَ كُلٍّ مِن الاسمِ والفِعلِ والحَرفِ إلخ**) لـمَّا أنهَى المصنِّف - رحمه الله - تعالى [١٩/ ب] القول على الكلام وأجزائه التي هي الاسم والفعل والحرف، شرَع يتكلَّم فيما يمتاز به كلٌّ واحد منها عن أخويه، وبدأَ بالاسم؛ لأنَّه أشرفُها[(١)]، وثَنَّى بالفعل؛ لأنَّه يليه في الرُّتبة[(٢)]، وأخَّر الحرف؛ لقصور درجته[(٣)].

وقوله: (**فإذا أردتَ إلخ**) في هذا إشارة إلى أَنَّ هذه الفاء تُسمَّى الفاء الفصيحة؛ لأنَّها تفصح عن شرطٍ مُقدَّر[(٤)]، وقوله: (**معرفة**) أي تمييز كلٍّ مِنها بعلامة هي مِن خواصِّه دون غيرِه فهو تعريف بالرَّسم[(٥)].

قوله: (**فالاسمُ المتَقدِّمُ في التَّقسيمِ إلخ**) الاسم مبتدأ، أي والمراد ما صَدَقَه حتى يشمَلَ الظَّواهر والمضمَرات والمبهَمات، وحينئذٍ فأنفع العلامات له الإضمار والحديث عنه، فإنَّ (تاءَ) ضربْتُ مثَلاً لا تقبَل شيئًا مِن هذه العلامات المذكورة، وكذا بعض أسماء الإشارة نحو: (هذا) فلو أتَى المصنِّف - رحمه الله - تعالى بعبارةٍ تُدخِل ما ذَكَر لكان أكبرَ فائدة[(٦)]، اللَّهُم إلا أَنْ يُقال هذا الكتاب موضوعٌ لِلمُبتدِئ، وهو لا قُدرة له على معرفة الإضمار والحديث عنه إلا بمُوقِفٍ أي مُعلِّم، فلذلك أَضرَبَ عنه.

(١) وذلك لوقوعه في طرفي الإسناد. ينظر: شرح الرضي ١/ ٢٧، شرح اللمحة ١/ ٢٥٣، شرح السنهوري على الآجرومية ص٩١ .

(٢) لأنه لا يكون إلا مسندًا فقط. ينظر: المراجع السابقة.

(٣) لأنه لا يقبل الإسناد، فلا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه. ينظر: المراجع السابقة.

(٤) سُميت فصيحة لأنها تفصح عن شرط مقدر، والتقدير هنا: وإذا أردت معرفة كلٍّ من الاسم والفعل والحرف فأقول لك: الاسم ...إلخ. ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢٨.

(٥) المراد بالتعريف بالرسم أي تعريف الشيء بالخارج، كتعريف الإنسان بالضاحك. ينظر: الكليات ص ٦١٢.

(٦) في حاشية أبي النجا ص ٢٨: قوله (فالاسم) أي أفراده والمراد بعضها لا كلها؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ودراك، وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد.

الألف واللام في قوله: (**المتقدم**) للعهْدِ الذِّكرِي[١] وعدَل عن الإضمار خوفَ رجوعِه للحرف لقُربِه. قوله: (**وفي التَّقسيم**) أي المارِّ في قولِه: (**اسم وفعل إلى آخرِه**).

قوله: (**يُعرَف مِن بين قسيمَيه الفِعل والحَرف إلخ**) الجملة مِن الفِعل ونائب الفاعل خبرٌ عن الاسم في قولِه: (**فالاسم إلخ**).

قوله: (**يُعرَف**) أي يتميَّز مِن قسيميه وهذا مِن المعرِفة بالعلامة، وأمَّا معرفتُه بالحَدِّ: فالاسم: كلِمة دلَّت علَى معنًى بنفسِها أي مِن غير واسِطة ولَم تقترِن بِزمانٍ وضعًا[٢].

والحَرف: كلِمة دلَّت علَى معنًى في غيرِها فقط[٣].

وأمَّا أحكامُها: فحُكم الأسماءِ: [٢٠/ أ] الإعرابُ أصالةً، وحُكم الأفعال: البِناء، إلا الفِعل المضارع فخرَج عنها إلى حُكم الإعراب[٤]. وحُكم الحروف: البِناءُ مُطلَقًا[٥].

---

(١) العهد الذكري هو أن يكون مصحوب (أل) قد تقدم له ذكر في الكلام. مثـــل: جـــاءني رجـــل فأكرمت الرجل. ينظر: الجنى الداني ص ١٩٤، مغني اللبيب ١/ ٣١٥.

(٢) ينظر: الكافية ١/ ٣٥، شرح شذور الذهب ص ٣٥ .

(٣) تقدم الكلام على تعريف الحرف، ورأي بعض العلماء في هذا الحد. ينظر: ص ١٣٨-١٣٩، مـــع الحاشية (٩) .

(٤) مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أن الإعـــراب أصل في الأسماء والأفعال. تنظر هذه المسألة في: أسرار العربية ص ٢٤، التبيين ص ١٥٣، شرح ابن عقيل ١/ ٣٧، شرح الأشموني ١/ ١١٦، الهمع ١/ ٥٧.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص ٣٤، اللباب ٢/ ٧٤، شرح ابن عقيل ١/ ٤٠، شرح التصريح ١/ ٥٣.

وأمَّا اشتقاقُها: فالاسم: مُشتَقٌّ مِن السُّمُوّ، وهو العُلُو وزنًا ومعنى، أو مِن السِّمة وهي العلامة[١].

والفعل: مُشتَقٌ مِن المصدَر[٢]، فـ(ضَرَبَ) مُشتقٌّ مِن الضَّرْب، والحرف: مُشتقٌّ مِن التَّحرُّف وهو التَّطرُّف وزنًا ومعنى؛ لوقوعه طرَفًا في المركَّبات[٣].

وقوله: (**الفعلِ والحرفِ**) بالجرِّ علَى البدليَّة أو عطف البيان، وبالرَّفع علَى الخبريَّة لمحذوف، وبالنَّصب بتقدير: أعنِي.

قوله: (**بالخفض**) مُتعلِّق بـ(يُعرف) علَى أنَّه ظرف لغو، كذِكرِ عامله أي يُعرف بصحَّة دخول الخفضِ، أو قَبول الخفض إلى آخره، فالعلامة: صحَّة الدُّخول، أو قَبول الدُّخول[٤]، لا الدُّخول بالفِعل، والمراد بالخفض: اللَّفظِي، والتَّقديري، والمَحلِّي، نحو: زيدٍ، والفتَى، وسيبويه، وهذا[٥].

---

(١) هذا محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون أن أصل اشتقاق الاسم من السمو وهو العلو، أما الكوفيون فيرون أنه مشتق من الوسم وهو العلامة، والصحيح كما ذكر ابن الأنباري ما ذهب إليه البصريون، وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحًا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف. ينظر في هذه المسألة: أسرار العربية ص ٧، الإنصاف ١/ ٨، والتذييل ١/ ٤٤، الهمع ٣/ ٤٢٥، شرح الأشموني ٤/ ٣٨٥، حاشية الخضري ٣/ ٢١٩.

(٢) وهو رأي البصريين، فهم يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وأما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ينظر: أسرار العربية ص ١٧١، الإنصاف ١/ ١٩٠، اللباب ١/ ٢٦٠، شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٩٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص٢٣.

(٤) في (ز): أو قبوله.

(٥) اللفظي أي الذي تكون فيه حركة الإعراب ظاهرة مثل (زيدٌ)، والتقديري أي ما تكون فيه الحركة مقدرة وذلك إما بالثقل كما في المنقوص _باستثناء الفتحة_ ومثاله: (قاضٍ)، وإما بالتعذر كما في المقصور ومثاله: (الفتى)، والمحلي أي ما يكون في الأسماء المبنية مثل (سيبويه وهذا). ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨١ و٣١، شرح الشذور ص١٢٣.

والخفضُ عِبارة أهلِ الكوفة، والجرُّ عبارة أهلِ البَصرة[١]، وهما مُترادفان.

والمراد بالخفض: الكسرة التي يُحدِثها العامل، أو ما ناب عنها[٢]. نحو: بزيدٍ، وبالزَّيدين، وبإبراهيمَ[٣]، وهذا التَّعريف أولَى مِمَّا ذكرَه الشَّارِح - رحمه الله - تعالى؛ لأنَّ تلك فيها قُصورٌ وإيهامٌ وتطويلٌ[٤].

أمَّا القُصور: فلأنَّه لا يشملُ ما ذكرناه مِن المثالين الأخيرين[٥]، وأمَّا الإيهام: فلأنَّ عبارته تُوهِم أنَّ الخفض ليس بالعامل؛ لأنَّه قال: (**عند دخوله**[٦])، وأمَّا التَّطويل فظاهِرٌ؛ لأنَّ العبارة التي ذكرناها أخْصرُ مِن عبارته، وأكثرُ فائدة.

قوله: (**في آخرِه**) أي على آخره، ولو أتَى بــ(علَى) لَكان أنسب، اللَّهُم إلا أنْ يُقالَ في العبارة تسمُّح، وحينئذٍ يكون جاريًا علَى طريقة الكوفيِّين مِن أَنَّ حروف الجر ينوب بعضُها

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، شرح المفصل ٧/ ٨، شرح الأزهرية ص ١٩، الأشباه والنظــائر ٣/ ١٨٤ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣، شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١١.

(٣) عبَّر عن الخفض بالكسرة؛ لأنها حركة الإعراب الأصلية له، وهي كما سبقت الإشارة إليه إمــا أن تكون ظاهرة أو مقدرة، وينوب عنها علامتان فرعيتان: وهي الفتحة في الممنوع من الصرف، والياء في الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم. ينظر التصريح ٥٧ .

(٤) وتعريف الشارح للخفض كما سيذكره المؤلف لاحقًا هو: عبارة عن الكسرة التي تحــدث عنــد دخول عامل الخفض، وكان الأولى بالمؤلف أن يذكر التعريف أوّلاً ثم يورد اعتراضه عليه.

(٥) يقصد بالمثالين الأخيرين أي ما ينوب فيهما عن الكسرة وهما: اليــاء في الزيــدين، والفتحــة في إبراهيم. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ٧٠ .

ويجاب عنه بأنه اقتصر على الكسرة؛ لأنها الأصل. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٢٩، وحاشــية العطار على شرح الأزهرية ص١٩.

(٦) يرى المؤلف أن عبارة الشارح تفتقد للدقة حيث عبر بــ(عند دخوله) بدل (يحدثها العامــل) لأن (عند) كما في المغني إنما تفيد الحضور الحسي والمعنوي، وللقرب. ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٤٤٠.

عن بعض[١]، أو علَى أنَّا شبَّهنا شِدة التصاق الحركة بالدَّال بظرفيَّتِها فيها علَى طريقة البصريِّين، مِن أنَّ حروف الجرِّ لا ينوب بعضُها عن بعض[٢].

و(**في آخرِه**) بيانٌ للواقع، وليس للاحتراز عن شيء؛ [٢٠/ ب] إذِ الخفض لا يكون إلاَّ في الآخِر[٣].

وقد يكون الخفض فيما قبل الآخِر، كما في: (امرِئٍ وابنِمٍ) علَى مذهب الكوفيِّين، فإنَّهم يرون أنَّه مُعربٌ مِن مكانين[٤]، وأمَّا البصريُّون فيقولون حركة ما قبل الآخِر تابعة له فلا يَرِد[٥].

قوله: (**والخفض عبارة**) أي مُعبَّر به (**عن الكسرة**) أي أو نائبتِها واقتصر علَى الكسرة لأنّها الأصل، ولا فرْقَ بين ظهورِها وتقديرها، وهذا بناء علَى أنَّ الإعراب لفظيٌّ[٦] أي تعريف لفظي، وهو لا يدخله دَور فلا اعتراض عليه، وهو تفسير لفظٍ بأجلَى منه نحو: العُقَار: الخمر[٧]، والبُرُّ: القَمح: والعَسْجد: الذَّهَب[٨].

---

(١) وهو ما يسمونه بالتوسع، قال ابن السراج في أصوله ١/ ٤١٤: «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني».

(٢) الجنى الداني ص ٤٦، مغني اللبيب ٢/ ٢٧.

(٣) ينظر: اللباب ١/ ٥٨.

(٤) وهذا رأي الكسائي والفراء، وحجتهم في ذلك أن آخر كل منهما والحرف الذي قبله يتغيران بتغير العوامل، فيرتفع الحرف الأخير وما قبله بعامل الرفع، وينتصبان بعامل النصب، ويجران بعامل الجر. ينظر رأيهما في: الإيضاح ١/ ١١٧، اللباب ١/ ٩٣، التذييل ١/ ١٧٧، شرح الشذور ص ٥٧، الهمع ١/ ١٢٧.

(٥) ينظر: المراجع السابقة.

(٦) وهو اختيار ابن مالك ونسبه للمحققين. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٣، وهو أيضًا اختيار الشلوبين في التوطئة ص١١٦، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٣، وهو قول الجمهور كما في الهمع ١/ ٥١ .

(٧) ينظر: الصحاح، القاموس ص ٤٤٣ (عقر) في كلٍّ.

(٨) ينظر: الصحاح، القاموس ص ٢٩٩ (عسجد) في كلٍّ.

قوله: (**الَّتي تَحدُث عند دُخولِ عاملِ الخفض**[١]) أي حقيقةً أو اعتبارًا، كالمضاف لياء المتكلِّم، وسواء كان العاملِ حرفًا أو اسمًا كالمضاف[٢]، أو بالتَّبعيَّة علَى رأْيٍ[٣]، أو مُجاورَةٍ نحو: (جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) بخفضِ (خَرِبٍ) وهو في الأصل مرفوع[٤].

وقوله: (**الَّتي إلى آخره**) محلَّه الجرُّ صِفة لِلكسرة والجملة صِلة التي، والعائد الضَّمير في (تَحدُث).

وقوله: (**عند دُخول**) أي عند وجود، فإنَّ قلتَ: فيه تَكرار الإضافات وهو مُخلٌ بالفصاحة[٥]، قلت: هذا رأيٌ، والصَّحيح: أنَّ تَكرار الإضافات ليس مُخلاًّ بالفصاحة؛ لوقوعِه في التَّنـــزيل، نحو: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ۝٢﴾[٦].

قوله: (**ككسرة الدَّال مِن (زيد)**) أو فتحة الدَّالِ مِن أحمدَ، والياء مِن الزَّيدَين والزَّيدِين، وأبيك مِن قولِك: مرَرْتُ بأحمدَ، وبالزَّيدَين، والزَّيدِين، وأبيك.

وأشارَ المصنِّف - رحمه الله - تعالى بالكاف إلى دخول ما ذَكَر مِن الصَّوَر مُراعاةً للاختصار، ولِئَلا يرد عليه شيءٌ مِنها، وإنَّما خَصَّ الدَّال بالكسرة لأنَّها مَحلٌّ ظُهورها، فلا يُنافي أنَّ الخفضَ وصفٌ للكلمة بتمامِها.

قوله: (**فبقولِك: (مررتُ بِزيدٍ)، فـ(زيدٍ) اسمٌ ويُعرَف ذلك بِكسرِ [٢١/ أ] آخرِه**).

---

(١) ينظر: شرح الأزهرية ص ١٩.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٣ .

(٣) ينسب هذا الرأي للأخفش في الهمع ٢/ ٣٣١، والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع من حرف أو مضاف. ينظر: شرح الشذور ص ٣٣٥، وحاشية الصبان ١/ ٧٠ .

(٤) وهو شاذ كما قال ابن هشام في شرح الشذور ص ٣٤٧، وقال عنه السيوطي: ضـــعيف. ينظـــر: الهمع ٢/ ٤٤٠.

وفي الجر بالمجاورة تفصيل ينظر في المرجعين السابقين.

(٥) قال عبد القاهر الجرجاني: «قال الصاحب: إياك والإضافات المتداخلة؛ فإنها لا تحـــسن». ينظـــر: دلائل الإعجاز ص٧٠.

(٦) سورة مريم آية: ٢.

قوله: (**فزيدٍ**) بالجرِّ حكايةٌ للمُفرد علَى شُذوذٍ، أو بالرَّفع علَى أنَّه مبتدأ، وقوله: (**ويُعرَف ذلك**) أي كونُه اسمًا، (**بكسر آخرِه**) أي وذكَرَه أي كسرُ الآخرِ لأنَّه المقصود هنا، وإن كان فيه علامات أُخَر؛ لأنَّه قد يجتمع العلامات كما يُشير إليه قولُ الشَّارِح الآتي: (**وعَطَفَ العلاماتِ بالواو إلى آخرِه**).

قوله: (**والتَّنوين**) معطوف على الخفض، وهو مأخوذ مِن نَوَّنَ الطَّائر إذا صَوَّتَ[(١)].

قوله: (**وهو**) عُرفًا (**نونٌ**) أي يَشمل كلَّ نونٍ لفظًا.

وقوله: (**ساكِنة**) أي وضعًا، فلا يَرِد تحريكُها العارض نحو: محظورًا انظر[(٢)]، واحتَرَز[(٣)] بالسَّاكِنة مِن[(٤)] نونِ: (ضَيْفَنٍ) و(رَعْشَنٍ) والضَّيفَنُ: الطُّفيلي وهو الذي يتبَع الأضياف بِلا دعوة[(٥)]، والرَّعشَنُ أي: المرتعِشُ[(٦)]؛ لأنَّهما مُتحركان[(٧)].

---

(١) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٢.

(٢) ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢٠.

(٣) تنظر محترزات التعريف التي أوردها المؤلف في أوضح المسالك ١/ ١٤.

(٤) في (ز) و(ح): عن.

(٥) ينظر: اللسان (ضيف) ٨/ ١٠٨.

(٦) ينظر: اللسان (رعش) .

(٧) في نوني (ضيفن) و (رعشن) محترزان: أحدهما: تحركهما في الوصل، والآخر: ثبوتهما خطًّا. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤، التصريح ١/ ٣٩، حاشية الصبان ١/ ٧١ .

قوله: (**زائدة**) احترَز عن نونِ إذَنْ الحرفيَّة؛ لأصالتها[١]، وقوله: (**تَلحَقُ الآخِر**) احترَز به عن نونِ: غَضَنْفَر[٢]، وقَرَنْفُل[٣]، وقوله: (**زائدة**) أي علَى أصلِ بُنْيَة الكلمة.

قوله: (**يَتبَعُ آخِرَ الاسم في اللَّفظ**) لو قال: الكلِمة بدل اللَّفظ[٤] لَسَلِم مِن الدَّور أي بعد آخرِه ولو حُكمًا، نحو: يَدٍ[٥]، ومَعنَى تبعيَّتِها للآخر أنَّها مُفرَّعةٌ عليه، وتابعة له، بمعنى أنَّه إذا وُجِد الأوَّل وُجِد الثَّاني، فلا يَنتقض، قوله: (**في اللَّفظ**) أي دَرَجًا.

قوله: (**وتُفارِقه في الخَطِّ**)[٦] أي آخِر الاسم في الخطِّ، فلا تُرسَمُ ذاتُها ولا يُرسَمُ بَدَلها، فقولنا: فلا تُرسَمُ ذاتُها أي دائمًا، وقولنا: ولا بَدَلها أي غالبًا، ومِن الغالِب أنْ يُرسَم بَدَلها، كقولِك: (رأيتُ زيدًا) في الوقف، أي وهو الألف، وألِفُ المنصوب للتَّمييز.

وقوله: (**في الخَطِّ**) أي وفي الوقف أيضًا[٧]، وقد تفارقه في الوصل أيضًا، كما إذا كانت في عَلَمٍ موصوفٍ بابن مُضافٍ إلى عَلَمٍ آخر، نحو: قال زيدٌ بن عمرو، ويُحذَف تنوين [٢١/ ب] زيدٍ للتَّخفيف ولِكثرة الاستعمال[٨]، وإنَّما فارقت النون في الخطِّ؛ لأنَّ العرب لم تضع لهُ أي للتَّنوين حرفًا[٩]؛ لأنَّه غُنَّة مِن الخيشوم فقط، وهي صفة تابعة للحرف[١٠].

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٤٦، شرح الآجرومية للسنهوري ص ٩٤ .

(٢) الغضنفر: الغليظ الجافي، وهو من أسماء الأسد. ينظر: اللسان (غضفر) ١٠/ ٨٤ .

(٣) القرنفل: شجر هندي طيب الرائحة. ينظر: اللسان (قرن) ١١/ ١٤٤ .

(٤) في (ح): الاسم.

(٥) ينظر: التصريح ١/ ٣٩ .

(٦) ينظر هذا التعريف في: الجنى الداني ص ٢٣، أوضح المسالك ١/ ١٤، المغني ٤/ ٢٦٤، شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٢، شرح الأشموني ١/ ٧٠.

(٧) ينظر: شرح السنهوري ص ٩٤ .

(٨) ينظر: حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢١ .

(٩) وهذا قول الرضي. ينظر: شرح الرضي ٣/ ٤٨٢.

(١٠) ينظر: أسرار العربية ص ٣٦.

قوله: (**استغنَاء عنها بتكرار الشَّكْلَة**[١] **عند الضَّبطِ بالقلَم**) أي هذا غيرُ مُعوَّلٍ عليه؛ لأنَّه قد لا يُضبَط ولا يُشكَل بالقلم، بأنْ يُترَك ضبط الكلمة من غير شَكل.

وكلام الرَّضِي[٢] هو التَّحقيق[٣]، وكلام الشَّارح - رحمه الله - تعالى مبنيٌّ على عُرفِ العامَّة، اخترعَه الشَّارح - رحمه الله - تعالى تسهيلاً علَى المبتدِئ.

قوله: (**نحو: زيدٍ**) أشارَ - رحمه الله - بتعداد الأمثلة إلى بيان أنواع التَّنوين الخاصَّة بالاسم، وهي أربعة[٤]:

أحدها: تنوين التَّمكين[٥] الدَّال على تمكين الكلمة في الاسمية، بكونها لم تُشبِه الحرف فتُبنَى، ولا الفعل فتُمنَع مِن الصَّرف[٦]، وأشار إليه بـــــزيدٍ ورجُلٍ.

---

(١) هي علامة الإعراب، اسم مرّة من شكلت الكتاب شكلاً، أي أعلمته بعلامات الإعراب. ينظــر: الخزانة ١/ ١١٨، المعجم الوسيط (شكل) ٤٩١.

(٢) هو محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، من أئمة علماء النحو، من أشهر كتبه شرح كافية ابــن الحاجب، وشرح الشافية، توفي نحو ٦٨٦هـ. ينظر: بغيــة الوعـــاة ١/ ٥٦٧، كــشف الظنــون ٢/ ١٣٧٠، الأعلام ٦/ ٨٦.

(٣) قال الرضي: «وإنما لم يجعل للتنوين في الكتابة، في الرفع والجر صورة؛ لأن الكتابــة مبنيــة علــى الوقف، والتنوين يسقط فيه جرًّا ورفعًا، فلذا كتب في حال النصب ألفًا؛ لأنه يقلب ألفًا فيه». شرح الكافية ٣/ ٤٨٢.

(٤) هذا هو رأي جمهور النحويين. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١١، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٧١، أوضح المسالك ١/ ١٤، وزاد بعض النحويين أقسامًا أخرى للتنوين بعضها غير مختص بالاسم. ينظر: المغني ٤/ ٢٧٥_٢٨٤، شرح التصريح ١/ ٢٦_٣١، القلادة الجوهرية ص ٢٨٩_٢٩٦، حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢١ .

(٥) ويسمى تنوين الأمكنية، وتنوين الصرف. ينظر: التبيين ص ١٧٣، شرح التصريح ١/ ٢٤ .

(٦) ما ذكره الشارح من فائدة هذا التنوين هو مذهب سيبويه. ينظر الكتاب ١/ ٢٠ .

وفي الفائدة من هذا التنوين مذاهب أخرى، منها:

١- أنه للفرق بين ما ينصرف ومالا ينصرف، وبه قال ابن جني في سر الصناعة ٢/ ٤٩٤ .

٢ - أنه للفرق بين الأسماء والأفعال، وهذا مروي عن بعض الكوفيين وقطرب .

ينظر في هذه المذاهب: الإيضاح في علل النحو ص ٩٧، الارتشاف ٢/ ٦٦٧.

فقوله: (**نحو: زيدٍ ورجُلٍ**) مثَّل برجُلٍ للرَّدِّ علَى مَن يقول: إنَّ تنوينه تنوين تنكِير[١] وهو خطأ[٢]؛ لأنَّ تنوين التَّنكير لا يَلحق إلا المبنيَّات[٣].

قوله: (**وصه**) مثال لتنوين التنكير اللاَّحق لبعض الأسماء المبنية؛ للدَّلالة على تنكير الكلمة بعُمومها وخِفَّتها[٤]، و(صه) للسُّكوت عن مُطلَق الحديث إنْ نُوِّن، وإنْ لم يُنوَّن فهو لِطلَب السُّكوت عن حديث مُعيَّن[٥].

قوله: (**ومُسلماتٍ**) هذا مثالٌ لتنوين المقابلة اللاَّحق لجمع المؤنث السالم في مُقابلة التنوين في جمع المذكَّر السالم[٦]؛ لئَلا يلزم مَزِيَّة الفرع على أصله.

قوله: (**وحينئذٍ**) هذا مثالٌ لتنوين العِوَضِ عن جُملة[٧]، والأصل: حين إذا كان كذا وكذا، فحُذِفت الجملة، وعُوِّض عنها التنوين وكُسِرت الذَّال لالتقاء الساكنين، وبقي ما هو

---

(١) وهو الرضي الذي يرى أن تنوين التنكير يأتي في غير المبنيات، فتنوين (رجل) عنده يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمي به تمحض للتمكن. ينظر: شرح الكافية ١/ ٤٥.

(٢) وعده ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٣/ ١٠١٠) ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٢) ، وابن هشام في المغني (٤/ ٢٦٦-٢٦٧) توهمًا، واحتج الأخيران بأنه لو سمي به ـأي: رجلٌـ لبقي تنوينه مع زوال التنكير.

(٣) وهذا رأي الجمهور. ينظر: الارتشاف ٢/ ٦٦٧، أوضح المسالك ١/ ١٤، شرح ابن عقيل ١/ ١٧، الهمع ٢/ ٥١٧.

(٤) وهذا التنوين سماعي في اسم الفعل كـ: صهٍ و مهٍ وإيهٍ، واسم الصوت كـ: غاقٍ غاقٍ، وقياسي في العلم المختوم بـ(ويهٍ) ينظر: الجنى ص ١٤٥، والمغني ٤/ ٢٦٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩، ومثاله أيضًا: سيبويهٍ، بتنوينه إذا أردت شخصًا ما، وبلا تنوين إذا أردت شخصًا معينًا اسمه ذلك. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٤.

(٦) هذا مذهب جمهور النحويين، وذهب الربعي إلى أنه تنوين صرف لا مقابلة، وقد ضعف الجمهور قوله هذا بأنه لو سميت به امرأة فإن فيه العلمية والتأنيث، ولا ثبات لتنوين التمكين معهما، لكن لما ثبت دل على أنه ليس تنوين تمكين. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٣، الارتشاف ٢/ ٦٦٩، شرح الأشموني ١/ ٧٩، شرح التصريح ١/ ٢٥، الهمع ٢/ ٥١٧.

(٧) ينظر: المقرب ١/ ٢١٥، وشرح الجمل ١/ ١٠٩، والجنى الداني ص ١٤٥، والمغني ٤/ ٢٧٤.

=

عِوَضٌ عن جُمَلٍ نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾﴾(١)، فهو عِوَضٌ عما قبله مِن الجمل الثلاث (٢)، وما هو عِوَض [٢٢/ أ] عن حرفٍ، كتنوين المنقوص نحو: قاضٍ، وهادٍ(٣)، وما هو عِوَضٌ عن كلمة، كتنوين (كُلٍّ) و(بعضٍ)(٤) نحو: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾(٥) ونحو: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٦)، أي على بعضِهم.

قوله: (**فهذه أسماء**) أي الكلمات المذكورة. قوله: (**لوجود التنوين في آخرها**)، هذا تعليل لكونها أسماء، وإن كان بعضُها لا يقبل ما يأتي مِن العلامات، وقوله: (**في آخرها**) أي عَقِب آخرِها أو بعد آخرِها.

وجعلها الأخفش تنوين صرف، والكسرة إعراب. ينظر: معاني القــرآن للأخفــش ١/ ٢٩٥، المغني ٤/ ٢٥٠.

ورد بملازمتها البناء؛ لمشابهتها الحرف في الوضع، وفي الافتقار دائمًا إلى الجملة، وبأنها كــسرت حيث لا مقتضى لكسرها. ينظر: شرح التصريح ١/ ٤٢، وحاشية الصبان ١/ ٧٨.

(١) سورة الزلزلة آية: ٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩.

(٣) ومثاله أيضًا: اللاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل نحو: جوارٍ وغواشٍ، في حالتي الرفــع والجر، وأصلهما: جواريٌ وغواشيٌ، فحذفت الياء تخفيفًا ثم جعل التنوين عوضًا عنها؛ لأن الإعلال مقدم على منع الصرف، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وحكاه سيبويه عن الخليل، وقيــل: هــو عوض من الحركة، وعزي إلى المبرد والزجاج والزجاجي، وقيل: إنه تنوين صــرف، وعــزي إلى الأخفش. ينظر: الكتاب٣/ ٣١٠، شــرح الكافيــة الــشافية ٣/ ١٤٢٣-١٤٢٥، الارتــشاف ٢/ ٦٦٨، المغني ٤/ ٢٧٠، شرح الصريح ١/ ٤١، وحاشية الصبان ١/ ٧٧.

(٤) ممن قال به ابن هشام والسيوطي، وقد نقل ابن يعيش الخلاف فيه ورجح أنه تنوين صرف يــذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها، وتبعه خالد الأزهري، وأورد أبو حيان والمرادي الخــلاف فيــه ولم يرجحا. ينظر: شرح المفصل ٩/ ٣١-٣٢، الارتشاف ٢/ ٦٦٨، توضيح المقاصد ١/ ٢٥، المغــني ٤/ ٢٧٤، شرح التصريح١/ ٤٢، الهمع ٢/ ٥١٧.

(٥) سورة الإسراء آية: ٨٤.

(٦) سورة الإسراء آية: ٥٥.

قوله: (**ودخولِ الألفِ واللامِ**)[١] فـ(دخول) معطوفٌ على الخفض، والألف مضاف إليه واللامِ معطوف على الألف، وقوله: (**واللام**) أي بنفسِها أو بَدَلها نحو: (أَمْ) في لغة حِمْيَر[٢]، ولو قال المصنف – رحمه الله –: ودخول (أَلْ) لكان أولى؛ لقاعدة أَنَّ كل كلمة زادت على حرف يُعبَّر عنها بلفظها[٣] إلا أَنْ يُقال راعى الأقرب لِفهم المبتدئ، ولم يقل إفادة التعريف لِيشمل الزائدة والموصولة كالتي والمضروب؛ لأنهما مِن خواص الأسماء[٤].

ودخول (أَلْ) على (الذي) في زَعْمِ مَن قال إنَّه حرفٌ مردودٌ؛ لأنَّه اسم[٥]، ودخول الثانية على الفِعل في قولِه:

---

(١) للنحويين في (أل) التعريف عدة مذاهب:

الأول: مذهب الخليل وهو اختيار ابن مالك: أن حرف التعريف ثنائي وهما الألف واللام ويسميها (أل) تمثيلاً بـ(قد) وهمزتها عنده همزة قطع، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال. ينظر: معاني الحروف للرماني ص ٦٩، شرح التسهيل ١/ ٢٥٤.

والثاني: مذهب سيبويه وهو أن حرف التعريف ثنائي أيضًا وهمزته همزة وصل زائدة معتد بها. ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦.

والثالث: مذهب أكثر المتأخرين، وهو أن حرف التعريف هو اللام وحدها. ينظر: الجنى الداني ص ١٩٣، ونسب لسيبويه. ينظر: معاني الحروف للرماني ص ٦٩، والارتشاف ١/ ٩٨٥.

(٢) قبيلة قحطانية يرجع نسبها إلى حمير وهو العرنجج بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. ينظر: جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٩.

وينظر في نسبة هذه اللغة إلى حمير: الصحاح ٥/ ١٩٥١ (سلم) ، وتسمى (طُمْطُمانِيّة حِمْيَر). ينظر: فقه اللغة وسر العربية ص ١١١، والمزهر ١/ ٢٢٣.

وقد نقلت هذه اللغة عن طيئ في شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٤، والجنى ص ١٤٠، وعن حمير ونفر من طيئ في شرح الرضي ٣/ ٢٤١، والمغني ١/ ٣١٠، وعن هذيل في معاني الحروف ص٧١.

وفي المغني ١/ ٣٠٩: وقيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس .

(٣) ينظر: الجنى الداني ١٩٣، وشرح الشذور ص ٣٧.

(٤) ينظر: شرح الآجرومية للسنهوري ص ٩٧.

(٥) في حاشية الصبان ١/ ٨٠: المراد لفظ (أل) فهو حينئذ اسم همزته همزة قطع.

مَا أَنتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ[١] ... ...

شاذٌّ[٢]، واختار هذه الأداة دون غيرها مِن بقية المعَرِّفات كالإضافة والإشارة لوضوحها وشهرتها وقُربها[٣].

قوله: (**عليه**) هذا مُستفاد مِن الدخول، وقوله: (**في أوَّله**) أي على أوَّله، أو مع أوَّله. قوله: (**نحو: الرَّجُل والقِيام**)[٤]، الأَولى أنْ يقول: رَجُلٌ وقِيام[٥]، وإذا دخلت عليهما فيقال الرَّجُل والقِيام[٦]، ومثَّل بمثالين للإشارة إلى أنَّه لا فرقَ في ذلك بين الذَّات واسم المعنى، وقوله: (**نحو**) هو خبر لمبتدأ محذوف أي وذلك نحو: (**الرَّجُل والغُلام**).

---

(١) هذا صدر بيت من البسيط منسوب للفرزدق، وليس في ديوانه وتمامه:

... . ولا الأصيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ

والشاهد فيه قوله: (التُّرضى) حيث دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع المبني للمجهول، ضرورة عند الجمهور، واختيارًا عند الأخفش وابن برهان وابن مالك: وذلك لإمكانه أن يقول: المرضي.

والبيت من شواهد: الإنصاف ٢/ ٥١٢، والمقرب ٦٣، توضيح المقاصد ١/ ٣٥، تخليص الشواهد ص ١٥٤، أوضح المسالك ١/ ٢٠، المساعد ١/ ١٥٠، المقاصد النحوية ١/ ١١١.

(٢) وهذا مذهب البصريين، وقالوا: لا يجوز في غير ضرورة الشعر، وقال عبد القاهر الجرجاني: إنه من أقبح ضرورات الشعر. ينظر: معاني الحروف للرماني ص ٦٨. وشرح الشذور ١٧.

وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك إلى أنه جائز في الاختيار وإن كان قليلاً، وتمسكوا بما ورد من الشواهد عن العرب كهذا البيت. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠٠ ــ ٢٠١.

(٣) أي اشتهارها مابين النحاة أنها علامة من علامات الأسماء، وكذلك قربها من الاسم فهي مباشرة له كالتنوين.

وفي حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢٤: وإنما اختصت (أل) المعرِّفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه؛ لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف.

(٤) في (ح) و(ص): والغلام.

(٥) في (ح) و(ص): وغلام.

(٦) في (ح): فيقال والغلام.

وقوله: (**فالرَّجُل والقِيام**)[١] اسمان [٢٢/ ب] لدخول الألف واللام في أولهما، فالرَّجُل بالجر على الحكاية والرفع على الابتداء، وقوله: (**لدخولِ الألف واللام**) فيه ما تقدم في اعتراض المتن لأَنَّ القاعدة أنه إذا كانت الكلمة على حرف عُبِّر عنها باسمها، فـــ(التاء) مِن: (ضربتُ) يُقال فيها (التاء) فاعل ولا يُقال و(ت) فاعل، ويُستثنى منه فعلُ الأمر الباقي على حرف فلا يُغيَّر نحو: (قِ) و(عِ) و(لِ) وأما إذا كانت على حرفين عُبِّر بمسماها لا باسمها، فيقال: (أَلْ) و(قَدْ) و(مِنْ) ولا يقال الألف واللام، ولا القاف والدال[٢].

قوله: (**ودخول حرف الخفض إلخ**) سُميت بذلك لأنها تعمل الخفض أيضًا، كما أنَّ حروف النصب تعمل النصب وحروف الجزم هي التي تعمل الجزم[٣]، ونبَّه الشارح – رحمه الله – تعالى بـــ(دخول) على أنَّ (حروف) معطوف على الألف واللام لا على الخفض، لما يلزم عليه من إيهام أنها مُلحقة مِن آخره وليس كذلك.

وقوله: (**حروف الخفض**) أي وسواء كان المخفوض صريحًا أو مؤولاً أو مُقدَّرًا نحو: مِن الرسولِ، وإلى أنْ يقومَ زيدٌ أي إلى قيامِه، وبِنامَ صاحبُهُ أي بليلٍ نامَ صاحبُهُ، وبهذا يندفع ما قيل: إنَّ حروف الخفض تدخل على غير الاسم[٤].

قوله: (**في أوله أيضًا**) وهو مصدر آضَ أي رجَع إلى الكلام السابق رجوعًا، وقد وقعت بين سببين متجانسين وهما أوَّل وأوَّل في المحلَّين وقدَّمنا هذا[٥].

---

(١) في (ح) و(ص): والغلام.

(٢) سبق الكلام عليه. ينظر: ص ١٥٢.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦١ .

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٩٧، شرح التصريح ١/ ٢٢، الهمع ١/ ٢٨.

(٥) ينظر: ص ١٣٨.

قوله: (**نحو مِن الرَّسولِ**) أي وذلك يصِحُّ نصبه على أنَّه مفعول لفعل محذوف. قوله: (**فالرسولِ: اسمٌ لدخولِ حرفِ**[(١)] **الخفضِ عليه إلخ**) الرسول بالجرِّ على الحكاية وبالرفع على الابتداء، أو اللام في قوله: (لدخول) لام التعليل أي لأجل دخول. قوله: (**وهي مِن إلخ**) [٢٣/ أ] أنَّثَ الضَّمير باعتبار الكلمة، وإلا فكان القياس أن يقول: وهو مراعاة للحرف[(٢)].

وقوله: (**وحاصل ما ذَكَرَه**) أي المصنِّف - رحمه الله - تعالى من علامات الاسم.

قوله: (**مِن**) بيان (ما) مِن قوله: (**ما ذكره**)، وقوله: (**أربع**) خبر لقوله: (**حاصل**)، ورفع بذكر هذا العدد توهم أنَّ الألف واللام وحروف الخفض علامة واحدة.

قوله: (**اثنان**) بدل مِن أربع، بدل مفصل مِن مجمل مرفوع بالألف، وقوله: (**يلحقان الاسم في آخره**) أي بعد آخره أو عليه، قوله: (**وهما**) مبتدأ خبره: (**الخفض والتنوين**) عطف عليه، وقوله: (**واثنان**) معطوف على (اثنان) المتقدمة، قوله: (**يدخلان عليه في أوله وهما**) مبتدأ خبره: (**الألف واللام**) معطوف عليه.

قوله: (**الألف واللام**) اسمان لشيء واحد وهو (أل) كما تقدم.

وقوله: (**وحروف الخفض**) معطوف على الألف واللام، فإنْ قلتَ: كلام المصنف - رحمه الله - تعالى يقتضي أنَّ علامات[(٣)] الاسم دائرة بين هذه العلامات التي[(٤)] ذكرها، ويرِد عليه الضمائر المرفوعة والمنصوبة، وأسماء الأفعال كـ(هيهات) و(أي) و(كم) وغير ذلك.

قلتُ: ليس في عبارته حَصْرٌ؛ لأنَّه قال: (**والاسم يُعرفُ بالخفضِ إلخ**) يعني ويُعرف بغير ذلك، أو أنَّ[(٥)] المراد ما يقبل العلامات المذكورة ولو بالمرادف، وبقي مِن علامات الاسم

---

(١) في (ص) و(س): حروف.

(٢) في (ص) و(س): للحروف.

(٣) في (ص) و(س): علامة.

(٤) في (ص) و(س): الذي.

(٥) في (ص) و(س): وأن المراد.

النَّداء ويكون في أوَّله[(١)]، كـ(يا زيد)، وياء التصغير[(٢)]، ويكون حشوًا في وسَطِه مثل: فُلَيس ودُرَيهِم[(٣)]، وألف التكسير[(٤)] ويكون أيضًا حشوًا مثل: دراهِم ورِجال.

وتقدَّم ما يلحقه مِن آخره، والذي يلحقه من جملته أنَّه يُثنَّى ويُجمع[(٥)]، سواء كان في جمع تصحيح أو جمع تكسير [٢٣/ ب] نحو: زيدَينِ وزيدِينَ وهنداتٍ ومساجدَ وأُخَرَ، وبمعنى التثنية والجمع نحو: ذَين والذين.

ومِن العلامات المعنوية جواز الإخبار عنه[(٦)]. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾[(٧)] وأما ((تَسمَعَ بالمعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أَنْ تَراهُ))[(٨)] فليس إخبارًا عن الفعل بل عن المصدر الذي وقع الفعل موضعه، أي: سماعُك بالمعيدي[(٩)]، ومِن المعنوية أيضًا: إضافته[(١٠)]، نحو: ﴿مَلِكِ

(١) ينظر: أسرار العربية ص١٠، وذكر ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٢ أن اعتبار الاسم بالنداء ينبغي أن يكون بغير (ياء) من حروفه كـ(أيا) و (هيا) و (أي) فإنها لا تدخل إلا على الاسم، ولا ينبه بها إلا منادى مذكور، بخلاف (يا) فإنها قد ينبه بها غير مذكور، فيليها فعل، نحو: (يا حبذا)، وحرف، نحو: (ياليتنا)، وذكر ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٩، أن المقصود من النداء أن تكون الكلمة مناداة.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص١٠، شرح ابن عقيل ٤/ ١٥١، الأشباه والنظائر ٢/ ٨، حاشية الخضري ١/ ٤٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية ١/ ١٤، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٢٠.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٨.

(٥) ينظر: أسرار العربية ص١٠، الأشباه والنظائر ٢/ ٨.

(٦) ينظر: المرجعين السابقين.

(٧) سورة الأنعام آية: ٧٣.

(٨) هذا مثَلٌ قاله النعمان بن المنذر، وقيل: المنذر بن ماء السماء.

وهويضرب فيمن كان خبره خيرًا من مرآه، ويروى أيضًا: تسمعُ، وأن تسمعَ، ولأن تسمع، ولا أن تراه.

ينظر: جمهرة الأمثال ١/ ٢٢٦، مجمع الأمثال ١/ ١٢٩.

(٩) ينظر: الخصائص ٢/ ٤٣٤، اللباب ١/ ٤٨، شرح الأشموني ١/ ٨٢.

(١٠) ينظر: أسرار العربية ص ١٠، الأشباه والنظائر ٢/ ٨.

ٱلنَّاسِ ﴿٢﴾﴾[١] وأما الإضافة إليه فليست من خواصه إذا قُيِّدَت بعدم التَّأويل، وإلا ورَدَ نحو: ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾[٢]، ومِن المعنوية أيضًا أنْ يكون فاعلاً أو مفعولاً به، وخواص الاسم كثيرة، وقد جمَعَها بعضهم وعدَّها[٣]، وفيما ذكرناه كفاية[٤].

قوله: (**وعَكَسَ الترتيبَ الطبيعيَّ لِطولِ الكلامِ على حروفِ الخفض**)[٥] أي وعكَسَ المصنف – رحمه الله – تعالى الترتيب المنسوب إلى الطَّبع المقتضِي تقديم المقدَّم[٦] أي ما حقَّه التَّقديم، وما حقَّه التأخير الموافق لمعناه اللغوي، وهو تقديم المقدَّم وتأخير المؤخَّر، وقوله: (**لطول الكلام**) أي أنهم تارَةً يقدِّمون ما الكلام عليه أطول ليتلقَّاه الذِّهن وهو خالٍ وتارَةً يقدِّمون ما الكلام عليه أقَلُّ، ليتفرغوا منه إلى ما الكلام عليه أطول، وأخَّرَ الألفَ واللام لمناسبتها لها في الدخول.

قوله: (**وعطَفَ العلامات بالواو المفيدة لمطلقِ الجمع إلخ**) هو معطوف على قوله: (**عَكَسَ**) الراجع ضميره للمصنف، والمراد أنَّ المصنف – رحمه الله – تعالى اختار أن يكونَ العطفُ بالواو لِحكمة[٧].

وقوله: (**العلامات**) أي المارَّة في قوله: (**بالخفضِ والتنوينِ إلخ**).

---

(١) سورة الناس آية: ٢.

(٢) سورة المائدة آية: ١١٩.

(٣) كابن الأنباري وابن مالك والسيوطي. ينظر: أسرار العربية ص ١٠، شرح عمدة الحافظ ص ١٠٠_١٠٢، الأشباه والنظائر ٢/ ٨ .

(٤) من قوله: (من علامات الاسم النداء) إلى هنا نقلاً عن شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي ص١٨٣_١٨٥، بتصرف يسير.

(٥) المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أولاً على ما يدخل في الأول، وآخرًا على ما يدخل في الآخر، والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم أولاً على ما يدخل في الآخر، وآخرًا على ما يدخل في الأول، وعذره طول الكلام على حروف الخفض. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٣٦.

(٦) في (ح): المتقدم

(٧) سيذكرها المؤلف بعد قليل.

وقوله: (**بالواو**) لا بـــ(أَوْ) ولأن معطوفها له أحكام تُطلب مِن باب العطف منها: أن تكون للتَّقسيم، نحو: الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، ومِنها: أن تكونَ [٢٤/ أ] للتخيير كما سيأتي في بابه، نحو: تزوَّجْ هندَ أو أختَها[١].

وقوله: (**لمطلق الجمع**) أي من غير ترتيب ولا تعقيب ولا معيَّة، فهو لمجرد الاشتراك لفظًا ومعنى[٢].

ولا فرق هنا بين مُطلق الجمع والجمع المطلق خلافًا لمن توهمه[٣]. قوله: (**إشعارًا بأنَّ بعضَها قَدْ يُجامِع بعضًا في الجملة إلخ**) قوله: (**إشعارًا**) أي تنبيهًا لمن له شعورٌ أي إدراكٌ بمواقع[٤] العِبارات، وهو مفعولٌ لأجلِه، و(**قَدْ**) هنا للتَّحقيق أو التَّقليل[٥]، وقوله: (**في الجملة**) أي لا في كُلِّ فرد.

قوله: (**كالخفضِ معَ التنوينِ، أو معَ الألفِ واللام إلخ**) (أو) هنا مانِعة، جمع فتجوز الخلو. قوله: (**قد لا يُجامِع كالألفِ واللام معَ التنوين**)[٦] الكاف هنا استقصائيَّة.

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٧٣.

(٢) وهو مذهب جمهور النحويين، خلافًا لهشام وثعلب من الكوفيين، وقطرب من البصريين في قولهم: إنها تفيد الترتيب، ونسب الرضي وابن هشام والأزهري هذا القول للفراء، وصريح كلام الفراء يدل على أن الواو لا تفيد ترتيبًا، حيث قال: «فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول والأول الآخر، فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة». ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٩٦، مجالس ثعلب ٢/ ٣٨٦، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٨٢، الارتشاف ص ١٩٨٢، الجنى الداني ص ١٥٨، المغني ٤/ ٣٥١. شرح التصريح ٢/ ١٥٦.

(٣) يرى بعض العلماء أنه لا فرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق، فالتعبيران لهما المعنى نفسه. ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٥٦، حاشية الخضري ٢/ ١٥٠.

(٤) في (ح): بموقع.

(٥) والراجح هنا _والله أعلم_ أنها للتكثير، أو للتوقع، وأما ما ذكره المؤلف فمستبعد؛ لأن التحقيق لا يكون في الغالب إلا مع الماضي، ويكون التقليل مع نادر الوقوع، وليس بينهما مناسبة مع قول الشارح. ينظر في معاني (قد): الجنى الداني ص ٢٥٦-٢٥٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٣١.

(٦) في حاشية أبي النجا ص ٣٦: لأن التنوين يكون للتنكير والألف واللام للتعريف، ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما.

قوله: (**ثم استطرَدَ**) أي المصنف – رحمه الله – تعالى أي اتَّبَع ما تقدَّم بما يأتي على سبيل الاستطراد وهو: ذِكرُ الشَّيء في غيرِ محلِّه مع غيره لمناسبة بينهما[(١)]، لأنَّ الخفض محلُّه آخرِ الكتاب ويناسبه ذِكر حروفه معه، فلمَّا ذكَره هنا على وجهِ العلامة ذكَر حروفه معه، وبهذا يندفع التَّكرار بين ذِكرِها هنا وذِكرِها في آخرِ الكتاب، بأنَّه ذَكرَها هنا للاستِطراد، وهو بيانُ أنها علامة للأسماء[(٢)]، مع قطع النَّظر عن بيان عملِها، وذَكرَها في آخرِ الكتاب لبيان عملِها، مع قطع النَّظر عن كونها علامات للأسماء، وإن لم يلزم مِن أحدهما بيان الآخر.

قوله: (**فذَكَر جملة مِن حروف الخفض**[(٣)] **فقال**) أي المصنف، الضَّمير عائدٌ على المصنف، أي إنه – رحمه الله – تعالى ذَكرَ جملة ولم يستوفِها؛ لأنَّه بقِي منها: كَي[(٤)]، وحتَّى[(٥)]، ومُذْ ومُنْذُ[(١)]، وخَلا وعَدَا[(٢)]، وحَاشَا[(٣)]، إذا جُعِلَت حروفًا جارَّة، ولعَلَّ[(٤)]،

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٢٨، التعاريف ص ٥٨.

(٢) في (ح): للاسم.

(٣) وتسمى حروف الجر؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، وكذلك تسمى حروف الإضافة؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، ويسميها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات. ينظر: أسرار العربية ص ٢٢٩، اللباب ١/ ١٧٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٧، شرح الرضي ٤/ ٢٦١، الهمع ٢/ ٣٣١.

(٤) في (كي) ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها حرف جر دائمًا وهو مذهب الأخفش، والثاني: أنها ناصبة للفعل دائمًا وهو مذهب الكوفيين، والثالث: أنها مشتركة بين الناصبة والجارة وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

وتعمل الجر في ثلاثة مواضع: أحدها الداخلة على (ما) الاستفهامية، والثاني: الداخلة على (ما) المصدرية، والثالث: الداخلة على (أن) المصدرية.

ينظر: الكتاب ٣/ ٦، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٩، الارتشاف ص ١٦٤٥، الجنى الداني ص ٢٦٤، المغني ٣/ ٣٣، شرح التصريح ٢/ ٣٦٠، حاشية الصبان ٣/ ٤٠٩.

(٥) المشهور في (حتى) أنها على ثلاثة أقسام:

الأول: أنها حرف جر، نحو: (حتى مطلعِ الفجر)، ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها، والثاني: أن تكون عاطفة تشرك معطوفها في الإعراب والحكم، والثالث: أن تكون ابتدائية، وزاد الكوفيون =

رابعًا: وهو أنها حرف نصب، تنصب الفعل المضارع. ينظر: شرح الرضي ٤/ ٢٧٣، الجنى الداني ص٥٤٢، الارتشاف ص ١٧٥٢، المغني ٢/ ٢٧٠، شرح التصريح ١/ ٦٥٦.

(١) (مذ) و (منذ) لفظان مشتركان بين الاسمية والحرفية، وأصل (مذ) (منذ) على الصحيح ولهما ثلاث حالات:

إحداها: أن يليهما اسم مجرور، فالصحيح أنهما حرفان ولا يجران إلا أسماء الزمان مثل: ما رأيته منذ يومِ الجمعة، والثانية: أن يليها اسم مرفوع، واختلف فيهما، فقال البصريون إنهما مبتدآن وما بعدهما خبر، وقال أكثر الكوفيين: هما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، واختاره ابن مالك، والثالثة: أن يليها الجمل الفعلية أو الاسمية، والمشهور حينئذ أنهما ظرفان مضافان إما إلى جملة أو زمن محذوف مقدر.

ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٠، شرح الرضي ٣/ ٢١٠، شرح التسهيل ٢/ ٢١٦، الارتشاف ص ١٤١٩، الجنى الداني ص ٥٠٠، المغني ٤/ ٢٤٤، شرح التصريح ١/ ٦٧٢، حاشية الصبان ٢/ ٣٠٨.

(٢) خلا وعدا من أدوات الاستثناء وهما لفظان مشتركان لهما وجهان: أحدهما: أن يكونا حرفين جارين للمستثنى ومثاله: قام القوم خلا زيدٍ _أو_ عدا زيدٍ، والآخر: أن يكونا فعلين متعديين ناصبين للمستثنى، وكلا الوجهين ثابت بالنقل الصحيح عن العرب.

ينظر: رصف المباني ص ٢٠٩ و٣٩٠، الارتشاف ٥/ ١٥٣٨، الجنى ص ٤٣٦ و٤٦١، المغني ٢/ ٣١٢و٣٦٩، شرح التصريح ١/ ٥٧٩.

(٣) وهي عند سيبويه وأكثر البصريين حرف جر دائمًا دال على الاستثناء، وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلاً فعلاً جامدًا متعديًا، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائمًا. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٠٩، شرح المفصل ٨/ ٤٧، الجنى الداني ص ٥٦١، مغني اللبيب ٢/ ٢٥٧، شرح التصريح ١/ ٥٥٤، حاشية الصبان ٢/ ٢٤٤.

(٤) (لعل) حرف له قسمان:

أحدهما: أن يكون من أخوات (إنّ) فينصب الاسم ويرفع الخبر، والقسم الثاني: أن يكون حرف جر في لغة عُقيل، وروى الجر بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم من الأئمة، ومن أشهر معانيها: الترجي في المحبوبات، والتوقع في المحذورات.

=

ومتى[(١)]، فهذه تسعةٌ وفي المتن تسعة[(٢)]، وفي حروف القَسَم اثنان وهما [٢٤/ ب] : الواو والتَّاء، وأمَّا الباء فقد تقدَّم عدُّها، فتصير الجملة عشرين حرفًا[(٣)].

قوله: (**وهي مبتدأ**) أي حروف الخفض المذكورة ها هُنا، و(مِن) وما عُطِف عليها خبر، وما بعد (مِن) معطوف عليها بناءً على أنَّ المعطوفاتِ وإن كثُرت معطوفةٌ على الأوَّل، وقيل: كل واحدٍ منها معطوف على ما قبله، ومحلُّ هذا الخلاف ما لم يكن الحرف مرتبًا كـ(الفاء) و(ثُمَّ)، فيكون كل واحد معطوفًا على ما قبله[(٤)]، نحو: قامَ زيدٌ فعمروٌ فخالدٌ.

قوله: (**مِن**) بكسر الميم احترازًا مِن (مَنْ) بفتحها، فإنها تكون شرطًا أو استفهامًا أو موصولاً[(٥)]، نحو: ﴿**مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ** ﴿١٢٣﴾﴾[(٦)] ونحو: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا** ﴿٨٧﴾﴾[(٧)] ونحو: ﴿**وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ**﴾[(٨)] وتكون فاعلاً ومفعولاً نحو: جاءني مَن قام، ورأيتُ مَن قام.

وفي (لعل) الجارة أربع لغات: لعلَّ وعلَّ بفتح اللام فيهما، ولعلِّ وعلِّ بكسر اللام فيهما .

ينظر: رصف المباني ص ٣٩٧، الارتشاف ٥/ ١٧٦١، الجنى ص ٥٧٩، المغني ٣/ ٢٢٧، شرح التصريح ١/ ٣١٢ .

(١) (متى) لها خمسة أوجه: الأول اسم استفهام، والثاني اسم شرط، والثالث اسم مرادف للوسط، والرابع والخامس تكون حرف جرٍّ بمعنى (من) أو (في) وذلك في لغة هذيل، يقولون: أخرجها متى كمه أي من كمه .

ينظر: شرح التسهيل ص ٦٦، الارتشاف ٥/ ١٧٦٥، الجنى الداني ص ٥٠٥، المغني ٤/ ٢٤٠.

(٢) سيذكرها المؤلف لاحقًا وهي (من، وعن، وعلى، وإلى، وفي، والباء، والكاف، واللام، ورُبّ).

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٠، شرح التصريح ١/ ٦٣٠، شرح الأشموني ٢/ ٣٠٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ص ١٩٨٥، ١٩٨٨، الجنى الداني ص ٦١، ٤٢٦، المغني ٢/ ٢١٩، ٤٧٦.

(٥) ينظر في أوجه (مَن): شرح الرضي على الكافية ٣/ ٥٤، المغني ٤/ ١٩٥، وفيهما وجهٌ رابعٌ لـ(مَن) وهو: النكرة الموصوف، ومثاله: مررت بمن مُعجِبٍ لك.

(٦) سورة النساء آية: ١٢٣.

(٧) سورة النساء آية: ٨٧.

(٨) سورة الحج آية: ٣.

واعلم أنَّ: (مِن) و(إلى) و(عن) و(على) و(في)، هذهِ الخمسةُ تدخل على الظاهر والمضمَر والمعرفة والنَّكرة[١].

معاني حروف الجر:

ومِن معاني (**مِن**)[٢] أيضًا: البدليَّة، نحو: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ يَخْلُفُونَ ۝٦٠﴾[٣]، ومِن معانيها: التَّبعيض[٤]، نحو: أخذتُ مِن الدَّراهم، أي بعضِها.

ومِن معانيها: البيان[٥] نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٦]، أي التي هي الأوثان.

قوله: (**ومِن معانيها: الابتداء إلخ**)[٧] اقتصر الشَّارح - رحمه الله - تعالى على أشهرِ معانيها، والمراد بالابتداء هنا أي الابتداء لجزءٍ مُعيَّن وهو أوَّل المسافة، لا الابتداء المطلق، وإلا

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٦، شرح الشذور ص ٤٠٩، شرح التصريح ١/ ٦٣٣.

(٢) ينظر في معاني (مِن): الارتشاف ٤/ ١٧١٨، الجنى الداني ص ٣٠٨، المغني ٤/ ١٣٦.

(٣) سورة الزخرف آية:٦٠.

(٤) مجيء (مِن) للتبعيض مذهب الجمهور وصححه ابن عصفور، وذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج والسهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية، وأن سائر معانيها التي تذكر راجع إلى هذا المعنى.

ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، المقتضب ١/ ٤٤، المقرب ١/ ١٩٨، الارتشاف ٤/ ١٧١٨، الجنى الداني ص ٣١٥، المقرب ١/ ١٩٨.

(٥) أي بيان الجنس، وتكون كذلك إذا حسن تقديرها بـ(الذي هو). ينظر: الأضداد ص ٢٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٢ .

وأنكره ابن عصفور، وتأول ما ورد. ينظر: شرح الجمل ١/ ٤٩١_٤٩٢.

(٦) سورة الحج آية: ٣٠.

(٧) أي ابتداء الغاية في المكان أو الزمان، فمثاله في المكان: خرجت من البصرة، ومثاله في الزمان: نمت من أول الليل إلى آخره، وثبوته في المكان بالاتفاق، وإنما وقع الخلاف في ثبوته في الزمان، فجمهور البصريين إلا الأخفش والمبرد وابن درستويه يمنعونه ويتأولون ما ورد، والكوفيون وابن مالك وأبو =

لكانت اسمًا؛ لأنَّ لفظ الابتداء اسم؛ لأنَّه كلمة تستقِلُّ بالمفهومية فليس معنى مِن. قوله: (**الابتداء**) هو أشهرُ معانيها الأربعة عشر[1]، وبَدَأَ بها لأنها أمُّ الباب وفي معناها المذكور مناسبةٌ لما بعدها.

وتُزاد (مِن) في النَّفي [٢٥/ أ] وشبهِه[2] وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍۢ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍۢ ﴿٣﴾﴾[3] فزيدت في المفعولين.

ولا تُزاد في الإثبات خلافًا للأخفش[4]، ولا حُجَّة له في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾[5]؛ لأنَّ الفاعل مُقدَّر أي: ولقد جاءك مِن نبأِ المرسلين ما يسكُن به

حيان يجيزونه؛ لكثرة ذلك في كلام العرب نظمًا ونثرًا، ولأن التأويل ليس بجيد، وقال الرضي: «والظاهر مذهب الكوفيين».

ينظر: الإنصاف ١/ ٣٧٠، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٠، شرح التسهيل ٣/ ١٣٠، شرح الرضي ٤/ ٢٦٤، الارتشاف ٤/ ١٧١٨.

(١) وذكر ابن هشام أن لها خمسة عشر معنى، وهي بإيجاز: ابتداء الغاية، والتبعيض، وبيان الجنس، والتعليل، والبدل، ومرادفة (عن)، ومرادفة الباء، ومرادفة (في)، وموافقة (عند)، ومرادفة (ربما)، ومرادفة (على)، والفصل، والغاية، والتنصيص على العموم، وتوكيد العموم. ينظر: المغني ٤/ ١٣٦_١٦٤.

(٢) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصرين، وبعض الكوفيين يرون في زيادتها شرطًا واحدًا وهو تنكير مجرورها، لما رووا من قول العرب: قد كان من مطرٍ. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٢٨، الجنى الداني ص ٣١٧.

(٣) سورة الملك آية: ٣.

(٤) يرى الأخفش ومعه الكسائي وهشام وتبعهم ابن مالك أن (مِن) تزاد بلا شرط أي في الإثبات؛ لثبوت السماع بذلك. ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٠، البغداديات ص ٢٤٢، الجنى الداني ص٣١٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٩٨، الارتشاف ٤/ ١٧٢٨، الجنى الداني ص٣١٨.

والأخفش هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي، مولى بني مجاشع، يكنى أبا الحسن، أخذ عن سيبويه، ويعرف بالأخفش الأوسط، صحب الخليل قبل صحبته سيبويه، وكان معلمًا لولد الكسائي، وقرأ عليه الكسائي كتاب سيبويه، من مؤلفاته: كتاب المسائل الكبير، معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق وغيرها، توفي سنة ٢١٥ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٦_٦٧، مراتب النحويين ص ٦٨_٦٩، طبقات النحويين واللغويين ص ٧٢_٧٤، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠_٥٩١.

(٥) سورة الأنعام آية: ٣٤.

قلبُك(١)، وحِكمة زيادتها بعد النَّفي وشبهِه تأكيدُ النَّفي(٢) كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾(٣) أي: ما اتخذ اللهُ ولدًا وما كان معه إله.

قوله: (**وإلى من معانيها**(٤): **الانتهاء**)(٥) أي انتهاء المسافة، وهي ما بينَ الابتداء والانتهاء، لا انتهاء الغاية؛ لأنَّ الغاية هي جزءُ الشَّيء، فيكون للغاية غاية وهلُمَّ جرًّا ويتسلسل إلى ما لا نهاية له، فجوابه: أنَّا لا نُسلِّم ذلك بل نُبقي العبارة على أصلِها، وغايتُه أنَّ الإضافةَ بيانيَّة أي الانتهاء هو الغاية(٦).

وقوله: (**الانتهاء**) هو أظهرُ معانيها السِّتة(٧)، ومن معاني (إلى) أن تكون بمعنى (مَعَ) نحو قوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾(٨)، أي مع قوَّتِكم ومنه: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾(٩)، و﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾(١٠)، ونحو: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(١١)، وتكون بمعنى اللام نحو ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾(١٢) أي

---

(١) ينظر: تفسير الجلالين ١/ ١٦٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٥، الارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

(٣) سورة المؤمنون آية:٩١.

(٤) ينظر في معاني (إلى): الارتشاف ٤/ ١٧٣٥، الجنى الداني ص ٣٨٥، المغني ١/ ٤٨٩.

(٥) أي انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، فمثالها في المكانية: سرت من البصرة إلى الكوفة، ومثالها في الزمانية: صمت من يوم الخميس إلى الاثنين.

(٦) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٢٠: «والمراد بالغاية في قولهم: ابتداء الغاية وانتهاء الغاية، جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية».

(٧) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٥.

وفي الجنى والمغني: أن (إلى) لها ثمانية معانٍ وهي بإيجاز: انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، والمعية، والتبيين، ومرادفة اللام، وموافقة (في)، والابتداء، وموافقة (عند)، والتوكيد .ينظر: الجنى الداني ص ٣٨٥، المغني ١/ ٤٨٩.

(٨) سورة هود آية: ٥٢.

(٩) سورة المائدة آية: ٦.

(١٠) سورة المائدة آية: ٦.

(١١) سورة الصف آية: ١٤.

(١٢) سورة النمل آية: ٣٣.

لَك، ومِن معانيها المصاحَبة، نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[(١)]، أي معَ أموالِكم، وتكون للظَّرفيَّة نحو:

فَلا تَتْرُكَنِّـــي بِالْوَعِيـــدِ كَـــأَنَّنِي إِلَى النَّاسِ مَطْلِيٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْـــرَبُ[(٢)]

أي في النَّاس.

قوله: (**ومثالهما: سِرتُ مِن البَصرةِ إلى الكوفةِ إلخ**) البصرة بفتح الباء وضمِّها وكسرِها، والمنسوب إليهما تُكسَر أوَّله وتُفتَح فقط وقوفًا مع السماع[(٣)]، وكان الأَولى بالشَّارح - رحمه الله - تعالى أن يمثِّل بقولِه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[(٤)]، [٢٥/ ب] تبرُّكًا بالآية الشَّريفة.

قوله: (**فالبَصرةُ والكوفةُ اسمانِ لِدخولِ حرفِ الخفضِ عليهما وهي (مِن) في الأوَّل (وإلى) في الثَّاني إلخ**) البصرةِ بالجرِّ على الحكاية وهي: إيراد اللفظ الأول على صورتِه الأولى أي مِن غير تغيير[(٥)]، وتمثيل الشارح - رحمه الله - تعالى في المكان، وفي الزَّمان من يوم كذا إلى يوم كذا، وغيرِهما مِن سليمان إلى فلان مثلاً.

قوله: (**وهي إلخ**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**الأوَّل**) اعلمْ أنَّ المبدَأ داخلٌ والغاية خارِجة.

---

(١) سورة النساء آية: ٢.

(٢) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨.

والشاهد في البيت: مجيء (إلى) بمعنى (في).

والبيت من شواهد: أمالي الشجري٢/ ٢٦٨، والأزهية ص٢٣٨، وشرح التسهيل ٣/ ١٤٣، والارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى الداني ص٣٨٧، وشرح الأشموني١/ ٤٦٢، وشرح السيوطي ١/ ٢٢٣، والخزانة ٩/ ٤٦٥.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط ٨/ ٣١٧ وفيه: والنسب إلى البصرة بِصْرِي وبَصْرِي، الأولى شاذة، وقال ابن سيده: «وقالوا في البصرة بِصْرِي والقياس بَصْرِي». المخصص ٤/ ١٦١، وفي حاشية الصبان ٤/ ٢٨٤: و لم يُسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بُصرى الشام.

(٤) سورة الإسراء آية:١.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٧٩، شرح التصريح ٢/ ٤٧٩.

قوله: (و(عَنْ) ومن معانيها[١]: **المجاوَزة)**[٢] أي أنَّه خصَّها من معانيها الثَّمانية[٣]؛ لما مرَّ، ومعناها مُفارقة شيءٍ لشيءٍ بعد مرورِه عليه غالبًا[٤].

ومِن معانيها أن تكون بمعنى: (بَعْدَ) نحو: ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ١٩﴾[٥] أي بعدَ طبقٍ.

ومِن معانيها أن تكونَ بمعنى (على) كقوله:

لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أُفْضِلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[٦]

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ٣٨﴾[٧]، وللتَّعليل: ﴿إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[٨].

---

(١) ينظر في معاني (عن): الارتشاف ٤/ ١٧٢٧، الجنى الداني ص ٢٤٢، المغني ٢/ ٣٩٣ .

(٢) وهو أشهر معانيها، ولم يثبت لها البصريون غير هذا المعنى. ينظر: الجنى الداني ص ٢٤٢، والمغني ٢/ ٣٩٣.

(٣) ذكر لها ابن هشام عشرة معانٍ وهي بإيجاز: المجاوزة، والبدل، والاستعلاء، والتعليل، ومرادفة (بعد)، والظرفية، ومرادفة (من)، ومرادفة الباء، والاستعانة، وأن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة. ينظر: المغني ٢/ ٣٩٣_٤٠٣.

(٤) ينظر: الصحاح ١/ ١٠٨.

(٥) سورة الانشقاق آية: ١٩.

(٦) البيت من البسيط، نسب إلى ذي الأصبع العدواني _حرثان بن الحارث_ وإلى كعب الغنوي.

اللغة: لاهِ ابن عمك: أصله (لله در ابن عمك) فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه، وحذفت لام الجر من (لله) واللام التي بعدها، والديان: القائم بالأمر.

الشاهد في البيت قوله: (عني) حيث ورد (عن) بمعنى (على)، ودل على ذلك (فُضِّلت) الذي يتعدى بـ(على).

والبيت من شواهد: أدب الكاتب ص ٥١٣، والأزهية ص ٩٧، والإنصاف١/ ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥٣، وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢، والجنى الداني ص ٢٤٦، وأوضح المسالك ٣/ ٤٣، والخزانة ٧/ ١٣٧.

(٧) سورة محمد آية: ٣٨.

(٨) سورة التوبة آية: ١١٤.

قوله: (**نحو: رميتُ السَّهم عن القوسِ**) أي هذه مجاوزة حقيقيَّة، والمجاوزة المجازية كـــ(أخذت عن زيد علمًا)، فإن العِلم عرض، ولا تحيُّز له بذاتِه. قوله: (**فالقوسُ اسمٌ لدخولِ (عن) عليه**).

قوله: (**وعلى**)[١] أي ولها معانٍ ثمانية[٢]، وتقع فعلاً نحو: علا[٣] زيد فوق الفرس، وتقع اسمًا بمعنى: (فوق)[٤] نحو: نزلتُ مِن علَى الجبلِ.

قوله: (**ومِن معانيها: الاستعلاء**) أي وهو[٥] عُلو شيءٍ فوق شيء آخرَ[٦] حقيقةً أو حكمًا، نحو: عليه دينٌ والسيِّد على عبدِه، ومِن معاني على أيضًا: أن تكون بمعنى (عن) نحو:

إِذَا رضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ   لَعَمْرُ اللهِ أَعجَبَنِي رِضَاهَا[٧]

أي رضيَت عنِّي.

---

(١) ينظر في معاني (على): الارتشاف ٤/ ١٧٣٢،الجنى الداني ص ٤٧٦، المغني ٢/ ٣٧٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٩، الجنى ص ٤٧٦، وذكر ابن هشام أن لها تسعة معانٍ وهي بإيجـــاز: الاستعلاء، والمصاحبة، والمجاوزة، والتعليل، والظرفية، وموافقة (مِن)، وموافقة البـــاء، وأن تكـــون زائدة، وأن تكون للاستدراك والإضراب. ينظر: المغني ٢/ ٢٧٢ـــ٣٨٢.

(٣) وبينهما اختلاف في الرسم فالفعل (علا) بألف مقصورة قائمة من (علا يعلو علوًّا). ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٣٣٩.

(٤) وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى بقاء حرفيتها. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٣٣.

(٥) في (ز): المراد.

(٦) ينظر: اللسان (علا) ١٥/ ٨٣.

(٧) البيت من الوافر، وهو لقحيف العقيلي في النوادر ص ٤٨١، وأدب الكاتب ص ٥٠٧ .

وبنو قُشير ـــبالتصغيرـــ قبيلة عدنانية ينتهي نسبها إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عـــامر بـــن صعصعة. ينظر: جمهرة النسب ص ٣٣٢، وجمهرة أنساب العرب ص ٢٨٩، نهاية الأرب ٣٣٩.

الشاهد في البيت قوله: (رضيت علي)؛ حيث جاءت (على) بمعنى (عن).

والبيت من شواهد: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٠، المقتضب ٢/ ٣٢٠، الأزهيـــة ص ٢٧٧، أمالي ابن الشجري ٢/ ٦١٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٠٩، الارتـــشاف ٤/ ١٧٣٤، أوضـــح المسالك ٣/ ٣٨، الخزانة ١٠/ ١٣٢.

وتكون بمعنى (مَعَ) نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾(١) [٢٦/ أ] أي مع الكِبَر.

قوله: (**نحو: (صعَدتُ علَى الجبَل) فالجبل اسمٌ لدخولِ (علَى) عليه إلخ**) صعَدت بفتح العين وهي من بابِ الشَّرط، فمضارِعُه يصعَد بفتحها؛ لأنَّ القاعدة التصريفية: أنَّه إذا كانت عينُ الفعل أو لامُه حرفًا من حروفِ الحلق أتَى علَى: (فعَل يفعَل) بفتح العين فيهما، ويُسمى عند أهلِ هذا الفنِّ بابِ الشَّرط أي عند الصَّرفيين(٢).

قوله: (**وفي ومن معانيها**(٣): **الظرفية**) أي وهي حلول شيءٍ في شيءٍ(٤)، والحالُّ يُسمَّى مظروفًا، والمحلُّ يُسمَّى ظرفًا بفتح الظَّاء، وهي إمَّا حقيقةً كما مثَّل أو حُكمًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾(٥) وضابط الحقيقة(٦) أن يكون للظَّرف احتواء وللمظروف تحيُّز، نحو: الدِّرهم في الكيس، والماء في الكوز، وضابط المجازية أن يفقد التحيُّز والاحتواء أو أحدهما، مثال ما فُقدا فيه معًا: في نفسِ زيدٍ علمٌ.

ومثال ما فُقد فيه التحيُّز ووجد فيه الاحتواء: في صدرِ فلانٍ علمٌ، ومثال ما فُقد فيه الاحتواء ووُجد فيه التحيُّز: زيدٌ في البرِّيَّة، وتكون في للسببيَّة كقولِه ﷺ: ((دخلَتِ امرأةٌ النَّارَ في هِرَّة))(٧) أي بسببِها.

---

(١) سورة إبراهيم آية: ٣٩.

(٢) ينظر: المقتضب ١/ ١٤، أدب الكاتب ١/ ١٠٢، شرح الرضي على الشافية ١/ ١١٧، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٦٦.

(٣) ينظر في معاني (في): الارتشاف ٤/ ١٧٣٠، الجنى ص ٢٥٠، المغني ٢/ ٥١٣.

(٤) ينظر: اللسان (ظرف) ٩/ ٢٢٨.

(٥) سورة البقرة آية: ١٧٩.

(٦) في (ح): الحقيقية.

(٧) الحديث في صحيح البخاري ص (٦٣٣) ، كتاب بدء الخلق، باب (خمس من الدواب فواسق) برقم (٣٣١٨) ، وفي صحيح مسلم (٤/ ٢١١٠) كتاب التوبة، باب (سعة رحمة الله) برقم (٢٦١٩) .

قوله: (**نحو: الماءُ في الكُوز، فالكوز اسمٌ لدخولِ في عليه**) أي أنَّ الشَّارح – رحمه الله – تعالى اقتصر عليه، وإن كان فيه الخفضُ ودخولُ الألف واللام مراعاةٌ للمتن.

قوله: (**ورُبَّ**[(١)] **بضمِّ الرَّاء إلخ**) أي مع فتح الباء مُشدَّدة (**وهي أشهرُ لغاتها الثَّمان**)[(٢)] أي على سبيلِ الاختصار، وإلا فقد ذُكِر في شرحِ المنفرِجة[(٣)] أنَّ فيها سبعين لغةً، فانظره إن شئت. أو مُخفَّفة، أو مع ضمِّ الباء مُخفَّفة أو إسكانُها مُخفَّفة، وإمَّا بفتحِ الرَّاء مع فتحِ الباء مُشدَّدةً أو مُخفَّفة، وقد تلحقُها في اللُّغتين الأوليين تاء التَّأنيث مفتوحة.

---

(١) هي حرف جر عند البصريين ورجح هذا ابن يعيش واختاره ابن مالك، وذهب الكوفيون والأخفش وابن الطراوة إلى اسميتها واختاره الرضي. ينظر: الكتاب ٢/ ١٧٠، المقتضب ٣/ ٥٧، شرح المفصل ٨/ ٢٦، الإنصاف ٢/ ٨٣٢، شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، شرح الرضي ٤/ ٢٨٨، الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى الداني ص ٤٣٨.

(٢) ذكر المرادي أن لها سبع عشرة لغة وهي: رُبَّ، رَبَّ، رُبَ، رَبَ، رُبَّتْ، رَبَّتْ، رُبَتْ، رَبَتْ، رُبَّتَ، رَبَّتَ، رُبَتَ، رَبَتَ، رُبْ، رَبْ، رُبُّ، رُبُ، رُبَّتَا. ينظر: الجنى الداني ص ٤٤٧.

(٣) قصيدة المنفرجة للإمام التوزري المعروف بابن النحوي المتوفى سنة ٥١٣هـ، ومطلعها:

اشتَدِّي أَزْمَةُ تَنفَرجي قَدْ آذَنَ لَيلُك بالْبَلَج

ولها شروح كثيرة من بينها شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وسماه: الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، وهو الذي أشار إليه المؤلف، كما نقل عنه الزبيدي فقال: «قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري –قدس الله سره– في شرح المنفرجة الكبير له ما نصه: «في رُبَّ سبعون لُغَة: ضَمُّ الراء وفتحُها مع تشديد الباء وتخفيفها مفتوحة في الضَّم والفتح، ومضمومة في الضَّم، كُلٌّ من السِّتَّة مع تاء التأنيث ساكنةً أو مفتوحةً أو مضمومةً أو مع ما، أو معهما بأحوال التَّاء، أو مجردةً منهما، فذلك ثمانٍ وأربعون، وضمُّها وفتحُها مع إسكان الباء، كُلٌّ منهما مع التَّاء مفتوحةً أو مضمومةً، أو مع ما، أو معهما بحالَتَي التاء، أو مجردةً، فذلك اثنتا عشرة، ورُبت، بضم الراء وفتحها مع إسكان الباء أو فتحِها أو ضمِّها، مخففةً أو مشدَّدةً في الأخيرتين، فذلك عشرة». ينظر: تاج العروس (ربب) ١/ ٥١٢، كشف الظنون ص ١٣٤٦.

قوله: (**ورُبَّ**) أي ما لم [٢٦/ ب] تكن مقرونةً بــ(ما) فإن كانت مقرونةً بها كفَّتها عن العمل أي وجاز دخولها حينئذٍ على الفعل(١)، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴿٢﴾﴾(٢)، وأطلق - رحمه الله - تعالى ولم يُقيِّد مجرورَها بكونه نكرة؛ لأنَّ مرادَه بيان أنَّ كلَّ ما دخلَت عليه (رُبَّ) أو حرفٌ مِن هذه الحروف يكون اسمًا، لا بيان ما يختصُّ به كلُّ حرف.

وعدَّها مِن الحروف تبَعًا للبصريين، للرَّدِ صريحًا على الكوفيين القائلين بأنها اسم(٣)، واستدلوا على ذلك بقوله:

إنْ يقتُلُوكَ فَإنَّ قَتلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَارًا علَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٤)

حيث أُخبِر عن رُبَّ بَعارٍ.

وأجاب عنه الجمهور: بأنَّ (عارٍ) خبرٌ عن مبتدأ محذوف أي: هو عارٌ لا خبرٌ عن (رُبَّ)(٥). قوله: (**ومِن معانيها: التَّقليل**) المراد بالجمع أي في قولِه: (**معانيها**) ما فوقَ الواحد لأنَّ لها معنيين فقط، التَّقليل والتَّكثير، قيل: والأوَّل فيها أغلبُ، وقيل: عكسُه، وقيل: هما سواء، وقيل: إنها للأول فقط دائمًا، وقيل: عكسُه(٦)، فإن دخلَت (ما) على (رُبَّ) كفَّتها

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص ٤٥٦، المغني ٢/ ٣٣٣، شرح الأشموني ٢/ ٣٤٧.

(٢) سورة الحِجر آية: ٢.

(٣) ينظر الحاشية رقم (١) ص ١٧٠.

(٤) البيت من الكامل وهو لثابت بن قطنة يرثي يزيد بن المهلب.

والشاهد فيه: الإخبار عن (رب) بعار مما يدل على اسميتها عند الكوفيين، وأجاب عنه البصريون بأن (عارٌ) خبر عن مبتدأ محذوف أي هو عار، لا عن (رب).

والبيت من شواهد: أمالي الشجري ٢/ ٣٠١، الأزهية ص ٢٦٩، المقرب ١/ ٢٢٠، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٩٢، مغني اللبيب ٢/ ٣١٩، همع الهوامع ٢/ ١٦، ٤/ ١٧٣، الخزانة ٣/ ٦٥٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٣٢٠، الهمع ٢/ ٣٤٧.

(٦) ينظر في معاني رُبَّ: الارتشاف ٤/ ١٧٣٧، الجنى ص ٤٣٩، المغني٢/ ٣٢٠.

=

عن العمل وهيأها للدُّخول على الجمل الفعلية، نحو: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ٢﴾[(١)]، وقد قدَّمنا ذلك[(٢)]، وهي هنا للتَّكثير.

قوله: (**رُبَّ رجُلٍ كريمٍ لقيتُه، إلخ**) أشار الشارح - رحمه الله - تعالى بهذا إلى أنها لا تجرُّ إلا نكِرة موصوفةً ظاهرةً عاملُ مجرورِها فعلٌ ماضٍ متأخِّر عنها، مُعرَبة كما مثَّل أو مبنية[(٣)]، كما في قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيظًا قَلْبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتًا لَمْ يُطَعْ[(٤)]

وقد تجرُّ الضَّمير بشرطِ كونه مفردًا مذكَّرًا مُفسَّرًا بنكِرة منصوبة، ولو غير مُفرَدة أو مذكَّرة[(٥)]، وهذا الضَّمير معرِفةٌ على الأصحِّ جرى مجرى النَّكِرة[(٦)] نحو: رُبَّه [٢٧/ أ] رجلاً، أو رُبَّه امرأةً، أو رُبَّه رجلين، أو رُبَّه امرأتين، أو رُبَّه رجالاً أو رُبَّه نساءً.

وقال المرادي في الجنى الداني بعد أن ذكر معانيها: «والراجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور، أنها حرف تقليل» . ينظر: ص ٤٤٠.

(١) سورة الحِجر آية: ٢.

(٢) ينظر: ص ١٧١.

(٣) اختُلف في وصف مجرور رب النكرة: فذهب المبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين إلى وجوبه، وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر ابن خروف إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور وابن مالك.

ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٤١٨، شرح الرضي ٤/ ٢٩٢، شرح التسهيل ٣/ ١٨١، الارتشاف ٤/ ١٧٤١، الجنى ص ٤٥٠، الهمع ٤/ ١٧٨.

(٤) البيت من الرمل وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/ ٩٨.

الشاهد فيه: دخول (رب) على (مَن) وهي نكرة مبنية.

والبيت من شواهد: شرح المفصل ٤/ ١١، الدرر ١/ ٣٠٢، المغني ١/ ٣٢٨، شرح الشذور ص ١٧٠، شرح الأشموني ٢/ ٧٠، الخزانة ٦/ ١٢٣_١٢٥.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٤٧، الجنى ص٤٤٩.

(٦) وهو رأي الفارسي وكثير من النحاة، وذهب الزمخشري وابن عصفور إلى أنه نكرة. ينظر الارتشاف ٤/ ١٧٤٧، الجنى ص ٤٥٠.

وتختصُّ بالظَّاهر المنكَّر، وشذَّ دخولها على الضَّمير[١] نحو: رُبَّهُ رجُلاً.

قوله: (**فــ(رجلٍ) اسمٌ لدخولِ** (**رُبَّ**) **عليه إلخ**) رجلٍ بالجرِّ على الحكاية، وبالرفع على الابتداء.

قوله: (**والباء الموحَّدة ومن معانيها**[٢]: **التعديَة إلخ**) عبَّر عنها باسمِها لكونها على حرف واحد كما تقدَّم[٣]، ونبَّه بالموحَّدة على أنها بنقطة واحدة، ولها نظيرٌ في الحروف ولذلك قد يُقتصَر فيه تعريفها على لفظ الموحَّدة.

وقوله: (**ومِن معانيها: التَّعديَة**) أي وهو الأكثرُ والأغلب[٤]، ومِن معانيها الاثني عشر[٥]: الاستعانة[٦]، والإلصاق[٧]، والعِوَض، نحو: كتبت بالقلم ونحو: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٩﴾﴾[٨]، ونحو: ﴿وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ﴾[٩] أي بدلهما.

---

(١) قال أبو حيان: «والضمير المجرور بــ(رب) مبهم وليس جره بقليل ولا شاذ». ينظر: الارتــشاف ٤/ ١٧٤٧.

(٢) ينظر: في معاني الباء: الارتشاف ٤/ ١٧٠٠، الجنى ص ٣٦، المغني ٢/ ١١٧.

(٣) ينظر: ص ١٥٣.

(٤) بل الأصل في معانيها والأكثر هو الإلصاق وليس التعدية، حتى إن سيبويه لم يذكر لها معنى غـــيره. ينظر: الكتاب ٤/ ٢١٧، والمراجع السابقة المذكورة في الحاشية (٤).

(٥) ذكر ابن هشام أن للباء أربعة عشر معنى وهي بإيجاز: الإلصاق والتعدية والاســتعانة، والــسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدل، والمقابلة، والمجاورة، والاستعلاء، والتبعــيض، والقــسم، والغايـــة، والتوكيد. ينظر المغني ٢/ ١١٧ـ١٤٦.

(٦) أدرج ابن مالك باء الاستعانة في الباء السببية، وآثر التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنـــسوبة إلى الله؛ إذ استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز.
ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٠، الارتشاف ٤/ ١٦٩٥.

(٧) وهو أصل معانيها كما سبق، وينقسم إلى حقيقي مثل: أمسكت بزيدٍ، إذا قبضت على شيء مـــن جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب أو نحوه، ومجازي نحو: مررت بزيدٍ، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيدٍ. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٩٥، المغني ٢/ ١١٧ـ١١٨.

(٨) سورة الحج آية: ٢٩.

(٩) سورة سبأ آية: ١٦.

وقد تكون بمعنى (مِن) نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا﴾[١] أي منها.

وقوله: (**ومن معانيها: التَّعديَة**) أي التعدية الخاصة. والتعدية على قسمين: عامةٌ وهي إيصال معنى العاملِ إلى معمولها، وهذه لا تختصُّ بحرفٍ مُعيَّن[٢]، وخاصةٌ وهي إيصال معنى العامل إلى معمولِه، وهذه تختصُّ بالباء والهمزة والتضعيف[٣].

والشارح - رحمه الله - تعالى مثَّل للتعدية العامة، وما كان ينبغي له ذلك، بل كان ينبغي له أن يمثِّل للتعدية الخاصة أو لهما، فيقول: نحو: ذهبتُ بزيدٍ، وحدَها، أو مع المثال، وتدخل (ما) على (مِنْ) و(عن) و(الباء) فلا تكفُّها عن العمل[٤] نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾[٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٦]، ونحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[٧].

وتُزاد (مَا) بعد (الكاف) فتكفُّها عن العمل غالبًا، وقد تعمل[٨]، مثال الأول: كقوله:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَومَ مَشْهَدٍ   كَمَا سَيفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[٩]

ومثال الثاني:

---

(١) سورة الإنسان آية: ٦.

(٢) أي أنها قدر مشترك بين جميع الحروف الأصلية، وهي إيصال معنى العامل إلى المجرور على المعنى الذي يقتضيه الحرف. ينظر: حاشية الأمير ١/ ٦٩، الدماميني ص ٢١٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٤.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/ ٦٨١، شرح الأشموني ٢/ ٣٤٥.

(٥) سورة نوح آية: ٢٥.

(٦) سورة المؤمنون آية: ٤٠.

(٧) سورة النساء آية: ١٥٥.

(٨) ينظر شرح التصريح ٢/ ٦٨١، شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢/ ٣٤٦.

(٩) البيت من الطويل وقائله نهشل بن حرِّي، يرثي أخاه مالكًا.

الشاهد فيه قوله: (كما سيفُ عمرو)؛ حيث كفت (ما) الكافَ عن عمل الجر.

والبيت من شواهد: أوضح المسالك ٣/ ٦٨، والدرر ٢/ ٤٢، وشرح ديوان الحماسة للمزوقي ص ٨٧٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ص ٥٠٢، الهمع ٢/ ٣٨.

وَنَنْصُرُ مَولانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ ... كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ(١)

قوله: [٢٧/ ب] (**نحو: (مررتُ بالوادي) فالوادي اسمٌ لدخولِ الباءِ عليه إلخ**) أي وتدخل على الظَّاهر والمضمَر(٢).

قوله: (**والكاف ومن معانيها**(٣)**: التَّشبيه نحو: (زيدٌ كالبدرِ) فالبدر، اسمٌ لدخول الكاف عليه إلخ**) وتختصُ بالظَّاهر وشذَّ دخولها على المضمَر(٤).

وقوله: (**ومِن معانيها: التَّشبيه**) أي وهو الأكثر مِن معانيها الأربعة(٥)، وهو مشاركة أمرٍ لأمرٍ في معنى شريفٍ أو خسيسٍ(٦)، كالإضاءة في المثال المذكور، والبلادَة في: زيدٍ كالحمارِ.

والتشبيه له أركانٌ أربعة: مُشبَّه ومُشبَّه به، وأداةُ تشبيه ووجه شبه(٧)، فـ(زيدٍ) في هذا المثال مُشبه، و(البدر) مُشبَّه به، وأداة التشبيه الكاف، ووجه الشبه الإضاءة، وأداة التشبيه ثلاثة: الكاف وكأنَّ ومِثل.

---

(١) البيت من الطويل لعمرو بن براقة الهمداني.

الشاهد فيه قوله: (كما الناسِ) حيث زيدت (ما) بعد الكاف فلم تكفها عن العمل وهو قليل.

والبيت من شواهد: أمالي القالي ٢/ ١٢٢، أوضح المسالك ٣/ ٦٧، المقاصد النحوية ٣/ ٣٣٣، الدرر ٢/ ٤٢، شرح الأشموني ٢/ ٢٩٩، شرح شواهد المغني السيوطي ١/ ٥٠١، الهمع ٢/ ٣٨.

(٢) ينظر: الجنى ص ٤٥، المغني ٢/ ١٤٥.

(٣) ينظر في معاني الكاف: الارتشاف ص١٧١٤، الجنى ص ٧٨، المغني ٣/ ٧.

(٤) وخصه سيبويه بالضرورة، وشاهده ما أنشده في الكتاب ٢/ ٣٨٤، للعجاج وهو في ملحقات ديوانه (٢/ ٢٦٩):

... ... وَأُمُّ أَوعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

وحكم عليه أبو حيان بالشذوذ. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧١٠.

(٥) وعند ابن هشام في المغني أن للكاف خمسة معانٍ وهي بإيجاز: التشبيه، والتعليل، والاستعلاء، والمبادرة، والتوكيد. ينظر: المغني ٣/ ٧.

(٦) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٠٣.

(٧) ينظر: المرجع السابق ص ٢٠٧.

وتكون الكاف للتعليل[١] نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٢]، أي لأجل هدايتِه إيَّاكم، وتكون زائدةً للتقوية نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣] فالكاف زائدة للتقوية، وإلا للزِم إثباتُ مِثل المِثل وهو محال[٤].

قوله: (**واللام ومِن معانيها**[٥]: **المِلك**) أي وتدخل على الظاهر والمضمَر، وتُكسَر[٦] مع الظاهر إلا في المستغاث[٧]، وتُفتَح مع الضمير غير ياء المتكلم نحو: (لِي) فإنها تُكسَر[٨]. والملك أظهر معانيها الخمسةَ عشرَ[٩]، ومحلُّه إذا دخلَت على ما يُملَك، وإلا فهي للاختصاص، نحو: الجُلُّ لِلفرَسِ، والحصيرُ لِلمسجدِ.

---

(١) أثبت هذا المعنى الأخفش وغيره كابن مالك وابن برهان ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ(ما) كحكاية سيبويه: «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه». ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٠، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥٣، الارتشاف ٤/ ١٧١٤، الجنى الداني ص ٨٤، المغني ٣/ ٧.

(٢) سورة البقرة آية: ١٩٨.

(٣) سورة الشورى آية: ١١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٥١١، الدر المصون ٦/ ٧٦.

(٥) ينظر في معاني اللام: الارتشاف ٤/ ١٧٠٧، الجنى ص ٩٥، المغني ٣/ ١٤٩.

(٦) الأصل أن تكون مبنية على السكون، ولكن لما صارت مُعَدَّة لصلاحية الابتداء بها صارت مستحقة للحركة، والواجب أن تُحرَّك بالفتحة؛ لأنها أقرب إلى السكون، والفتحة أخف من غيرها، ولكنهم كسروها للفرق بين العاملة الجرِّ وغير العاملة. ينظر: سر الصناعة ١/ ٣٢٥.

(٧) تفتح اللام مع المستغاث به؛ لأنه منادى. ينظر الكتاب ٢/ ٢١٩، سر الصناعة ١/ ٣٢٩.

(٨) ينظر: المغني ٣/ ١٤٩.

(٩) ذكر المرادي أن لها ثلاثين معنى وهي بإيجاز: الاختصاص، والاستحقاق والملك والتمليك وشبه الملك، وشبه التمليك والتعليل والنسب والتبيين، والقسم والتعدية والصيرورة والتعجب والتبليغ، وأن تكون بمعنى (إلى)لانتهاء الغاية، وأن تكون بمعنى (في) الظرفية، وأن تكون بمعنى (عن)، وأن تكون بمعنى (على)، وأن تكون بمعنى (عند)، وأن تكون بمعنى (بعد)، وأن تكون بمعنى (مع)، وأن =

ومِن معاني اللام أيضًا: الاستحقاق، وهي الواقعة بين ذاتٍ ومعنى، نحو: العِقاب لِلكافرين، والنَّعيم لِلمؤمنين.

ومِن معانيها: التَّعدية والتَّقوية، مثال الأوَّل: هديتُه لِلصواب، والثَّاني: نصحتُ له. قوله: (**نحو: المالُ للخليفةِ، فــ(الخليفةِ) اسمٌ لِدخولِ اللام عليه**) فقوله: (**نحو**) مرفوع.

وقوله: (**فالخليفةِ**) [٢٨/ أ] بالجرِّ على البدليَّة مِن (**الخليفةِ**) والرَّفع على الابتداء.

تكون بمعنى (من)، والتبعيض، ولام المستغاث به، ولام المستغاث من أجله، ولام المدح، ولام الــذم، ولام كي، ولام الجحود، واللام الزائدة. ينظر: الجنى الداني ص ٩٦ــ١٠٥.

[فصل: حروف القسم]:

قوله: (**وحروفِ القَسَم**[١]) بالجر عطفًا على حروف الخفض، أو على الألف واللام، ويصِحُّ عطفه على (مِن) ويكون حينئذ مرفوعًا، و(حروفِ) مضاف و(القَسَم) مضاف إليه.

قوله: (**بفتحِ القافِ والسِّين المهملة بمعنى اليمين**) احْترِز بهِ عن القِسْم بكسر القاف وسكون السين، والقُسُم بضمِّ القاف والسِّين، جمع قَسَم بمعنى الحلف، وعن القِسَم بكسر ثم فتح جمع قِسمة.

قوله: (**وحروفِ القسمِ من حروف الجر**)[٢]، أي فعطْفُ المصنفِ - رحمه الله - تعالى لها على حروف الخفض مِن عطفِ الخاص على العام، وهذا إذا لم تُعطَف على (مِن) فإن عطفتَ عليها كانت مِن جملة الخبر عن الضمير، وتكون مرفوعةً كما تقدم.

قوله: (**وسُمِّيَت حروفَ القَسَم لدخولها على المقسَم به**) هذا استئناف بياني، كأنَّ قائلاً قال له: لم أفردت حروف القَسَم مع أنها أيضًا من جملة ما يجرُّ الاسم؟ فقال: (**لِدخولِها إلخ**) وفيه إشارة إلى الجواب عن فصلِها عمَّا قبلها بقوله: وحروف القَسَم.

قوله: (**وهي ثلاثة**[٣]: **الواو وتختصُّ بالظَّاهر إلخ**) قوله: (**وهي**) مبتدأ.

وقوله: (**الواو إلخ**) خبر المبتدأ في كلام المصنف - رحمه الله - وهو ثلاثةٌ وهذا أولى؛ لأنَّ الأوَّل لا يصِحُّ الإخبار بالمفيد فيه؛ إذ لا يتم الكلام إلا بالمعاطفات، وهذا سِرُّ قولهم: بمراعاةِ العطف قبلَ الإخبار.

لا يُقال في تقديره إخراج المتن عن ظاهره؛ لأنَّا نقول بجواز إخراج المتن عن ظاهرِه إذا قُصِد أنهما كشيءٍ واحدٍ، وإلا فالأولى [٢٨/ ب] ذِكرُ المتن كما هو والتَّقدير بعده.

(١) قال أبو حيان: «فأما القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى خبرية غير تعجبية». ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٦٣.

(٢) قال سيبويه: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به ثم التاء». ينظر: الكتاب ٣/ ٤٩٦.

(٣) وفي الارتشاف ٤/ ١٧٦٥: وحروف القسم الباء والواو والتاء واللام ومُن وأيمُن في مذهب الزجاج، وهو قول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين.

وقوله: (**الواو**) قدَّم الواو على الباء وإن كانت أعمَّ منها لدخولها على الظاهر والمضمَر، لأصالتِها في القَسَم[١]، وأخَّرَ التاء لانحطاطها عن الواو باختصاصها بظاهر مُعيَّن وهو لفظ الجلالة[٢]، أي بحسب الغالب، وإلا فقد تدخل على غيرِه، كــ(تَربِّي) وكــ(تَربِّ الكعبة لأفعلنَّ)، وتدخل أيضًا على الرَّحمن قليلاً، تقول: (تالرَّحمنِ لأفعلنَّ)[٣].

وقوله: (**وتختصُّ بالظاهر**)[٤] هو أيضًا استئناف بياني تأمل، وتختص بالظاهر معرفةً، وتختصُّ أيضا بحذف فعل القَسَم معها، فلا يقال: أُقسِمُ واللهِ[٥]، وبأنها لا تُستعمل في قَسَم السؤال فلا يقال: واللهِ أخبرني بالأمر[٦].

والباء في: (**بالظاهر**) داخلة على المقصور وهو عربيٌّ جيِّد، كقولك: يختص الخفض بالاسم، وأجودُ منه والأكثرُ دخولها على المقصور، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ﴾[٧] فالرَّحمة مقصورة على من يشاء.

قوله: (**واللهِ والطُّورِ**) مثَّل - رحمه الله - تعالى بمثالين، ليُفيد أنَّ الإقسام لا فرق بين أن تكون بلفظِ الجلالة أو بغيرِها، ثُمَّ إن كان الإقسام في كلامه تعالى فلا يتقيَّد بأسمائه ولا صفاته، بل له أن يُقسِم بما شاء، وإن كان الإقسامُ مِن غيره يتعيَّن أن يكون باسمٍ من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته[٨].

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٦٦، الجنى ص ٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٥٩، ٣/ ٤٩٦، المقتضب ٢/ ٣٢٠، الأصول ١/ ٤٣٠.

(٣) حكى هذه الألفاظ الأخفش، ودخول التاء عليها شاذ كما قال الجمهور. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤٠، الإنصاف ١/ ٣٩٧، شرح الرضي ٤/ ٣٠٠، الارتشاف ٤/ ١٧١٧، الجنى ص ٥٧.

(٤) ينظر الجنى ص ١٥٤، المغني ٤/ ٣٨٥.

(٥) هذا مذهب الجمهور، وأجازه ابن كيسان. ينظر: شرح الجمل ١/ ٥٢٦، الارتشاف ٤/ ١٧١٧، الهمع ٤/ ٢٣٦.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٠٠.

(٧) سورة البقرة آية: ١٠٥.

(٨) ينظر: تفسير الطبري ١/ ٢٢٢.

قوله: (**والباءِ الموحَّدة وتدخل على الظاهر نحو**: (باللهِ) **وعلى الضمير نحو**: (**الله أقسم به**))[١]. قوله: الموحَّدة أي المنقوطة بنقطة واحدة، وقوله: (**وتدخل إلخ**) أي ويُشركُها في ذلك بقيَّة حروف الخفض السابقة.

قوله: (**والتَّاء المثناة فوقُ**) احْترِز به عن الموحَّدة والمثلثة، وقوله: (**فوق**) احْترِز به [٢٩/ أ] عن المثنَّاة تحت، و(**فوقُ**) بضمِّ القاف لنية معنى المضاف إليه أو بنصبِها لنية لفظه أي المثنَّاة فوقها.

قوله: (**وتختصُّ بلفظ الجلالة غالبًا**[٢] **إلخ**) أي وسُميَت الجلالة؛ لأنها تدل على الذَّات وما عداها فهو من الصفات، وما يدل على الذات فهو أجلُّ وأشرفُ ممَّا يدلُّ على الصِّفة.

وحكى الأخفش: (تَربِّي) و(تَربِّ الكعبة)، وحكى أيضًا: (تالرَّحمن)، وكلُّها شاذَّةٌ، وقد تقدَّم هذا[٣].

قوله: (**نحو: تاللهِ إلخ**) وتدخل على لفظِ (حياة) مضافا لضَّمير المخاطَب نحو: (تحياتِك)[٤].

قوله: (**وأصلُها بالواو**) كما في تُراث ووُراث[٥]، فهي نائبة عن الواو النائبة عن الباء[٦]، فأُخِّرَت لذلك فحصلَ لها وَهَنٌ وانكسار، فجبروها بأشرفِ الأسماء وهو لفظُ الجلالة.

---

(١) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٦٦، الجنى ص ٤٥، المغني ٢/ ١٤٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٥٩، ٣/ ٤٩٦، المقتضب ٢/ ٣٢٠، الأصول ١/ ٤٣٠.

(٣) تنظر المراجع المذكورة في الحاشية (٤) من ص ١٧٨.

(٤) وهذا شاذ أيضًا. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧١٧، الجنى ص ٥٧.

(٥) ينظر: المقرب ٢/ ١٧٤، الممتع في التصريف ص ٣٨٣.

(٦) قاله الزمخشري. ينظر: الكشاف ٢/ ٣٣١.

وقال أبو حيان معقبًا على الزمخشري: «وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رد هذا السهيلي، والذي يقتضيه النظر أنه ليس شيء منها أصلاً لآخر». البحر المحيط ٦/ ٣٢١_٣٢٢.

=

قوله: (**وقد تُجعلُ هاء نحو: هاللهِ لأفعلن**)(١)، أي وقد تُجعلُ الواو هاء، يُقال بالهمزة والألف، وعلى كلٍّ إما بوصلِ الهمزة أو قطعِها، أو وصلِ الألف أو قطعِها(٢)، وقوله: (**لأفعلنَّ**) أشار به إلى أنَّ القَسَم لا بدَّ له من جواب إما مذكور مقرون باللام نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسۡـَٔلُنَّ﴾(٣)، وإما بـــ(إنْ) المكسورة الهمزة، والنون المخففة مِن الثقيلة، نحو: واللهِ إنْ زيدًا قائم، وإما بـــ(اللام وقد) نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٖ﴾(٤).

وقد يُحذف جواب القَسَم إذا تقدَّم عليه شرطٌ نحو: إن تضربْ زيدًا واللهِ أضربْه فـــ(أضربْه) جواب الشَّرط، وجواب القَسَم محذوف لدلالته عليه؛ لأنَّ القاعدة: أنَّه إذا اجتمع شرطٌ وقَسَم حُذِف جواب المؤخَّر(٥)، وهو هنا جواب القَسَم، قال ابنُ مالك:

واحذِفْ لَدَى اجتِماعِ شَرطٍ وقَسَمْ جَوابَ مَا أخَّرتَ فهُو مُلتَزَمْ(٦)

قوله: (**وقدْ تخلُفها اللام**(٧) **نحو: للهِ لا يؤخَّر الأجل**) أي وقد تخلُف اللامُ الواوَ في نحو: للهِ إلخ، بكسر اللام، وكأنَّك قلت: واللهِ لا يؤخَّر الأجل، وحُكي فتح اللام ولكنَّها مختصة بلفظ الله، [٢٩/ ب] ولا تُستعمل إلا في الأمور العظيمة التي يُتعجَّب منها(٨)، فلا يُقال: للهِ قامَ زيدٌ.

وذكر المرادي أن قولهم إن التاء بدل من الواو والواو بدل من التاء مستضعف، ولا يقوم على صحته دليل. ينظر الجنى الداني ص ٥٧.

(١) ومذهب الأخفش أن الجر بها لا بالحرف المحذوف، وهو اختيار ابن عصفور وابن الربيع. ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٠، المقرب ص ٢٢٧، البسيط ٢/ ٩٣٤.

(٢) تقول: (ها ألله، وهأللهِ، وهللّه، وها الله). ينظر: المقتضب ٢/ ٣٢١.

(٣) سورة النحل آية: ٥٦.

(٤) سورة النحل آية: ٦٣.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٤١٣.

(٦) ينظر: ألفية ابن مالك (عوامل الجزم) .

(٧) والصحيح أن اللام أصل في القسم. ينظر: الارتشاف ٤/ ١٧٦٥، الجنى ص ٩٧، المغني ٣/ ١٨٠.

(٨) ينظر: الجنى ص ٩٧، المغني ٣/ ١٨٠.

وقوله: (**لا يؤخَّر الأجل**)، يصِحُّ بناء لا يؤخَّر للفاعل وضميره يعود على الله تعالى، وبناؤه للمفعول ويكون (الأجَلُ) نائبَ الفاعل.

[علامات الفعل]

قوله: (**والفِعلُ بكسر الفاء إلخ**) أي والفعل المتقدِّم مِن حيث هو بالمعنى الشَّامل لأقسامِه الثلاثة، فالفعل مبتدأ وجملة: (**يُعرَف**) خبر، وهو مِن عطف الجمل أي: فالاسم يُعرَف بكذا، والفعل يُعرَف بكذا .

وهو في اللُّغة: الحَدَث الذي يُحدِثه الشَّخص من قيام وقعود وغير ذلك، وفي الاصطلاح: كلمةٌ دلَّت على معنى في نفسِها، واقترنَت بأحد الأزمنة الثَّلاثة[١]، فخرج بالقيد الأول: الحرف، وبالثاني: الاسم[٢].

وقوله: (**بكسرِ الفاء**) أي لأنَّه اسم لكلمة مخصوصة، وأمَّا الفَعل بالفتح فمصدر (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، مثل: فَهِم يَفْهَم فَهْمًا، أو بفتحهما _أي الفاء والعين_ نحو: ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا، وقَتَل يَقْتُل قتلاً[٣].

قوله: (**يُعرفُ مِن الاسمِ والحَرفِ**) الضَّمير في: (يُعرف) عائد على الفعل باعتبار كونه كلمة.

قوله: (**بــ(قَدْ) الحَرفيَّة**)[٤] أي وهي المنصرِف إليها الاسم عند الإطلاق، واختصَّت بالفعل لاختصاصِ معناها به[٥]، وهو تحقيق الفعل، أو تقريب زمنه، أو تقليله.

وهي في كلام المصنِّف – رحمه الله – تعالى اسم؛ لدخول الباءِ عليها، ووَصَفَها بالحَرفيَّة نظرًا لحالةِ دخولها على الفعل، وقدَّم العلامة المشترَكة؛ لأنَّ الأصل في الماهيَّة الاشتراك،

---

(١) سبق تعريف الفعل لغة واصطلاحًا في أقسام الكلام. ينظر: ص ١٣٦ والحاشية التي على التعريف.

(٢) ينظر: المواهب الرحمانية ص ٦٠، حاشية أبي النجا ص ٤١.

(٣) ينظر: الصحاح ٤/ ١٤٥٩، اللسان ١١/ ٥٢٨، القاموس المحيط ص ١٠٤٣ (فعل) في كلٍّ.

(٤) ينظر في معاني (قد): الأزهية ص ٢١١_٢١٣، رصف المباني ص ٣٩٢، الجنى ص ٢٥٣، المغني ٢/ ٥٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ١١٤، أسرار العربية ص ١١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣.

والأفعال مُشتركة في مُطلقِ الفعليَّة؛ لأنَّ الأصل في الفعل أن يكون حقيقة واحدة، فمرادُه تمييز الفعلِ عن قسيمَيه، ثُم تمييز كلِّ فِعل عن الآخر.

قوله: (بـــ(قَدْ)) مُتعلِّق بـــ(يُعرَف) وأسقط علامة الأمر اختصارًا [٣٠/ أ] لأنَّها مُركَّبة، ففيها طول؛ لأنها مجموع شيئين لا بُد منهما: الدلالة على الطلَب، وقبول ياء المخاطَبة[(١)]، نحو قوله تعالى: ﴿قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢﴾[(٢)].

فلو دلَّت كلمة على الطَّلب ولم تقبل الياء كانت اسم فعل، كـــ(صَهْ) و(حيَّهَلْ)، وإن قَبِل الياء، ولم يدُل على الطَّلب، كانت فِعلاً مضارِعًا نحو: تقومين وتفعلين[(٣)].

ومعنى (قَدْ): التَّحقيق والتَّقريب نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾[(٤)]، وقد قامتِ الصَّلاة.

قوله: (**وتدخل على الماضي نحو: قد قام**) أي المتصرِّف المثبت الخبري، ولا يجوز فصله عنه إلا بالقسم[(٥)]، وأمَّا قول عَديٍّ[(٦)]:

لَولا الحَيَاءُ وَأَنَّ رَأسِي قَدْ عَسَا ... فِيهِ المشِيبُ لَزُرْتُ أُمَّ القَاسِمِ[(٧)]

---

(١) ينظر: شرح الشذور ص ٤٢.

(٢) سورة المدَّثر آية: ٢.

(٣) ينظر: شرح الشذور ص ٤٦، شرح التصريح ١/ ٤٥.

(٤) سورة المؤمنون آية: ١.

(٥) لأن القسم لا يفيد معنى زائدًا وإنما هو لتأكيد معنى الجملة فكان كأحد حروفها. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٤٨، الجنى ص ٢٦٠.

(٦) هو عدي بن الرقاع العاملي، ونسبته إلى الرقاع وهو جد جده لشهرته، كان شاعرًا مقدَّمًا عند بني أمية مدَّاحًا لهم، يعد من الطبقة الثالثة من شعراء الإسلام. ينظر: الأغاني ٩/ ٣٥٠-٣٦٠، وينظر بيته في شعره ص ٩٩، تهذيب اللغة ٣/ ٩٦(عثا).

(٧) البيت من الكامل، ومعنى عسى: أي يبس وصلب، وعسا الشيخ يعسو عسيًّا ولّى وكبر.

والرواية في التهذيب والبحر المحيط واللسان وفي شعره المجموع:

لَولا الحَيَاءُ وأَنَّ رَأسي قَدْ عَثَا ... .

والبيت من شواهد: الأغاني ٣/ ٢٧٥، الكامل ص ١٩٢، المغني ٢/ ٥٣٥، تهذيب اللغة ٣/ ٩٦، اللسان ١٥/ ٢٨ (عثا) ، البحر المحيط ١/ ٣٨٠، تاج العروس (قدد) ٩/ ١٩.

فـــــ(عسا) فيه بمعنى: اشتد[١]، لا الجامدة[٢].

ونحو قوله:

قَدْ وَالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ مَلَكْتَنِي وَتَرَكْتَ قَلْبِي فِي هَوَاك مُعَذَّبَا[٣]

ثم إنَّ (قَدْ) لها أربعة معانٍ[٤]: للتَّحقيق، والتَّقليل، والتَّقريب، والتَّوقع.

مثالها للتَّحقيق: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٥] و﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾[٦]، ومثالها للتَّقليل: قد يصدُق الكذوب، وقد يعثر الجواد، ومثالها للتقريب: قد قامت الصلاة، ومثالها للتوقع: قد يقدُم الغائب.

واعلَم أنَّ حاصل ما ذكره المصنِّف - رحمه الله - مِن علامات الفعل أربعُ[٧] كما تقدَّم في الاسم، ثلاثةٌ تدخل عليه مِن أوله، وهي: قَدْ والسِّين وسَوفَ، وواحدة تدخل عليه في آخرِه وهي تاء التَّأنيث السَّاكنة، والأُولى منها أي وهي (قَدْ) مشتركة بين المضارع والماضي،

---

(١) في (ح): الاشتداد.

(٢) ينظر: المغني ٢/ ٥٤٢، تاج العروس (قدد) ٩/ ١٩.

(٣) البيت من الكامل ولا يُعرف قائله.

والشاهد فيه قوله: (قد والذي رفع السماء ملكتني) حيث فصل بين (قد) والفعل الماضي بالقسم اختيارًا.

(٤) وزاد المرادي وابن هشام معنى خامسًا لها وهو: التكثير، وقال المرادي: وهو معنى غريب. ينظر: الجنى ص ٢٥٨، المغني ٢/ ٥٤٢.

(٥) سورة النور آية: ٦٤.

(٦) سورة المجادلة آية: ١.

(٧) ينظر في علامات الفعل: أسرار العربية ص ١١، كشف المشكل ١/ ١٩٨، شرح المفصل ٨/ ٥، شرح التسهيل ١/ ١٤، الأشباه والنظائر ٣/ ١٩.

والأُخريان أي وهما: السين وسوفَ مختصَّان بالمضارع، واقتصر على هذه العلامات لوضوحها وسهولتها على المبتدئ.

قوله: (**وعلَى المضارِع نحو: قَدْ يقوم**) أي بالشَّرط المذكور مع تجرُّدِه من ناصبٍ وجازمٍ وحرفِ تنفيس، ولا [٣٠/ ب] تُفصَل منه كما مَرَّ، ولها حينئذٍ ثلاثة معانٍ: التوقُّع نحو: قَدْ يقوم زيد، وقَدْ يقدُم الغائب، والتَّقليل: نحو قَدْ يصدق الكذوب، والتَّحقيق نحو: ﴿**قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ**﴾[1] والتَّحقيق أقلُّها، وزِيد عليها معنى آخر: وهو التَّكثير[2]، نحو قوله:

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصادِ[3]

---

(١) سورة النور آية: ٦٤.

(٢) نسب ابن هشام في المغني (٢/ ٥٤٢) هذا المعنى إلى سيبويه، وإن كان سيبويه لم يذكره صراحة بل قال: وتكون قد بمنزلة (ربما)، ثم ذكر البيت، الذي استشهد به المؤلف. (الكتاب ٤/ ٢٢٤) ، وقال المرادي: «ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيبويه» الجنى ص ٢٥٨، وقاله الزمخشري في الكشاف١/ ٣٤٢ في تفسير الآية: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[البقرة آية: ١٤٤]، قال: (أي ربما نرى، ومعناه تكثير الرؤية) ثم استشهد بالبيت، وتعقبه أبو حيان بقوله: «وشرحه على هذا التحقيق متضاد؛ لأنه شرح (قد نرى) بربما نرى، ورب على مذهب المحققين من النحويين إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه، أو لتقليل نظيره». البحر المحيط ١/ ٦٠٢.

(٣) البيت من البسيط لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٤٩، ونسبه سيبويه لبعض الهذليين.

ومعنى القِرن: المماثل له في الشجاعة، ومصفرًّا أنامله: كناية عن الموت، ومجت: صُبغت، والفرصادِ: التوت.

الشاهد في البيت مجيء (قد) للتكثير مثل (ربما).

والبيت من شواهد: الكتاب ٤/ ٢٤٤، المقتضب ١/ ٤٣، الكشاف ١/ ٣٤٢، شرح المفصل ٨/ ١٤٧، الجنى ص ٢٥٩، المغني ٢/ ٥٤٢، الأزهية ص ٢٢١، الهمع ٤/ ٣٧٩.

قولُه: (**فقامَ ويقومُ فِعلان لدخولِ (قَدْ) عليهما إلخ**) أي فقام مبتدأ، ومعطوف عليه وفعلان خبر، والضَّمير في عليهما عائد على الماضي والمضارع أي لدخول (قَدْ) على: (قام) و(يقوم).

قوله: (**بخلاف (قَدْ) الاسمية فإنَّها مُختصة بالأسماء لأنَّها بمعنى حَسْب**)(١) وقوله: (**فإنها**) أي (قَدْ) الاسمية مختصة بالدخول على الأسماء؛ لأنَّ (قَدْ) الاسمية بمعنى (حَسبْ) بالسكون بمعنى (كافٍ)، ويجوز فيها السكون على البناء مراعاةً للفظِها، ويُؤتَى معها بنون الوقاية عند الإضافة إلى ضمير المتكلم جوازًا؛ حِرصًا على بقاء السكون، تقول: قَدِي وقَدْنِي(٢).

وإن أُضيفَت إلى ظاهرٍ جاز إعرابها وبناؤها(٣)، وهو أكثر تقول: قَدُ زيدٍ درهمٌ، فـــ(قَدْ): مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، ودرهمٌ: خبر.

وقَدْ زيدٍ، فـــ(قَدْ) هنا في محل رفع؛ لأنه اسم مبتدأ مبني على السكون، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى، وهذا إذا كانت بمعنى: (حسْب).

فإن كانت اسم فعل بمعنى: (يكفي)(٤) وجب إلحاق نون الوقاية لها، تقول: قَدْنِي درهمٌ، وإعرابه: (قَدْ): اسمُ فعلٍ(٥) لا محلَّ له على الصحيح؛ لأنَّ الراجح أنَّ أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب(٦)، والنُّون: للوقاية، والياء: مفعول به في محل نصب، ودرهمٌ: فاعل.

ويجوز إعرابها نظرًا لإضافتها ولا يتحتَّم بناؤها(١)، ولا تلحقها النون المذكورة [٣١/ أ] نحو: (قَدِي).

---

(١) وتكون كذلك اسم فعل بمعنى (كفى). ينظر: الجنى ص ٢٥٣، المغني ٥٢٢.

(٢) ينظر: الجنى ص ٢٥٣، المغني ٢/ ٥٢٥، شرح التصريح ١/ ١٣٧.

(٣) ينظر: المغني٢/ ٥٢٥.

(٤) كان الأولى بالمؤلف أن يقول: بمعنى (كفى)؛ لأن من النحويين من يمنع اسم الفعل المضارع، كابن الحاجب والرضي. ينظر: الكافية بشرح الرضي ٣/ ٨٣.

(٥) في (ص) و(ز) زيادة: مبتدأ.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٢٨١، شرح الأشموني ٣/ ٢٨١.

قوله: (**نحو: قَد زيدٍ درهمٌ إلخ**) أي أنَّ (قَدْ) اسم[٢] مبني على السكون محله رفع، وبضمِّ الدَّال اسم مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، و(زيدٍ) مضاف إليه فيهما، ودرهمٌ: خبر.

قوله: (**والسِّين وسوفَ**)[٣] أي أن السِّين وسوفَ معطوفان على (قَدْ) في محلِّ جرٍّ، وهو حرف مبني على الفتح، والألف واللام في السين للعهد، أي: السين المعهودة بين النُّحاة أنها علامة للفعل.

وقوله: (**والسِّين**) أي المهملة، ويُقالُ لها حرفُ تنفيسٍ وقُدِّمَت على (سوفَ) لِقصَر زمنها وبساطتها، واختصت بالفعل لدلالتها على تنفيس زمنه أي تأخُّرِه عن الحال[٤]، وهي كلمة برأسِها لا قطعة مِن (سوفَ)[٥].

فمثال دخولها على المضارع نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٦]، ومثال دخول (سوفَ) عليه نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾[٧]، واختصت بالفعل لما ذُكِر، والتنفيس فيها أكثر

---

(١) لأن ملازمتها للإضافة أضعفت سبب البناء. ينظر: حاشية الأمير ١/ ١٤٧.

(٢) في (ص) و(ز) زيادة: مبتدأ.

(٣) أي مما يعرف به الفعل. ينظر: أسرار العربية ص ١١، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٥.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٧/ ٣، الجنى ص ٥٩، المغني ٣/ ٣٤١.

(٥) وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن السين مقتطعة من سوف، ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٢٥.

ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٣٢، شرح المفصل ٧/ ٣، شرح الرضي ٤/ ٦، رصف المباني ص ٣٩٧، الجنى ص ٥٩، المغني ٣/ ٣٤١.

(٦) سورة البقرة آية: ١٤٢.

(٧) سورة الحِجر آية: ٣.

منه في السين[١]؛ لأنَّ زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ويُقال فيها: (سَوْ) بحذف الفاء، و(سَيْ) بقلب الواو ياءً، و(سَفْ) بحذف الواو مع سكون الفاء[٢].

قوله: (**ويختصَّان بالمضارع**[٣] **إلخ**) الباء فيه داخله على المقصور عليه.

قوله: (**نحو: سيقول، وسوف يقول، فـ(يقول) فعل مضارع لدخول السِّين عليه**) أي لأجلِ دخول (السين وسوف) عليه.

قوله: (**وتاء التأنيث السَّاكنة**[٤] **عليه إلخ**) معطوف على (قَدْ) والتأنيث مضاف إليه والسَّاكنة صفة للتاء، والمراد بالسَّاكنة من حيث الوضع، وإن حُرِّكَت لعارضٍ[٥]، كالكسر في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[٦]، والفتح في قوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾[٧]، والضمِّ في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[٨] على أحدِ الوجهين.

---

(١) وهو مذهب البصريين أيضًا، وأنكره الكوفيون. ينظر: الإنصاف ٢/ ٥٣٢، شرح المفصل ٧/ ٣، رصف المباني ص ٣٩٨، المغني ٣/ ٣٤١، الهمع ٢/ ٤٩٣.

(٢) ينظر: المحكم، تاج العروس (سوف) ، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٦، الجنى ص ٦٠، المغني ٢/ ٣٤٨، وفي الجنى والمغني (سَفَ) بفتح الفاء.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥، شرح التسهيل ١/ ١٧.

(٤) أي ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة. ينظر: أسرار العربية ص ١١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٣، شرح التسهيل ١/ ١٤، شرح الشذور ص ٤٢.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ١/ ٨٥.

(٦) سورة يوسف آية: ٥١.

(٧) سورة فُصِّلت آية: ١١.

(٨) سورة يوسف آية: ٣١.

واختصَّت ـأي التاءـ بالسُّكون؛ لِثقَل الفعل[١] [٣١/ ب] وخرج بها المتحركة للأسماء الدَّالة على تأنيث معنى ما هي فيه، نحو: فاطمة وسلَمة، واللاحقة للحروف الدالة على تأنيث الكلمة التي هي فيها، نحو: ثُمَّتَ، ورُبَّتَ[٢].

قوله: (**وتختصُّ بالماضي**[٣] **نحو**: (**قالتْ**) و(**خرجَتْ**) **إلخ**)، الباء في قوله: (**بالماضي**) داخلة على المقصور عليه.

---

(١) وللرضي تعليل آخر في ذلك حيث قال: «وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم، لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته، لأنها كالحرف الأخير مما تلحقه، وبحركة تلك على إعراب ما وليته». شرح الكافية ٤/ ٤٨٠.

(٢) ينظر: شرح الشذور ص ٤٤، شرح الأشموني ١/ ٨٦، شرح الآجرومية للرملي ص ٦٨، نور السجية ص ١٢٨.

(٣) ينظر: الكافية لابن الحاجب ٤/ ٤٧٩، شرح التسهيل ١/ ١٤، شرح الشذور ص ٤٤.

[علامة الحرف]

قوله: (**والحَرفُ يُعرَف بأنَّه: ما لا يصلحُ معه دليلُ الاسمِ إلخ**)[١]، الحرف مبتدأ وهو في اللُّغة: الطَّرَف، ومنه: حرفُ الجبلِ، أي: طرفه[٢]، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾[٣]، أي على طَرَفٍ مِن الدِّين وجانِب[٤].

وله حدٌّ، وحُكمٌ، وعَلامةٌ، واشتِقاقٌ، وقد قدَّمنا ذلك عند قول المصنِّف - رحمه الله - تعالى: (**اسمٌ وفِعلٌ وحَرفٌ إلخ**)[٥]، والمراد بالحرف: الحرف المتقدم في التقسيم كـ(لَم) و(لَنْ) و(فِي) و(هَلْ).

وقوله: (**يُعرَف إلخ**) قدَّره الشارح - رحمه الله - تعالى لِيفيد أنَّ ما ذكرَه المصنِّف - رحمه الله - تعالى علامته، لا حقيقته المذكورة بالحد السابق الذي هو: كلمة دلَّت على معنًى في غيرِها[٦].

واعلم أنَّ الحرف مُعمَلٌ ومُهمَلٌ، وقاعدة ذلك أن نقول: كلُّ حرفٍ اختصَّ بقبيل[٧] ولم يكن كالجزء منه حقُّه أن يعملَ فيه[٨].

---

(١) أي ما لا يصلح معه دليل الاسم والفعل. ينظر: شرح الشذور ص ٤٩، شرح الآجرومية للسنهوري ص ١٤٩، شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي ص ١٩٢.

(٢) سبق تعريف الحرف لغة واصطلاحًا في أقسام الكلام. ينظر ص ١٣٨ والحاشية التي على التعريف.

(٣) سورة الحج آية: ١١.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/ ١٤٦، الدر المصون ٨/ ٢٣٧.

(٥) ينظر: ص ١٣٨.

(٦) ينظر: ص ١٣٨.

(٧) في (ح): بقيد.

(٨) خرج بهذا القيد: (ها) التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء، وقد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال؛ لتتريلهن مترلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه. ينظر: شرح الأشموني ١/ ٩١.

وكلُّ حرف دخل على القبيلين فمُهمَل[١] إلا المشبه بــ(ليسَ)، وحق المختص أن يعملَ العمل الخاص[٢]، وغيره محمول عليه[٣].

وقوله: (**ما إلخ**) أي: لفظ، وهو خبرٌ عن الحرف في كلام المتن، وعن: (وأنَّ) في تقدير الشَّارح - رحمه الله - تعالى، وجملة (يُعرَف) خبرٌ عن الحرف، وفيه ما تقدَّم مِن بحث إخراج المتن عن إعرابه.

وقوله: (**لا إلخ**) أي (لا): حرف نفي، ويصلُح: فعلٌ مضارع، ومعه: ظرف مكان منصوب بــ(يصلُح)، والهاء: مُضاف إليه، ودليلٌ: فاعلُ يصلُح، والاسم: مُضاف إليه، ودليلُ: فاعل يصلح، والفعلِ: [٣٢/ أ] مُضاف إليه، وهذه الجملة محلُّها رفع؛ لأنها صفة ما، وما نكرة موصوفة، ويصح كونها موصولاً والجملة لا محل لها.

وقوله: (**ما لا يصلُح إلخ**) يعني إنما لم يجعلوا للحرف علامة وجوديَّة؛ لأنَّه علامة على غيره[٤]، فلو جعلوا له علامة لكانت حرفًا ويلزم الدور والتسلسل.

وقوله: (**دليلُ إلخ**) أي علامة الاسم المتقدِّمة التي هي الخفض، فالإضافة للعهد الذِّكري أو للاستغراق أي ما لا يقبل شيئًا مِن علاماته المذكورة ولا غيرها[٥].

قوله: (**أي ما يُعرَف به الاسمُ مِن الخفضِ والتَّنوين ودخولِ الألفِ واللامِ وحروفِ الخفضِ**) أي أنَّ (ما) اسمٌ مُبهَم، ولهذا بيَّنه الشارح - رحمه الله - تعالى بقوله: (**مِن الخفضِ**

---

(١) هذا التقسيم للحرف بالنظر إلى الاشتراك والاختصاص. ينظر: أسرار العربية ص ١٢، الأصول ١/ ٥٥، الجنى ص ٢٧، أوضح المسالك ١/ ٢٥، شرح الأشموني ١/ ٨٩.

(٢) أي إما مختص بالأسماء فيعمل فيها الجر المختص بها كـ(في)، وإما مختص بالأفعال فيعمل فيها الجزم المختص بها كـ(لم). ينظر: شرح التصريح ١/ ٣٧، شرح الأشموني ١/ ٩٠.

(٣) من قول المؤلف: «واعلم أن الحرف معمل ومهمل» إلى هنا، نقلٌ عن شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي ص ١٩٢.

(٤) فعلامته حينئذ عدمية. ذكر ذلك ابن مالك في شرح العمدة ص ١٠٦، وابن هشام في شرح اللمحة ١/ ١٧٤.

(٥) ينظر: شرح اللمحة ١/ ٢٦١.

إلخ) والحصر إضافي، أي باعتبار ما في المتن مِن العلامات، فلا اعتراض على الشَّارح - رحمه الله - تعالى بأنَّ الاسم يُعرَف بغيرِها.

وقوله: (**الاسم**) أشار به إلى أنَّ المراد بالدليل هنا ما تقدَّم في كلامه لا مُطلقًا لئلا يلزم عليه الإحالة على مجهول وهو لا يناسب المبتدئ.

وقوله: (**وما لا يصلُح معَه دليلُ الفعلِ إلخ**) (ما) أي لفظ أو الذي فما بعده صفة أو صلة، ومَن فسَّره بكلمة فقد راعى معناه، وعطَفَ بالواوِ دون (أَوْ)؛ ليُفيد اشتراط المعيَّة في المنفيَّة، وأعاد دخول النَّفي للتنصيص على المعيَّة؛ لأنَّ الواو ليست نصًّا في المعيَّة، وإن كانت ظاهرةً فيها.

ألا ترَى أنَّك لو قلتُ: ما جاءني زيدٌ وعمروٌ، وكان ظاهرًا في انتفاء مجيئهِما معًا، محتمِلاً لانتفاء مجيء أحدِهما، فإذا قلتُ: ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ كان نصًّا في انتفاء مجيئهِما معًا.

وقوله: (**يصلح**) أي لغةً لا عقلاً ولا شرعًا، لأنَّ الكلام في مبحث[1] الألفاظ، وهذا أمرٌ لُغوي لا دخل للعقل والشَّرع فيه، [٣٢/ ب] والمراد عدمُ الصَّلاحية اللغوية بحيث يشهد أهل اللغة أنَّ دخول هذه الكلمة على هذه الكلمة معيب، كدخولِ (مِن) و(أَلْ) و(سوفَ) مثلاً على الباء أو (رُبَّ) مثلاً.

قوله: (**دليلُ إلخ**) المراد بالدليل العلامة[2]؛ لأنَّ الدليل علامته على المدلول وكان ينبغي له أن يُعبِّر بالعلامة، لأنَّ الدَّليل دلالته قطعيَّة، وأمَّا العلامة دلالتها ظنِّية، ولعلَّه إنما عبَّر بالدَّليل لأنَّ الدليل والعلامة والبُرهان والحُجَّة عند أهل هذا الفنِّ بمعنى واحد[3]، وإنما يُفرِّق بين ذلك المتكلِّمون[4]، وهم علماء العقائد رحمهم الله تعالى.

---

(١) في (ص) و(س): بحث.

(٢) ينظر: الصحاح ١/ ٢١١، اللسان ١١/ ٢٤٧ (دلل) في كلٍّ.

(٣) ينظر: لسان العرب (حجج) ٢/ ٢٢٦.

(٤) ينظر في الفروق بين هذه الألفاظ: الفروق اللغوية للعسكري ص ٢٣٦.

قوله: (**أي ما يُعرَف به الفعلُ مِن قَدْ والسِّين وسَوفَ وتاءِ التَّأنيث إلخ**) قوله: (ما) فيه ما تقدَّم في الاسم.

قوله: (**فعدَمُ صلاحيَته لدليلِ الاسم ولدَّليل الفعل دليلٌ على حرفيته إلخ**). قوله: (**فعدَمُ**) مبتدأ و(**دليلٌ**) خبره، وقوله: (**صلاحيته**) بتخفيف الياء كطواعيَة وكراهيَة، والمراد بعدم صلاحيته أي من حيث القواعد النحوية.

وقوله: (**فعدَمُ صلاحيَته إلخ**) استشكل بأنَّ العدم لا يكون علامةً للوجودي، وأُجيبَ بأنَّ العدَمَ على قسمين، لأنَّ العدم إما مُطلق وإمَّا مُقيد، والمطلق هو الذي لا يعمل في الوجودي، وأمَّا المقيد فيصح أن يعمل في الوجودي كما هنا(١).

وجُعلَت علامة الاسم والفعل وجوديَّة، وعلامة الحرف عدميَّة، ولم يُعكَس؛ لأنَّ الاسم والفعل أشرفُ مِن الحرف، والعلامات الوجوديَّة أشرفُ مِن العدميَّة، فأُعطِي الأشرفُ للأشرفِ، والأخسُّ للأخسِّ.

قوله: (**ونظيرُ ذلك كما قال ابنُ مالك: ج ح خ فعلامةُ الجيم نقطةٌ مِن تحتِها، وعلامةُ الخاء نقطةٌ مِن فوق، وعلامةُ الحاء المهملة عدمُ النقطةِ بالكُلِّيَّة إلخ**)(٢). قوله: (**ونظير إلخ**) مبتدأ ولفظ (ج) خبره، وقوله: (**ابن مالك**) أي ما قاله ابن مالك، فهو على سبيل [٣٣/ أ] التَّقريب للمبتدئ، وإلا فيمكن تمييز ذلك بعدِّ(٣) النُّقَط.

وقوله: (**فعلامةُ الجيم إلخ**) في بعض النُّسَخ(٤) (**فعلامةُ الجيمِ نقطةٌ مِن أسفلُ، وعلامةُ الخاءِ نقطةٌ مِن فوقُ**) بضمِّ (أسفل) و(فوق) لحذف المضاف ونيَّة ثبوت معناه، ويجوز

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٨٩.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ١٠٦، وينظر هذا التشبيه أيضًا في شرح الآجرومية للحلاوي ص ١٩٢، المواهب الرحمانية ص ٧٩، نور السجية ص ١٢٩-١٣٠، شرح الآجرومية للرملي ص ٦٩-٧٠.

(٣) في (ح): بعدد.

(٤) ومنها: نسخة دار الكتب المصرية المحفوظة برقم (٩٠٤١)، وهي مطبوعة بتحقيق: أحمد بن إبراهيم عبد المولى.

كسرُهما لحذف المضاف ونيَّة ثبوت لفظه ومعناه، والكسر هنا بلا تنوين ويجوز مع التنوين في (فوق) أيضًا؛ لحذف المضاف وعدمِ ثبوت لفظِه ومعناه، وقوله: (**وعلامة الحاءِ المُهمَلة إلخ**) أي لأنها إذا نُقطَت من أسفل التبسَت بالجيم، أو من أعلَى التبسَت بالخاء، فعدَمُ العلامة لها علامة.

باب الإعراب

هو خبرٌ لمبتدأ محذوف(١)، أو منصوبٌ بنحو: اقرأ(٢)، وأصله لغةً: فُرجَةٌ في ساتِر يُتوصَّل بها(٣) مِن داخِلٍ إلى خارِجٍ، وعكسُه(٤).

وعُرفًا: اسمٌ لجملة من العلم، ويغلب اشتماله على فصولٍ وتبويب المصنَّفات؛ لسهولة الرجوع إلى مسائلها وتنشيط طالبها(٥).

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يكون لفظُ (باب) أصله موقوف(٦)، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، وبعضٌ إلى أنه يجوز أن يكون مجرورًا بحرفِ جرٍّ مقدَّر(٧) والأصل: اقرأْ في بابِ الإعراب، والأول مُتكلَّف، والثَّاني ضعيف؛ لأنَّ حذف الجارِّ وإبقاء عمله شاذٌّ(٨)، قيل: وجعلُه مبتدأ حُذِف خبرُه أرجحُ مِن العكس؛ لأنَّ المبتدأ مقصودٌ لذاته، والخبر مقصودٌ لغيره.

وقيل: الراجح أنَّ جعلَه خبرًا أولى(٩)؛ لأنَّ الخبر محط الفائدة، وهما أي جعله مبتدأ أو جعله خبرًا أرجحُ مِن جعلِه مفعولاً لفعلٍ محذوف(١٠)؛ لأنَّ فيه حذْفَ ركني الإسناد.

---

(١) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٩، شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٠٤، الدرة الشنوانية ص ١٣٥.

(٢) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص١٢، الدرة الشنوانية ص ١٣٥، حاشية أبي النجا ٤٦.

(٣) في (ص) منها، وفي (ح) به.

(٤) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٩، شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٠٢.

(٥) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٨، الدرة الشنوانية ص ١٣٥.

(٦) لم أقف على هذا القول.

(٧) وهذا لا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المجيزين لجر الحرف وهو محذوف، ومنعه البصريون. ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ١٨، حاشية أبي النجا ص ٤٦.

(٨) أي على رأي البصريين، وإنما أجازوا عملها مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض. ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٥، شرح الرضي ٤/ ٢٩٦.

(٩) ينظر: شرح المقدمة الآجرومية ص ٢٠٤، الدرة الشنوانية ص ١٣٥.

(١٠) ينظر: المرجعين السابقين ص ١٣٥.

وأصل باب: (بَوَبَ) تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها، قُلبت ألفًا فصار: بَابَ[(١)].

والإعراب مِن الصفات [٣٣/ ب] العارِضة للاسم والفعل، فناسَبَ أن يُؤخَّر عنهما؛ لأنَّ الصفة مؤخَّرة عن الموصوف.

قوله: (**بكسر الهمزة**) لأنَّه مصدر أَعْرَبَ، ومصدر[(٢)] أَفْعَلَ إِفْعَالاً[(٣)]، كـ(أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وأَنعَمَ إِنْعَامًا)، واحتُرِز بكسر الهمزة مِن فتحها الذي هو اسمٌ لسُكَّان البوادي[(٤)].

والإعراب لغةً[(٥)]: التَّحسين، ومنه: جارية عَرُوبة، أي حسناء، والتَّبيين، ومنه: أعرَبَ عمَّا في ضميره، والتغيير ومنه: أعرَبَتْ مَعِدَةُ البعير، إذا تغيَّرَت.

قوله: (**الإعراب**) مبتدأ، ولفظ (**هو**) ضمير فصلٍ لا محلَّ له من الإعراب، أو مبتدأ ثانٍ، و(**تغيير**) خبره، والجملة خبر الأول، والرابط ضمير الفصل، وعلى الأوَّل فالخبر: تغيير.

وأما البِناء فهو: لزوم آخر الكلِمة حركَةً أو سكونًا لغير عامل[(٦)].

قوله: (**في اصطلاح مَن يقول: إنَّه**) بكسر الهمزة؛ لأنها حُكيَت بالقول (**معنوي**[(٧)] **إلخ**) قوله: (مَنْ) مضاف إليه محلُّه الجرِّ، وقوله: (**في اصطلاح**) متعلِّق بمحذوفٍ حالٌ من

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٦٩، المنصف ١/ ٣، شرح الشافية للرضي ١/ ٧٩، الممتع في التصريف ٣/ ٤٦٣، الوجيز في علم التصريف ص ٦٤.

(٢) في (ص) و(ز): ومصدره.

(٣) ينظر: المخصص لابن سيده ٤/ ٢٩٨، شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣، شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٩.

(٤) ينظر: اللسان ١/ ٥٨٦، القاموس المحيط ص ١١٣ (عرب) في كلٍّ.

(٥) ينظر في معاني الإعراب في اللغة: الخصائص١/ ٣٧، اللسان (عرب) ١/ ٥٨٦، البسيط ١/ ١٧١، شرح اللمحة البدرية ١/ ١٨٣، الأشباه والنظائر ١/ ١٧٨، شرح الأشموني ١/ ٩٦.

(٦) وهذا التعريف على القول بأنه معنوي. ينظر: الخصائص ١/ ٣٧، شرح الآجرومية للسنهوري ص ١٥٤، الهمع ١/ ١٥، شرح الأشموني ١/ ٩٩.

أما على القول بأنه لفظي وهو رأي ابن مالك فهو: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصًا من سكونين. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٣.

(٧) وهو ظاهر قول سيبويه واختاره الأعلم وكثيرون، منهم الجزولي والعكبري وابن يعيش وابن عصفور. ينظر: الكتاب ١/ ١٣_١٤، النكت ١/ ١٢٠، المقدمة الجزولية ص ٧، اللباب ١/ ٥٣، =

الإعراب، فإن قلت: هذا لا يتأتَّى على رأي الأكثر؛ لأنَّ الإعراب مبتدأ ولا يجيء الحال منه إلا على طريقة سيبويه[١]، قلت: الإعراب ليس بمبتدأ في الأصل، وإنما هو مضاف إليه بحسب الأصل، وأصله: وتفسير الإعراب حالةَ[٢] كونه كائنًا في اصطلاح إلخ، ويجوز أيضًا أن يكون حالاً مِن محذوفٍ تقديره: أعنِيه في اصطلاح إلخ، والأوَّل أولى.

قوله: (**ما جِيء به**) جنسُ أيِّ شيء جِيء به، وقوله: (**لبيان مُقتضَى العامِل**) أي وهو ما أثَّر في آخِر الكلمة.

وقوله: (**مِن حركة**) بيانٌ لإبهام (ما) وهي ضمَّة وفتحة وكسرة[٣]، وقوله: (**أو حَرْف**) هو الواو والألف والياء والنون، عند مَن يرى ذلك، وقوله: (**أو سكون**[٤]) أي وهو حذْف [٣٤/ أ] الحركة أو حذْف حرف العِلَّة أو النُّون.

قوله: (**هو تغيِير أحوال أواخِر الكَلِم حقيقةً كآخِرِ زيدٍ، أو حُكمًا كآخِرِ يدٍ**[٥] **إلخ**) قدَّر الشَّارح - رحمه الله - تعالى أحوالاً ليشمل تغيير الذَّات والصِّفة ولا حاجة إليه، بل يجوز إبقاء المتن على ظاهرِه وعمومِه، فيشمل تغيير الذَّات بأن يتبدَّل حرفٌ بحرفٍ، وتغيير الصَّفة بأن يتبدَّل حركةٌ بحركة[٦].

شرح المفصل ١/ ٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٢، الارتشاف ١/ ٤١٣، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٧٣.

(١) تقدم الكلام عليه في أول باب الكلام. ينظر: ص ١٠١.

(٢) في (ح): حال.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص ٢٠، شرح التسهيل ١/ ٣٣.

(٤) وهذا على القول بأن الإعراب لفظي، وهو حد ابن مالك في التسهيل ص ٧.

(٥) وذلك على القول بأنه معنوي، وهو ظاهر قول سيبويه واختاره الأعلم وكثيرون كما تقدم. ينظر: المراجع التي في الحاشية (٧) ص ١٩٦.

(٦) الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي أن اللفظي هو نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما، والمعنوي أن الحركات علامات ودلائل عليه. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٤٧.

وقوله: (**أواخِر**) احترز به عن تغيير الأوائل والأواسط[1]، نحو: فَلْسٍ وفُلَيسٍ وأَفْلُسَ، وجمعُ (أواخِر) في مقابلة الكَلِم، وليس المراد أنَّ كلَّ كلمة لها أواخر، والنون في المثنَّى والجمع، والكاف في نحو: أبوك[2] زائدةٌ على الآخِر؛ لأنها كالتنوين، وقوله: (**الكَلِم**) أي الاسم المتمكِّن والفعل المضارع المعرَب[3].

قوله: (**حقيقةً**) منصوبٌ على نزع الخافض أي في الحقيقة، أو أنَّه ظرف، ويصحُّ رجوع (حقيقةً) إلى الأواخِر بدليل تمثيله، ويصح رجوعه إلى التغيير ليشمل نحو الفتحة فيما لا ينصرف، فإن التغيير معها حُكمي، ونحو المقصور والمنقوص والمضاف لياء المتكلم، فإن التغيير فيها حُكمي؛ لأنَّه منوِيٌّ مقدَّر[4]، ولو أسقط الشارح – رحمه الله – تعالى المثال لعَمَّ الآخِر حقيقةً وحُكمًا، والتَّغيير لفظًا وتقديرًا[5]، اللهمَّ إلا أن يقال: المثال لا يخصص، وقوله: (**كآخر زيد**) هذا خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره: وذلك كآخِرِ زيد.

وقوله: (**أو حكمًا**) تفصيلٌ للأواخِر، وقوله: (**كآخر يَدِ**) أي: ودَمٍ وأَخٍ وأَبٍ، فإنَّ أصلها: يدْيٌ أو يدَيٌ[6] بسكون الدال أو فتحها، وكذلك أصلُ أبٍ وأخٍ: أَبُوٌ وأَخُوٌ، فحُذِف الآخِر تحقيقًا.

---

(١) ينظر: شرح الحلاوي للآجرومية ص ٢٠٧، شرح السنهوري على الآجرومية ص ١٥١.

(٢) في (ح): أخوك.

(٣) أي المجرد من نوني التوكيد ونون النسوة، ولا يكون الإعراب إلا في هذين القسمين، وهو مذهب الجمهور. ينظر: أسرار العربية ص ٢٢، شرح التسهيل ١/ ٣٣، شرح الشذور ص ٥٨.

(٤) وهو مذهب الجمهور. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٧ـ٩٨، وسيأتي الكلام على الأقوال الأخرى بالتفصيل في الإعراب التقديري. ينظر: ص ٢١٦ وما بعدها.

(٥) أي أن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ نحو: (يضربُ زيدٌ) فتلفظ فيهما بالرفع، وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير، وهو المعنوي، كما تنوي الضمة في (موسى يخشى). ينظر: القلادة الجوهرية ص ٣١٩.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/ ١٧٠، الممتع ٢/ ٦٢٤.

قوله: (**والمرادُ بتغييرِ الآخِرِ: تصييرُه مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا، بعد أنْ كان** [٣٤/ ب] **موقوفًا قبل التَّركيب**[١] **إلخ**).

قوله: (**والمراد**) مبتدأٌ، وخبرُه: تصييره، أي نقلُه مِن حالةٍ إلى حالة أي صيرورته، وضميره عائد إلى الآخر، وقوله: (**مرفوعًا**) خبرُ قولِه: (**تصييره**) واسمُها: الضَّمير المتَّصل بها لأنَّه مِن أخوات كان، وقوله: (**أو مخفوضًا**) لو زاد أو مجزومًا لكان أولى، إلا أن يقال: لم يذكره لئلا يرد الفعل المجزوم بحذف آخره، فإن الآخر محذوف للإعراب.

وقوله: (**بعد**) متعلق بتصييره، وقوله: (**أن كان إلخ**) أن وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ مضافٍ إلى بعض، أي بعد كونه، وكان الأولى للشَّارح - رحمه الله - تعالى أن يقول: بعد أنْ لم يكن كذلك؛ لأنَّه لا يشمل الانتقال مِن حالة الإعراب إلى أخرى؛ إذ عبارته قاصِرة على حالة الوقف.

وقوله: (**والمراد إلخ**) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدَّر، وهو إذا كان الإعراب معنويًّا وهو التغيير، فـ(زيد) مِن قولنا: جاء زيدٌ، ليس فيه إعراب، ولا يحصل حتى تنصبه وتقول: رأيت زيدًا، وجوابه: بأنَّ فيه تغييرًا مقدَّرًا، لأنَّ الأسماء قبل التركيب مع العوامل فيها ثلاثة أقوال، قيل: مُعرَبة[٢] أي بالقوَّة، وقيل: مبنية[٣]، وقيل: موقوفة[٤]، وعلى كلِّ حالٍ إذا رُكِّب حصل التغيير وهذا معنى قول الشارح - رحمه الله - تعالى.

---

(١) أي أن الأسماء قبل تركيبها _أي دخول العوامل عليها_ لا يحكم عليها ببناء؛ لعدم سببه، ولا بإعراب؛ لعدم ما يقتضيه، وهو رأي ابن عصفور، وأبي حيان. ينظر: شرح الجمل ١/ ١٠٣، الارتشاف ١/ ٤١٣.

(٢) أي في الحكم لا في اللفظ، بحجة أنها تتأثر بالعوامل لو دخلت عليها. ينظر: التذييل ١/ ١٣، توضيح المقاصد ١/ ٤٩، المطالع السعيدة ١/ ١٠٦_١٠٧، شرح الأشموني ١/ ١١٠.

(٣) وهذا رأي ابن الحاجب وابن مالك. ينظر: الكافية ص١٤٢، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٦١٦، شرح التسهيل ١/ ٣٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦.

(٤) وهو رأي ابن عصفور، وأبي حيان كما تقدم.

[المعرب من الأسماء والأفعال]:

قوله: (**والمرادُ بالكَلِمِ هُنا: الاسمُ المتمكِّن، والفعلُ المضارع الذي لم يتصل بآخره نونُ الإناث، ولم تباشِرْه نونُ التوكيد إلخ**)[١].

(**المرادُ**): مبتدأ، خبرُه: (**الاسم**)، فقوله: (**هنا**)، أي لا معناه اللُّغوي وهو إطلاقه على ثلاثة فأكثر، نحو: إن قام زيد. وقوله: (**المتمكن**) أي الذي لم يشبه الحرف الموجب لبنائه، والمراد بالمتمكن المعرب سواء كان ذلك منصرفًا[٢] كزيدٍ [٣٥/ أ] والفتى، أو ممنوعًا مِن الصَّرف[٣] كأحمدَ ومساجدَ.

والحاصل أنَّ الاسم على ثلاثة أقسام: لأنَّه إما أن يخلو مِن الشبهين أي شبَه الفعل والحرف فيكون مُعرَبًا منصرِفًا، وإمَّا أن يُشبه الفعل فيُعرَب إلا أنَّه يُمنَع مِن الصَّرف، وإما أنَّه يشبه الحرف فيُبنى، كالموصولات وأسماء الشروط والاستفهام وأسماء الأفعال والإشارة[٤].

وقوله: (**والمراد إلخ**) هذا جواب عن المتن لأنَّ الكَلِم عامٌّ فيما ذكره الشارح - رحمه الله - تعالى وغيره، فتخصيصه بالاسم المتمكِّن والفعل المضارع الخالي هو مراد المتن، بناءً على أنَّ المراد يدفع الإيراد وهو أحدُ قولين في المسألة، والثاني لا يدفعه.

---

(١) لأن الإعراب لا يكون إلا في هذين القسمين، وهو مذهب الجمهور. ينظر: أسرار العربية ص ٢٢، شرح التسهيل ١/ ٣٣، شرح الشذور ص ٥٨.

(٢) ويسمى متمكنًا أمكن. ينظر: التذييل ١/ ١٣٦، أوضح المسالك ٤/ ١١٤.

(٣) ويسمى متمكنًا غير أمكن. ينظر: المرجعين السابقين.

(٤) ينظر في أنواع شبه الاسم بالحرف: التذييل ١/ ١٣٦، أوضح المسالك ٤/ ١١٤، شرح التصريح ٢/ ٣١٥.

وقوله: (**الذي لم يتصل بآخره نون الإناث**) أي المعرَب[١] أما إذا اتصل به نون الإناث فإنَّه يُبنى معها على السكون[٢]، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[٣] ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ﴾[٤]، ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾[٥]، فمحلُّ الفعلين الأولين الرفع للتجرُّد[٦]، ومحلُّ (يكتمن) النصب بأنْ، وذهب بعضهم إلى أنه إذا بُنِيَ لا محلَّ له، وهو قولٌ لا يُعوَّل عليه[٧].

وقوله: (ولم تباشره نون التوكيد) أمَّا لو باشرَتْه نون التوكيد بقسميها، أي الثقيلة والخفيفة، فإنَّه يُبنَى معها على الفتح[٨]، نحو: قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ

---

(١) في (ح): أي يعرب.

(٢) وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه الأخفش (رصف المباني ص ٣٣٣) ، وابن درستويه والسهيلي (نتائج الفكر ص١١٠ـ١١١) ، وابن طلحة، فقالوا بإعرابه تقديرًا.
ينظر: النكت ١/ ١٢٤، شرح المقدمة الجزولية ١/ ٢٦١، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠، شرح الرضي ٤/ ١٩ـ٢٢، شرح التسهيل ١/ ٣٦ـ٣٧، التذييل ١/ ١٢٦، الهمع ١/ ٥٥ـ٥٦.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

(٥) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٦) هذه مسألة خلافية، سيأتي بحثها: ص ٢٠٨.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١١٦.

(٨) اختلف النحاة في حكم المضارع إذا لحقته نون التوكيد على ثلاثة مذاهب:
١- البناء مطلقًا سواء أوجد حاجز بينها وبين الفعل كألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؟ أم لم يوجد؟ وهو مذهب الأخفش، والمبرد (المقتضب ٣/ ١٩ـ٢٢) ، والزجاج، والفارسي (الإيضاح العضدي ١/ ٣١٧) . ينظر: المراجع المثبتة في الحاشية (٦) صفحة ٢٠١.
٢- الإعراب مطلقًا، وهو مذهب بعض النحويين، ونسب للكوفيين، (نتائج الفكر ص ١١١).
٣- التفصيل فيه، فإن اتصلت به بلا حاجز فهو مبني، وإن حجز بينهما الضمير فهو معرب تقديرًا، وهو اختيار ابن مالك (التسهيل ص ٧، شرح الكافية الشافية ١/ ١٧٤ـ١٧٥) =

﴿٣٢﴾[1]، وهل الفعل معها ومع نون الإناث في محلِّ رفعٍ أوْ لا؟ وظاهر كلام بعضهم أنَّه في محلِّ رفع[2]، وهو كذلك كما تقدَّم؛ لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعُه عنه.

قوله: (**لاختلافِ العوامِل**) أي: لوجود اختلاف العوامل إلخ، و(**أل**) فيه للجنس، وقد أبطلَت ما في الجمع مِن معنى الجمعيَّة فيكون (**اختلاف**) صفة للأواخرِ [٣٥/ ب] لوجود جنس العوامل، فلا يرِد أنَّ العوامل جمعٌ، وأقلُّه ثلاثة، فيلزم منه أن لا يتحقق مُعرَب بدون اختلاف ثلاثة أفراد منها[3].

أو يُقال: التغيير لما كان أعمَّ مِن أن يكون بحركة أو حرف أو بغير ذلك، صحَّ جمع العوامل باعتبار أنواعِه، ويُقال: إنَّه لما جمَعَ الكَلِم حسُنَ جمعُ العوامل أيضًا، فيكون مِن باب مقابلة الجمع، فيقتضي القِسمة آحادًا نحو: ركِب القوم دوابَّهم، أي: ركِب كلُّ شخصٍ دابته، وكذلك هنا تغيير آخرِ كلِّ كلِمة لأجل اختلاف عاملِها.

وأيده أبو حيان (التذييل ١/ ١٢٧) وجمهور المتأخرين. ينظر: المراجع المثبتة في الحاشية (٦) صفحة ٢٠١.

(١) سورة يوسف آية: ٣٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١١٦.

(٣) ينظر: حاشية أبي النجا ص ٤٨.

واحترَز المصنِّف - رحمه الله - تعالى بقوله: (**العوامل**) عن التغيير الحادث بغير عامل، كحركة النَّقل والإتباع، فإنَّ ذلك لا يُسمَّى إعرابًا، لأنَّه بغير عامل، مثال الأول: {فَمَنُ اوتِيَ كِتَابَهُ}[1]، بنقل حركة الهمزة إلى السَّاكن قبلها[2]، ومثال الثاني: {الحَمْدِ لِلَّهِ}[3] بكسر الدَّال تبَعًا للام[4].

قوله: (**مُتعلِّق بتغيير علَى أنَّه عِلَّة لَه إلخ**) أي على أنَّ اختلاف العوامل عِلَّة للتغيير، وقوله: (**والمرادُ باختلافِ العواملِ تعاقُبُها على الكَلِم إلخ**) المرادُ: مبتدأ، خبرُه: تعاقبُها، وهذا المراد لا يدفع الاعتراض علَى المصنِّف - رحمه الله - تعالى الوارد على المتن مِن أنَّه لا يشمل التغيير بعاملٍ واحد؛ لأنَّ هذا تفسيرٌ للاختلافِ في اللُّغة، يُقال: اختلَف اللَّيل والنَّهار إذا عَقب أحدُهما الآخَرَ[5]، ومعنى الاختلاف في الاصطلاح: الوجود[6].

والجواب عن المصنِّف - رحمه الله - أنَّه أطلق الملزوم وأراد لازمه وهو الوجود، فهو مِن باب الكناية[7]، أي لوجود العوامل، اختلفت أوْ لا، تعاقبَت أوْ لا، لا[8] ما فسَّر به الشارح - رحمه الله - مِن أنَّه التَّعاقب أي بالفعل، بل المراد ما هو أعمُّ مِن التَّعاقب بالفِعل أو بالقوَّة.

---

(١) سورة الإسراء آية: ٧١.

(٢) وهي قراءة ورش رحمه الله. ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٤٠٨.

(٣) سورة الفاتحة آية: ٢.

(٤) ونسبت هذه القراءة إلى الحسن البصري، وزيد بن علي. ينظر: المحتسب ١/ ٣٧، المحـرر الـوجيز ١/ ٩٩، البحر المحيط ١/ ١٨.

(٥) ينظر: اللسان (خلف) ٩/ ٨٢.

(٦) أي وجود العوامل، كما أشار إليه المؤلف سابقًا.

(٧) الكناية هي: لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ، ومثالها: فلان طويل النجـاد أي طويل القامة. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٣٠١.

(٨) في (ح): خلاف.

وقوله: (**تعاقبها**) أي مجيئُها متعاقبة شيئًا بعد شيءٍ آخَر على معمولات متعدِّدة، باختلاف [٣٦/ أ] العمل، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وجزمًا، وقوله: (**على الكلم**) يعني أنَّه ليس المراد أن يجتمع عاملان مختلفان فأكثر في آنٍ واحد على كلمة واحدة(١).

قوله: (**الداخلة عليها إلخ**) الداخلةُ صفة للعوامل، والجارُّ والمجرور متعلِّق بالداخلة، وظاهر صنيعِ الشارح - رحمه الله - تعالى أنَّ الداخلة تشمل العوامل الظاهرة والمقدرة، واللفظية والمعنوية، وهو كذلك، فالمراد بالداخلة في قوله: (**الداخلة**) أي الداخلة حقيقة أو حُكمًا ليشمل ما قرَّره الشارح - رحمه الله -.

قوله: (**حقيقةً أو حُكمًا إلى إلخ**) حاصله أنَّ الإعراب فيه مذهبان: فقيل: إنَّه معنوي، وقيل: إنَّه لفظي(٢)، واختار المصنِّف - رحمه الله - تعالى الأوَّل، فقال: (**الإعرابُ تغييرُ أواخرِ الكَلِم لفظًا أو تقديرًا**) واعترض بأنَّه تعريف الشَّيء بوصف غيرِه؛ لأنَّ التغيير وصْفُ المتكلم، لا وصْفُ الكلام الذي هو المراد، وأُجيب بأنَّ المراد بالتغيير الحاصل به، وهو التغيير الذي هو وصف الكلام(٣)، وعلى القول بأنَّه لفظي يُعرَّف بأنَّه: أثر ظاهر أو مقدَّر يجلبه العامل في آخرِ الاسم المتمكن، والفعل المضارع الخالي مِن نونَي النسوة والتوكيد(٤).

فإن قلت: يردُ على التقييد بالآخرِ: جاء امْرُؤٌ وابنُمٌ إلخ، فإنَّ العامل جلَب الإعراب في الآخرِ وما قبله، قلت: إنَّ هذين الاسمين اختلف فيهما أهل البلدين، أي أهل البصرة والكوفة، فقال البصريون: الإعراب هو الحركة التي في الآخرِ وما قبل الآخر حركة إتباع، وقال الكوفيون: هو مُعرَب مِن مكانين أي الآخرِ وما قبله(٥)، هذا على القول بأنَّه معنوي.

وأما تعريفه أي الإعراب بأنَّه لفظي فهو: أثرٌ ظاهرٌ أو مقدَّر يجلبه العامل في آخرِ الاسم المتمكِّن والفعل المضارع [٣٦/ ب] الخالي مِن نونَي التوكيد والنسوة كما تقدَّم.

---

(١) لا يكون ذلك إلا في التقدير كما قال أبو حيان، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ. ينظر: التذييل ١/ ١١٩.

(٢) تقدم الكلام على مذاهب النحاة في الإعراب أول الباب. ينظر: ص ١٩٦.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١/ ٩٧_٩٨.

(٤) ينظر: شرح الشذور ص ٥٨.

(٥) تقدم الكلام على هذا الخلاف في علامات الاسم. ينظر ص ١٤٦.

وإن شئت قلت في تعريفه على أنَّه لفظي أيضًا: ما جيء به لبيان مقتضى العامل مِن حركةٍ أو حرفٍ، أو سكونٍ أو حذفٍ[١].

[علامات الإعراب]:

ولك في تقسيم الإعراب وجهٌ آخَر أدقُّ مما تقدَّم وهو أن تقول: الإعراب إمَّا أن يكون بالحركات أو بالحروف[٢]، فتقول على الأوَّل: الإعراب تغييرُ صفةِ الآخِرِ بالعامل لفظًا حقيقةً: كجاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، أو لفظًا حُكمًا: كرأيتُ أحمدَ، ومررتُ بأحمدَ، فإنَّ الفتحة الثانية غير الأولى حُكمًا، إذ هي في الأولى نصبٌ، وفي الأخيرة جرٌّ[٣].

ومثال تغيير صفة الآخر تقديرًا حقيقةً: جاءَ الفتى، ورأيتُ الفتى، فإنَّ المقدَّر في الثاني غير المقدَّر في الأول؛ إذ المقدَّر في الثاني فتحة، وفي الأوَّل ضمة[٤].

ومثال تغيير صفة الآخر تقديرًا حكمًا: رأيتُ موسى، ومررتُ بموسى، فإنَّ المقدَّر في الأوَّل فتحة[٥]، وفي الثاني فتحة أيضًا، لأنَّه ممنوع مِن الصرف[٦] فيُجرُّ بالفتحة، فالمقدَّر في الثاني غير المقدَّر في الأوَّل حُكمًا.

---

(١) هذا حد ابن مالك في التسهيل ص ٧.

(٢) الأصل كون الإعراب بالحركات عند البصريين، ويرى الكوفيون أن الإعراب يكون حركة وحرفًا، وقول البصريين هو قول الجمهور، فالحروف تنوب عن الحركات.

ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٢، الخصائص ٣/ ١٣٥، أسرار العربية ص ٤٨، اللباب ١/ ٥٤_٥٥، شرح التسهيل ١/ ٥٠، التذييل ١/ ١٤٤.

(٣) لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فعلامة جره الكسرة نيابةً عن الفتحة. ينظر: شرح الشذور ص ٤٥٦.

(٤) الفتى الأولى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف المقصورة، منع من ظهورها التعذر، والفتى الثانية: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المقصورة، منع من ظهورها التعذر. ينظر: شرح الشذور ص ٩٥.

(٥) لأنه اسم مقصور، تقدر فيه الفتحة للتعذر. ينظر: شرح التصريح ١/ ٩١.

(٦) لعلتي العلمية والعجمة. ينظر: شرح الشذور. ص ٤٦٠.

وأما ما يُعرَب بالحروف[١] هو: ما تغير ذات آخرِه لفظًا حقيقةً: كجاءَ الزيدون، ورأيتُ الزيدِينَ، فإنَّ الإعراب في الأوَّل بالواو وفي الثانية بالياء، وهما متغايران حقيقةً[٢].

ومثال ما تغير ذات آخرِه لفظًا حُكمًا: رأيتُ الزيدِينَ، ومررتُ بالزيدِينَ، فإنَّ تغيير ذات آخره حُكمًا، لا حقيقةً؛ إذ نصبُه بالياء وجرُّه بالياء، والياء الثانية غير الأولى حُكمًا.

ومثال ما تغير ذات آخرِه تقديرًا حقيقة، وهو أن يكون المقدَّر ثانيًا غير المقدَّر الأول، نحو: جاءَ صالحو القومِ، ورأيتُ صالحي القوم، فإن المقدَّر في الثاني: ياءٌ، وفي الأول: واوٌ؛ لأنَّ جمع المذكَّر السالم يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجر بالياء لفظًا أو تقديرًا [٣٧/ أ] كما تقدَّم.

ومثال ما تغير ذات آخرِه تقديرًا حقيقةً أو تقديرًا حُكمًا، فمثال الأوَّل: جاءَ صالحو القوم، ورأيتُ صالحي القوم، فإنَّ المقدَّر في الأوَّل: واوٌ، وفي الثاني: ياءٌ، وهما مُتغايران حقيقةً.

ومثال الثاني: رأيتُ صالحي القوم، ومررتُ بصالحي القوم، فإنَّ المقدَّر في الثاني غير المقدَّر في الأول حُكمًا إذ المقدَّر في الأول والثاني ياؤها متغايران حُكمًا لا حقيقةً[٣] والله أعلم.

فهذه ثمانِ صور، أربع في المعرَب بالحركات[٤]، وأربع في المعرَب بالحروف، والعامل في كلٍّ إمَّا لفظيٌ أو معنويٌ فهذه[٥] ستَّ عشرةَ صورة، وفي كلٍّ إما أن يكون العامل مُقدَّمًا أو

---

(١) الأشياء التي تعرب بالحروف أربعة وهي: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، وسيأتي الكلام عليها بالتفصيل لاحقًا.

(٢) ما ذكره المؤلف هما مثالان على جمع المذكر السالم الذي يعرب بالحروف نيابة عن الحركات، فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٥١.

(٣) الياء الأولى علامة للنصب، والثانية علامة للجر؛ لأنه جمع مذكر سالم. ينظر: المرجع السابق.

(٤) وهي باختصار: إما أن يكون تغيير الآخر لفظًا حقيقة أو لفظًا حكمًا، أو تقديرًا حقيقة أو تقديرًا حكمًا، فهذه أربع صور، ومثلها في المعرب بالحروف.

(٥) في (ص) و(س): فهو.

مُؤخَّرًا، فهي اثنتانِ وثلاثون صورة على ما يقتضيه الضَّرب مِن جهة الحساب والقِسميَّة العقلية، والله تعالى أعلم.

قوله: (**واحدًا بعد واحد إلخ**) واحدًا: حال مِن الهاء في قوله: (**تعاقبها**) فلا يجتمع اثنان على معمول واحدٍ[١]، ضرورةَ أنَّه يستحيل اجتماع مؤثِّرين على أثَر واحد، لأنَّ أهل هذه الصِّناعة يُجرون المؤثِّرات الاعتبارية مُجرَى المؤثِّرات الحقيقية، وقد قام البرهان على أنَّه لا مؤثِّر في الوجود إلا واحد وهو الله ﷻ، ووجه امتناع مؤثرين على أثَر واحد، أنَّه لا يخلو إمَّا أن يتوارد عليه دفعة واحدة، أو على سبيل التعاقب واحدًا بعد واحدٍ، والأوَّل ممنوع؛ لاستلزامه عجزَ كلٍّ واحد منهما على الاستقلال بذلك الشيء.

وإمَّا أن يتوارد عليه واحدًا بعد واحدٍ[٢]، فإن قَدِر الأوَّل على تحصيله مِن غير احتياج إلى غيره فالقادر هو الإله[٣] والثاني هو العاجز، والعاجز لا يكون إلهًا، وقيل: إنَّ الأوَّل لا يكون إلهًا أيضًا؛ لجواز العجز عليه؛ [٣٧/ ب] لأنَّ ما جاز على أحد المتماثلين يجوز على الآخَر، كما ذكره الشَّيخ داود[٤] على الرِّسالة[٥].

قوله: (**والعوامِل جمعُ عامِلٍ إلخ**) العوامل: مبتدأ، وخبره: (**جمعُ**) وقوله: (**جمع عامل**) أي لأنَّه غير عاقل، فلا يرِدُ أنَّ ذلك ممنوع في العاقل المذكَّر، فلا يُقال: رجالٌ فواضِل؛ لأنَّ (فاعِل) لا يُجمع على فواعِل، إلا إذا كان مؤنثًا[٦]، نحو: ضارِبة وضوارِب، وصاحِبة وصواحِب، ومحلُّه في العامِل أمَّا غيره

---

(١) تقدم الكلام عليه. ينظر: ص ٢٠٣.

(٢) في (ز): واحدًا واحدًا.

(٣) ف (ز): هو الأول.

(٤) هو قَرَه داود كان حيًّا قبل ٩٧١هـ، كما جاء في صفحة العنوان على حاشيته الآتي ذكرها.

(٥) وهي حاشيته على حاشية السيد الشريف على تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية (مخطوط) . ينظر: كشف الظنون ص ١٠٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٣.

فيُجمع على فواعِل[١] كما هنا، وكأَشْهُرٍ كوامِل، فإنَّ قُلت: يجوز ذلك في العاقل أيضًا، كقوله: فارِس وفوارِس، قلت: هو شاذٌّ[٢]، وقد أشار لذلك ابن مالك بقوله:

وشَذَّ فِي الفارِسِ مَعْ مَا مَاثَلَهْ[٣] ....

والله أعلم.

قوله: (**والمرادُ بالعامِل ما بِهِ يتقوَّم المعنَى المُقتضِي للإِعراب سواءٌ كان ذلك العامِل لفظيًا أو معنويًّا**[٤] **إلخ**).

قوله: (**والمراد بالعامل**) أي معناه الاصطلاحي، لا معناه اللُّغوي، لأنَّ العامل في اللغة: هو المؤثِّر في الشَّيء[٥].

وقوله: (**ما**) أي: شيءٌ، سواءٌ كان ذلك الشَّيء لفظًا أو معنى، كالابتداء في المبتدأ[٦]، والتَّجرُد في الفعل المضارع[١]، وقوله: (**به**) أي بسببه، وقوله: (**يتقوَّم**) أي بفتح الياء والتاء

---

(١) ينظر: المرجع نفسه.

(٢) وفي شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٥٦: وقوله: (وقد شذ نحو فوارس) يريد أنهم لم يجمعوا فاعلاً صفة على فواعل، وإن كان هو الأصل؛ لأنهم قد جمعوا المؤنث عليه فكرهوا التباس البناءين إذ لو قالوا: ضوارب وكواتب، لم يعلم أجمع فاعل هو أم جمع فاعلة؟ وقد قالوا: فارس وفوارس ...وذلك قليل شاذ، ومجازه أمران: أحدهما أن فارسًا قد جرى مجرى الأسماء لكثرة استعماله مفردًا غير موصوف، والآخر أن فارسًا لا يكاد يستعمل إلا للرجال ولم يكن في الأصل إلا لهم، فلما لم يكن للمؤنث فيه حظ لم يخافوا التباسًا.

(٣) ينظر: ألفية ابن مالك (جمع التكسير) .

(٤) ينظر: الكافية ص ٦١، وشرح الرضي عليها ١/ ٩٧-٩٨.

(٥) ينظر: المعجم الوسيط (عمل) ٢/ ٦٢٨.

(٦) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك. ينظر: الكتاب ٢/ ١٢٧، المقتضب ٢/ ٤٩، اللباب ١/ ١٢٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، شرح التسهيل ١/ ٢٦٩، توضيح المقاصد ١/ ٢٧٢.

وذهب الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين وتبعهم ابن عصفور إلى أن المبتدأ والخبر مرفوعان بتعريهما من العوامل اللفظية. ينظر: إصلاح الخلل ص ١١٨، شرح الجمل ص ٣٥٦_٣٥٧، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ مرفوع بالخبر، كما أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٢، شرح الرضي ١/ ٢٢٧.

=

والقاف وتشديد الواو، أي يتحصَّل ويوجد، وهذا ينطبق على عامل الأسماء والأفعال، وإلا فالفعل المضارع ليس فيه فاعلية ولا مفعولية، ولا إضافة، أو أنَّ هذا تعريف لنوع خاصٍّ مِن العوامل، وهو عامل الأسماء(٢) واقتصر عليه(٣)؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال(٤).

وقوله: (**المعنى**) فاعل يتقَوَّم وهو ما يُعيَّن أي يُقصد مِن الكلام، وقوله: (**المُقتضِي**) صفة المعنى أي الطَّالب للإعراب، وهو الفاعليَّة وما أُلحِق بها كنائب الفاعل، والمبتدأ والخبر، واسم كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، [٣٨/ أ] وخبر إنَّ وأخواتها، وما حُمِل عليه، فيدخل المضارع المرفوع.

وقوله: (**سواءٌ**) خبرٌ مقدَّم، وقوله: (**كان ذلك العامِلُ لفظيًّا أو معنويًّا**) أي أصليًّا أو زائدًا، ملفوظًا به أو مقدَّرًا.

وينظر في هذه المسألة: التبيين ص ٢٢٥، الإنصاف ١/ ٤٤.

(١) أي من الناصب والجازم، وهذا قول الفراء (معاني القرآن١/ ٥٣) ، واختيار ابن معط (الفصول الخمسون ص ١٧١)، وابن الحاجب (الكافية ص ١٩٢) وابن مالك (التسهيل ٢٢٨، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩، ونسبه فيها لحذاق الكوفيين) ، وابن هشام (شرح الشذور ص ٢٣٩) ، ونسبه خالد الأزهري إلى حذاق الكوفيين والأخفش (شرح التصريح ٢/ ٤٠٦).

وسيأتي ذكر الآراء الأخرى لاحقًا. ينظر: ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) ينظر: شرح العوامل المائة ص ٧٣.

(٣) وعرّف بعضهم العامل بأنه: ما أثر رفعًا أو نصبًا أو جرًّا، سواءٌ كان ذلك العامل لفظيًّا أم معنويًّا. ينظر: شرح العوامل المائة ص ٧٣، شرح الحدود النحوية ص ١٣٢.

(٤) وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال؛ لأن العلة في إعراب الأسماء موجودة في الأفعال، وهي عندهم توارد المعاني المختلفة، ورد عليهم بأن ذلك أمر عارض.

ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٧_٨٢، أسرار العربية ص ٢٤_٢٥، التبيين ص١٥٣_١٥٥، التذييل ١/ ١٢٢_١٢٤، الهمع ١/ ٤٤_٤٥.

مِثال الأوَّل نحو: قامَ زيدٌ، ومثال الثاني: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾(١) فـ(خالقٍ) مجرورٌ بحرفِ الجرِّ الزائد، ومثال الملفوظ به ما تقدَّم، ومثال المقدَّر: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾(٢) فـ(الأنعامَ) مفعول لفعل محذوف دلَّ عليه المذكور أي وخلقَ الأنعامَ خلقها(٣).

قوله: (**فالعاملُ اللَّفظيُّ نحو: جاءَ فإنَّه يطلبُ الفاعلَ المقتضِي للرَّفع إلخ**).

قوله: (**فالعامل**): مبتدأ، و(**اللفظي**) : صفة له، و(**نحو**) : خبره، وأشار بـ(نحو): إلى كثرة العوامل اللفظية، وقوله: (**فإنه يطلب**) أي هذا اللفظ الذي هو لفظ (**جاء**) يطلب الفاعل المقتضِي للرَّفع، أي لأن يكون مرفوعًا فمِن ثَمَّ صحَّ عَود الضَّمير إليه، وكذا يُقال في كلِّ حُكم نُسِب(٤) إلى عامل، فلا يُقال: إنَّ (جاءَ) فعل، ولا يصحُّ رجوع الضمير إلا إلى الأسماء(٥)، لأنَّا نقول إذا حُكم على الأداة(٦) بحُكم أُعطيَت أحكام الأسماء في الإخبار بها وعنها، وعَود الضَّمير إليها وغير ذلك(٧).

قوله: (**ورأيتُ، فإنَّه يطلبُ المفعولَ المقتضِي للنَّصب إلخ**).

قوله: (**ورأيت**) أي: رأَى مِن رأيت، وقوله: (**فإنَّه**) أي: لفظ (رأيت) وفيه ما مرَّ، وقوله: (**يطلب**) أي لفظ (رأى)، وقوله: (**المفعول**) أي وما أُلحِق به، كالحال والتمييز والمستثنى واسم إنَّ وأخواتها وخبر كان وأخواتها وما حُمِل عليها، فيدخل المضارع المنصوب، وقوله: (**المقتضِي**): أي الطالبُ للنَّصب، أي لأن يكون منصوبًا.

---

(١) سورة فاطر آية: ٣.

(٢) سورة النحل آية: ٥.

(٣) وهو ما يسمَّى بالاشتغال، فيجوز في الاسم المتقدم: الرفع على الابتداء، أو النصب بفعل مقدر موافق للمذكور إما لفظًا ومعنى، وإما معنى دون لفظ. ينظر: شرح التصريح ١/ ٤٤١، شرح الأشموني ٢/ ١٠٤.

(٤) في (ح): يُنسَب.

(٥) ينظر: كشف المشكل ص ١٣٥، الهمع ١/ ٢٨.

(٦) في (ح): الأدوات.

(٧) ينظر: أصول ابن السراج ١/ ٣٧، الكافية الشافية ص ١٧١٦.

قوله: (**ونحو: الباء فإنَّها تطلبُ المضافَ إليه المقتضِي للجرِّ إلخ**).

قوله: (**تطلب المضاف**) أي وما [٣٨/ ب] أُلحِق به وهو بحرفٍ مِن حروف الجرِّ، وقوله: (**إليه**): أي المنسوب إليه وهو المجرور، لأنَّ أَحرُف الجرِّ تسمَّى أَحرُف الإضافة[(١)]؛ لأنها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصِلها إليها[(٢)].

قوله: (**والعاملُ المعنويُّ الابتداءُ والتجرُّدُ**[(٣)] **إلخ**).

(**العامل**) مبتدأ و(**المعنوي**) صفته، و(**الابتداء**) خبر العامل، و(**أل**) في العامل للجنس فلذا صحَّ الإخبار بالمثنَّى[(٤)] وهو الابتداء والتجرُّد، وقوله: (**الابتداء**) أي الابتداء في المبتدأ، والتجرُّد في الفعل المضارع، وإنما لم يقلِ الشارح – رحمه الله – تعالى: نحو الابتداء إلخ كما تقدَّم في العوامل اللفظية؛ للإشارة إلى أنَّ العامل المعنوي مُنحصِر في الابتداء والتجرُّد.

قوله: (**والمرادُ بدخولِ العواملِ: مجيئُها لِما تقتضِيه مِن الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافةِ سواءٌ أَستمرَّت أَمْ حُذِفت؟ وسواءٌ تقدَّمت على المعمولاتِ كــ(رأيتُ زيدًا) أَمْ تأخرَت؟ نحو: (زيدًا رأيتُ) إلخ**).

قوله: (**والمراد**)، مبتدأٌ، خبرُه (**مجيئُها**)، أي لا دخولها على أوَّل معمولاتها، فالمراد بالمجيء: الوجود، سابقة أو لاحقة، وقوله: (**لما تقتضيه**) أي لمعنى تطلبه، إذِ الفاعلية والمفعولية مثلاً مِن المعاني، وقوله: (**من**)، بيان لــ(**ما**)، وقوله: (**الفاعلية**) وما أُلحِق بها، أي كون الاسم فاعلاً، و(**المفعولية**) كون الاسم مفعولاً، و(**الإضافة**) كون الاسم مجرورًا، فقوله: (**الفاعلية**) أي وما أُلحِق بها كما تقدَّم، وكذا: (**المفعولية والإضافة**)، وقوله: (**سواء**) خبرٌ مُقدَّم، والمبتدأ: الاستمرار والحذف، وقوله: (**استمرَّت**) أي أُتِيَ بها أي بقيت، ومثاله ظاهرٌ

---

(١) وهذه التسمية عند الكوفيين. ينظر: شرح المفصل ٨/ ٧، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٦١، مصطلحات النحو الكوفي ص ١٢٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٧.

(٣) أي الابتداء في المبتدأ، والتجرد في الفعل المضارع. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٥٠.

(٤) أي بالاثنين.

نحو: الفعل مع فاعله مثلاً، وقوله: (**أستمرَّت**) بفتح الهمزة، وهي المعادِلة لأَمْ وتُسمَّى همزة التسوية[١]، وكان القياس [٣٩/ أ] إثبات همزة الوصل، والإتيان بها مكسورة إلا أنها حُذِفَت للتَّخفيف.

وقوله: (**أم حُذِفت**)، أي لم يُؤتَ بها، وسواء حُذِفت وجوبًا، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا**﴾[٢] أم جوازًا، نحو: زيدٌ أو زيدًا[٣]، جوابًا لمن قال: مَن جاءَ أو مَن رأيتَ؟ والتقدير: جاءَ زيدٌ أو رأيتُ زيدًا، فالمصادر المنصوبة التي حُذِفت عواملها على سبيل اللُّزوم نحو: حَمْدًا وشُكْرًا لا كُفْرًا[٤].

وقوله: (**وسواءٌ تقدَّمت على المعمولات إلخ**) (سواء) خبر مُقدَّم، والمبتدأ: التقدُّم والتأخُّر المأخوذان مِن تقدمَتْ وتأخَّرَتْ، وفي قوله: (تقدَّمَتْ) حذَفَ همزة التسوية، وهو سائغ مُستعمَل كثيرًا نظمًا ونثرًا[٥]، قرأَ ابنُ مُحيصِن[٦] {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرَتَهُمْ}[٧] بحذف الهمزة، وقال الشاعر:

---

(١) وهي ما كان المستفهم فيها يستوي عنده الوجود والعدم. ينظر: الجنى الداني ص ٣٢.

(٢) سورة النساء آية: ١٢٨.

(٣) في (ح): زيدًا وزيدٌ.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١١_٣١٢، الكافية بشرح الرضي ١/ ٣٠٥، أوضح المسالك ٢/ ٢٢٢، التصريح ١/ ٤٩٩، شرح الأشموني ٢/ ١٧١.

ويرى الرضي في شرحه على الكافية ١/ ٣٠٥: أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، فيجوز شكرت شكرًا، وحمدت حمدًا.

(٥) ينظر: المغني ١/ ٧٥.

(٦) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير وحميد الأعرج، وهو في الحديث ثقة احتج به مسلم، توفي بمكة سنة ١٢٣هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٨١_٨٢.

(٧) سورة البقرة آية: ٦، وينظر: المحتسب ١/ ٥٠، المحرر ١/ ١٥٣.

فَوَاللهِ مَا أدْرِي وإنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِي[١]

أرادَ أَبِسَبَعٍ.

وقوله: (**وقولُ المكُودِيِّ**[٢]: **إنَّ العواملَ لا تكونُ إلا قبلَ المعمولاتِ**[٣]، **جَرْيٌ على الأصلِ الغالِب إلخ**).

(**وقول**) : مبتدأ، خبره: (**جرْيٌ**) والمكُودِيُّ بالتخفيف[٤] نسبة لمكُود، وهي الإبل التي لا تنقطع ذُريتُها[٥]، وهو: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح، عُرِف بالمطرِّز[٦] - رحمه الله - تعالى، وقوله: (**إنَّ**) أي هي بِكسر الهمزة وجوبًا؛ لأنَّها محكيَّة بالقول، وقوله: (**لا تكون**) أي لا توجد فهي تامة أو أنَّ الخبر محذوف أي لا تكون موجودة.

وقوله: (**الغالب**) فيه نَظَر؛ لأنَّ مراد المكُودِي بقوله: (**إنَّ العواملَ لا تكونُ إلا قبلَ المعمولاتِ**) أي بِحسْب الرُّتبة، أي أنَّ رُتبة العامل مُتقدِّمة[٧] على رُتبة المعمول، وليس مرادُه

---

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥.

الشاهد في البيت: قوله: (بسبع رمين الجمر أم بثماني) حيث حذف همزة الاستفهام ضرورة لدلالة (أم) عليها.

والبيت من شواهد: الكتاب ١/ ٤٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ١٥٤، أمالي الشجري ١/ ٢٦٦، الجنى الداني ص ٣٥، المغني ١/ ٧٥، الهمع ٣/ ١٦٧.

(٢) وهو أحد شرَّاح الآجرومية.

(٣) والنص في شرحه ما يأتي: «وقوله: (الداخلة عليها لفظًا): لأن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات كما مثلنا، فهي داخلة عليها» ينظر: شرح متن الآجرومية ص ٣٥.

(٤) وروي بالتشديد أيضًا (المكّوديّ) . ينظر المصادر المثبتة في الحاشية (٤).

(٥) وفي اللسان: ناقة مكود إذا ثبت غزرها و لم ينقص. (مكد) ٣/ ٤٠٩.

(٦) ويلقب بالفاسي المالكي، عالم بالعربية، نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ومولده ووفاته بفاس، توفي سنة ٨٠٧هـ على الراجح، ومن مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وشرح المقدمة الآجرومية، والبسط والتعريف في علم التصريف. ينظر: البغية ٢/ ٨٣، معجم المؤلفين ٢/ ١٠٠، هدية العارفين ١/ ٢٦٩. الأعلام ٣/ ٣١٨.

(٧) في (ص) و(س): مقدمة.

بالتقدُّم التقدُّم في اللفظ [٣٩/ ب] كما فهِمه الشارح - رحمه الله - تعالى؛ لأنَّ هذا لا يريده المكُودِيُّ ولا يقصِده[١].

[تقسيم الإعراب إلى ظاهر ومقدر]:

قوله: (**وقولُ المُصنِّف: لفظًا أو تقدِيرًا، حالان مِن تغيير إلخ**).

(**قول**) مبتدأ، وهو بمعنى مقول، و(**لفظًا أو تقديرًا**) بدَلٌ منه، فهو المقصود بالحكم، وكأنَّه قال: ولفظًا أو تقديرًا حالانِ أو عطفُ بيانٍ عليه، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على آخره وهو الراء؛ لأنَّ المقول هو مجموع (**لفظًا أو تقديرًا**) منع مِن ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ولا يصحُّ إبقاؤها على المعنى المصدري؛ لأنَّ (**قولُ**) بالمعنى المصدرِي مفرد، فلا يُخبر عنه بالمثنى.

وقوله: (حالان) هذا الإعراب غير متعيِّن، بل يصحُّ أن يرجع للجميع أي للتغيير وما بعده، وهذا أولى، ومثال كون أواخر الكلِم تقديرًا: الاسم المقصور في الأحوال الثلاثة[٢]، والمنقوص في حالتَي الرَّفع والجرِّ[٣]، وتفسيرنا للأواخرِ تقديرًا تحكُّمًا وتمثيلاً لكون الأواخرِ تقديرًا بالاسم المقصور صحيح؛ لأنَّه يفسر في كلِّ شيء، وقوله: (**حالان إلخ**)، قيل: ويمكن أن يكون نصبُها على التَّمييز[٤]، أي مِن جهة اللفظ، أو مِن جهة التَّقدير.

[الإعراب الظاهر]:

---

(١) وقد يكون مراده التقدم في اللفظ على الأصل الغالب، بدليل قوله في شرحه ص ٣٥: (كما مثلنا)، بعد أن ذكر أمثلة من تقدم العوامل، مثل: قام زيدٌ، وضربت زيدًا، ففي استبعاد هذا القصد تحكُّم، والله أعلم.

(٢) وذلك للتعذر، وسمي مقصورًا؛ لكونه قصر عن ظهور الحركات، أو لكونه مُنع المد. ينظر: شـــرح التصريح ١/ ٩١، شرح الأشموني ١/ ١٧٣.

(٣) وذلك للثقل، وسمي منقوصًا لحذف لامه للتنوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات. ينظـــر المرجعين السابقين.

(٤) ينظر: الفوائد الضيائية ١/ ١٩٢، المواهب الرحمانية ص ١٠٣.

قوله: (**يعني أنَّ تغيير أواخرِ الكلم تارةً يكون في اللَّفظ نحو: يُضْربُ زيدٌ، ولَن أكرهَ حاتمًا، ولَمْ أَذهبْ بعمرٍو، فتُلفَظ بالرَّفع في: يضربُ زيدٌ، وبالنَّصبِ في: أكرهَ حاتمًا، وبالجزم في: أذهبْ، وبالجرِّ في: عمرٍو إلخ**).

قوله: (**تارةً**)، منصوبٌ على الظرفية، أي: وقتًا، أو المصدرية بحسبه، ومثله: مرَّةً وطَورًا. وقولُ الشَّارح - رحمه الله - تعالى: (**يعني إلخ**)، هذا التفسير باعتبار ما فهِمَه، والأَولى: أن يُحمَل قول المتن (**لفظًا أو تقديرًا**) على التغيير والأواخرِ والاختلاف؛ ولذا [٤٠/ أ] أَخَّر المصنِّف - رحمه الله - تعالى القيد عن الجميع.

والقاعدة: أنَّ القيد إذا تأخَّر يرجع للجميع إذا كان ممكنًا[(١)]، فرجوعه إلى الجميع هنا هو مُراد المصنِّف، والقصر على ما ذكره الشارح - رحمه الله - قصور، والضَّمير في يكون عائد على التغيير، أي تارةً يكون التغيير أي علامته الدالة عليه في اللفظ، أي ملفوظًا بأثره أو علامته، أو يكون مقدَّرًا أثره أو علامته، فالظرفية مجازيَّة.

وأشار بقوله: (**نحو: يُضرَبُ زيدٌ**)، إلى أنَّ الرَّفع يدخل في الاسم والفعل كما يأتي، وأشار بقوله: (**لَنْ أَكْرَهَ إلخ**)، إلى أنَّ النصب يدخل في الأسماء والأفعال كذلك[(٢)]، و(**حاتَمًا**) بفتح التاء، وأشار بقوله: (**ولَمْ أَذهَبْ**)، إلى اختصاص الجزم بالأفعال[(٣)]، وبقوله: (**بعمرٍ**) إلى اختصاص الخفض بالأسماء[(٤)]، وقوله: (**فتَلفِظ بالرَّفع إلخ**)، هذا إنما يتمشَّى على قول مَن يقول: بأن الإعراب لفظي، لا على قول مَن يقول: بأنَّه معنوي كالمصنِّف - رحمه الله - تعالى، فإنه يؤوِّل ذلك فيقول: (**بالرَّفع**) أي بعلامته.

---

(١) ينظر: إرشاد الفحول ١/ ٣٧٤.

(٢) إنما اشترك الاسم والفعل في الرفع والنصب لقوة عوامل الأخيرين وذلك باستقلالها بالعمل، وعدم تعلقها بعامل آخر. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩، الهمع ١/ ٧٥.

(٣) وذلك لكونه فيه كالعوض من الجر. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩، الهمع ١/ ٧٥.

(٤) وذلك لكون عامله غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به. ينظر: المرجعين السابقين.

وقوله: (**في يُضرَبُ زيدٌ**)، في كلٍّ منهما أي في هذا اللفظ، وإلا فـ(**يُضرَبُ**) فعل، وحرف الجرِّ لا يدخل على الفعل[1]، وكذا يُقال في نظائره، وحينئذٍ فيجوز أن يكون مبنيًّا على الضمِّ في محلِّ خفض، ويجوز أن يكون مجرورًا لفظًا منوَّنًا، قال ابن مالك:

وإِنْ نَسَبْتَ لأَدَاةٍ حُكْمَا ... فَاحْكِ أَو اعْرِبْ وَاجْعَلَنْها إسْمَا[2]

وقوله: (**وبالنَّصبِ**)، أي وتَلفظ بالنَّصب في (**أَكرهَ**) أي في لفظه كما مرَّ، وقوله: (**حاتمًا**) أي في كلٍّ منهما؛ لأنَّ الأوَّل فعلٌ، والثاني اسم، وقوله: (**وبالجزم**)، أي وتَلفظ بالجزم فهو معطوف على (بالرَّفع)، فيلزم أن يكون لفظًا وليس كذلك؛ لأنَّه حَذف اللفظ، إلا أن يُقال: أراد التَّغليب، [٤٠/ ب] نعم يصِحُّ أن يُقال في علامته التي هي السكون: لفظية، وقوله: (**وبالجرِّ في عمرٍو**)، أي وتَلفِظ بالجرَّ في عمرو.

[الإعراب التقديري]:

وقوله: (**وتارَةً يكون التَّغيير على سبيلِ الفرْض والتَّقدير، وهو المنْوِي كما تنوِي الضَّمَّةَ في: موسَى يخشَى، والفتحة في: لَنْ أخشَى الفتَى، والكسرةَ في نحو: مرَرْتُ بالرَّحَى، فموسَى ويخشَى مرفوعان بضمَّة مقدَّرة[3]، وأخشَى والفتَى منصوبان بفتحة مقدَّرة والرَّحَى مخفوض بكسرةٍ مقدَّرة وهذا هو المراد بقوله: أو تقديرًا إلخ**).

قوله: (**وتارَةً**) معطوف على (**تارَةً**) الأُولى، على أنَّه قسيم له. وقوله: يكون التغيير، أي علامته الدَّالة عليه، على مذهب مَن يقول: إنَّه معنوي، أو التغيير نفسه على مذهب مَن يقول: إنَّه لفظي، والتغيير اسم (يكون)، والخبر متعلِّق الجارِّ والمجرور.

وقوله: (**علَى سبيلِ الفَرْضِ**) أي لأنَّه لم يوجد في اللفظ، ولكنهم قدَّروا وجوده لأجل العوامل، وقوله: (**والتَّقدِير**)، كان الأَولى أن يقول: على سبيل التَّقدير والفَرْض؛ لأنَّ القاعدة

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج ١/ ٥٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٢١٠.

(٣) تقدير حركة الإعراب في الفعل المعتل مذهب الجمهور، وخالفهم فيه ابن السراج الذي يرى عـدم التقدير. ينظر: الأصول ١/ ٤٨، شرح اللمحة ١/ ٢٨٩_٢٩٠، شرح التصريح ١/ ٩٢.

في العطف التفسيري[١]: أنَّ يُقدَّم الأخفَى على الأجلَى[٢]؛ نحو: عندي عَسْجَدٌ أي ذهب[٣]، وعندي بُرٌّ أي قمح، وعندي عُقَارٌ أي خمر[٤]، وعندي وَرِقٌ أي فِضَّة[٥].

وقوله: **(وهو)** أي التغيير المنوي أي المنْوِي أثره أخذًا مما بعد، وقوله: **(كما تنوِي)** أي تقدِّر الضَّمة. قوله: **(في موسى يخشى)**، أي في كلٍّ منهما، وأشار به إلى أنَّ كل فعل مُعتلٍّ بالألف فإنَّه يُقدَّر فيه الضَّمة والفتحة للتعذُّر، فإن كان معتلاً بغير الألف فإنَّ الفتحة تظهر، وتُقدَّر الضَّمة على الواو والياء للثِّقَل[٦].

وقوله: **(في موسى)** أي في كل اسم مقصور سُمِّي بذلك؛ لأنَّه قصر عن ظهور الحركات فيه، أخذًا مِن القصر وهو الحبس[٧]، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾[٨] وقوله: **(والفتحة في إلخ)** أي [٤١/ أ] وكما تنوِي الفتحة **(في إلخ)** وقوله: **(والكسرة)** أي وكما تنوي الكسرة **(في نحو: إلخ)** والفاء في **(فموسى)** للتفريع، وقوله: **(مرفوعان)** أي وإن كان الرافع مختلفًا؛ لأنَّه في الاسم الابتداء، وفي الفعل التجرُّد، وقوله: **(بضمة)** أي بعلامة وهي الضمة،

---

(١) اعتراض المؤلف على الشارح فيه نظر؛ لأن ما ذكره الشارح هو من عطف النسق، فلا تطرد فيه القاعدة التي ذكرها المؤلف، اللهم إلا أن يكون المؤلف جاريًا على مذهب الكوفيين من أن (أي) التفسيرية من حروف عطف النسق عندهم، والجمهور يعدون العطف التفسيري الذي يأتي بعد أي من عطف البيان أو البدل. ينظر: الارتشاف ٥/ ١٩٧٨، شرح التصريح ٢/ ١٥١.

(٢) ينظر: الارتشاف ٥/ ١٩٧٨، شرح التصريح ٢/ ١٥١.

(٣) وقيل: هو اسم جامع للجوهر من الدر والياقوت. ينظر: اللسان ٣/ ٢٧٠، تاج العروس ٨/ ٣٧٧، (عسج) في كلٍّ.

(٤) وسمي الخمر بذلك لأنه يعقر العقل. ينظر: التهذيب ١/ ٥٧، اللسان ٤/ ٥٩١، (عقر) في كلٍّ.

(٥) ينظر: اللسان ٣/ ٣٧٤.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨١، شرح التصريح ١/ ٩٢، شرح الأشموني ١/ ١٧٥.

(٧) ينظر: شرح التصريح ١/ ٩١، حاشية الصبان ١/ ١٧٣.

(٨) سورة الرحمن آية: ٧٢.

وكذا يُقال في الذي بعده، أو بأثر هو الضَّمة على المذهبين أي أنَّ كلاًّ منهما مرفوع بضمة، إذ يستحيل كون الشَّيء قائمًا بمحلَّين في آنٍ واحد.

وقوله: (**وأخشَى والفتَى منصوبان بفتحةٍ مقدَّرة**) أي وإن كان الناصب مختلفًا، لأنَّه في أخشى بـــ(لن) وفي الفتى بأخشى[(١)]، وقوله: (**بفتحة**) أي كلٌّ منهما بفتحة على ما مرَّ، وقوله: (**والرَّحى**) أي لفظها، وإلا لقال: مخفوضة. قوله: (**وهذا هو المرادُ إلخ**) كان الأَولى أن يقول: وهذا بعض ما أراد بقوله: أو تقديرًا؛ لأنَّ الإعراب التقديري ليس محصورًا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتلِّ الآخِر، بل هما بعض ما يُقدَّر فيه الإعراب.

قوله: (**وأَوْ هنا**[(٢)] **للتَّقسيم إلخ**) إنما لم يعطف المصنِّف - رحمه الله - بالواو لئلا يتوهم المبتدئ الجمعيَّة بين الإعراب اللفظي والتقديري في كلمة واحدة، وقوله: (**وأَوْ هنا إلخ**) هذا جواب عمَّا يُقال: إذا كانت أو للتَّرديد لزِم عليه الشَّكُّ في كون الإعراب ملفوظًا به أو مقدَّرًا، وهو لا يصلح[(٣)] هنا، فأجاب: بأنَّها للتَّقسيم لا للتَّرديد، إذ هي في كلِّ موضعٍ يحمل ما يقتضيه، وقوله: (**للتَّقسيم**) أي التَّقسيم اللَّفظي والتَّقديري على قِسمَي التغيير، إذ التَّقسيم ضمُّ قيودٍ إلى أمرٍ مُشتَرك لتحصيل أمورٍ متعددةٍ[(٤)]، كما في الحيوان مثلاً، إذا قُيِّد بكونه ناطِقًا أو صاهِلاً أو غير ذلك.

قوله: (**لا للتَّرديد**) أي فليست مما يُفسِد الحدَّ، [٤١/ ب] وكان ينبغي للشارح - رحمه الله - تعالى أن يقول: لا للتَّردد أي الشَّكِّ؛ لأنَّ التَّرديد التشكيك[(٥)].

---

(١) أي أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل وحده على رأي الجمهور وهو الصحيح كما قال ابن الأنباري، وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معًا. ينظر: أسرار العربية ص ٨٥، الإنصاف ١/ ٦٦، شرح الرضي ١/ ٣٣٥، شرح التصريح ١/ ٤٦٣.

(٢) أي في تعريف الإعراب.

(٣) في (ح): لا يصح.

(٤) ينظر: التعريفات ص ٦٦.

(٥) في حاشية أبي النجا ص ٥٣: قوله: (لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أي: كرره، وليس مـــرادًا، بل المراد الشك، فكان الأولى أن يقال: لا للتردد.

[أقسام الاسم والفعل من حيث الصحة والإعلال]:

واعلم أنَّ حاصل ما ذكره الشارح - رحمه الله - تعالى أنَّ الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وأنَّ الفعل ينقسم إلى قسمين، لأنَّ الاسم إمَّا أن يكون: صحيحًا أو مُشبِهًا له، نحو: دَلْوٍ وظَبْيٍ(١)، وهو كلُّ اسمٍ ليس في آخِره حرف علَّة، فيكون مُعرَبًا بالحركات الظَّاهرة، وإمَّا أن يكون مقصورًا، وهو كل اسم في آخِره ألف لازمة، نحو: الرَّحَى والعصَا والفتَى، وحُكمه: أن يُقدَّر إعرابه رفعًا ونصبًا وخفضًا، وإمَّا أن يكون منقوصًا: كالقاضِي والمستقضِي والهادِي والمستولِي، وهو كلُّ اسم مُعرَب في آخِره ياء ساكنة مكسورًا ما قبلها لزومًا، وحُكمه أن يُقدَّر فيه الرَّفع والجرُّ، ويظهر فيه النصب؛ للخِفَّة، والفرق بين هذا والمقصور: أنَّ التَّقدير للاستثقال هنا، بخلافه في المقصور فإنَّه للتعذُّر(٢).

والفعل إمَّا أن يكون: صحيحًا وهو ما ليس في آخِره حرف علَّة أيضًا، فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون، وكلها ظاهرة، وإما أن يكون مُعتلاً وتحته فردان: معتلٌّ بالألف، وحُكمه: أن تُقدَّر فيه الضَّمة والفتحة(٣)، هذا وتُحذَف ألفه للجزم، ومثاله نحو: يسعَى ولن يسعَى و لم يسعَ.

وإمَّا أن يكون: مُعتلاً بالواو والياء، فتُقدَّر فيه الضَّمة استثقالاً، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي﴾(٤)، ويُنصَب بالفتحة الظَّاهرة للخِفَّة، نحو: ﴿لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗا﴾(٥)، و﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾(٦)، ويُجزَم بحذف الواو والياء، نحو: لم يرمِ، و لم يغزُ(٧).

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٩٢، الهمع ١/ ١٧٩.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨١، شرح التصريح ١/ ٩١، شرح الأشموني ١/ ١٧٣.

(٣) وهذا رأي الجمهور كما تقدم. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨١، شرح التصريح ١/ ٩١، شرح الأشموني ١/ ١٧٣. وخالف في هذا ابن السراج وقال: «لا تقدير؛ لأنا إنما قدرنا في الاسم؛ لأن الإعراب فيه أصل، فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره». ينظر: الأصول ١/ ٤٨، شرح التصريح ١/ ٩٢.

(٤) سورة يونس آية: ٢٥.

(٥) سورة الكهف آية: ١٤.

(٦) سورة هود آية: ٣١.

(٧) نيابة عن السكون. ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٦، شرح الأشموني ١/ ١٧٦_١٧٧.

[كيفية الإعراب الظاهر]:

قوله: (**وكيفيَّة الإعراب اللَّفظي: أنْ تقول في نحو: يضربُ زيدٌ، يضربُ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه ضمَّةٌ ظاهرةٌ، والعامل فيه الرَّفعَ: التجرُّدُ مِن النَّاصبِ والجازِم**[(١)]، [٤٢/ أ] **وزيدٌ: فاعلٌ بيضربُ وهو مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه ضمَّة ظاهرةٌ في آخرِه، والعامل فيه الرَّفع، يضربُ**[(٢)] **إلخ**).

قوله: (**وكيفيَّة**) مبتدأٌ، خبرُه: المصدر المنسبك مِن (**أَنْ**)، وهو مضاف، والإعراب مضاف إليه، واللَّفظي صفة الإعراب، أي تصوير من تطبيق المركَّبات على القواعد النحويَّة في التغيير الملفوظ بعلامته، وقوله: (**في نحو: يضربُ**) أي مِن كل فعل مضارع تجرَّد[(٣)] مِن النَّونين والنَّاصب والجازم.

وقوله: (**وعلامة رفعِه إلخ**) جرى المصنِّف - رحمه الله - تعالى في جميع الإعرابات على القول بأنَّ الإعراب معنوي، ولو مشَى على القول بأنَّ الإعراب لفظي لقال: ورفعه وهكذا، وقوله: (**ظاهرة**) أي ملفوظ بها، وقوله: (**والعامل**) مبتدأ، خبره: (**التَّجرُّد**) و(**الرَّفع**): مفعولٌ للعامل؛ لأنَّه اسم فاعل بــ(**أَلْ**) وقوله: (**التَّجرُّد**) هذا هو الصَّحيح.

وذهب البصريُّون إلى أنَّ الرَّافع له حلوله محلَّ الاسم[(٤)]، وقيل: الرَّافع له أَحرُف المضارَعة[(٥)]، وقيل: مرفوعٌ بمشابهتِه للاسم[(٦)]، فالأوَّل وإن كان صحيحًا ففيه؛ لأنَّ الرَّافع

(١) تنظر: مصادر الحاشية (٤) صفحة ٢٠٨.

(٢) أي الفعل وحده، وهو مذهب الجمهور كما تقدم. ينظر الحاشية (٥) من صفحة ٢١٧.

(٣) في (ح): مجرد.

(٤) وهو مذهب جمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٣/ ٩_١٠، المقتضب ٢/ ٥، أسرار العربية ص ٢٨، الإنصاف ٢/ ٤٤٨، اللباب ٢/ ٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢.

(٥) وهو قول الكسائي. ينظر إعراب القرآن ١/ ١٢٣، الإنصاف ٢/ ٤٥٠، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٨.

(٦) أي أن رافعه معنى المضارعة، وهو قول ثعلب والزجاج، ورُد بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة، ثم يحتاج كل نوع من الأنواع إلى عامل يقتضيه. ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٥٦، شرح الأشموني ٣/ ٤٠٦.

أمرٌ وجودِي والتجرُّد أمرٌ عدَمِي، والعدَمِي لا يكون علَّة للوجودِي[١]، وقد يُجاب: بأنَّ المراد بالتجرُّد الإتيان به على أوَّل أحواله، والإتيان أمرٌ وجودِي[٢]، وزاد بعضهم كابن النَّاظم[٣] في التَّعريف: مُخلَّصًا مِن ناصب وجازم[٤]، وبحث فيه بعض أشياخنا بأنَّ التخلُّص مِن النَّاصب والجازم أمرٌ عدَمِي، فيعود الإشكال كما تقدَّم، والله أعلم.

ورُدَّ الثَّاني: بهلاَّ يقومُ[٥]، ورُدَّ الثَّالث: بأنَّ أَحرُف المضارَعة أجزاء، وجزء الشَّيء لا يعمل فيه[٦]، وقوله: (**فاعلٌ بيضرب**) أي بهذا اللفظ، وقوله: (**وهو**) أي الفاعل، وقوله: (**وعلامةُ رفعِه**) أي هذا على القول بأنَّه معنوِي كما تقدَّم، وقوله: (**في آخرِه**) في زائدة، أو [٤٢/ ب] بمعنى على، أو الظَّرفية مجازيَّة، ولا يخفَى أنَّ الظَّرفية هنا منتفِية والمراد بها المعيَّة.

---

(١) كان الأولى بالمصنف أن يورد اعتراض البصريين على هذا القول وحكمهم ببطلانه؛ لأنه يؤدي إلى أن النصب والجزم قبل الرفع، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم. ينظر: أسرار العربية ص ٢٨، الإنصاف ٢/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦، شرح التصريح ٢/ ٣٥٦، شرح الأشموني ٣/ ٤٠٦_٤٠٧.

(٣) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك ناظم الألفية، برع في النحو واللغة، والبيان والعروض، والمنطق، ولد بدمشق، وأخذ عن والده، ثم انتقل إلى بعلبك، وبعد وفاة والده عاد إلى دمشق، وتصدر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة، وكمال الدين بن الزملكاني، وغيرهما، توفي سنة ٦٨٦هـ، من تصانيفه: شرح ألفية والده ويعرف بشرح ابن الناظم. تكملة شرح التسهيل، لم يتمه، روض الأذهان في المعاني والبيان، النجوم الزاهرة ٧/ ٣٧٣، بغية الوعاة ١/ ٢٢٥، معجم المؤلفين ٣/ ٦٥٥١الأعلام ٧/ ٣١.

(٤) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٧٣.

(٥) وبـ(سوف تفعل)؛ لأن المضارع فيهما مرفوع، وليس حالاً محل الاسم؛ لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض، ولا بعد حرف التنفيس، وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس، فلم يغيراه؛ إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦، ينظر شرح التصريح ٢/ ٣٥٧. شرح الأشموني ٣/ ٤٠٦.

(٦) وهذا الرد أورده البصريون على قول الكسائي. ينظر: أسرار العربية ص ٢٨، الإنصاف ٢/ ٤٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢.

وهو أحد أقوالٍ ثلاثة: في أنَّ الحركة قبل الحرف، أو معه، أو بعده، والأصحُّ الثَّالث[١]، لكنها لشدَّة اتصالها به فكأنَّها فيه، وقوله: (**والعامِل**) مبتدأ، خبره: (**يضرب**) أي هذا اللَّفظ والرَّفع معمول العامل.

قوله: (**وتقول في مِثل لَنْ أكرَهَ حاتمًا: لَنْ: حرف نفيٍ ونصبٍ، وأكرَهَ: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلَنْ إلخ**).

قوله: (**في مِثل**) أي في كلِّ فعلٍ أو اسمٍ دخل عليه عامل نصب، وكان كلٌّ منهما صحيح الآخِر، (**وحاتمًا**) مبتدأ مرفوع بضمَّة مقدَّرة منع مِن ظهورها حركة الحكاية، وقوله: (**حرفُ نفيٍ**) أي واستقبال، وقوله: (**ونصْبٍ**) أي مفاده وجود ذلك فيما بعده، (**وأكرَهَ**) أي: لفظ أكره مبتدأ، خبره (**فعلٌ**) و(**مضارع**) و(**منصوب**) صفة بعد صفة، وقوله: (**بلن**) أي بهذا اللفظ. قوله: (**وعلامةُ نصبِه إلخ**) هذا على القول بأنَّ الإعراب معنوِي، وقوله: (**فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِرِه**) أي على آخِره أو مع آخِره، فالظرفيَّة مجازيَّة.

وقوله: (**والناصبُ له لَنْ، وحاتمًا مفعولٌ به**) أي وفاعل (**أكرَهَ**) مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، (**وحاتمًا**) مبتدأ مرفوع بضمَّة مقدَّرة منع مِن ظهورها حركة الحكاية، و(**مفعولٌ**) خبر (**النَّاصِب**).

قوله: (**وهو**) أي المفعول منصوب، وقوله: (**وعلامةُ نصبِه**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه**) فيه ما تقدم أيضًا. وقوله: والناصب له أي لحاتم: أكره، أي لاستناده إلى فاعله.

قوله: (**وتقول في لَمْ أذهبْ بعمرٍو**) أي فيه وفي نحوه من كل فعل صحيح دخلت عليه أداة نفيٍ وجزم. قوله: (**لَمْ: حرفُ نفيٍ وجزمٍ**) أي وقلْبٍ أي تُفيد ذلك[٢]، و(**أذهب فعلٌ مضارِعٌ مجزومٌ بِلَمْ**) أي بهذا اللفظ (**وعلامةُ جزمِه**) أي فيه ما تقدَّم.

---

(١) وهو قول سيبويه واختاره ابن جني، واختار العكبري وأبو حيان أن تكون الحركة مع الحرف، وأضعف الأقوال أولها وهو أن تكون قبله. ينظر: الخصائص ١/ ٣٢١_٣٢٧، اللباب ١/ ٦١، الارتشاف ص ٨٣٤، الهمع ١/ ٦٨_٦٩.

(٢) أي قلب المضارع ماضيًا. ينظر: أسرار العربية ص ٣٣٤، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٨١، المغني ٣/ ٤٦٧.

وقوله: (**سكونُ آخرِه لفظًا**) [٤٣/ أ] هو حالٌ مِن (**سكون**) لما مرَّ مِن جواز تسميته لفظًا، أو حال مِن آخرِ، أو تمييز له على حذف المضاف، أي سكون لفظ(١)، (**آخره**) إن قلنا: لا يسمَّى السكون لفظًا. قوله: (**والجازمُ له: لَمْ**) أي وفاعل الجازم مُستتِر فيه وجوبًا، تقديره: أنا.

وقوله: (**وبعمرٍو جارٌّ ومجرورٌ وعلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ في آخرِه**) أي هذا على القول بأنَّ الإعراب معنوي، وقوله: (**في آخرِه**) أي على آخرِه، أو مع آخره، والجارُّ له الباء.

[كيفية الإعراب التقديري]:

قوله: (**وكيفيَّةُ الإعرابِ التَّقديرِي أَنْ تقولَ في موسَى يخشَى: موسَى: مبتدأٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدَّرة على الألفِ منع مِن ظهورِها التعذُّر، والعاملُ فيه الرفعَ الابتداءُ، ويخشى: فعلٌ مضارع مرفوع بضمة مقدرةٍ في آخره، منع من ظهورِها التعذُّر، والعاملُ فيه الرَّفعَ التَّجرُّدُ، وفاعلُ يخشَى مُستتِر فيه جوازًا، وهو وفاعلُه جملةٌ فعليةٌ في محلِّ رفعٍ على الخبريَّة لموسَى. والرَّافع لمحلِّ الجملةِ الواقعةِ خبرًا: المبتدأُ**)(٢).

(١) في (ح): لفظة.

(٢) اختلف النحاة في رافع الخبر على عدة مذاهب، وأشهرها:

١ــ أن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك.ينظر: الكتاب٢/ ١٢٧، شرح التسهيل ١/ ٢٧٠، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

٢ــ أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، وهو مذهب الأخفش وكثير من النحويين البصريين. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٩، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٥، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

٣ــ أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهو مذهب المبرد، والزجاج وابن السراج. ينظر: المقتضب ٢/ ٤٩، الأصول ١/ ٥٨، المساعد ١/ ٢٠٦.

٤ــ أن رافعهما هو تعريهما من العوامل اللفظية، وهو مذهب الجرمي والسيرافي وصححه ابن عصفور. ينظر: إصلاح الخلل ص ١١٨، شرح الجمل ص ٣٥٦ــ٣٥٧، الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

=

قوله: (**وكيفيَّة**): مبتدأ، خبره: المصدر المؤول من (**أَن**) وما دخلت عليه، وقوله: (**التَّقديري**) أي الَّذي تقدَّر علامته كما تقدم، وقوله: (**التَّعذُّر**) كان ينبغي للشارح - رحمه الله - أن يذكر الفاعل بعده فيقول: وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا إلخ، ويعطف عليه المفعول، فيقول: والفتى مفعول به إلخ، ومعنى التعذُّر: هو كون الحرف الأخير من الكلمة لا يقبل الحركة أصلاً[١] كالألف، سواء كانت موجودة أو محذوفة للسَّاكِنَين كما يأتي.

وقوله: (**والعامل**): مبتدأ، خبره: (**الابتداءُ**)، وقوله: (**في آخرِه**)، أي على آخره أو مع آخره كما تقدَّم، وقوله: (**والعامل فيه**) أي لفظ (**يخشى**)، وقوله: (**الرَّفع**) معمول العامل، وقوله: (**مستتر فيه** [٤٣/ ب] **جوازًا**) أي لأنَّه يخلفه الظَّاهر، ومعنى قولهم: تقديره هو، أي هو صورته لا عينه، وكذا سائر الضمائر المستترة.

وقوله: (**جملة فعليَّة**) أي تسمَّى بذلك لبداءتها بالفعل[٢] ولو في الرُّتبة، فنسبت إليه سواء سُبِقَت بحرفٍ أَمْ لا، وتُسمَّى اسميَّة: إن بُدِئَت باسمٍ ولو رتبةً لبداءتها به، فنسبت إليه سواء سُبِقَت بحرفٍ أَمْ لا، والمبدوءة بالظَّرف تُنسَب إلى متعلِّقه[٣]، وقوله: (**في محلِّ رفعٍ**) أي مرفوع أي في محل اسم لو ذُكِر لكان مرفوعًا على حذف المضاف.

وقوله: (**علَى الخبريَّة**) أي بناء على أنَّها هي الخبر وهو أحد أوجهٍ ستأتي، وقوله: (**والرَّافع**) مبتدأ، خبره: (**المبتدأ**).

٥ــ أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ، وهو رأي ابن الأنباري وابن يعيش. ينظر: أسرار العربية ص ٥٦، شرح المفصل ١/ ٨٥.

٦ــ أن كلاً منهما رفع الآخر، وهو مذهب الكوفيين. ينظر: التسهيل ص ٤٤.

وينظر في هذه المسالة سوى ما سبق: الإنصاف ١/ ٤٤، التبيين ص ٢٢٥، ائتلاف النصرة ص ٣٠ــ٣١، الهمع٢/ ٧ــ٩.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٥، شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٧.

(٢) في (ح): في الفعل.

(٣) ينظر: المغني ٥/ ١٣.

قوله: (**في لَنْ أخشَى الفتَى، لَنْ: حرفُ نفيٍ ونصبٍ**) أي واستقبال[(١)]، (**وأخشَى: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بلَنْ**) أي بهذا اللفظ (**وعلامةُ نصبه فتحةٌ في الألف**) أي عليه أو معه (**منعَ مِن ظهورِها التَّعذُّر**) أي وفاعله مُستتِر فيه وجوبًا تقديره أنا؛ إذ مِن العيب على المعرِب، أن يذكر فعلاً و لم يبحث عن فاعله، أهو مذكور أو محذوف؟ وإذا كان مذكورًا هل هو مذكور بالفعل أو بالقوة، كالضَّمائر المستتِرة؟ وهل استتارها وجوبًا أو جوازًا؟ ومِن المعيب أيضًا أن يذكر مبتدأً و لم يبحث عن خبره هل هو مذكور أو محذوف؟ وهل حذفه وجوبًا أو جوازًا؟ .

فإن قلت: قولك: هل هو مذكور أو محذوف إلخ، يقتضي أنَّ كل مبتدأ لا بُدَّ له مِن خبر، وليس كذلك؛ لأنَّه قد يوجَد مبتدأ لا خبر له ملفوظ به، ولا مُقدَّر مع حصول الفائدة التي يحسُن السُّكوت عليها[(٢)]، كقولك مثلاً: أقلُّ شخصٍ يعرِف كذا، قلت: هذا نادرٌ فلا يرِدُ نقضًا، والله أعلم.

وكذا مِن المعيب على المعرِب أن يذكر ظرفًا بلا بيان متعلِّق، أو جملة بلا بيان محلٍّ أو عدمه، إلى غير [٤٤/ أ] ذلك مِن الاعتبارات المناسبة، فحينئذ كان ينبغي للشَّارح – رحمه الله – تعالى أن يذكر الفاعل بعده، فيقول: وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا إلخ، ويعطف عليه المفعول بعده، فيقول: (**والفتَى: مفعولٌ به وهو**) أي الفتى (**منصوبٌ بيخشَى**) أي بهذا اللَّفظ (**وعلامةُ نصبِه فتحةٌ**) أي وفيه ما تقدَّم، (**مُقدَّرة على الألف للتَّعذُّر**) أي إلى آخرِ ما ذكره.

[مواضع استتار الضمير جوازًا أو وجوبًا]:

واعلم أنَّ الضَّمير[(٣)] إمَّا مُستتِر جوازًا أو وجوبًا[(٤)].

---

(١) أي يخلص المضارع للاستقبال. ينظر: الارتشاف ٥/ ١٦٤٣، الجنى ص ٢٧٠، المغني ٣/ ٥٠١.

(٢) ينظر في مواضع حذف الخبر جوازًا ووجوبًا: شرح التسهيل ١/ ٢٧٥، التذييل ٣/ ٢٧٨_٢٩٨، شرح التصريح ١/ ٢٢٣_٢٣٠، الهمع١/ ٢٣٦/ ٢٤٥.

(٣) الضمير والمضمر اصطلاح بصري، والكوفيون يسمونه: الكناية، والمكنيّ. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٤، الارتشاف ص ٩١١، شرح التصريح ١/ ٩٥، شرح الأشموني ١/ ١٨٧.

(٤) لا يستتر من الضمائر إلا المرفوع فقط، خلاف المنصوب والمجرور. ينظر: المصادر المثبتة في الحاشية التالية.

وضابط الأوَّل أن يُقال: إن جاز أن يخلفه الظَّاهر استتر جوازًا، وإن لم يمكن وقوع الظاهر خلَفه استتر وجوبًا[(١)]، وذلك في صُوَر:

أحدها: فعل الأمر للمفرد المذكَّر المخاطَب، نحو: كُلْ واشْرَبْ، واحترزنا بالمذكَّر عن المؤنَّث، فإنَّ الفاعل مذكور فيه، نحو: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾[(٢)]، وهو الياء، وعن فعل الاثنين، وفعل الجماعة، نحو: اضرِبا واضربُوا واضرِبْنَ، فإنَّ الفاعل مذكور وهو الألف والواو والنون[(٣)].

والثاني: الفعل المضارع المبتدئ بالهمزة، نحو: أضرِبُ وأنطَلِقُ[(٤)].

الثالث: المبدوء بالنون، نحو: نَذهَبُ.

والرابع: المبدوء بالتَّاء بشرط كونها للمخاطَب، نحو: تقولُ يا زيد، واحترَز به مِن التَّاء التي للغائبة، نحو: هند تقوم، فإنَّه مستتر جوازًا[(٥)].

الخامس: أفعال الاستثناء وخلا وعدا وحاشا إذا قُدِّرَت أفعالاً، وليس، ولا يكون[(٦)].

السادس: أفعل التَّفضيل [(٧)]، نحو: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا﴾[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٨، شرح التسهيل ١/ ١٢٠، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٤٢٦، الارتشاف ص ٩١١، أوضح المسالك ١/ ٨٧، شرح ابن عقيل ١/ ٩٦، شرح التصريح ١/ ١٠١، شرح الأشموني ١/ ١٩٢.

(٢) سورة مريم آية: ٢٦.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٢٧٨، شرح التصريح ١/ ١٠١، شرح الأشموني ١/ ١٩٢.

(٤) فإن قلت: أضرب أنا، وأنطلق أنا، كان (أنا) تأكيدًا للضمير المستتر. ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٩٦.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٩٦، المقاصد الشافية ٢/ ٢٧٩، حاشية الصبان ١/ ١٩٢.

(٦) وأمثلتها: القوم قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا عمرًا، وليس بكرًا، ولا يكون زيدًا، ففي كلٍّ من خلا، وعدا، وليس، ولا يكون، ضمير مستتر وجوبًا، مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق، أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل. ينظر: شرح التصريح ١/ ١٠١.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨٨، شرح التصريح ١/ ١٠١، حاشية الصبان ١/ ١٩٢.

(٨) سورة مريم آية: ٧٤.

السابع: أفعل التَّعجب[(١)]، نحو: ما ألطفَ زيدًا.

الثامن: اسم فعل الأمر[(٢)]، نحو: صَه ومَه.

التاسع: اسم الفعل المضارع[(٣)]، نحو: أوَّهْ بمعنى أتوجَّع، وأُفٍّ بمعنى أتضجَّر، ووَيْ بمعنى أعجب.

العاشر: المصدر الذي يقع بدلاً عن لفظ الفعل[(٤)]، نحو: ضربًا زيدًا.

وأما الَّذي يستتِر جوازًا هو:

الضَّمير في الفعل الماضي إذا كان لمفرد مذكرًا كان أو مؤنَّثًا، نحو: زيدٌ قامَ، وهندٌ [٤٤/ ب] قامت، فلو كان لمثَّنى أو مجموعٍ ذُكِر فاعله معه، نحو: الزَّيدان قاما، والهندان قامتا، والزيدون قاموا، والهنود[(٥)] قُمْن.

والمضارع إذا كان مبدوءًا بالياء، نحو: زيدٌ يقومُ، وكذا إذا كان مبدوءًا بالتَّاء شرط كونه للمفردة المؤنثة الغائبة، نحو: هندٌ تقوم.

واسم الفاعل الذي للغائب، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، ففي ضارب ضمير مستتر جوازًا عائد على زيد، فلو كان اسم الفاعل للمتكلم نحو: أنا ضاربٌ عمرًا، أو المخاطب، نحو: أنت شاربٌ ماءً، فالفاعل مستتر وجوبًا.

وأما الظَّرف والجارُّ والمجرور فيستتِر فيهما، تارةً جوازًا، وتارةً وجوبًا، بحسب المتعلِّق، ففي نحو: زيدٌ في الدَّار وعندك، ضمير مستتر جوازًا. وفي نحو: أنا عندك وأنت في داري، ضمير مستتِر وجوبًا.

وهل يجوز أن تقع ألفاظ الضَّمائر بعد ذِكر الأفعال فاعلة أو لا[(١)]؟ قال أبو حيَّان[(٢)]:

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٨٨، شرح التصريح ١/ ١٠١، حاشية الصبان ١/ ١٩٢.

(٢) ينظر: المراجع نفسها.

(٣) ينظر: الارتشاف ١/ ٩١١، أوضح المسالك ١/ ٨٨، شرح التصريح ١/ ١٠١، حاشية الصبان ١/ ١٩٢.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٠١، حاشية الصبان ١/ ١٩٢.

(٥) في (ح): والهندات قمن.

وتُذكَر ألفاظ الضَّمائر بعدها توكيدًا[٣]، وأجاز سيبويه - رحمه الله - أن يقال: قام هو[٤]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَوۡلَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ﴾[٥] فهو فاعل يُمِلَّ[٦].

وكذا مما يُستتَر جوازًا: اسم الفعل الماضي[٧]، نحو: هيهات وشتَّان.

قوله: (**وتقول في مرَرْتُ بالرَّحَى: (مررتُ) فِعلٌ وفاعلٌ، الفعل (مَرَّ)**).

وفي نسخة: حدَّ الفعل (مَرَّ) فحدَّ بمعنى محدود، قوله: (**والفاعلُ التَّاء**) أي المثنَّاة فوق؛ لأنَّها اسمٌ؛ لصِحَّة الحديث عنها بنسبة المرور إليها، وإن لم يتقدَّم في العلامات ما يدلُّ عليها.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: أصول ابن السراج ١/ ٧٠، أوضح المسالك ١/ ٧٠، شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٧، شرح التصريح ١/ ١٠٣، حاشية الصبان ١/ ٢٥٠.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين أبو حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، أديب، نحوي لغوي، مفسر، محدث، مقرئ، مؤرخ، ولد سنة ٦٥٤هـ، أخذ القراءات عن أبي جعفر الطبّاع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر بن الزبير، وابن أبي الأحوص، وابن الصائغ، وابن النحاس وغيرهم، وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وأتقن الحديث وبرع فيه، وفي التفسير والأدب والتاريخ، واشتهر اسمه، وذاع صيته، وأخذ عنه أكابر عصره، كالسبكي، وابن عقيل، والسمين، وناظر الجيش، رحل من غرناطة وأقام في القاهرة إلى أن توفي فيها سنة ٧٤٥هـ، من مؤلفاته: البحر المحيط في تفسير القرآن، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب من لسان العرب، واللمحة البدرية في علم العربية، تذكرة النحاة.

ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٢، النجوم الزاهرة ١٠/ ١١١، بغية الوعاة ١/ ٢٨٢، شذرات الذهب ٦/ ١٤٥، هدية العارفين ٣/ ٧٨٥، الأعلام ٧/ ١٥٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٦١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٨.

(٥) سورة البقرة آية: ٢٨٢.

(٦) في شرح التصريح ١/ ١٠٣: والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في (هو) من نحو قوله تعالى: ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾ أن يكون فاعلاً، وأن يكون توكيدًا.

(٧) تنظر مواضع استتار الضمير جوازًا في المصادر المذكورة سابقًا في الحاشية (٣) ص ٢٢٦.

قوله: (**وبالرَّحَى**) جارٌّ ومجرور متعلِّق بـــ(**مرَرت**) أي مَرَّ مِن مررت. قوله: (**والمجرور مخفوضٌ، وعلامةُ خفضه إلخ**) أي هذا على القول بأنَّ الإعراب معنوي.

وقوله: (**كسرةٌ مقدَّرة على الألف**) أي [٤٥/ أ] لأنَّها الملفوظ بها ولا عِبرة برسمها كما يأتي.

قوله: (**منعَ مِن ظهورِها التَّعذُّر، هذا إذا كانت الألفُ موجودةً إلخ**) أي أنَّ محلَّ الإعراب آخِر الكلمة، والألف آخِر الكلمة، وإذا حُذِفَت بقي الإعراب عليها كما كانت موجودة؛ لأنَّها محذوفة لالتقاء الساكنين، والمحذوف لالتقاء الساكنين في حكم الثابت.

قوله: (**فإنْ كانت محذوفةً نحو: جاء فتًى إلخ**) أصله: فَتَيٌ، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، قُلِبت ألفًا فالتقى ساكنان، الألف والتنوين، حُذِفَت الألف لالتقاء السَّاكِنَين[١]، وخُصَّت بالحذف دون التَّنوين؛ لأنَّ التَّنوين حرف صحيح وهو كلمة مستقلِّة[٢]، والألف حرف علَّة وهي جزء كلمة، وحذْفُ جزءٍ أولَى مِن حذف كلٍّ، وحذْفُ حرف علَّة أولَى مِن حذف حرفٍ صحيح.

قوله: (**ورأيتُ فتىً، ومررتُ بِفتىً إلخ**) أصله: رأيتُ فَتَيًا ومررتُ بفتَيٍ ففُعِل[٣] فيهما ما تقدَّم.

وقوله: (**فإنَّك تقول في الرَّفع: علامةُ رفعِه إلخ**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**ضمَّةٌ مُقدَّرة على الألِف المحذوفة لالتقاءِ السَّاكِنَين**) أي والإعراب للتعذُّر على حاله وهذا هو علَّة الحذف أي حُذِفت لِدَفع التقاء السَّاكِنَين.

قوله: (**وفي النَّصبِ**) أي وتقول في النَّصبِ: (**علامةُ نصبِه إلخ**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**فتحةٌ مقدَّرة على الألف المحذوفةِ لالتقاءِ السَّاكِنَين، وفي الجرِّ**) أي وتقول في الجرِّ: (**علامةُ**

---

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة١/ ١٦٦، الوافية شرح الكافية ص ١١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٩.

(٣) في (ح): فدخل.

جرِّه إلخ) وفيه ما تقدَّم. قوله: (**كسرةٌ مقدَّرةٌ على الألف المحذوفة لالتقاءِ السَّاكِنَين**) أي مَنع مِن ظهورها التعذُّر.

هذا ومما يُقدَّر فيه الإعراب تعذُّرًا: المضاف إلى ياء المتكلم[١]، فإنَّ ما قبل ياء المتكلِّم اشتغل بالحركة المناسبة لياء المتكلم [٤٥/ ب] وهي الكسرة، فتعذَّر عن ظهورها حركة الإعراب في الحرف الذي قبل الياء؛ لأنَّ الحرف الواحد لا يتحرَّك بحركتين.

فتقول: (جاءَ غلامِي)، و(رأيتُ غلامِي)، ففي حالة الرَّفع علامة رفعه ضمَّة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم منع مِن ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي حالة النَّصب كذلك، وأمَّا في حالة الجرِّ كقولك مثلاً: (مَرَرْتُ بغلامِي)، فذهب الجمهور إلى أنَّه مخفوض بكسرة مقدَّرة للتعذُّر لاشتغال المحلِّ بحركة المناسبة لياء المتكلِّم[٢].

وذهب ابن مالك إلى أنَّه مجرور بكسرة ظاهرة قائلاً: إنَّ كسرة المناسبة ذهبَت وخلَّفتها كسرة الإعراب[٣]، كما قالوا في (شُرِبَ) إذا بُنِيَ للمفعول: إنَّ الكسرة فيه غيرها إذا كان مبنيًّا للفاعل والله أعلم[٤].

قوله: (**وتقولُ فيما إذا مَنَع مِن ظهورِ الحركةِ الاستثقالُ إلخ**) الاستثقال فاعل مَنَع، أي في كلِّ اسم منقوص سُمِّي بذلك؛ لأنَّه نقص عن الصَّحيح بتقدير الضَّمة والكسرة، أو نقص عن المقصور بظهور الفتحة[٥].

---

(١) أي وليس مثنى ولا مجموعًا جمع مذكر سالما. ينظر المصادر التي في الحاشية التالية.

(٢) وهو الراجح، ينظر: التبيين ص ١٥٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣١ـ٣٢، شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٨، الارتشاف ص ١٨٢٥.

(٣) ينظر: التسهيل ص ١٦١، شفاء العليل ٢/ ٨٢٧، شرح التسهيل ٣/ ٢٧٩.

(٤) بقي مذهبان في إعراب المضاف لياء المتكلم لم يذكرهما المؤلف وهما:

٣ـ أنه مبني، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني (المقتصد ١/ ٢٤٠) وابن الخشاب (المرتجل ص ١٠٧) والمطرزي (المصباح ص٥٦) .

٤ـ أنه لا مبني ولا معرب، وهو مذهب ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٥٦ .

(٥) ينظر: شرح التصريح ١/ ٩١، شرح الأشموني ١/ ١٧٣.

والاستثقال ضد التعذُّر السَّابق؛ لأنَّ الحرف هنا يقبل الحركة لكنَّه يثقل معها[(١)]، فحُذِفَت لِدَفع الثِّقَل سواءٌ كان الحرف موجودًا، أو محذوفًا كما يأتي، ولذلك لم تُقدَّر الحركة في حالة النَّصب؛ لِخفَّة الفتحة، فلم يثقل الحرف فينتصب[(٢)] بالفتحة الظاهرة، ولأجل ذلك لم تُقدَّر الحركة[(٣)]، ولهذا لم يمثِّل له الشَّارح - رحمه الله - تعالى.

قوله: (**نحو: جاءَ القاضِي، فـــ(القاضِي) فاعلٌ بـــ(جاءَ) وعلامةُ رفعه إلخ**) فيه ما تقدَّم، و لم يمثِّل الشَّارح - رحمه الله - لِما آخِره واوٌ، مع أنَّها كالياء في ثِقَل الحركة عليها؛ لأنَّه لا يوجد[(٤)] في الأسماء إلا وهو يشبه الصَّحيح كما يأتي، وتظهر الفتحة في حالة النَّصب لخفَّتها، نحو: رأيتُ القاضِيَ ورأيتُ قاضِيًا.

[٤٦/ أ] ومِثل القاضِي في تقدير الضَّمة للثِّقَل، الفعلُ المضارع المعتلُّ بالواو كـــ(يدعُو)، أو بالياء كـــ(يرمِي) وأمَّا الفتحة فتظهر لخفَّتها على الواو والياء نحو: لَنْ يرمِيَ، ويدعُوَ، وأمَّا الجزم فيظهر بحذف الواو والياء.

قوله: (**ضمَّةٌ مقدُّرة علَى الياءِ مَنَع مِن ظهورِها الاستثقالُ**) أي مَنع الاستثقالُ المتكلِّمَ مِن إظهارها.

قوله: (**ومرَرْتُ بالقاضِي، فالقاضِي مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جرِّه إلخ**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**كسرةٌ مُقدَّرة على الياءِ مَنَع مِن ظهورِها الاستثقالُ هذا كله إلخ**). قوله: (**هذا**) مبتدأ و(**كلِّه**) توكيد، والظَّرف بعده خبر، والتَّقدير: وقت كون الياء إلخ. قوله: (**إذا كانت الياءُ موجودةً، فإن كانت محذوفةً نحوَ: جاءَ قاضٍ، ومرَرْتُ بقاضٍ إلخ**) أصله: قاضِيٌ، استُثقِلت الضَّمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت لالتقاء السَّاكنَين، و(مرَرْتُ بقاضٍ) أصله: بقاضِيٍ، ففُعِل به ما تقدَّم. قوله: (**فإنَّك تقولُ في الرَّفع: علامةُ رفعِه**) أي وفيه ما تقدَّم،

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٦، شرح الرضي على الكافية ١/ ٩٧_٩٨.

(٢) في (ح): فيُنصب.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١/ ٩١، شرح الأشموني ١/ ١٧٣.

(٤) في (ح): لم توجد.

وقوله: (**ضمَّةٌ مقدَّرة على الياءِ المحذوفةِ لالتقاء السَّاكِنَين**) أي والإعراب فيه للاستثقال على حاله، وهذا في الاسم.

ويجوز حذف الواو والياء أيضًا مِن الفعل المرفوع المعتلِّ الآخِر حالَ الوقف في الفواصل والقوافي ورؤوس الآي وآخِر الأبيات[(١)].

قوله: (**وفي الجرِّ كذلك، وقِسْ علَى هذِه الأمثلةِ ما أشبَهَها**) أي الذي أشبهها، فتقول في الجرِّ: علامة جرِّه كسرة إلخ، ففي التَّشبيه وهو قوله: (**كذلك**) تسمُّح ظاهر؛ لأنَّ مقتضَى التَّشبيه المماثَلة في سائر الأحكام ومِن جملتها الضمة المتقدِّمة وإرادتها هنا فاسدة، اللَّهم إلا أن يُقال التشبيه في حذف الحرف، لالتقاء الساكنين.

قوله: (**فحيثُ كان إلخ**) هذا هو الضَّابط والقاعدة [٤٦/ ب] لأفراد ما أشبه الأمثلة المذكورة بقوله: (**وكيفيَّة الإعرابِ اللَّفظي**) إلى هنا، فالفاء يحتمل أن تكون الفصيحة، أو التَّفريعية.

قوله: (**في آخِرِ الاسم المُعرَب**) لو أسقط لفظ (في) لكان أَولى وكذا ما يأتي، وقوله: (**حرفٌ**) اسم كان، وخبرها: في الجارِّ والمجرور قبلها. وقوله: (**صحيحٌ**) وصف لـ(**حرف**). وقوله: (**أو حرفُ علَّة يُشبِه الصَّحيح**) أي في ظهور الحركات عليه مِن غير ثِقَل؛ لِسكون ما قبلها[(٢)]. وقوله: (**كالواو إلخ**) هذه الكاف استقصائية بالنِّسبة إلى الأفراد الخارجية؛ إذ ليس هناك غير الواو والياء المذكورين، وتمثيله بالنسبة للأفراد الذهنية.

قوله: (**والياءُ السَّاكن ما قبلَها، كـ(ظَبْيٍ) و(دلْوٍ) فالإعراب ظاهرٌ فيه[(٣)] وحيثُ إلخ**) هذا هو الضابط، وقوله: (**وحيثُ كان في آخرِه**) أي الاسم المعرَب ليخرج به: هذا، والَّذي، وقوله: (**ألفٌ**) أي ولا تكون إلا ساكنة ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فلذلك لم يُقيدها بشيء.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٩.

(٢) ينظر: المقتصد ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/ ٨٢.

قوله: (**أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها**) راجع للياء لأنَّه لا يمكن في الألف، وسكت - رحمه الله - تعالى عن الواو المضموم ما قبلها؛ لأنَّ ذلك لم يوجد في الأسماء، فإن قلت: يرِد على هذا: هُوَ، قلنا: هذا مبني، والمراد بالأسماء: أي المعرَبة[١]، فإن قلت: يرِد عليه: سَمَنْدُوْ، وهو مُعرَب، وآخِره واوٌ قبلها ضمَّة، قلنا: المراد الأسماء: العربية، وسَمَنْدُوْ عجَمِي[٢]، فإنَّ قلت: يرِدُ عليه: يغزُو، ويدعُو، إذا سُمِّي به، قلنا: هذا منقول، والمراد: المرتَجَل.

فالضَّابط: أن يُقال ليس لنا اسم مُعرَب عربي مرتجَل، آخِره واوٌ ساكنة قبلها ضمَّة[٣]، ولك أن تقول لا حاجة إلى قوله: (مُعرَب) لإخراج الضَّمير لأنَّه لم يدخل في الضابط إذ واوُه متحرِّكة لا ساكنة [٤٧/ أ] والإخراج فرع الدخول وهو لم يدخل كما تقدَّم.

قوله: (**فالإعرابُ مقدَّر فيه، إلا أنَّ الألف تُقدَّر فيها الحركة**[٤] **تعذُّرًا**) هذا منصوب على أنَّه مفعول لأجله، وقوله: (**لكونِها**) هذا علَّة لتعذُّرها، وقوله: (**لا تقبلُ التَّحريك، والياءُ تُقدَّر فيها الحركةُ استثقالاً**) هذا منصوب على أنَّه مفعول لأجله، وقوله: (**لكونِها تقبلُ الحركةَ ولكنَّها ثقيلةٌ عليها، والمرادُ بالألفِ إلخ**)، (**المرادُ**) : مبتدأ، خبره: (**الألفُ في اللَّفظِ، ولا التفات إلى كونِها تُكتَب ياء في مثل: يخشَى والفتَى فظهرَ**) أي مِن هذا التَّقدير السَّابق، (**أنَّ لآخِر كلٍّ مِن الاسمِ والفعلِ المُعرَبين إلخ**) في ذِكر الآخِر تسمُّح[٥]، ولو أسقطه لكان أَولى.

وقوله: (**ثلاثةُ أحوال**)[٦] اسم أنَّ وخبرها: (**لآخِرَ كلٍّ إلخ**) أي وهو ظهور الإعراب وتقديره تعذرًا واستثقالاً. قوله: (**وأن الانتقال من الوقفِ إلى الرَّفعِ إلخ**) جملة: (**الأحوال**

---

(١) في (ح): أي المعرَب.

(٢) ينظر: الهمع ١/ ١٨٣.

(٣) كان الأولى بالمؤلف أن يقول: آخره واو لازمة، بدلاً من ساكنة. ينظر: شرح التصريح ١/ ٩٢، الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨، حاشية الصبان ١/ ١٧٢.

(٤) في (ح): مقدرة فيه تعذرًا.

(٥) في (ح): تسامح.

(٦) وهي:

=

المُنتقَل إليها) تسعة: وهي (**مِن الوقفِ إلى الرَّفعِ**) أو النَّصب، أو الخفض، (**ومِن الرَّفع إلى النَّصب**) أو الخفض، (**ومِن النَّصب إلى الرَّفع**) أو الخفض، (**ومِن الخفضِ إلى الرَّفع**)، أو النَّصب، والمذكور منها في كلام الشَّارح - رحمه الله - تعالى أربعة.

وفي قوله: (**وأنَّ الانتقالَ إلخ**) مساحمة؛ لأنَّ الإعراب هو المنتقَل إليه[1]، وهو: (**الرَّفع إلخ**) وهذه أمور معنويَّة عنده؛ لأنَّه ماشٍ على القول بأنَّ الإعراب معنوي، لا نفس الانتقال، وإنما المراد المنتقل[2] إليه، ويؤيده قوله: (**وإنَّ تلك الأحوال المُنتقَل إليها مِن الوقفِ إلخ**) أي مِن كلٍّ واحد منها إلى الآخَر، وعبارته هنا أحسن مِن عبارته السَّابقة، وهي: (**تصييرُه مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا بعد أن كان موقوفًا**) لكنَّ قوله: (**إلى الرَّفع إلخ**) ظاهره: أنَّ الرَّفع وما [٤٧/ ب] بعده ليس إعرابًا؛ لأنَّ الغاية غير داخلة في المغيَّا، وليس كذلك، ففيه مسامحة.

قوله: (**ومِن الرَّفع إلى النَّصب ومِن النَّصب إلى غيرِه**) أي الخفض في الأسماء، والجزم في الأفعال. قوله: (**هو الإعرابُ، وأنَّ تلك الأحوال المُنتقَل إليها تُسمَّى: أنواعَ الإعرابِ**

١ــ ظهور الحركة.

٢ــ تقدير الحركة للتعذر.

٣ــ تقدير الحركة للاستثقال.

ينظر: حاشية أبي النجا ص ٥٥.

(١) قال الرضي بعد أن ذكر أنواع الانتقالات وعدها ثلاثة وهي: من السكون إلى الضمة أو الفتحة أو الكسرة: «والإعراب أيضًا هو الانتقالات المذكورة». شرح الكافية ١/ ٥٩.

وفي حاشية أبي النجا ص ٥٦: ليس الإعراب هو الانتقال، وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال، فالانتقال من الوقف إلى الرفع ليس إعرابًا، بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه، وهو التغيير المخصوص، إلا أن يقال: إن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غيرها، فهو من ذكر الملزوم وإرادة لازمه.

(٢) في (ح): الانتقال.

مجازًا إلخ) هذا إنما يتأتَّى على القول بأنَّ الإعراب لفظي؛ لأنَّها نفس الإعراب، وأمَّا[١] على القول بأنَّه معنوي وهو ما مشى عليه[٢] المصنِّف - رحمه الله - تعالى، فهو[٣] أنواع حقيقة لأنها مندرِجة تحت التغيير المطلق[٤].

وقوله: **(وقد بيَّنتُها)** أي تلك الأحوال التي تقدَّمت بقوله: **(وأقسامُه)** أي التي هي الأنواع المذكورة، إذ القِسم والنَّوع والضَّرب والصِّنف، متقاربة المعنى، أو متَّحدته، والمراد: الأنواع الاصطلاحية بمعنى أنَّ بعضها رفع، وبعضها نصب، وهكذا، ولا مانع مِن جعْلِها أنواعًا منطقيَّة خلافًا لمن زعم خلافه[٥]، لكنَّه غير محتاج إليه، فيُقال مثلاً: الإعراب جنس، وتحته أنواع وهي: **(الرَّفع إلخ)** كما في قولنا: الحيوان جنس، وتحته أنواع، كالإنسان مثلاً.

[أقسام الإعراب]:

وقوله: **(وأقسامُهُ إلخ)** جواب عن سؤال مقدَّر، كأنَّ قائلاً قال له: قد ذكرت ماهيَة الإعراب وحقيقته، فهل لهذه الماهيَة أفراد أَمْ حقيقتها واحدة؟ فأجاب بقوله: **(وأقسامُهُ أربعةٌ إلخ)** أو يُقال: الواو في قوله: **(وأقسامُهُ)** واو الاستئناف؛ لأنَّه لَمَّا ذكر ماهيَته احتاج إلى ذكر أقسامه، فقال: **(وأقسامُهُ)**.

قوله: **(أي أقسامُ الإعرابِ بالنِّسبةِ إلى الاسمِ والفعلِ)**[٦]، **(بالنِّسبة)** متعلِّق بـــ**(أقسام)** وهو جوابٌ عن إشكال وارِد على المتن، وهو أنَّه لا يصلح أن تكون أربعة بالنِّسبة إلى الاسم فقط؛ لأنَّها بالنِّسبة [٤٨/ أ] إليه ثلاثة، ولا بالنِّسبة إلى الفعل فقط لأنَّها بالنِّسبة إليه كذلك، ولا بالنِّسبة إليهما؛ لأنَّ الأقسام بالنِّسبة إليهما ستَّة، ولنا أن نقول: إنَّ الأقسام بالنِّسبة إليهما أربعة، بإسقاط المكرَّر، وهما: الرَّفع والنَّصب، لاشتراكهما بين الأسماء

(١) في (ح): لا على القول.
(٢) في (ح): وهو ماشٍ عليها.
(٣) في (ح): فهي.
(٤) ينظر: حاشية أبي النجا ص ٥٦.
(٥) ومنهم أحمد الفَشني صاحب القلادة الجوهرية. ينظر: ص ٣٢٧.
(٦) أي بالنظر إلى مجموعهما. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٥٧.

والأفعال، فلذلك قال: بالنِّسبة للاسم والفعل[1]، ولم يذكر كونهما مُعرَبين؛ لأنَّه معلوم مِن المقام، لكنَّه لو ذكر ذلك لكان أَولى.

قوله: (**أربعةٌ**[2] **إلخ**) ذكره محافظة على نكتة الإجمال والتفصيل، وعِلْمان خيرٌ من عِلْمٍ واحد، ولأنَّه أوقع في النَّفس؛ إذ يتشوَّف السَّامع إلى تفصيل المجمَل بعد معرفة كميَّته. قوله: (**رفعٌ**) أي أنَّ المصنَّف – رحمه الله – تعالى قدَّم الرَّفع؛ لاختصاصه بالعُمَد[3]؛ لأنَّه لا يخلو تركيبٌ عنه[4]، وأعقبه بالنَّصب؛ لأنَّ عامله قد يكون فعلاً وهو الأصل في العمل؛ وأعقبه بالجرِّ؛ لاختصاصه بالاسم[5].

وسُمِّي الأوَّل: رفعًا وضمًّا؛ لارتفاع الشَّفتين وضمِّهما، والثَّاني: نصبًا وفتحًا؛ لانتصابهما فيه مع فتحهما، والثَّالث: خفضًا وجرًّا وكسرًا؛ لانخفاض الشِّفة السُفلَى به أو بعلامته وانجرارها وكسرها، والرَّابع: جزمًا وسكونًا لانقطاع الحركة[6].

وقوله: (**رفعٌ**) بدلٌ مِن أربعة، أو خبرٌ لمحذوف، أي أحدها رفع، أو مبتدأ خبره محذوف، أي منها رفعٌ، أو بالنَّصب على لغة ربيعة، بتقدير: أعنِي.

---

(١) في حاشية أبي النجا ص ٥٧: وحاصل الجواب أنه أراد أقسام إعرابهما، من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه.

(٢) هذا هو مذهب الجمهور، ومذهب الكسائي وأكثر الكوفيين وتبعهم المازني: أن أنواع الإعراب ثلاثة، الرفع، والنصب، والخفض. ينظر: التذييل ١/ ١٣٧، الارتشاف ص ٨٣٥_٨٣٦، الهمع ١/ ٧٥، شرح الأشموني ص١٢٥.

(٣) ووجه التخصيص: أن الرفع ثقيل فخص به العمد؛ لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر. ينظر: الهمع ١/ ٧٥.

(٤) وفي التذييل: وقدم الرفع لأن الكلام لا يستغني عنه، وغيره قد يُستغنى عنه. ينظر ١/ ١٣٧.

(٥) ينظر: التذييل ١/ ١٣٧.

(٦) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٩٣، شرح ملحة الإعراب ص ٣١، كشف المشكل ١/ ٢٣٠_٢٣١، شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٩_٧٠، شرح التصريح ١/ ٥٥.

والرَّفع لغةً: العلوُّ والارتفاع، والنَّصب: الاستواء والاستقامة، والخفض: التَّواضع والخضوع[1]، وأمَّا عُرفًا، فيُقال في كلٍّ منها على ما مشَى عليه المصنِّف - رحمه الله - تعالى: تغيير مخصوص في آخرِ كذا، علامته كذا، وعلى الأصحِّ: أنَّه لفظي، يُقال الرَّفع هو: الضَّمة وما ناب عنها، ويُقاس[2] عليه البقيَّة.

وأما ألقاب البناء فهو: الضَّم، والفتح، والكسر، والسُّكون، وأمَّا الضَّمة والفتحة والكسرة والسَّكون، [٤٨/ ب] فيُعبَّر بها في كلٍّ منهما لما اشتهر مِن أنَّ ألقاب البناء علامات الإعراب[3].

وقوله: (**ونصبٌ**) معطوف على رفع. قوله: (**في اسمٍ**) متعلِّق. برفع ونصب، وفي إتيانه بفي الظَّرفية مسامحة، أو أنَّ (في) هنا بمعنى على أو اللام، وقوله: (**وفعلٍ، نحو: يقومُ زيدٌ، وإنَّ زيدًا لَنْ يقومَ، وخفضٍ في اسمٍ، نحو: مررتُ بزيدٍ إلخ**) كان الأنسب أن يعطف بـــ(أو)، أو بالواو ومقرونة بـــ(إما)، فيقول: أو نصب، أو خفض، أو يقول: إمَّا رفع، وإمَّا نصب، لأنَّ (أو) تُشعِر بالانفصال وعدم الاجتماع، إذا كان العِناد حقيقيًّا كما هنا، ضرورة أنَّه يستحيل أن يكون الرَّفع والنَّصب مثلاً في كلمة واحدة، مِن جهة واحدة، بعامل واحد، في آنٍ واحد[4].

وأمَّا الواو فإنها تقتضي الجمعيَّة، وليس مرادًا هنا، أو أنَّا نقول: الواو بمعنى أو، وذلك سائغ[5] في التَّقسيم[1]، وحينئذٍ فلا اعتراض.

---

(١) ينظر: اللسان (خفض) ٧/ ١٤٧.

(٢) في (ص) و(س): ويُقال عليه.

(٣) التفريق بين ألقاب البناء وألقاب الإعراب من اصطلاح البصريين، أما الكوفيون فلا يفرقون بينها.
ينظر: الكتاب ١/ ١٣، المقتضب ا/ ٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢، شرح الرضي على الكافية ١/ ٧١، مدرسة الكوفة ص ٢٥٧، مصطلحات النحو الكوفي ص ٨٩_٩٣.

(٤) قال أبو حيان: «ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ». الارتشاف: ص ٨٤٣.

(٥) في (ح): شائع.

قوله: (**نحو: يقومُ زيدٌ، وأنَّ زيدًا لَنْ يقومَ**) أي أنَّه إنما قدَّم الفعل على الاسم وإن كان الاسم أشرف منه؛ لتقدُّمه رُتبةً، طلبًا للاختصار؛ لأنَّه لو قال: زيدٌ يقومُ، كان فيه ضمير مستتر، والجملة بعد (زيد) خبر، وفيه طول وعُسر على المبتدِئ.

وقوله: (**وجَزمٌ في فعلٍ**) أي فلا يتعدَّاه إلى غيره. قوله: (**نحو: (لَمْ يقُمْ)، هذا على سبيلِ الإجمال إلخ**) هذا: مبتدأ، خبره: في الجار والمجرور بعده، وقوله: (**هذا إلخ**) أي ما تقدَّم مِن قوله: (**رفع إلخ**) والإضافة بيانيَّة، أو على صفة هي ذلك، وكذا ما بعده، وقوله: (**سبيل الإجمال**) أي طريق هو الإجمال، وهو جمع الأشياء مسرودة من غير حُكم.

وقوله: (**وإمَّا على سبيلِ التَّفصيل**) أشار به إلى أنَّ الفاء الواقعة في كلام المصنِّف - رحمه الله - تعالى في جواب شرطٍ مقدَّر، (**وسبيل**) أي على سبيل هو التفصيل، وهو ذكرها مع ما لها مِن الأحكام.

قوله: (**فللأسماءِ مِن ذلك**) هذا تقسيم لها بحسب محلِّها، وقوله فيما سبق: (**وأقسامُهُ أربعةٌ**) [٤٩/ أ] تقسيم للأنواع بحسب ذاتها، وأتَى المصنَّف - رحمه الله - تعالى باسم الإشارة البعيد مع أنَّ الأقسام قريبة لأنها ألفاظ وهي أعراض فتنقضي بمجرَّد النُّطق بها، فلذلك نزَّلها منزلة البعيد، وقوله: (**فللأسماء**) أي لجنس الأسماء. قوله: (**المذكور**) بدلٌ مِن اسم الإشارة، أو عطفُ بيان، والمذكور تأويل اسم الإشارة الراجع لمتعدِّد؛ إذ كان قياسه أن يقول المصنِّف - رحمه الله - تعالى: مِن تلك أو مِن هذه.

وقوله: (**مِن الأقسام**) بيان للمذكور، وقوله: (**الأربعة**) صفة للأقسام، وقوله: (**الرَّفع**) مبتدأ، تقدم خبره وهو قوله: (**فللأسماء**). قوله: (**نحو: جاءَ زيدٌ إلخ**)، (**نحو**) : خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو، ويصحُّ نصبه على تقدير: أعني، ومثَّل - رحمه الله - تعالى

---

(١) ينظر: الجنى الداني ص ١٦٦، المغني ٤/ ١٦٩.

بالفاعل دون المبتدأ، أو غيره مِن المرفوعات؛ لأنَّه يرى أنَّ الفاعل أصل المرفوعات، وما سواه منها مُفَرَّع عليه[١]، وسيأتي ما يتعلق به إن شاء الله تعالى.

قوله: (**والنَّصبُ نحو: رأيتُ زيدًا**) مثَّل - رحمه الله - تعالى بالمفعول به؛ لأنَّه أصل المنصوبات إذ ما سواه منها مُفرَّع عليه[٢]، كما في خبر أبي الأسود الدُؤَلي[٣] عن علي رضي الله تعالى عنه، حيث قال له: «يا أبا الأسوَد، الفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه، والمفعول به منصوب وما سواه فرع عليه. ثم قال له: انحُ هذا النَّحو»، فلذلك سُمِّي هذا الفنُّ نحوًا[٤]، وقيل: إنَّه قال له: «الاسم ما دلَّ على الذَّات، والفعل ما دلَّ على الحدث، والحرف رابطة

---

(١) هذا ما ذهب إليه ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٧٤) ، وابن الحاجب في الكافية (١/ ١٨٣) ، واعترض على هذا أبو البقاء (اللباب ١/ ١٢٤) وقال: «إن المبتدأ قبل الفاعل لوجهين: أحدهما: أنه اسم تصدر الجملة به، والفاعل يتأخر عن الصدر، والثاني أن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير»، ويرى الرضي أن الرفع في جميع العمد أصل، فيقول: «الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل، بل هو أصل في جميع العمد». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ١٨٤.

(٢) قال الرضي: «وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٩٤.

(٣) هو ظالم بن عمر بن سفيان بن الدئل بن بكر بن كنانة، من سكان البصرة، وهو أول من أسس النحو، كان من سادات التابعين، ومن أكمل الرجال رأيًا، وأسدهم عقلاً، ثقة في حديثه، روى عن عمر وعلي وابن العباس وأبي ذر وغيرهم، توفي سنة ٦٩هـ.

ينظر في ترجمته: مراتب النحويين ص ١٥، أخبار النحويين البصريين ص ١٠، أسد الغابة ٣/ ٦٩، الإصابة ٣/ ٣٠٤، شذرات الذهب ١/ ١١٤، نزهة الألباء ص ٦، البغية ٢/ ٢٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص٨٩، نزهة الألباء ص ٦.

ويكون هذا المعنى موافقا للمعنى اللغوي للنحو الذي هو بمعنى القصد، كما في العين: «النحو: القصد نحو الشيء». ينظر: العين (نحو) ٣/ ٣٠٣.

للحدث بالذَّات، وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعل تنصب الاسم وترفع الخبر، انحُ هذا يا أبا الأسوَد»[(١)].

قوله: (**والخفضُ نحو: مرَرْتُ بزيدٍ، ولا جزمَ فيها**). قوله: (**جزم**) اسم (**لا**) مبني معها على الفتح محله نصب، والخبر في المجرور، وقوله [٤٩/ ب] أي: (**لا جزمَ فيها أي في الأسماء**) أي وجه ذلك: أنَّ الجزم قد يكون بـــ(لم) وهي للنَّفي، والاسم قد يكون ذاتًا، والذَّات لا تُنفَى، وإنما يُنفَى المعنى القائم بها، فيتعيَّن أنَّه لا جزم في الاسم، ولا جرَّ في الفعل؛ لأنَّ الذَّات لا يُمكن انتفاؤها بخلاف الصِّفة[(٢)].

قوله: (**وللأفعالِ إلخ**) جمعها لمقابلتها بالأسماء، أو بالنَّظر لأفرادها الذهنيَّة، إذ ليس لنا مُعرَب من الأفعال إلا فعلاً واحدًا وهو المضارع الخالي مِن النَّونين، وقوله: (**المُعرَبة إلخ**) لما كانت الأفعال الأكثر فيها البناء قيَّدها بالمعرَبة، ولما كانت الأسماء الأكثر فيها الإعراب لم يحتج إلى تقييدها بهذا القيد، وإلا فلا وجه لإتيانه بهذا القيد هنا وإسقاطه فيما سبق، فإمَّا أن يثبته فيهما أو يسقطه فيهما.

وقوله: (**وللأفعالِ**) أي لجنس الأفعال، وهذا التَّقدير يجري في قوله: (**فللأسماءِ**) وقد قدَّمناه آنِفًا، والحاصل عليه أنَّه لا يصحُّ أن تكون (أل) للاستغراق؛ لأنَّ في الأسماء والأفعال المعرَب والمبني.

وقول الشَّارح – رحمه الله – تعالى: (**المُعرَبة**) أشار به إلى أنَّه مُراد المتن، وهو مِن حذف الصِّفة وإبقاء الموصوف، نحو: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾[(٣)] أي الواضح، وإلا لزِم

---

(١) أوردت كتب الطبقات وكتب النحو عدة روايات قريبة مما ذكره المؤلف، وفيها إشارة بأن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي بأمر من علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك على أرجح الأقوال.
ينظر: مراتب النحويين ص ١٥، طبقات الزبيدي ص٢١، الإيضاح في علل النحو ص ٨٩، نزهة الألباء ص ٤_٥، إنباه الرواة ١/ ٩، أخبار النحويين البصريين ص ٣٤، الفهرست ص ٣٤.

(٢) سيذكر المؤلف عما قليل بعض التعليلات لاختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم. ينظر: الحاشية (١) ص ٢٤٣.

(٣) سورة البقرة آية: ٧١.

الخُلْف في كلام الله تعالى؛ لأنَّه أتاهم في أحواله بالحق وغايته أنَّه لم يتَّضح لهم إلا في المرَّة الثَّالثة، ومثله يُقال في: ﴿يَـٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾[1] أي النَّاجين، وإلا لزِم الخُلْف بسبب النَّفي والإيجاب؛ لأنَّه لما قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾[2] أثبته، فنفيه فيه ما هو مستحيل في حقِّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام، والجواب ما ذكره[3].

وقوله: (**مِن ذلِك**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**المذكور**) أي مما أشار له مِن الرَّفع والنَّصب والخفض والجزم: [٥٠/ أ] الرفع، وهو مبتدأ، خبره: قوله: (**للأفعالِ، نحو: يقوم**) أي يقوم ونحوه أي مِن كلِّ فعل مضارع مرفوع بالضمة. قوله: (**والنصب نحو: لن يقومَ**) أي من كل فعل مضارع دخل عليه ناصب، ولم يتَّصل بآخِره ما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه. قوله: (**والجزمُ نحو: لَمْ يَقُمْ**) أي مِن كل فعل صحيح دخل عليه جازم ولم يتَّصل بآخِره ما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه، وقوله: (**ولا خفضَ فيها إلخ**) وجهُ ذلك: أنَّ الجرَّ يكون بالإضافة، وهي للمُلك أو للاستحقاق، والفعل معنى لا يُملَك ولا يُستحَق[4].

وقوله: (**أي لا خفضَ في الأفعالِ، والحاصلُ إلخ**) أي والمتحصِّل، فهو جوابٌ عن ما يتوهم إيراد على المتن مِن أنَّه ذكر أنها أربعةٌ وهي ستة، فقوله: (**والحاصل**) مبتدأ، خبره: (**أنَّ**) ومعمولاها أي، (**كونُ هذه إلخ**) وقوله: (**أنَّ هذه**) اسم أن محله نصب، وقوله: (**الأقسامَ**) بدل، أو عطف بيان، وقوله: (**الأربعة**) صفة، وقوله: (**ترجِع**) الجملة خبر (**أنَّ**).

قوله: (**إلى قِسمَين: قِسمٍ مُشترَك إلخ**) فقسمٍ، بالجرِّ بدل مِن قسمين، أو بالرَّفع خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: أحدهما، أو بالنَّصب على أنَّه مفعول لفعل محذوف، وإن كان الرسم لا يساعده إلا على لغة ربيعة، أو مبتدأ، والتَّقدير منها: كذا.

---

(١) سورة هود آية: ٤٦.

(٢) سورة هود آية: ٤٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٢٩، الدر المصون ٣/ ١٥٣٦.

(٤) ينظر: أصول ابن السراج ٢/ ٧٩.

وقوله: (**مُشترَك**) الأصل: مشترَك فيه، فهو مِن باب الحذف والإيصال، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾﴾[1] أي: له أو مأواه، وهل حُذِف الجارُّ والمجرور دفعة واحدة؟ أو حُذِف الجارُّ أوَّلاً ثمَّ المجرور بعده؟ خلاف[2].

قوله: (**وقِسمٌ مختصٌّ**) فيهما ما تقدَّم في: قسم ومشترَك مِن الرَّفع والجرِّ، وقوله: (**فالمُشترَك**) مبتدأ، خبره: (**شيئان**) وصحَّ ذلك لأنَّ لامه للجنس فيصحُّ الإخبار؛ لأنَّ المعرَّف بـــ(أل) الجنسيَّة صادق بالواحد والمتعدِّد، وقوله: (**الرَّفع والنَّصب**) الرَّفع بدل [٥٠/ ب] مِن (شيئان)، أو خبر عن مبتدأ، أو مبتدأ عن خبر.

وقوله: (**والمختصُّ**) فيه ما تقدَّم في المشترَك، وقوله: (**شيئان**) خبر المختصِّ إن أُعرِب مبتدأ، وقوله: (**الخفض والجزم**) فيه ما تقدَّم، وقوله: (**وبيان ذلك**) أي وبيان الاشتراك[3] والاختصاص، (**وبيان**) مبتدأ، خبره: المصدر المسبوك مِن (أَن) وما دخلت عليه أي: (**كون إلخ**) والحاصل أن يُقال: إذا أردت سبك الحرف المصدري فإمَّا أن يكون في الكلام فعل، أو ما فيه رائحته فيُقدَّر المصدر منها، فإن لم يكن في الكلام ذلك، قُدِّر الكون أو اسم مختوم بالتاء[4]، نحو: رأيت أنَّ زيدًا أسدٌ، أي رأيت كونه أسدًا، أو أسوديَّته.

---

(١) سورة النازعات آية: ٤١.

(٢) في المسألة قولان: الأول عن سيبويه، وهو حذف الجار والمجرور معًا (الكتاب ١/ ٣٨٦) ، والقول الثاني: للأخفش، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣١٢) ، وينظـــر: شـــرح التـــصريح ٢/ ١١٦.

(٣) في (ح): المشترَك.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٤٨.

قوله: (**أنَّ الرفعَ**) اسم أنَّ، وقوله: (**والنَّصب يشترِك فيهما الاسمُ والفعلُ إلخ**) أي أنَّ الجملة مِن (**يشترِك إلخ**) خبر أنَّ، وقوله: (**وأنَّ الخفضَ يختصُّ بالاسمِ**) أي أنَّ الخفض مقصور على الاسم، فالباء داخلة على المقصور عليه، ووجه اختصاص ذلك: ثِقَل الخفض وخِفَّة الاسم؛ لكون مدلوله بسيطًا، وهو الذَّات فقط.

وقوله: (**وأنَّ الجزمَ يختصُّ بالفعلِ إلخ**) الباء داخلة على المقصور عليه أيضًا، (**ووجهُه**) أي ووجه الاختصاص: خِفَّة الجزم، وثِقَل الفعل؛ لكون مدلوله مُركَّبًا؛ لأنَّه يدل على الحدث والزَّمان[(١)].

وقوله: (**وذلك**) البيان المذكور، أو الاشتراك أو الاختصاص (**مُستفادٌ مِن كلامِه**) بَيَّن به أنَّه أتى لقصد توضيح المتن، لأنَّه فائدة جديدة مِن عنده، وقوله: (**لأنَّه**) أي صاحب المتن - رحمه الله - تعالى، فهو تعليل لوجه الاستفادة مِن كلام المتن. قوله: (**كرَّر الرَّفعَ والنَّصبَ مع الأسماءِ والأفعالِ، فعلِمنا أنَّه**) أي القِسم، وإلا فكان حقُّ العِبارة أنَّ يقول: إنهما أي الرَّفع [٥١/ أ] والنَّصب، وقوله: (**مشترك بينهما**) أي ذلك القِسم أي مشترِك فيه أي الاسم والفعل.

قوله: (**وخصَّ**) أي المصنِّف - رحمه الله - تعالى (**الأسماءَ بالخفضِ، ونفَى**) أي المصنِّف - رحمه الله -، (**عنها الجزمَ، وخصَّ**) أي المصنِّف، (**الأفعالَ بالجزمِ، ونفَى**) أي المصنِّف، (**عنها الخفضَ، ثُمَّ لكلٍّ إلخ**) هذه الجملة توطئة لما بعدها، وفيه تغليب غير الجزم عليه، وأشار إلى ما ذكره المصنِّف - رحمه الله - تعالى مِن قوله: (**وأقسامُهُ أربعةٌ**) إنما هو تأسيس وتمهيد وتوطئة لما يذكره بعده مِن باب معرفة علامات الإعراب، إذ مجرَّد التَّقسيم لا يحصل به كمال الفائدة المرادة للمُعرِب، وإنما يحصل كمال الفائدة بذكر العلامات ومواضعها.

قوله: (**ثُمَّ لكلٍّ مِن الرَّفعِ والنَّصبِ والخفضِ والجزمِ علاماتٌ إلخ**) المراد بالجمع ما فوق الواحد، إذ ليس للجزم إلا علامتان، أو هو مِن باب استعمال اللَّفظ في حقيقته ومجازه

---

(١) هناك تعليلات عديدة لاختصاص الاسم بالجر والفعل بالجزم تنظر في: الكتاب ١/ ١٤، الإيضاح في علل النحو ص ١٠٢_١٢٠، المقتصد ١/ ١٦٨_١٧٢، اللباب ١/ ٦٥و٦٨، شرح التسهيل ١/ ٣٩_٤٠، الهمع ١/ ٦٥.

معًا، أو مِن باب المشاكَلة(١)، أو بالنَّظر إلى إفراد الفعل، وقوله: (**لا بُدَّ مِن معرِفتِها**) أي لا فِراق ولا محيص، فلذلك أعقبها بقوله: (**بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ**).

(١) المشاكلة هي: ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. ينظر: مفتاح العلوم ١/ ١٨٤.

بابُ معرفةِ علاماتِ الإعرابِ

(**بابُ معرفةِ علاماتِ أَقسامِ الإِعرابِ إلخ**) هو بالرفع مبتدأ، أو خبر، ويجوز قراءته بالنصب على أنه مفعول[1] لفعل محذوف، تقديره: اقرأ بابَ الإعراب، قال بعضهم: ويجوز أن يكون موقوفًا، وتحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين، وكونه خبرًا أولى؛ لأنه محط الفائدة كما تقدم[2].

ثم إنَّه اعترض على المصنِّف[3] - رحمه الله - بأنَّه ترجم لشيء ولم يذكُره، وذكر شيئًا ولم يترجم له، وهو معيب، وبيان ذلك: أنَّه ترجم لتعريف العلامات ولم يُعرِّفها، وإنما ذكر عدَّها، حيث قال: (**وللرَّفع أربع علامات، وللنَّصب خمس علامات إلخ**) فلو عرَّف [١/ ب] العلامات لقال ما نصُّه: الضَّمة وهي: حركة تحصُل بإعمال العضلتين أي الشَّفتين، والفتحة وهي: حركة تحصل بانتصاب الشَّفة السُّفلى، أو بأدنى فتح الفم، والكسرة وهي: حركة تحصل بانخفاض الشَّفة السُّفلى، والسُّكون: أي الذي هو علامة الجزم عدم الحركة، والحذف سقوط حرف العلة، أو النون للجازم[4]، ولو ذكر هذا لكان موافقًا للترجمة، وإنما ذكر عدَّها فقط، حيث قال: (**للرَّفع أربعُ علاماتٍ وللنَّصبِ خمسُ علاماتٍ إلخ**) ولم يترجِم لعدِّها كما تقدَّم، تأمَّل.

قوله: (**معرفة**) مستدرك؛ لأن المقصود ذكر العلامات، أو إضافة السبب إلى المسبب، لأن من طالع هذا الباب حصلت له المعرفة وهي تكون مرادفة للعلم، وأصلها أنها تستعمل في البسائط والجزئيات، وفيما يسبقه جهل[5]، وكذا يُقال: عرفت الله، ولا يُقال: علمته، وأن العلم يُستعمَل في الكلِّيات والمركَّبات والإدراكات المجرَّدة عن ذلك[6]، ولذلك يقال في الله:

(١) في (ز): معمول.

(٢) ينظر: أول باب الإعراب ص ١٩٥.

(٣) أي ابن آجروم.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٦٩_٧٠، حاشية الصبان ١/ ١٢٠.

(٥) ينظر التعريفات ص ٢٣٦. وفيه أيضًا: المعرفة إدراك الشيء على ما هو عليه.

(٦) ينظر: المرجع نفسه. ص ١٦١.

عالم، ولا يقال فيه: عارف[١]، وقوله: (**علامات**) أي أمارات؛ لأنه لما ذكر قبل هذا أن أقسام الإعراب أربعة، شرع يذكر علامات كل قسم منها، وإضافة العلامات إلى الإعراب للعموم، فيفيد معرفة جميع علاماته، وذكر العلامات على القول بأن الإعراب معنوي، أو أن الإضافة بيانية، أي علامات هي الإعراب[٢]، وحينئذٍ فيجري على القول بأن الإعراب لفظي.

وقوله: (**أقسام**) أي أنه قدَّره؛ لأن هذه العلامات لأقسام الإعراب لا للإعراب نفسه؛ لأن الإعراب ليس مشترِكًا مع غيره[٣] حتى يحتاج إلى علامات تميُّزه، والعلامات إنما يوتَى بها لتمييز الأشياء المشتركة.

[١/ أ] قوله: (**الإعراب**) يصحُّ أن تكون الإضافة على معنى اللام، والأصل: معرفة علامات الإعراب، هذا على رأي من يجعله معنويًّا، وأمَّا على القول بأنَّ الإعراب لفظي فالإضافة بيانية، والمعنى: معرفة علامات هي الإعراب.

وقوله: (**التي**) نعت الأقسام، ولا يضرُّ الفصل بالمضاف إليه[٤]؛ لأنَّ المتضايفين كالشيء الواحد[٥].

وقوله: (**هي الرَّفع**) صلة التي، فلا محل لها من الإعراب، (**والنَّصب والخفض والجزم،**

---

(١) لأن علمه ــعز وجلــ لم يسبق بجهل، قال الجرجاني: «والمعرفة أيضًا إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل، بخلاف العلم؛ ولذلك يسمى الحق ــتعالىــ بالعالم دون العارف». ينظر: التعريفات ص ٢٣٦، روضة الناضر ١/ ٦٥ــ٦٦، الكليات ص ٦١١و٨٢٤.

(٢) وهذا في نظري بعيد؛ لأنه لو أراد ذلك لتبع من سبقه ممن قال بأن الإعراب لفظي، كابن الحاجب والرضي (الكافية بشرح الرضي ١/ ٦٩) ، وابن مالك (شرح التسهيل ١/ ٣٧) ، ولقال: أنواع الإعراب، بدلاً من علامات الإعراب.

(٣) في (ص) و(س): مع غيره.

(٤) أي بين النعت والمنعوت.

(٥) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٢١٠.

للرفع من حيث هو) أي لا يقيَّد كونه في الاسم؛ لأنه ثلاثة[١]، ولا يقيَّد كونه في الفعل؛ لأنه اثنان[٢]، ولا يقيَّد كونه في الاسم والفعل؛ لأنه خمسة، ولا يقيَّد كونه بالضمة أو بالواو أو بالألف أو بالنون؛ لئلا يلزم تقسيم الشَّيء إلى نفسه وإلى غيره، فلذلك قُيِّد بالحيثيَّة وكذا يُقال في النصب والجزم، وحينئذ فالمراد بالحيثية هنا: الحيثية المطلَقة، وقد يُراد بها التقييد، نحو: الإنسان، من حيث عروض الصحة له والمرض وموضوع الطّبِّ، وقد يُراد بها التَّعليل نحو: النَّار من حيث حرارتها تسخن[٣].

وقوله: (**مِن حيثُ هو**) محل الجار والمجرور النصب على الحالية، أو مفعول[٤] لفعل محذوف تقديره: أعني.

وقوله: (**أربع علاماتٍ**) مضاف ومضاف إليه، و(**أربع**) مبتدأ مؤخَّر، وقوله: (**للرفع**) خبره مقدَّم، وسوَّغ الابتداء به مع أنه نكرة اختصاصُها بالإضافة إلى ما بعدها.

وقوله: (**للرفع إلخ**) بدأ به لأنَّه أعلى مراتب الإعراب؛ لكونه للفاعل وما أُلحِق به، ولكونه أوَّل ما يدخل في الكلام[٥]، وحذف التاء من (**أربع**) إشارة إلى القاعدة، وهي: من الثلاثة إلى العشرة يُذَكَّر مع المؤنث ويؤنَّث مع المذكَّر[٦]، قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[٧].

[٢/ ب] وقوله: (**الضمة**) بدل من أربع بدل مفصَّل من مُجمَل، وهل هو بدل كل أو اشتمال؟ إن نظرنا إلى الجميع فهو بدل كل، وإن نظرنا إلى كل فرد فهو بدل مفصَّل من مُجمِل، والأوَّل هو التحقيق، ويصحُّ أن يكون خبرًا لمحذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، أي

---

(١) أي علامات الرفع في الاسم ثلاثة وهي: الضمة والواو والألف.

(٢) أي علاماته في الفعل وهي: الضمة وثبوت النون.

(٣) ينظر: الكليات ص ٤٠٠.

(٤) في (ز): معمول.

(٥) ينظر: المقتصد ١/ ٢٠٩، الفصول لابن الدهان ص ٤.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤/ ٨٧، شرح التصريح ٢/ ٤٤٦.

(٧) سورة الحاقة آية: ٧.

منها الضمة، وأن يكون مفعولا لفعل محذوف، تقديره: أعني الضمة، وقدم المصنف - رحمه الله - تعالى الضمة؛ لأنها حركة، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات[١]، ولخفتها عن الحروف[٢].

وقوله: (**على الأصل**) حال من (**الضمة**) وكان الأولى أن يقول: وهي الأصل، وكلام المحشِي غير مخلِّص؛ لأنَّ عليه يكون لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية، وهو فاسد، إلا أن يقال: إنما ذكره لبيان الواقع.

وقوله: (**والواو والألف والنون**) وإنما جُعِلَت الألف علامة للرفع لكونها مع الفعل ضمير رفع، فاكتسبت شرفًا[٣]، وكذا يُقال في الواو.

قوله: (**نيابةً عن الضَّمة**) حال من الأحرف الثلاثة؛ لأن المصدر المنكَّر يقع حالاً كثيرًا[٤]، نحو: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةً﴾[٥] أو مفعول مطلق[٦]، والتقدير: ينوب نيابة.

قوله: (**وقدَّم**) أي المصنِّف (**الضمة لأصالتها**) أي لكون الأصل من كل مرفوع أن

---

(١) وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب يكون حركة وحرفًا، ومذهب البصريين هو مذهب الجمهور، فالحروف تنوب عن الحركات. ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٢، الخصائص ٣/ ١٥٣، أسرار العربية ص ٤٨، اللباب ١/ ٥٤، شرح التسهيل ١/ ٤٠.

(٢) ما ذكره المؤلف هو تعليل لجعل الحركة أصلاً في الإعراب. ينظر: اللباب ١/ ٥٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٤، وزاد ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٠: «ولأنها أبين من الحرف؛ لأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة؛ لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف».

(٣) ينظر: اللباب ١/ ١٠٠_١٠١.

(٤) وهو قول سيبويه والجمهور (الكتاب ١/ ٣٧٠) ، واختاره ابن مالك (شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨) ، وهل هو مقصور على السماع أو أنه يقاس عليه؟ في المسألة خلاف. ينظر تفصيل ذلك في: الكتاب ١/ ٣٧٠، شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٨، أوضح المسالك ٢/ ٣٠٥، شرح الأشموني ٢/ ٣٥٦.

(٥) سورة النساء آية: ١٥٣.

(٦) وهو قول الأخفش والمبرد. ينظر: المقتضب ٣/ ٢٣٦، شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، شرح الرضي ٢/ ٣٩.

يكون بالضمة[١]، وكذا يُقال في كل أصل مما يأتي من الفتحة والكسرة. قوله: (**وثنّى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أُشبِعت فهي**) أي الواو (**بنتها إلخ**) أي بنت الضمة، يعني أن المصنف - رحمه الله - تعالى ثنّى بالواو، أي ذكرها ثانية، والهاء في (**لكونها**) في محل جر باعتبار الإضافة، وفي محل رفع باعتبار أنه اسم للكون، وتعليل الشارح - رحمه الله - تعالى تبع فيه قول ابن جنّي[٢] في الخصائص، [٢/ أ] وهو أن حروف العلة ناشئة ومركّبة عن الحركات، فالواو مركبة من ضمتين والألف من فتحتين، والياء من كسرتين[٣]، وهذا قول ضعيف[٤]، والصَّحيح: أنها بسائط لا تركيب فيها[٥]، وعليه فيُقال: إنه ثنّى بالواو؛ لكونها فرعًا عنها أي في النيابة عنها[٦]. انتهى، فَيشي[٧]، وحاصله: أن ترتيبه لهذه العلامات موافق

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٠، شرح الرضي على الكافية ١/ ٧١، شرح الشذور ص ٦٠.

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي اللغوي، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، صحب أبا على الفارسي، واستملى منه، وأخذ عنه، وصنف في زمانه، ولما مات أبو علي تصدر ابن جني مكانه ببغداد، وأخذ عنه الثمانيني وعبد السلام البصري وأبو الحسن السمسمي، من تصانيفه: الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، شرح تصريف المازني، شرح ديوان المتنبي، المحتسب في إعراب الشواذ، توفي سنة ٣٩٢هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥، وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٦، البلغة ص ١٣٧، بغية الوعاة ٢/ ١٣٢.

(٣) ونص ابن جني كالآتي: «فقد ثبت بما وصفناه من حال هذه الأحرف أنهن توابع للحركات ومتنشئة عنها، وأن الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، وأن الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة مشبعة» الخصائص ١/ ٢٣.

(٤) ذكر أبو البقاء العكبري عدة أوجه لتضعيف هذا القول، ووافقه السيوطي في الهمع. ينظر: اللباب ١/ ٦٣_٦٤، الهمع ١/ ٧٣.

(٥) ينظر: المرجعين السابقين.

(٦) وهو مذهب الجمهور كما تقدم، فالحروف تنوب عن الحركات. وخصت الواو بالرفع؛ لأنها من جنس الضمة. ينظر: اللباب ١/ ٩٩.

(٧) هو يوسف بن محمد بن حسام الدين الفَيشي المالكي، من كبار مشايخ الأزهر الملازمين للتدريس، له مؤلفات منها: حاشية على شرح شذور الذهب لابن هشام، وحاشية على شرح قطر الندى لابن =

لمقتضى الطباع، من تقديم الولد على الإخوة وهم على الأجانب. انتهى قليوبي[١].

قوله: (**وثلَّث بالألف؛ لأنَّها أختُ الواوِ في المدِّ واللِّين إلخ**) أي ذكرها ثالثة، وقوله: (**لأنها**) أي الألف، وقوله: (**أخت الواو**) أي نظيرتها في كونها حرف مدٍّ ولين[٢]؛ لأنها تُبدَل منها، نحو: (قَالَ) أصله: (قوَلَ) تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها، قُلِبت ألفًا فصار (قال)[٣]. وقوله: (**في المدِّ**) أي لأن الصوت يمتد عند النطق بها، ولولا ذلك لاختلَّت بنية الكلمة التي فيها حرف من حروف العلة واللِّين؛ لأنَّ سكونها ليس محضًا كسكون غيرها.

قوله: (**وختم**) أي المصنِّف - رحمه الله - (**بالنُّون؛ لضعفِ شبهها بحروفِ العِلَّة في الغُنَّة عند سكونها**)[٤]، وقوله: (**لضَعْف**) بفتح الضَّاد وضمِّها، وبهما قُرِئ في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٍ﴾[٥]. قوله: (**شبهها**) أي لأنها أشبهتها في صفة خاصة، وهي

هشام، وحاشية على شرح خالد الأزهري على الآجرومية، توفي سنة ١٠٦١هـ. ينظر في ترجمته: خلاصة الأثر ٤/ ٥١٠، الأعلام ٨/ ٢٥٢.

(١) هو أحمد بن أحمد بن سلامة، أبو العباس شهاب الدين القليوبي، فقيه متأدب، له حواش وشروح ورسائل، منها حاشية على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، مخطوط، وكتاب في تراجم أهل البيت سماه (تحفة الراغب) مطبوع، و(تذكرة القليوبي) في الطب، مطبوع أيضًا، توفي سنة ١٠٦٩هـ وقيل ١٠٧٠هـ. ينظر في ترجمته: هدية العارفين ١/ ١٦١، الأعلام ١/ ٩٢.

(٢) في هذا القول إطلاق، والصحيح: أنه لا يقال عن هذه الأحرف _أي أحرف العلة وهي الألف والواو والياء كذلك_: أحرف مدٍ ولين إلا إذا سكنت بعد حركة تجانسها، نحو: قَال، يقُول، قِيل، أما إذا سكنت بعد حركة لا تجانسها فلا تسمى أحرف مد، بل أحرف علة ولين فقط. ينظر: القواعد والتطبيقات ص ١٣، إبدال الحروف ص ٦٠٥.

(٣) تقدم الكلام على هذه المسألة في أول الكتاب. ينظر: ص ٨٥

(٤) قال السيرافي: «فكان أقرب الحروف من حروف المد واللين (النون)؛ وذلك أنها غنة في الخيشوم تجري فيه كما تجري حروف المد واللين في مواضعها». شرح كتاب سيبويه ١/ ٧٠. وينظر: سر الصناعة ٢/ ٤٣٨، شرح المكودي على الآجرومية ص٢٧، شرح الآجرومية للرملي ص ٧٦، نور السجية ص ١٣٩-١٤٠، حاشية أبي النجا ص ٦١-٦٢.

(٥) سورة الروم آية: ٥٤.

الغنَّة عند السكون، وقوله: (**بحروف العِلَّة**) أي وأيضًا لأنها من علامات الأفعال المختصَّة بها[١]، والأفعال متأخِّرة عن الأسماء[٢]، وقوله: (**في الغُنَّة**) متعلق بشبهها، والغنَّة: صوت يخرج من الأنف[٣]، يشبه في لذَّته صوت الرياح في الأشجار الملتفَّة[٤]، ومنه: روضة غنَّاء[٥]، وقيل أيضًا: الغنَّة صوت يخرج من الخيشوم، يشبه صوت الغزال إذا ضاع ولدها[٦]، ولذلك [٣/ ب] إذا أمسك الإنسان أنفه لا يقدر على الإتيان بها.

قوله: (**ولكلٍّ إلخ**) المراد بكل هنا الكل المجموعي، و(**مِن**) بيانية لا تبعيضية، أي وللمجموع الذي هو هذه العلامات مواضع، وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدَّة مواضع، ولو قال الشارح – رحمه الله – تعالى: ولما فرغ من ذكر هذه العلامات شرع في ذكر مواضعها لكان أولى، ويكون من باب مقابلة الجمع بالجمع، ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي الانقسام على الآحاد، أو أنه من باب التغليب، غلَب ماله مواضع على ما ليس له مواضع؛ لأن ما له مواضع أشرف مما ليس له مواضع.

قوله: (**ولكلٍّ واحدةٍ من هذهِ العلاماتِ الأربع مواضعُ تختصُّ بها**). قوله: (**من هذه**) بيان لواحدة كما تقدم، و(**العلامات**) بدل من هذه، أو عطف بيان عليها، و(**الأربع**) صفة و(**مواضع**) مبتدأ، خبره في الجار والمجرور قبل، وفي (**مواضع**) تغليب، إذ الواو لها موضعان، وللألف موضع واحد[٧]، وإرادة الأفراد الشخصية بعيد جدًّا؛ لأنها لا تسمَّى مواضع،

---

(١) أي عموم النون المفردة، كنون التوكيد ونون الوقاية ونون الرفع. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٤، التذييل ١/ ٦٤، الهمع ١/ ٣٠.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ١٧، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٥٢، التبصرة ٢/ ٩٦٣.

(٤) ينظر: الدرة الشنوانية ص ١٥٥.

(٥) ينظر: المخصص ٢/ ٣٥٩، أساس البلاغة (غنن) ١/ ٣٣٩.

(٦) ينظر: أساس البلاغة (غنن) ١/ ٣٣٩.

(٧) أي أن الواو تكون علامة للرفع في موضعين هما جمع المذكر لسالم، والأسماء الستة، أما الألف فتكون علامة للرفع في موضع واحد وهو المثنى، وسيذكر المؤلف تفصيل ذلك .

و(**تختص**) أي أن الواو تقتصر عليها، والجملة من (**تختص**) صفة (**مواضع**) لأنه نكرة، وإنما لم ينوَّن لمنعه من الصَّرف(١).

قوله: (**فأما الضمة**) هذه الفاء تسمَّى الفاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط محذوف، و(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل لما أجمل قبلها، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، و(**الضمة**) مبتدأ، خبره في الجملة بعده، والضَّمة وخبرها جواب أمَّا لا محل لها.

قوله: (**فتكون علامة**) خبر كان، واسمها مستتر، و(**للرفع**) متعلق بعلامة.

وقوله: (**في أربعة مواضع**) يحتمل أن يكون متعلِّقًا بعلامة، وأن يكون [٣/ أ] نعتًا متعلقًا بمحذوف، والتقدير: علامة كائنة في أربعة مواضع، فهو على الأوَّل مُلغَى، أي ظرف لغو، واللغو هو الذي يكون متعلقه مذكورًا، ويقابله المستقر وهو ما كان متعلقه محذوفًا(٢)، وعلى الثاني مستقر(٣)، وبعبارة أخرى وهو أن يقال: الفرق بينهما أن الملغَى يتعلق بالمذكور قبله من فعل أو ما أشبهه(٤)، وغير الملغَى يتعلق بشيء محذوف بحسب ما يقتضيه الحال.

وقوله (**في أربعة مواضع**) أي وهي: ثلاثة من الأسماء، وموضع في الأفعال وهو الفعل المضارع، و(**أربعة**) مضاف، و(**مواضع**) مضاف إليه مجرور، وعلامة جرِّه الفتحة؛ لكونه غير منصرف، والمانع له من الصرف كونها على صيغة مُنتهَى الجموع.

وقوله: (**الأول إلخ**) كان الأولى إسقاطه، ويبقى كلام المصنف - رحمه الله - تعالى على حاله، ويكون الجار والمجرور بدلاً من الجارِّ والمجرور، أو يريد(٥) الأول بعد قول المصنف: (**في الاسم**) فيقول: وهو الأول، أو يقول: منها أن يكون في الاسم المفرد بدل

---

(١) والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع، وسيأتي الكلام على موانع الصرف إن شاء الله.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٧.

(٣) أي مستقَرٌّ فيه، وحذفت (فيه) اختصارًا. ينظر: المرجع نفسه.

(٤) والمراد باللغو ما كان فضلة، وسمي لغوًا لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيًا عنه لا حاجة إليه. ينظر: المرجع السابق.

(٥) في (ز): يزيد.

قوله: الأول. انتهى فَيشي[١]، ويمكن الجواب بأنَّ الشارح - رحمه الله - تعالى قيّد الاختصار، ولا يقال: فيه إخراج المتن عن ظاهره؛ لأنا نقول: قصد الشارح - رحمه الله - تعالى أن يكون المتن والشرح كشيء واحد.

وقوله: (**في الاسم**) كان الوجه إسقاط (**في**) ؛ لأنَّ الشيء لا يكون ظرفًا لنفسه، إلا أن يراد بالظرفية التحقق والوجود، وقوله: (**المفرد**) نعت للاسم، والمراد به هنا[٢]: في باب ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة، ولا مُلحَقًا بالمثنى والمجموع[٣].

وقوله: (**سواء**) خبر عن ما بعده، أي كونه لمذكر أو لمؤنث سواء، وقوله: (**سواءٌ كان لمذكر نحو: جاء زيد**) أي و﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾[٤] و﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾[٥] [٤/ ب] ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾[٦]، وقوله: (**والفتى**) لم يمثِّل مع الفتى بغيره من المقدَّر كالقاضي، لأن مقصوده بتمثيله (**الفتى**) التمثيل للمقدر وهو يحصل بقسم واحد، واختار التمثيل بالفتى دون غيرها من المقدر؛ لأن الفتى ونحوه أدخل في التقدير؛ لكون الألف لا تقبل الحركة لذاتها[٧]، وبالجملة فكان الأولى أن يقول: والقاضي وغلامي؛ لأن مقام البيان يقتضيه، وكرَّر المثال في هذا، وما يأتي للإشارة إلى الإعراب اللفظي والتقديري.

قوله: (**أو لِمؤنَّثٍ، نحو: جاءت هندُ وحُبلَى، والثاني: في جمعِ التكسيرِ إلخ**) ما قيل في الأوَّل يُقال في الثاني، و(**جمع**) مضاف و(**التكسير**) مضاف إليه، و(**جمع**) معطوف على (**الاسم**) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، أي في الجمع المكسَّر، ومثله يقال في جميع ما

---

(١) حاشية الفَيشي على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، مخطوط.

(٢) وعرفه العلماء بأنه: «مالا يدل جزؤه على جزء معناه». ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٢، شرح الشذور ١/ ١٦، الهمع ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: المواهب الرحمانية ص ١٣١، نور السجية ١٤٠.

(٤) سورة النحل آية: ١.

(٥) سورة النصر آية: ١.

(٦) سورة آل عمران آية: ٣٨.

(٧) أي أنه لا يقبل أيًّا من الحركات الثلاث للتعذر، كما تقدم في باب الإعراب. ينظر: ص ٢١٨.

يأتي، ومثل جمع التكسير اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه، كقوم ونساء[(١)]، واسم الجنس[(٢)] الذي يزاد غالبًا في واحده التاء[(٣)]، نحو: تمر وتمرة، مثال الأول: أقبل القَوم، وجاء الرَّهط، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[(٤)] وخرجت النِّساء، ومثال الثّاني: هذا شجر، وكثر التمر.

قوله: (**سواءٌ كان لمذكَّر نحو: جاء الرِّجال والأسارَى إلخ**) أي وذلك نحو، فهو خبر عن مبتدأ محذوف، ومنه نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[(٥)] و﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾[(٦)]، وقد مثَّل الشارح - رحمه الله - بمثالين للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الإعراب ظاهرًا أو مقدرًا، وبقي من المقدر أيضًا المنقوص نحو: جاء الوالي، والمضاف إلى ياء المتكلم، نحو: جاء غلماني.

قوله: (**أو لمؤنث نحو: جاءت الهنودُ والعَذارَى**) أي أنه في بعض النسخ جاء من غير تاء، والأولى منه: جاءت بإثباتها؛ لأنه مؤنث حقيقي، لتذكير حينئذ على إرادة الجمع.

قوله: (**والمراد [٤/ أ] بجمع التكسير: ما تغيَّر فيه بناءُ مفردِه**)[(٧)] يعني إنما قال: المراد لأن التكسير هو التغيير، وظاهر قوله: جمع التكسير جمع فيه تغيير ولا يلزم أن يكون تغيير بناء مفرده، فقوله: (**ما تغيَّر فيه بناءُ مفردِه إلخ**) أعمُّ من أن يكون تحقيقًا أو تقديرًا، والتحقيق كالأمثلة التي ذكرها الشارح - رحمه الله - تعالى، والتقدير نحو: فُلْك، فإنه

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٨٤، الارتشاف ١/ ٤٨٠.

(٢) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك ١/ ١٢، أنه اسم جنس جمعي، وبين الأزهري في شرح التصريح ١/ ٢٤، أنه سمي بهذا الاسم للتفريق بينه وبين الاسم الإفرادي وهو الذي يطلق على القليل والكثير نحو: ماء، وذهب.

(٣) أو الياء مثل: روم، رومي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٦٦.

(٤) سورة يوسف آية: ٣٠.

(٥) سورة البقرة آية: ١٤٢.

(٦) سورة الحُجُرات آية: ١٤.

(٧) لفظًا أو تقديرًا. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٠٨، شرح ابن عقيل ١/ ١١٤، شرح التصريح ٢/ ٥٢٠، شرح الأشموني ٤/ ١٦٨.

يستوي فيه المفرد والجمع، فيقدَّر فيه الضمة جمعًا، غير الضمة فيه مفردًا، فضمته مفردًا كضمة قُفْل، وضمته جمعًا كضمة أُسْد[(١)]، وإنما قال: (**المراد**) لأن هذا ليس بيانًا لحقيقته، إذ الجمع مما يدل على الجماعة مطلقًا، فقوله: (**والمراد**) مبتدأ خبره (**ما**) و(**بجمع التكسير**) متعلق به.

وقوله: (**ما تغير**) أي حقيقة، أو تقديرًا، وقوله: (**فيه**) أي في ذلك الجمع، وقوله: (**بناء**) مضاف إلى مفرد، وهو فاعل (**تغير**) هيئة مفرده، أي تغيير (**لغير إعلال**[(٢)]) احترازًا عن نحو: (قاضون)، فإن أصله: قاضِيُون، نُقِلَت الضمة إلى الضاد بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين[(٣)]، (**ولإلحاق علامة جمع**) أي ولغير إلحاق علامة جمع، احترازًا عن نحو: زيدون، أما التغيير للإعلال فهذا معلوم؛ لأن من المعلوم أن تغيير الكلمة للإعلال لا يخرجها عن الأصالة، فتغير (قاضون) لا يضرُّ؛ لأنه لا يخرجه عن كونه جمع مذكر سالمًا، وأما التغيير لإلحاق علامة الجمع فهذا عُلِم من مقابلة جمع التكسير بجمع المذكر السالم، وبجمع المؤنث السالم.

وقوله: (**ما تغير**) أي تغيرًا لا يُعرب معه بالحروف نحو: أرَضون جمع أرْض، إذ هو جمع تكسير إلا أنَّه لم يُعرب بالحركات، بل يُعرب بالحروف[(٤)]، [٥/ ب] فلا بُدَّ من هذا القيد

(١) مذهب سيبويه في باب (فُلك) وأخواتها نحو: (دِلاص) للدرع، و(هِجان) للناقة، و(عِفْتان) للقوي الجافي: أنها جمع تكسير. ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٧، ووافقه ابن مالك في شرح الكافية ٤/ ١٨٠٩، وخالفه في التسهيل ص ٢٦٧، وعده اسم جمع، فقال: «والأصح كونه اسم جمع مستغنيًا عن تقدير التغيير»، ورده أبو حيان في التذييل ١/ ٢٧١ بدليل أن العرب عاملتها في التصغير معاملة الجموع. وينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٢٠، شرح الأشموني ٤/ ١٦٩.

(٢) الإعلال هو: تغيير حرف العلة للتخفيف، إما بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان. ينظر: شرح الرضي على الشافية ٣/ ٦٦، التعريفات ١/ ٤٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥١١.

(٤) وإعرابه بالحروف شاذ قياسًا؛ لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨٢، شرح التصريح ١/ ٧٠، حاشية الصبان ١/ ١٥٠.

حتى لا يرِدُ عليه مثل هذا.

وقوله: **(ما تغير)** أي جمع بينه وبين مفرده تغير حقيقة أو حكمًا بدالٍّ عليه، لا لإعلال ولا تعويض ولا مقابلة، فلا يرِدُ نحو: قاضون وزيدون وهندات. قوله: **(وهو)** أي ما تغيَّر بناء مفرده **(ستة أقسام)** هذا مبني على طريقة ابن مالك[١]، وهو أن الجمع قد يخلو من تغيير الحركات[٢]، ومذهب المحققين أنه لا بد من تغيير حركات الجمع، لفظًا أو تقديرًا[٣]، وعليه فالأقسام كلها فيها تغيير، فقوله: **(ستة)** أي بحسب الوجود، وإلا فهي ثمانية أقسام؛ لأنها إما بزيادة فقط، أو نقص فقط، أو بهما معًا، أو بعدمِهما، وكلٌّ منها إما مع تغيير شكل، أوْ لا، لكنه سقط منها قسمان لعدم وجودهما في كلامهم، وهما: وجود الزيادة والنقص، أو عدمهما مع عدم التغيير فيهما[٤].

قوله: **(الأول)** مبتدأ، خبره **(التغير)** وقوله: **(بالزيادة)** أي بسبب **(الزيادة على المفرد، من غير تغيير شكل، نحو: صِنْوانٌ[٥] بكسر الصاد)** جمعٌ معربٌ بحركة على النون ومثنَّاة على صورته، لكن إعرابه بالألف أو الياء، وأما جمعه فيعرب بالحركات الظاهرة على النون، فحينئذ يستوي فيه لفظ المثنى والجمع بالوقف عليه، وقوله: **(نحو)** أي وذلك **(نحو)** وقوله **(صِنْوان)** أي وهو اسم للنخل المجتمع ويقال للاثنين والجمع صنوان[٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٠. وقد وردت هذه الأقسام الستة أيضًا في: شرح الآجرومية للرملي ص ٧٦-٧٧، المواهب الرحمانية ص ١٣٤، نور السجية ص ١٤٠.

(٢) ينظر: التسهيل ٢٦٧، شرح التسهيل ١/ ٧٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٢٠.

(٤) ينظر: حاشية أبي النجا ص ٦٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٠، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٧، شرح التصريح ٢/ ٥١٩، شرح الأشموني ٤/ ١٦٨.

(٦) جاء في الصحاح (صنا) : إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد، فكل واحدة منهن صنو، والجمع صنوان.

قوله: (**الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد، مِن غير تغيير شكل، نحو: تُخَمَةٍ وتُخَم**[(١)]) هو بضم ثم فتح.

وقوله: (**الثالث: التغيير بتبديل الشكل، من غير زيادة ولا نقص، نحو: أَسَد وأُسْد**[(٢)] **إلخ**) الباء في (**بتبديل**) للسببية، وهي متعلقة بوصف محذوف، [٥/ أ] أي التغيير الحاصل بسبب كذا وقوله: (**نحو: أَسَد**) بفتح الهمزة وفتح السين معًا مفرد، قالوا: وله خمسمائة اسم[(٣)]، وأُسُد بضمهما معًا، أو سكون السين للتخفيف ويجمع أيضًا على: أُسُود وآساد وأَأْسُد[(٤)]، كـــ(جَبل وأَجبُل).

قوله: (**الرابع: التغيير بالزيادة عن المفرد، مع تغيير الشكل: كرجل ورجال**[(٥)] **إلخ**) الظرف وما أضيف إليه حال متعلق بمحذوف، والتقدير: حالة كون الزيادة كائنة مع كذا، وقوله: (**كرجل**) خبر عن محذوف، أي وذلك (**كرجل إلخ**).

وقوله: (**الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد، مع تغيير الشكل، كرسول ورُسُل**[(٦)] **إلخ**) الظرف فيه ما تقدم، و(**رُسل**) بضم السين وسكونها للتخفيف والأصل الضم، ومثله: كُتُب وتُمُر، وليس جمعًا ثانيًا كما توهم، ومثل (رُسُل): كتاب وكُتُب.

وقوله: (**السادس: التغيير بالزيادة**) متعلق بـــ(تغيير)، قال ابن مالك في شرحه على

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٠، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٧، شرح التصريح ٢/ ٥١٩، شرح الأشموني ٤/ ١٦٨.

(٢) ينظر: المراجع السابقة.

(٣) ينظر في أسماء الأسد وصفاته: المخصص ٨/ ٥٩.

(٤) ينظر: اللسان (أسد) ٣/ ٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٠، أوضح المسالك ٤/ ٣٠٧، شرح التصريح ٢/ ٥١٩، شرح الأشموني ٤/ ١٦٨.

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

التوضيح[(١)]: فإن غلمان زيد في آخره ألف ونون، ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم، وبعد اللام في غلام، وتبدل شكله بكسر فائه وإسكان عينه، وقوله: (**السادس: التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، نحو: غلام وغلمان، فهذه كلها تُرفَع بالضمة إلخ**) أي ومثل غلام نحو: شهيد وشهد، أو في غلمان نقص الألف قبل الميم، وزيادة الألف والنون بعدها، وأما تغيير الشكل فواضح، وقوله: (**فهذه**) مبتدأ، خبره الجملة بعده، والإشارة راجعة إلى الجموع الستة المكسرة إلخ، (**وكلها**) توكيد.

فإن قلت: عرَّف جمع التكسير، وكذا ما بعده، ولم يُعرف الاسم المفرد مع أنه أولى بالتعريف؛ لوقوع الاشتباه فيه [٦/ ب] لاختلافه باختلاف الأبواب، قلت: قد عرَّفه بالمثال، فأُعطي حكمه به، وإن كان هذا لا يكفي في الجواب؛ لأنه لم يكتف بالمثال فيما بعده، وقد يُقال: إنما ترك تعريفه لأن حده ظاهر هنا، بخلاف ما ذكره بعده، فحذف تعريفه، أو يقال: إنما ترك تعريفه اعتمادا على الموقِف، بتقديم القاف على الفاء أي المعلِّم، أو يقال: لو ذكر تعريفه في هذا الباب لاقتضى الاستطراد بيان بقية مواضعه، فيلزم الطول وهذا الشرح مبني على الاختصار.

قوله: (**والموضعُ الثالثُ: في جمعِ المؤنثِ السَّالمِ إلخ**)، (**الموضع**) مبتدأ، خبره في المجرور، و(**الثالث**) صفته و(**السالم**) نعت الجمع[(٢)]، وتعلقه بمحذوف والتقدير: السالم من التكسير، ويجوز في السالم أن يكون صفة لجمع، فهو من النعت السببي أي السالم مفرده، وأن يكون صفة لمؤنث، وهو المراد في الحقيقة[(٣)]؛ لأن المعنى أن مفرده سالم من التغيير الواقع في جمع التكسير.

ثم أشار الشارح – رحمه الله – تعالى إلى تعريفه بقوله: (**وهو ما جُمِع بألف وتاء**

---

(١) لعله خطأ من المؤلف فقد يقصد به شرحه على التسهيل، وفيه: أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان. ينظر: ١/ ٧٠.

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٢٧، شرح المكودي على الآجرومية ص ٢٨.

(٣) صرح الحلاوي والرملي بمنع هذا الوجه، ونصا على أنه صفة للجمع لا للمؤنث. ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٢٨، شرح الآجرومية للرملي ص ٩٦.

مزيدتين)[(١)] لأن المصنف - رحمه الله - تعالى لم يعرِّفه، فقوله: **(وهو ما إلخ)** أي اسم حصلت جمعيته وتحققت بذلك، والجملة صفة أو صلة لما ومن جمع المؤنث: جاءت زوجاتي و﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾[(٢)]، فزوجاتي وبناتي مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وسواء كان هذا الجمع لمذكر أو مؤنث، سالما أو غير سالم، وإذا كان كذلك فتوجه من هذا سؤال: هو أنه إذا كان المراد ما ذكر فما وجه التقييد بالتأنيث والسلامة؟ فأجاب [٦/ أ] بأن ذلك مراعاة للأصل، إذ الغالب إنما يُجمع بألف وتاء ما كان جمعًا مؤنثًا سالمًا[(٣)].

وقوله: **(بألف)** الباء للآلة والسببية، وحينئذ فهذا القيد لبيان الواقع، وللاحتراز أن جعلناها للملابسة والمعيَّة، وهذا هو مراد الشارح - رحمه الله - تعالى، ليخرج بذلك نحو: قضاة وغزاة[(٤)] وأبيات وأموات[(٥)]، كما سيأتي في علامات النصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) تسميته بجمع المؤنث السالم تسمية الزجاجي (الجمل ص ٤) ، والشلوبين (التوطئة ص ١٢١) ، وابن عصفور (شرح الجمل ١/ ١١٧) ، وابن أبي الربيع (البسيط ١/ ٢٠٩) ، وغيرهم.

وأسماه ابن مالك الجمع بـ(ألف وتاء مزيدتين) (شرح عمدة الحافظ ١/ ١٣٢) وتبعه ابن هشام (أوضح المسالك ١/ ٦٨، وشرح الشذور ص ٦٣) ، وهذه التسمية أولى؛ لأن التسمية الأولى ليست حاصرة، لأن نحو: (سَجَدات) تغير فيه المفرد، ونحو: (اصطبلات) مسماه مذكر، كما قال الشيخ خالد بعد أن فصل ذلك مثبتًا علة التسمية: «ولهذا عدل الموضح ـ ابن هشام ـ عن قول أكثرهم: جمع المؤنث السالم، إلى أن قال: الجمع بألف وتاء مزيدتين، ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير». شرح التصريح ١/ ٨٠.

(٢) سورة هود آية: ٧٨.

(٣) ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٧٧، المواهب الرحمانية ص ١٣٩، نور السجية ص ١٤١.

(٤) لأن الألف فيهما أصلية، وأصل قضاة وغزاة: قُضَيَة وغُزَوَة، تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية؛ لكونها منقلبة عن أصلين، والتاء زائدة للتأنيث. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٨، شرح التصريح ١/ ٨٢.

(٥) وذلك أن مفردهما: (بَيْت)و(مَيْت) والتاء فيهما أصلية، وجمعهما على أبيات وأموات إنما هو على وزن (أفعال)، وهو من أوزان جموع التكسير، فليس من الجمع الذي ختم بألف وتاء مزيدتين. ينظر: شرح ملحة الإعراب ص ١١٥، شرح التصريح ١/ ٨٢.

وقوله: (**مزيدتين**) هذا القيد لبيان الواقع، و(**مزيدتين**) صفة لهما أي الألف والتاء المزيدتين، وجره بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، فلو كانت الألف وحدها زائدة كما في (أبيات) جمع (بَيت)، و(أموات) جمع (مَيت)، أو كانت التاء وحدها زائدة نحو: (قُضاة)، و(غُزاة)، فإن التاء وحدها زائدة فيهما، والألف فيهما منقلبة عن أصل، لم يكن جمع مؤنث سالمًا. قوله: (**نحو: جاءت الهندات**) وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر نحو: (اصطبلات) جمع (اصطبل)، وقد يكون لمكسَّر نحو: (حُبْلَيات) جمع (حُبْلَى)، أي ونحو الهندات[1]، نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾[2]، ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ﴾[3].

وقوله: (**وتقييد**) مبتدأ، ومضاف إليه وخبره (**جري**) وهو مصدر، بمعنى اسم الفاعل، أي جار على الغالب، أو ذو جري وتقييد الشارح – رحمه الله – تعالى بالجمع أيضًا جري على الغالب؛ لأنه قد يكون اسم جمع، كـ(أُولات)[4]، أو مفردًا كـ(عرفات)، مُسمًّى به[5].

وقوله: (**وإلا إلخ**) إن شرطية ولا نافية لا الاستثنائية، وبعبارة أخرى مركب من إن

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٠، الهمع ١/ ٧٧.

(٢) سورة الممتحنة آية: ١٢.

(٣) سورة النساء آية: ٣٤.

(٤) أولات اسم جمع بمعنى ذوات، لا واحد له من لفظه، وواحده في المعنى ذات، بمعنى صاحبة. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٣، المقتضب ٤/ ٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٦، التذييل والتكميل ١/ ١٤٩، شرح التصريح ١/ ٨٢.

(٥) عرفات علم لموضع الوقوف، ومثله: أذرعات وهي موضع بالشام، ويجوز فيهما ثلاثة أوجه:

١- أن يعربا بإعراب الجمع بألف وتاء مع التنوين.

٢- أن يعربا الإعراب السابق مع ترك التنوين.

٣- أن يعربا إعراب ما لا ينصرف وهو منسوب للكوفيين.

ينظر: المراجع السابقة.

الشرطية ولا النافية، وفعل الشرط محذوف، أي وإن لا يكن تقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جريًا على الغالب، بل كان [٧/ ب] للاحتراز فيشكل فقد يكون إلخ، والفاء واقعة موقع لام التعليل.

وقوله: (**فقد يكون لمذكر**) أي مطلقًا، عاقلاً أو غيره، فمثال العاقل: حمزات وطلحات، إن نظرنا إلى كونه علَم مذكَّر، وإلا ففيه تاء التأنيث فيكون داخلا في كلام المصنف - رحمه الله -[(١)]، وغير العاقل ما ذكره المصنف، وقوله: (**نحو: اصطبلات**) أي وحمامات وحسامات، وقوله: (**جمع اصطبل**) بالجر بدل من اصطبلات، أو بالنصب بتقدير: أعني، وبالرفع بتقدير هو، والأول أولى.

وقوله: (**نحو: حُبلَيات**) أي ورَكَعات وسَجَدات[(٢)]، وصحراوات جمع صحراء[(٣)]، وتغييره بقلب ألف المفرد وهي (حُبْلَى) في الجمع ياءً[(٤)]، وقوله: (**جمع حُبلَى**) فيه ما تقدَّم، وهو مضاف و(**حبلى**) مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة في الألف نيابة عن الكسرة لألف التأنيث.

قوله: (**والرابع: في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، كـــ: نون النسوة**[(٥)]**، نحو: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ﴾**[(٦)]**، أو نون التوكيد، نحو: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا﴾**[(٧)] **إلخ**)، (**المضارع**) نعت (**الفعل**) و(**الذي**) اسم موصول، موضعه جر نعت ثانٍ للفعل، وهو مبني على السكون، وقوله: (**لم يتصل**) جازم ومجزوم، أي اتصالَ مباشرة، و(**بآخره**) متعلق

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٠.

(٢) مفردهما: ركْعَة وسجْدَة، حرك وسطهما في الجمع المزيد بألف وتاء. ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٠.

(٣) صحراء وصحراوات، قلبت همزته واوًا. ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٠.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٠.

(٥) تقدم حكم المضارع مع نون النسوة ونوني التوكيد. ينظر: ص ٢٠٠-٢٠١.

(٦) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٧) سورة يوسف آية: ٣٢.

بيتصل، و(**شيء**) فاعل (**يتصل**) والجملة صلة، والمراد بالشيء الذي نفى اتصاله به شيء ينقل إعرابه، كألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة[١]، والشارح - رحمه الله - تعالى سلك مسلك التوضيح على المبتدئ، وإلا فصورة البناء لا تُستثنَى؛ لأن الرفع أعمُّ من أن يكون لفظًا أو تقديرًا أو محلاً.

وقوله: (**يوجب بناءه**) أي يوجب بناء الفعل المضارع، والجملة صفة [٧/ أ] لـــ(**شيء**) مبينة لمراد المتن. وقوله: (**كنون**) أي وذلك كنون، والكاف استقصائية، وقوله: (**كنون النسوة**) مثال للمنفي لا للنفي، وهذا من باب: اللَّف والنَّشر المرتب[٢]، وقوله: (**نحو: يتربصن**) أي ومنه: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[٣] و﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٤].

وقوله: (**أو نون التوكيد**) مضاف إليه، وقوله: (**نحو**: ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾[٥]) أي وذلك نحو: إلخ، والمثال للمنفي أيضًا لا للنفي.

قوله: (**أو ينقلُ إعرابَه، كألفِ الاثنين، نحو: يضربان، أو واو الجمع، نحو: يضربون، أو ياء المخاطبة، نحو: تضربين إلخ**) قوله: (**أو ينقل إعرابه**) معطوف على (يوجب)، وقوله: (**ينقل إعرابه**) أي من الرفع بالضمة إلى الرفع بالنون، ونقل إعرابه أي علامة إعرابه من محلها مع تغيير، وهذا على القول بأن الإعراب معنوي، أما على القول بأنه لفظي فيبقى الكلام على ظاهره، كما هو مذهب الشارح - رحمه الله -.

---

(١) هكذا قال الشنواني. ينظر: المواهب الرحمانية ص ١٤٤. لا كما رأى بعض شـــراح الآجروميـــة ومنهم المكودي والحلاوي والرملي والشربيني من أن المراد به نون التوكيد أو نون النسوة. ينظـــر: شرح الآجرومية للمكودي ص ٢٨، شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٢٨، شرح الآجرومية للرملي ص ٧٨، نور السجية ص ١٤١.

(٢) اللف والنشر هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال، ثم ما لكل واحد من غير تعيينٍ ثقـــةً بأن السامع يرده إليه، وهو ضربان: إما مرتب أو غير مرتب. ينظر: بغية الإيضاح ٤/ ٣٤.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٣٣.

(٤) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٥) سورة يوسف آية: ٣٢.

وقوله: (**كألف الاثنين**) الكاف استقصائية، وكان الأولى في هذه الأمثلة أن يأتي بما يدل على الحصر فيقول: وهو كذا إلخ، وقوله: (**كألف الاثنين**) أي لأن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة تنقل المضارع من رفعه بالضمة إلى رفعه بثبات النون، وكذا ينقل إعرابه من نصبه بالفتحة إلى نصبه بحذف النون، وكذا ينقل إعرابه من جزمه بالسكون، أو بحذف حرف العلة إلى جزمه بحذف النون[١]، وقوله: (**نحو: يضربان**) أي (**نحوِ**) بالجرِّ على البدلية، من ألفه أو بالرفع على الخبرية، أي وذلكَ، وبالنصب على المفعولية.

قوله: (**ومثالُ المضارعِ الذي لم يتصلْ بآخرِه شيءٌ من ذلك، نحو: يضرب، ويخشى إلخ**)، (**مثال**) مبتدأ، والواو [٨/ ب] للاستئناف و(**الذي**) صفة للمضارع، و(**شيء**) فاعل (**يتصل**) و(**من ذلك**) أي الموجب للبناء، أو الناقل للإعراب، وقوله: (**من ذلك**) أي المذكور، وإلا فكان القياس أن يقول: من تلك، وقدم المحترز عنه على الأصل، إشارة إلى الاعتناء به، والاهتمام بأمره وشأنه، وكان من حق الشارح - رحمه الله - تعالى أن يأتي بثلاثة أمثلة، أي يمثِّل بها فيأتي للاستثقال بمثال، فيقول: ويقضي أو يدعو، إلا أن يقال: إن التقدير لما كان في (**يخشى**) أدخل منه في (يدعو) مثلا، اكتفى بتمثيل الأدخل، ويعلم غيره بطريق القياس عليه.

قوله: (**وأمَّا الواو: فتكون علامةً للرفع في موضعين، الأول: في جمع المذكر السالم**[٢]

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أن الإعراب مقدر على الثلاثة الأحرف، وأن النون دليل الإعراب، وذهب الفارسي إلى أن هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها، وتبعه ابن جني. ينظر: الإيضاح في علل النحو ص ٧٣، سر الصناعة ٢/ ٧١١_٧١٢، الإنصاف ١/ ٣٩، شرح التسهيل ١/ ٥١، التذييل والتكميل ١/ ١٨٩_١٩١.

(٢) إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا هو إعراب الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان إلى الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي.

وهناك مذاهب أخرى من أبرزها:

أنه معرب بحركات مقدرة في الألف والواو والياء، وهو مذهب الخليل وسيبويه، واختاره الأعلم والسهيلي وأبو حيان، وذهب الأخفش والمبرد والزيادي إلى أنه معرب بحركات مقدرة فيما قبل =

إلخ) الواو للاستئناف، و(**أما**) حرف شرط وتفصيل، والواو: مبتدأ، والجملة بعده خبر، أي الأصل أن يكون الرفع بالضمة، فإن تعذَّر فبفرعها القريب وهو الواو، وقوله: (**للرفع**) متعلق بعلامة، و(**في موضعين**[1]) أي أصالة، فلا يرِدُ ما أُلحِق بجمع المذكر السالم، وقوله: (**في جمع**) بدل من (**موضعين**) وإعادة حرف الجر للإيضاح، هذا مع بقاء المتن على ظاهره، أما مع تقدير الشارح – رحمه الله – تعالى فهو خبر عما قدره.

وقوله: (**في جمع إلخ**) أي وهو اسم زيِد في آخره واو ونون، فدل على جماعة[2]، ولم يتعرض الشارح – رحمه الله – تعالى لتعريفه كما تقدَّم في جمع التكسير، وإن كان المناسب أن يعرِّفه، ولكنه لما علَّل خشي من اتحاد التعريف والتعليل، وقوله: (**المذكر**) مضاف إليه، و(**السالم**) نعت الجمع كما تقدم، وفي إعرابه ما مر، والمراد: سلامة مفرده من التغيير المتقدم في جمع التكسير.

وجمع المذكر السالم الحقيقي[3] قسمان: لأنه إما عَلَم، أو صفة[4]، فإن كان علمًا

الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب، وذهب الجرمي والمازني وابن عصفور إلى أنه معرب ببقاء الواو رفعًا، وانقلابها نصبًا وجرًّا.

ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١/ ١٧، معاني القرآن للأخفش ١/ ١٤، المقتضب ٢/ ١٥٢، الجمل ص ٣_٥، الإنصاف ١/ ٣٣، شرح التسهيل ١/ ٧٣، شرح الجمل ١/ ١٢٢_١٢٤، الارتشاف ٢/ ٥٦٨_٥٦٩، الهمع ١/ ١٥٧_١٥٨.

(١) هما جمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وسيأتي الكلام عليهما.

(٢) وهناك حد آخر لجمع المذكر السالم أدق مما ذكره المؤلف وهو: ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، مع سلامة بناء واحده. ينظر: شرح الحدود النحوية. ص ٩٢.

(٣) في قول المؤلف: (حقيقي): إشارة إلى أن جمع المذكر السالم ينقسم إلى قسمين: حقيقي، وهو ما كانت الواو والنون جيء بهما للجمع، كزيدون وعمرون، وغير حقيقي: ما لم يكن كذلك، نحو: بنون، لما حذفت منه اللام جمع بالواو والنون ليكون عوضًا. ينظر: التذييل ١/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: المقرب ٢/ ٤٩_٥٠، أوضح المسالك ١/ ٥١، شرح التصريح ١/ ٦٨، الهمع ١/ ١٥٠، شرح الأشموني ١/ ١٤٥.

اشترط فيه أن يكون لمذكر [٨/ أ] عاقل[١] خالٍ من تاء التأنيث ومن التركيب[٢]، وإن كان صفة اشتُرِط فيه أن يكون لمذكر عاقل ليس من باب أَفْعَل فَعْلاء[٣]، ولا من باب فَعْلان فَعْلَى[٤]، ولا من صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث[٥]، فلا يُجمع هذا الجمع نحو: هند وقائمة، ولا نحو: أسد ورجل[٦]، ولا نحو: حمزة وطلحة[٧]، ولا نحو: سيبويه ومعدِيكَرِب[٨]،

---

(١) أي مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فيدخل في ذلك: (زينب) إذا كان علمًا لمذكر، فإنه يجمع بهذا الجمع لعدم اللبس، ويخرج به: (زيد) إذا كان علمًا لمؤنث فلا يجمع به. ينظر: الارتشاف ٥٧١، شرح التصريح ١/ ٦٨، حاشية الصبان ١/ ١٤٥.

(٢) أي التركيب الإسنادي، نحو: بَرَقَ نحرُهُ، وكذلك التركيب المزجي نحو: معدِيكرب، فلا يجمعان بهذا الجمع، أما المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقال في غلام زيد علمًا: غلامو زيدٍ، والكوفيون يجيزون جمعهما ، فيقال: غلامو الزيدين. ينظر: شرح التصريح ١/ ٦٨، حاشية الصبان ١/ ١٤٦.

(٣) أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، نحو: (أحمر وحمراء)، فإن كان من باب أفعل الذي مؤنثه فُعلى كـ(أفضل)، أو الذي لا مؤنث له نحو: (أكمر) لكبير كمرة الذكر، فهذان النوعان يجمعان هذا الجمع. ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٤٧.

(٤) فعلان الذي مؤنثه فَعْلى، نحو: (سكران وسكرى)، فإذا كان من باب فعلان الذي لا مؤنث له أصلاً كـ(لحيان)، لطويل اللحية، أو له مؤنث ولكن ليس على فعلى كـ(فعلانة) نحو: (ندمان وندمانة) من المنادمة لا من الندم، فهذان النوعان يجمعان هذا الجمع. ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٤٧.

(٥) خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا جمع عانس ونحوه مما يشترك فيه المذكر والمؤنث إذا وصف به المذكر. ينظر: الارتشاف ص ٥٧٣، شرح الأشموني ١/ ١٤٨.

(٦) لكونهما غير علمين. ينظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٦.

(٧) لأنهما مختومان بتاء التأنيث، وخالف في ذلك الكوفيون وابن كيسان، فإنهم يجيزون جمعهما بحذف التاء، فيقولون في طلحة: (طَلْحُون)، وابن كيسان بفتح العين فيقول: (طَلَحُون). ينظر: الارتشاف ص ٥٧٢، المساعد ١/ ٥٠، شرح التصريح ١/ ٦٧، الهمع ١/ ١٥٠، شرح الأشموني ١/ ١٤٦.

(٨) لأنهما مركبان، وهذا على الصحيح من الأقوال، وقيل: يجوز جمع المركب المزجي مطلقًا، وقيل: إن ختم بـ(ويه) جاز، وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم بـ(ويه)، فمنهم من يلحق العلامة بآخره، =

ولا نحو: سكران وأحمر[١]، ولا نحو: جريح وصبور[٢]؛ لاستواء الجمع وغيره فيه.

وأُلحِق به ألفاظ نحو: عشرون وستون[٣]، مما هو في المطولات، فلا حاجة لاستيعابه هنا، والله أعلم.

قوله: (**نحو: جاء الزيدون**) أي ونحو: ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾[٤]، ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾[٥].

قوله: (**وسُمِّي سالًما: لسلامةِ بناءِ المفرَدِ فيه**[٦]**، مع قطعِ النَّظر عن زيادة الواو والنُّون، أو الياء والنُّون إلخ**) قوله: (**سالما**) مفعول ثانٍ لـ(**سمي**) والضمير فيه للجمع، والمراد بالجمع المذكر: ما حصلت جمعيته بواو ونون، أو ياء ونون، فيشمل ما أُلحِق به من نحو: (عشرون) و(ستون) وغيرهما، وشمِل كلامه ما كانت الواو فيه ظاهرة، أو مقدَّرة للتعذر أو للاستثقال، فالأول نحو: جاء مسلِمِيَّ، المضاف إلى ياء المتكلم، فإنه مرفوع بالواو المقدرة، لأنها قلبت ياء وأدغمت بعد قلب الضمة كسرة لمناسبة الياء، والثاني نحو: جاء مسلمو الناس، وصالحو القوم[٧]، ويُرسَم بالواو فرقا بين المفرد والجمع.

وقوله: (**مع قطع النظر إلخ**) حال من (**سلامة**) أي حالة كونها واقعة مع قطع النظر،

فيقول: (سيبويهون)، ومنهم من يحذف (ويه) ويقول: (سيبون). ينظر: الارتشاف ص ٥٧١، شرح التصريح ١/ ٦٨، حاشية الصبان ١/ ١٤٦.

(١) سكران مؤنثه سَكْرَى، على وزن فَعْلَى، وأحمر مؤنثه حمراء، على وزن فَعْلاء، فلا يقال سكرانون وأحمرون. ينظر: المساعد ١/ ٥٠، شرح التصريح ١/ ٦٨.

(٢) لاستواء المذكر والمؤنث في الوصف به. ينظر: شرح الصريح ١/ ٦٨، شرح الأشموني ١/ ١٤٧.

(٣) وتسمى ألفاظ العقود وهي عشرون إلى تسعين. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨٠، أوضح المسالك ١/ ٥٢، التذييل ١/ ٣٢٢، شرح التصريح ١/ ٦٩، شرح الأشموني ١/ ١٤٩.

(٤) سورة الفتح آية: ١٥.

(٥) سورة المنافقون آية: ١.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١/ ١٤٥.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٤٤.

وإنما قال الشارح - رحمه الله - تعالى ذلك لئلا يدخل في جمع التكسير المتقدم، إذ من جملة أقسامه أن يكون بالزيادة فقط.

وقوله: (**الواو والنون**) أي حالة الرفع، وهذا أعم من موضع المسألة الذي هو حالة الرفع، ولكنه زاد قوله: (**الياء والنون**) ليستغني عن ذكره فيما يأتي في حالتي(١) النصب والجر، وقوله: (**أو الياء** [٩/ ب] **والنون**) أي حالة النصب والجر(٢)، وهذا في الجمع الحقيقي، وأُلحِق به ألفاظ لم تستوف الشروط، نحو: (أولو) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه(٣)، و(عالَمون): بفتح اللام، اسم جمع أيضًا لا جمع، لئلا يلزم أن يكون عالم أعم منه(٤)، و(أَرَضُون): وهو جمع تصحيح، لم يستوف الشروط، وكان قياسه أن يُجمع على أَرَضات(٥)، و(سُنُون)(٦) وبابه: وهو كل اسم ثلاثي حُذِفت لامه، وعوِّض منها هاء التأنيث ولم يُكسَّر(٧)، نحو: عِزَة وعِزِين(٨)، وثُبَة وثُبِين(٩)، وعِضَة وعِضِين(١٠)، وكذلك عشرون إلى

---

(١) في (ز): حالة.

(٢) سيأتي ذكرها في علامات النصب والجر.

(٣) أولو (اسم جمع لـ(ذو) بمعنى صاحب. ينظر: شرح التصريح ١/ ٦٩، شرح الأشموني ١/ ١٤٩، ويرى أبو حيان في التذييل والتكميل أن (أولو) وصف. ينظر: ١/ ٣١٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨١، شرح التصريح ١/ ٦٩، شرح الأشموني ١/ ١٤٩.

(٥) أرضون جمع (أرض) وهي اسم جنس جامد مؤنث، ليس بعاقل. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨٢، التذييل ١/ ٣٢١، شرح التصريح ١/ ٧٠.

(٦) جمع سَنَة، اسم للعام، ولامها واو أو هاء، لقولهم: سنوات وسنهات. ينظر: شرح التصريح ١/ ٧٠، شرح الأشموني ١/ ١٥٠.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٥٢، شرح التصريح ١/ ٧٠-٧١، شرح الأشموني ١/ ١٥٠.

(٨) عِزة أصلها عِزَيٌ، وهو الفرقة من الناس، والعزين الفرق المختلفة، لأن كل فرقة تعتزي إلى غير من تعتزي إليه الأخرى. ينظر: اللسان (عزا) ١٥/ ٥٣، شرح التصريح ١/ ٧٠.

(٩) أصل ثبة: (ثبو) وهي الجماعة، وقيل (ثَبْيٌ) من ثبيت أي جمعت. ينظر: اللسان (ثبا) ، شرح التصريح ١/ ٧١، شرح الأشموني ١/ ١٥٢.

(١٠) أصل عِضة: (عِضَهٌ) بالهاء، من العضْه وهو الكذب والبهتان، وقيل: أصله عِضو، من قولهم: عضّيته تعضية أي فرقته تفرقةً. ينظر: اللسان (عضه) ١٣/ ٥١٥، شرح التصريح ١/ ٧٠، شرح الأشموني ١/ ١٥١.

وكذلك عشرون إلى تسعين، وعلِّيون، وهو اسم لأعلى الجنة[١]، فكل ذلك يرفع بالواو[٢] إلخ.

وقوله: (**والنون**) يعني إذا لم يُضَف، وإلا فتُحذَف النون[٣]، نحو: جاء مسلِميَّ، و﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾[٤] و﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾[٥].

قوله: (**والموضعُ الثاني: في الأسماء الخمسة**[٦]**، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك،**

---

(١) عليين: جمع عِلِّيٍّ، ووزنها فِعِّيل، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨١، التذييل ١/ ٣١٩، شرح التصريح ١/ ٧٣.

(٢) الحاصل من كلام المؤلف أن الألفاظ الملحقة بجمع المذكر السالم تنقسم إلى أربعة أقسام:

١- أسماء جموع، وهي: أولو، وعالمون، وعشرون وبابه.

٢- جموع تكسير، وهي: أرضون، وسنون وبابه، وبنون.

٣- جموع تصحيح لم تستوف الشروط، مثل: أهلون، ووابلون، لأنهما ليسا علمين، ولا صفتين، ولأن وابلاً لغير عاقل.

٤- ما سمي به من هذا الجمع وما أُلحِق به، مثل: علِّيون وزيدون، مما هو مفرد أصله جمع.

ينظر: شرح التسهيل ١/ ٨٠_٨٤، التذييل والتكميل ١/ ٣١٨_٣٢٩، أوضح المسالك ١/ ٥٢_٥٣، شرح التصريح ١/ ٦٩_٧٣.

(٣) اختلف النحاة في نون جمع المذكر السالم والمثنى على عدة مذاهب أشهرها:

١- أنها عوض عن الحركة والتنوين في المفرد، وهو رأي سيبويه والمبرد وغيرهما. ينظر: الكتاب ١/ ١٨، المقتضب ١/ ٦.

٢- أنها لرفع توهم الإضافة والإفراد، وهو رأي ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٧٥.

٣- أنها عوض من التنوين في المفرد، وهو مذهب ابن كيسان. ينظر: التذييل ١/ ٢٩٥، الهمع ١/ ١٥٩.

(٤) سورة العنكبوت آية: ٣٣.

(٥) سورة القصص آية: ٧.

(٦) عند الجمهور الأسماء الستة، وخالفهم في ذلك الفراء والزجاجي حيث أسقطا (الهنو) منها، وأسقطه الشارح تبعًا لصاحب المتن كما سيأتي ذكره. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٠، شرح المقدمة الجزولية ص =

وفوك، وذو مال، إلخ)، (**الخمسة**) نعت لـــلأسماء، ويجوز أن يُرفع، أو يُنصَب على القطع، و(**هي**) الأسماء الخمسة مبتدأ، و(**أبوك**) وما عطف عليه خبر، ومنه: ﴿**قَالَ أَبُوهُمْ**﴾[(١)] و﴿**وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ** ﴿٢٣﴾﴾[(٢)]، وقوله: (**وأخوك**) أي ومنه: ﴿**أَنَا۠ أَخُوكَ**﴾[(٣)]، وقوله: (**وحموك**) وهو بكسر الكاف، لأنه قريب الزوج، وعلى إطلاقه على أقارب الزوجة، الذي هو الراجح يجوز فتحها[(٤)]، وقوله: (**وفوك**) لغة في الفَمِ، أي حيث أُبينَت منه الميم فإنه يلزم الإضافة، والإعراب بالحروف[(٥)]، فإن كان بالميم أُعرِب بالحركات[(٦)].

وقوله: (**وذو مال**) أي فهذه الأسماء الأربعة معطوفة على أبوك، والكاف مضاف إليها في محل جر، و(**مال**) مجرور بالإضافة ومنه قوله: ﴿**لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ**﴾[(٧)]، وقوله: (**وذو**) أي إن كانت بمعنى [٩/ أ] صاحب فتلزم الإضافة والإعراب بالحروف، وإن كانت

الجزولية ص ٣٤٤، التوطئة ص١٢٥، كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٧، شرح التسهيل ١/ ٤٣، التذييل والتكميل ١/ ١٥٧، الهمع ١/ ١٢٤.

(١) سورة يوسف آية: ٩٤.

(٢) سورة القصص آية: ٢٣.

(٣) سورة يوسف آية: ٦٩.

(٤) أي الكاف، وإطلاق (الحم) على قريب الزوج هو المشهور، وجعله المكودي خاصًّا بأبي زوج المرأة فقط، وأجاز ابن مالك والحلاوي والرملي والسيوطي أن يطلق على أقارب الزوجة أيضًا. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٤، اللسان (حمو) ١٤/ ١٩٧، شرح المكودي على الآجرومية ص ٢٩، شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٣٩، الهمع ٤/ ٢٨٤، شرح الآجرومية للرملي ص ٨١.

(٥) قال ابن مالك: «وفم بلا ميم ليعم صور الاستعمال كلها، بخلاف قول من يقول: فوك، فإنه يوهم كون الحكم مقصورًا على المضاف إلى الضمير». شرح التسهيل ١/ ٤٤.

(٦) ينظر في لغات (فم): شرح المقدمة الجزولية ١/ ٣٨٨، شرح التسهيل ١/ ٤٧، شرح الرضي ٢/ ٢٧٣، التذييل ١/ ١٦٨.

(٧) سورة الطلاق آية: ٧.

بمعنى الذي فتكون مبنية، وتُسمَّى طائية[١]، لقول شاعرهم:

فإنَّ الماءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي ... وبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيتُ[٢]

هذا هو الأشهر، ورُوِي إعرابها كالأسماء الخمسة[٣]، كقوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُون أَتَيتُهُم ... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِندَهَم مَا كَفَانِيَا[٤]

فأُعرِب (ذي) بالياء، وقد روِي: فحسبي من ذو[٥].

واعلم أنَّ هذه الأسماء تُستعمل مُفرَدة ومضافة، إلا (ذُو) فإنها لا تُستعمَل إلا مضافة إلى اسم جنس ظاهر[٦]، وقد تقع مضافة إلى اسم مُضمَر، كقوله: اللَّهمَّ صلِّ على سيدنا محمد وذويه، وهو شاذٌّ[٧]، ومنه:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٣، التذييل ١/ ١٦٠_١٦١، شرح التصريح ١/ ٥٩، شرح الأشموني ١/ ١٢٨.

(٢) البيت من الوافر وهو لسنان بن الفحل الطائي، ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢/ ٥٩١.

والشاهد فيه قوله: (ذو حفرت وذو طويت) حيث جاءت (ذو) بمعنى (الذي).

والبيت من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٨٤، شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٢، شرح التسهيل ١/ ١٩٩، أوضح المسالك ١/ ١٥٤، المقاصد النحوية ١/ ٤٣٦، المطالع السعيدة ١/ ١٨٤.

(٣) ينظر: التذييل ١/ ١٦١، شرح التصريح ١/ ٦٠.

(٤) البيت من الطويل، وهو لسحيم بن منظور الفقعسي، ينظر: حماسة أبي تمام ١/ ٥٨٤.

والشاهد فيه قوله: (من ذي)، حيث أُعرِبت (ذو) الموصولة بالحرف فجُرت بالياء.

والبيت من شواهد: المقرب ١/ ٥٩، المغني ص ٥٣٥، شرح اللمحة البدرية ص ٢٠١، العيني ١/ ١٢٧، شرح التصريح ١/ ٦٠، شرح الأشموني ١/ ١٥٨.

(٥) وهي الرواية الثانية لهذا البيت وهي لزوم الواو لـ(ذو) والبناء على السكون. ينظر: تخليص الشواهد ص ٥٤، شرح أبيات المغني ٦/ ٢٥٠.

(٦) ينظر: شرح التصريح ١/ ٥٩، شرح الأشموني ١/ ١٣٥.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٥٧، حاشية ياسين ١/ ٦٣، حاشية الصبان ١/ ١٣٥.

إِنَّما يَعــرِفُ الفَــضلَ لأَهْــلِ الفَــضْلِ ذَوُوهُ[١]

أي أصحابه[٢].

واعلم أيضًا أن في إعراب هذه الأسماء مذاهب[٣]، أشهرها: ما مشى عليه المصنف – رحمه الله – تعالى من أنها تُرفَع بالواو، وتُنصَب بالألف، وتُجَر بالياء[٤]، وأصحُّها وهو مذهب سيبويه[٥] وغيره[٦]، أنها معربة بالحركات المقدرة على حروف العلة[٧]، فأصل جاء أَبُوْك: جاء أَبْوُك، فنُقِلت ضمة الواو إلى الباء، فصار: أَبُوك، ومثله يقال في البقية[٨]، وأجاب

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٥٠.

والرواية المشهورة فيه:

إنما يعرف ذا الفضـــ ـــل من الناس ذووه

والشاهد في البيت قوله: (ذووه)، حيث أضيفت (ذو) إلى الضمير، وهو شاذ.

والبيت من شواهد: شرح المفصل ٣/ ٣٨، شرح اللمحة ١/ ٢٩٥، الهمع ٤/ ٢٨٤، المواهب الرحمانية ص ١٤٩، حاشية الخضري ١/ ٩٣.

(٢) في إضافة (ذو) إلى الضمير خلاف، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، التذييل ١/ ١٦٠.

(٣) بلغت هذه المذاهب اثني عشر مذهبًا. تنظر في: الإنصاف ١/ ١٧_٣٣، التبيين ص ١٩٣_٢٠٠، شرح التسهيل ١/ ٤٣، شرح الرضي ١/ ٧٧_٧٩، التذييل ١/ ١٧٥_١٨٥، الارتشاف ٢/ ٨٣٦_٨٣٩، شرح اللمحة ١/ ٣٠٠-٣٠٣، الهمع١/ ١٢٥_١٢٨.

(٤) وهو الإعراب بالنيابة عن الحركات وهذا هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٤٣: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف». ينظر: الجمل للزجاجي ص ٣_٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٨، التذييل ١/ ١٧٦، الارتشاف ٢/ ٨٣٩، الهمع ١/ ١٢٥، شرح الأشموني ١/ ١٣٥.

(٥) لم أقف لسيبويه على نص صريح في هذه المسألة وإنما تأول العلماء رأيه هذا من كلامه في الإتباع في امرِئٍ وابنِمٍ. ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٣، وينظر المصادر المثبتة في الحاشية (٣).

(٦) وهم أبو علي الفارسي وجمهور البصريين. ينظر المراجع السابقة.

(٧) صحح هذا المذهب ابن مالك وابن هشام وأبو حيان وغيرهم من المتأخرين. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٩، التذييل ١/ ١٨١، شرح اللمحة ١/ ٣٠٢-٣٠٣، الهمع ١/ ١٢٦.

(٨) ينظر: التذييل ١/ ١٧٥، الارتشاف ٢/ ٨٣٦، الهمع ١/ ١٢٦.

القائلون بالأوَّل: بأنه لو كان كذلك للزمت طريقة واحدة، ولكن لما تغيرت هيئتُها بحسب العوامل علمنا أنَّ الإعراب بالحروف لا بالحركات(١).

وبقي في أبٍ وأخٍ وحمٍ لغتان: النقص، وهو نادر جدًّا، فتقول: هذا أبُك، وأخُك، وحمُك، فتعربه بالحركات الظاهرة(٢)، ومنه قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقتَدَى عَدِيٌّ فِي الكَرَم [١٠/ ب] ومَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَم(٣)

والقَصْرُ(٤)، وهو إلزامها الألف(٥) كالفتَى، ومنه المثل السائر: ((مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ))(٦)، فأخاك: مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على الألف، ومُكرَه: خبره.

قوله: (**نحو: هذا أبُوك وأخُوك وحَمُوك وفُوك وذُو مالٍ**) أي ولم يُعرِّف المصنِّف - رحمه الله - تعالى الأسماء الخمسة؛ لعدم احتياجهم إلى التعريف؛ لتمييزها بأشخاصها، كما نبَّه عليه المصنف - رحمه الله - تعالى بقوله: (**وهي أبُوك إلخ**).

قوله: (**فتُرفَع بالواو إلخ**) قوله: (**نيابةً**) حال من الواو، أو مفعول مطلق.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ١٩، التبيين ص١٩٣.

(٢) النقص هو: حذف لام هذه الأسماء، وإعرابها بالحركات الظاهرة على العين. ينظر: المساعد ١/ ٢٧_٢٨، التذييل ١/ ١٦٦، شرح الأشموني ١/ ١٣١.

(٣) البيت من الرجز وينسب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨٢.

والشاهد في البيت قوله: (بأبِه) و (أبَه) حيث نُقص (أبٌ) في الموضعين، وأُعرِب بالحركات الظاهرة.

والبيت من شواهد: شرح التسهيل ١/ ٤٦، التذييل ١/ ١٦٦، توضيح المقاصد ١/ ٧٤، أوضح المسالك ١/ ٦٩، شرح التصريح ١/ ٦٢، الهمع ١/ ١٢٩، شرح الأشموني ١/ ١٣٠.

(٤) وهو أشهر من النقص عدا في (الهن). ينظر: المساعد ١/ ٢٨، التذييل ١/ ١٦٥، شرح التصريح ١/ ٦٣، شرح الأشموني ١/ ١٣٠.

(٥) وتُعرب بحركات مقدرة عليها. ينظر: المراجع السابقة.

(٦) ينظر هذا المثل في: جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٨، مجمع الأمثال ٢/ ١٨٢.

قوله: (**واستغنى عن اشتراطِ كونِها مُفردةً، مُكبَّرةً، مضافةً لغير ياء المتكلم**[١] **لكونه ذكرها كذلك إلخ**) فقوله: (**واستغنى**) أي المصنف - رحمه الله - تعالى، (**عن اشتراط**) أي عن التصريح بذلك، وهذه الشروط في رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، وسيأتي النصب والجر إن شاء الله تعالى.

وقوله: (**مفردة**) احترز عما إذا كانت مثناة أو مجموعة، فإنها تُعرَب إعراب المثنى، والجمع تكسيرًا أو سالمًا[٢]، نحو: جاء أبوان إلخ، وجاء أبوكم، وجاء أبون.

واحترز بقوله: (**مُكبَّرة**) عما إذا صُغِّرت فإنها تُعرب بالحركات الظاهرة أيضًا[٣]، نحو: جاء أُبَيُّك إلخ.

واحترز بقوله: (**مضافة**) عما إذا قُطِعت عن الإضافة، فإنها تُعرَب بالحركات الظاهرة أيضًا، نحو: جاء أَبٌ.

واحترز بقوله: (**لغير ياء المتكلم**) عما إذا أُضيفَت لها، فإنها تُعرَب بحركات مقدَّرة على ما قبل الياء، كسائر الأسماء المضافة إليها[٤]، نحو: جاء أَبِي.

وقوله: (**مضافة**) أي ولو تقديرًا، نحو:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيم وَفَا[٥]

---

(١) ينظر في شروط إعراب الأسماء الخمسة بالحروف نيابة عن الحركات: شرح اللمحة ١/ ٢٩٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٦، الارتشاف ٢/ ٨٤١، التذييل ١/ ١٥٧، شرح الآجرومية للرملي ص ٧٩، نور السجية ص ١٤٨، شرح الأشموني ١/ ١٣٣ـ١٣٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٦، التذييل ١/ ١٥٧.

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٣، شرح التصريح ١/ ٥٨، المواهب الرحمانية ص ١٤٧، نور السجية ص ١٤٨.

(٥) البيت من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢/ ٢٢٥.

والشاهد فيه قوله: (وفا) حيث جاءت مفردة غير مضافة، وخصه البصريون بالضرورة، وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار وخرجوه على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه، والتقدير: خياشيمها وفاها.

=

أي: خياشيمها وفاها، فأَعرب (فا) بالألف نصبا للإضافة المقدرة، قال في الأوضح[(١)]: (وأما [١٠/ أ] قوله:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيم وَفَا

فشاذٌّ، أو الإضافة منوِية).

وقوله: (**لغير ياء المتكلم**) أي بأن أُضيفَت إلى ضمير المتكلم، مثل: (أبونا)، قال تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾﴾[(٢)]، والمخاطَب، مثل: (أبوك)، والغائب، مثل: (أبوه)، أو اسم ظاهر، مثل: (أبو زيد).

وقوله: (**لكونه إلخ**) هذه علةٌ لقوله: (**استغنى**) أي إنما لم يشترط ذلك لأجل كونه ذكرها إلخ، أي نطق بها، وقوله: (**كذلك**) أي مفردة مكبَّرة مضافة، وإضافتها لغير ياء المتكلم.

قوله: (**وأَسقطَ**[(٣)] **(الهَن) تبَعًا للفرَّاءِ**[(٤)] **والزَّجَّاجي**[(٥)]**؛ لأنَّ إعرابه بالحرفِ لغة قليلة**

والبيت من شواهد: المقتضب ١/ ٢٤٠، إصلاح المنطق ص ٨٤، المقاصد النحوية ١/ ١٥٢، الممتع في التصريف ص ٤٠٨، أوضح المسالك ١/ ٥٠، شرح التصريح ١/ ٥٨، الهمع ١/ ١٣٢.

(١) أي ابن هشام. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٤٠-٤١.

(٢) سورة القصص آية: ٢٣.

(٣) أي ابن آجرُّوم.

(٤) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، لُقِّب بالفراء لأنه كان يفري الكلام أي يحسنه، أخذ عن الكسائي، وشافه الأعراب، كان زعيم الكوفيين بعد شيخه، وكان معتزليًّا، من أبرز تلاميذه: ابن السكيت، وسلمة بن عاصم، من مصنفاته: معاني القرآن، الحدود، الوقف والابتداء، المذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧هـ. ينظر في ترجمته: طبقات النحويين ص ١٤٣، نزهة الألباء ص ٩٨، معجم الأدباء ٢٠/ ٢٩، إنباه الرواة ٤/ ٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣.

(٥) هو عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم، لُقِّب بالزجاجي نسبة إلى شيخه أبي إسحاق الزجاج، أخذ عنه وعن ابن السراج، وابن كيسان، والأخفش الأصغر، وغيرهم، من مصنفاته: الجمل، مجالس العلماء، اللامات، الإيضاح في علل النحو، توفي سنة ٣٣٩هـ أو ٣٤٠هـ. ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٣٠٦، إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، إشارة التعيين ص ١٨٠، بغية الوعاة ٢/ ٧٧.

إلخ) الهنُ: الفرج، وفي الحديث: ((مَن تعزَّى بعزاء الجاهليَّة فأَعِضُّوه على هَنِ أَبيه))[(١)]، أي على فرج أبيه، وقيل: الهن: كل ما يستر، وقيل: كل ما يستقبح النطق به، وقيل: هي عبارة عن أسماء الأجناس[(٢)].

وقوله: (**تبعًا للفراء**[(٣)] **والزجاجي**[(٤)]) أي في الإسقاط، لا في الإنكار، بدليل قوله: (**لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة**[(٥)]) أي إعراب (الهن) لغة قليلة والأكثر إعرابه بالحركات، ولما لم يطَّلعا عليه، أسقطاه من عِدة الأسماء، وعبارة شرح القطر: «ولم يطَّلع الفراء والزجاجي على الهن فأسقطاه من عِدة الأسماء»[(٦)]، وقد أشار بها إلى من حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبِت مُقدَّم على النَّافي[(٧)].

قوله: (**وأمَّا الألفُ: فتكون علامةً للرفعِ في تثنية الأسماءِ خاصة**[(٨)] **إلخ**)، الواو

(١) رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦) .

(٢) ينظر: اللسان (هنا) ١٥/ ٣٦٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٦٣، الهمع ١/ ١٢٢، شرح الأشموني ١/ ١٣٠.

(٤) ينظر: الجمل ص ٣ـ٥.

(٥) قال ابن مالك بعد أن ذكر إعرابه بالحروف: «وهو قليل، ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب». شرح التسهيل ١/ ٤٤.

(٦) ينظر: شرح القطر ص ٥٩، وينظر القول بعدم اطلاع الفراء على (هن) معربة بالحروف في: التوطئة ص ١٢٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٣٤٤، التذييل ١/ ١٦٣، الهمع ١/ ١٢٣، المواهب الرحمانية ص ١٥١.

(٧) حيث إن سيبويه نقل عن العرب إعرابه بالحروف، فقال: «ومن العرب من يقول: هنوك وهناك ومررت بهنيك». الكتاب ٣/ ٣٦٠.

(٨) إعراب المثنى بالحروف هو قول الكوفيين وجمهور المتأخرين، وقيل: إن الإعراب مقدر في هذه الحروف، وهو مذهب الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسهيلي، وقيل: إنه مقدر فيما قبلها، وأن هذه الحروف دلائل على الإعراب، وهو قول الأخفش والمبرد.

=

للاستئناف، و(**أما**) حرف شرط وتفصيل، و(**الألف**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**للرفع**) متعلق بعلامة، كما أن (**في تثنية**) متعلق بعلامة، وهي بمعنى المثنى[1]، فأُطلِق المصدر وأُرِيد به اسم المفعول، نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾[2] أي مخلوقه، و(**الأسماء**) مضاف إليه، مذكرًا كان أو مؤنثًا و(**خاصة**) منصوب على المفعول المطلق بعامل محذوف، أي: أخص وليس [١١/ ب] حالاً، وإلا لما صحَّ قوله: (**وأما الألف إلخ**) أي وما تقدم من العلامات مواضعها متعددة، وأما الألف فهي علامة للرفع في موضع واحد، لأن المفرد أخذ الضمة، والجمع أخذ الواو، فناسب أن يُعطَى المثنى الألف[3].

قوله: (**نحو: جاء الزيدان، (الزيدان) فاعل، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف، نيابة عن الضمة إلخ**) في قوله: (**جاء الزيدان**) إشارة إلى شروط المثنى[4]، وقد نظمها بعض الفضلاء، فقال[5]:

شرطُ المثنَّى أن يكونَ مُعرَبَا ... ومُفرَدًا مُنكَّرًا مَا رُكِّبَا
مُوافِقًا في اللَّفظِ والمعنَى لَه ... مُماثِلٌ لم يُغنِ عنهُ غيرُهُ

وبقِي أيضًا من الشروط: أن يكون له ثانٍ في الوجود[6]، فلا يُثنَّى المبني، نحو: سيبويه،

ينظر الخلاف في هذه المسألة: الكتاب ١/ ١٧_١٨، المقتضب ٢/ ١٥٣_١٥٥، الإيضاح في علل النحو ص ١٣٠_١٣٤، الإنصاف ١/ ٣٣_٣٩، التبيين ص ٢٠٣_٢٠٨، شرح التسهيل ١/ ٧٣_٧٥، شرح الرضي على الكافية ١/ ٨٤_٨٦، التذييل ١/ ٢٨٧_٢٩٤.

(١) والمثنى كما عرفه ابن مالك هو: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، وصلح للتجريد، وعطف مثله عليه. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٨٥.

(٢) سورة لقمان آية: ١١.

(٣) ينظر في علل جعل الألف حرف رفعٍ للمثنى: أسرار العربية ص ٤٩، اللباب ١/ ٩٩_١٠٠.

(٤) ينظر في شروط المثنى: شرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٧_ ٣٠٧، البسيط ص ٢٤٥_٢٤٧، التذييل ١/ ٢٣٦، الهمع ١/ ١٤٠_١٤٥.

(٥) ينظر: حاشية الخضري ١/ ٩٨، حاشية أبي النجا ص ٧٠.

(٦) ينظر: شرح التصريح ١/ ٦٥، حاشية الصبان ١/ ١٣٩_١٤٠.

وأما نحو: هذان وهاتان، فإنهما لفظان على صورة المثنى، كـ(اللذان واللتان)، وليست مثناة حقيقة[١].

ولا يثنى ما كان مثنى ولا مجموعًا[٢]، فلا يُقال: زيدانان، ولا زيدونون، ولا يُثَنَّى العَلَم باقيًا على علميته، بل يُقصد تنكيره فيُثنى، فإن قلت: نحو: (زيد) علمٌ، وقد شرطتم في التثنية عدم العلمية، قلنا: إذا أُرِيد تثنية العلم أو جمعه قُصِد تنكيره، ولهذا تدخل الألف واللام على التثنية والجمع، عوضا عما فاتهما من تعريف العلمية[٣].

ولا يُثَنَّى المركب تركيب إسناد ولا مزجٍ[٤]، فلا يُقال: جاء معدِيكرِبان، ولا نحو: قام زيد، وأمَّا المركب الإضافي: فيُثَنَّى المضاف[٥]، نحو: جاء عبدا الله، في تثنية عبد الله، وهو مراد النظم.

ولا يُثَنَّى ما اختلف لفظه، نحو: رجل وفرس، وأما (أبوان) في أبٍ وأمٍّ، و(عُمَران) في أبي بكر وعمر، و(قَمَران) في شمس وقمر، فهو من باب التغليب[٦]، ولا يُثَنَّى ما اختلف

---

(١) قال أبو حيان: «وأما المشارات والموصولات نحو قولك: هذان وهذين واللذان واللذين، فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة، وهو الصحيح». التذييل ١/ ٢٢٤، وينظر: الخصائص ٢/ ٢٩٧، شرح المقدمة الجزولية ص ٣٠٧، البسيط ص ٢٤٦.

(٢) المقصود بالمجموع: جمع المذكر السالم، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد، نحو: مساجد. ينظر: التذييل ١/ ٢٢٣، شرح التصريح ١/ ٦٥.

(٣) ينظر: التذييل ١/ ٢٢٣.

(٤) اتفق النحاة على عدم جواز تثنية المركب الإسنادي، واختلفوا في المركب المزجي، فالأكثر على منعه لعدم السماع، وأجازه الكوفيون، واختاره الخضراوي وابن أبي الربيع، وقال خطاب: «فإن ثنيت على من جعل الإعراب في الآخر قلت: معديكربان، ومعديكربين». ينظر: الارتشاف ص ٥٥٢، الهمع ١/ ١٤١_١٤٢.

ومن النحاة من جوز تثنية ما ختم بـ(ويه)، واختاره السيوطي. ينظر: الهمع ١/ ١٤١.

(٥) وهو رأي الجمهور، وجوز الكوفيون تثنية المتضايفين، نحو: أبوا البكرين. ينظر: الهمع ١/ ١٤٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٤٩، الارتشاف ص ٥٥٥، شرح التصريح ١/ ٦٥.

معناه، كعين [١١/ أ] جارية وباصِرة، فلا يقال: عينان(١).

ولا يُثنَّى غير المماثل كما تقدَّم إلا تغليبًا، ولا يُثنَّى (سواء) استغناء عنها بسِيَّان، أي استغناء عنها بتثنية سِي(٢)، فتقول: أنا وأنت في الأمر سِيّان، ولا تقول: سواء، ولا يرِدُ على هذا قوله:

فَيَا رَبِّ إِنْ لَـمْ تَقَـسِمِ الحُـبَّ بينَنَـا   سَوائَينِ فاجْعلْني عَلَى حُبِّهـا جَلْـدَا(٣)

فإنه شاذٌّ(٤).

ولا يُثنَّى ما ليس له ثانٍ في الوجود، نحو: أبدًا، وأمدٍ، فلا يقال: أبدان، ولا أمدان(٥)، ومثل (**جاء الزيدان**) : ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾(٦) و﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾(٧) و﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾(٨).

وقوله: (**وعلامة رفعه**) فيه ما تقدم، وقوله: (**نيابة عن الضمة إلخ**) اختُلِف في النون في

---

(١) اختلف النحاة في وجوب اتفاق المعنى في التثنية على أقوال: الأول: قول أكثر المتأخرين الذين يرون وجوبه، فمنعوا تثنية المشترك والمجاز، والثاني: لا يجب، وصححه ابن مالك تبعًا لأبي بكر الأنباري، قياسًا على العطف، ولقول العرب: القلم أحد اللسانين، والحمية أحد الموتين، والثالث: وعليه ابن عصفور، الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية، نحو: الأحمران، للذهب والزعفران، وإلا فالمنع. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٩، الارتشاف ص ٥٥٦، الهمع: ١/ ١٤٣_١٤٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/ ٦٥، الهمع ١/ ١٤٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن معاذ صاحب ليلى، في ديوانه ص ٨٦، ورواية الديوان: أيا رَبِّ.
والشاهد في البيت قوله: (سوائين) حيث جاءت كلمة (سواء) مثناة، وهو شاذ.
والبيت من شواهد: اللسان (سوا) ١٤/ ٤٠٨، مغني اللبيب ٢/ ٣٥١، شرح شواهد المغني للسيوطي ١/ ٤١٢، حاشية الخضري ١/ ٩٨، الخزانة ٤/ ٣٣١.

(٤) ينظر: المغني ٢/ ٣٥٠، حاشية الخضري ١/ ٩٨.

(٥) ينظر: التذييل ١/ ٢٢٥، شرح التصريح ١/ ٦٥، الهمع ١/ ١٤٣.

(٦) سورة الحج آية: ١٩.

(٧) سورة المائدة آية: ٢٣.

(٨) سورة المسَد آية: ١.

المثنى والجمع، على اثني عشر قولاً، ذكرها السيوطي في همع الهوامع(١)، الراجح منها: أنها عوض عن التنوين فقط؛ لأن الحركة عوض عنها الحرف(٢)، وبه يُعلَم ضَعف ما عليه المعربون.

قوله: (**وأما النُّون فتكون علامة للرَّفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية**)(٣) قوله: (**وأما**) حرف شرط وتفصيل كما تقدم نحوه، و(**النون**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**للرفع**) متعلق بـ(**علامة**) و(**المضارع**) نعت (**الفعل**) و(**إذا**) ظرف للمستقبل، يحتمل أن تكون هنا مجردة عن معنى الشرط، فتتعلق بـ(**تكون**) إذا قلنا بجواز التعلُّق بالأفعال الناقصة، وإلا فيتعلق بـ(**علامة**)، ويحتمل أن تكون متضمنة معنى الشرط، فتكون خافضة لشرطها، منصوبة بجوابها على الأصح، وقوله: (**اتصل**) فعل ماض وهذا مفهوم قوله فيما تقدم: (**لم يتصل بآخره شيء**) و(**به**) جار ومجرور، متعلق بـ(**اتصل**).

وبما ذُكِر عُلِم أن للألف ثلاث حالات: كونها حرف إعراب(٤)، وعلامة تثنية، وعلامة رفع(٥)، وقوله: (**ضمير**) فاعل [١٢/ ب] (**اتصل**) و(**تثنية**) مضاف إليه، أي ضمير اثنين، ولو مؤنثين أو غائبين، حقيقة أو مجازًا، أو تغليبًا أو مقدرًا، أو التثنية في الأصل مصدر، ثم

---

(١) لم أقف في الهمع إلا على سبعة أقوال ذكرها السيوطي. ينظر: الهمع ١/ ١٥٨ــ١٦٠، وينظر: الارتشاف ص ٥٧٠.

(٢) وهذا رأي ابن كيسان. ينظر: الارتشاف ص ٥٧٠، الهمع ١/ ١٥٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٠، التذييل ١/ ١٨٨، الهمع ١/ ١٧١.

(٤) وهو مذهب سيبويه. ينظر: الكتاب ١/ ١٩.

(٥) مذهب الجمهور أن الألف والواو ضميران في نحو: الزيدان قاما والزيدون قاموا، وعلامتا تثنية وجمع في نحو: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وذهب المازني ووافقه الأخفش في الياء إلى أنها حروف تدل على أحوال الفاعل كالتاء من (فعلَتْ)، والفاعل مستتر، ورُد مذهبها بأنه لو كان كذلك لجاز حذفها، وقيل: إنها علامة للإعراب كما في المثنى وجمع المذكر السالم، ورُد بأنه لو كانت كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة. ينظر: الكتاب ١/ ١٩ــ٢٠، شرح المفصل ٣/ ٨٧ــ٨٨، شرح التسهيل ١/ ٥٠، التذييل ٢/ ١٤٠ــ١٤١، الهمع ١/ ١٧١.

جُعِل اسمًا لكلمة مخصوصة، ملاحظًا فيها اسم المفعول، وليست اسم مفعول.

وقوله: (**وهو الألف**[١]، **نحو: يضربان وتضربان بالتحتانية والفوقانية**) وقد تخرج أي الألف عن الضمير إلى العلامة إذا تقدمت، نحو: يضربان الزيدان في لغة: (أكلوني البراغيث)[٢]، فإذا كانت بالتحتية يكون للاثنين المذكرين الغائبين، وبالفوقية للاثنين المذكرين المخاطبين، أو المؤنثتين المخاطبتين، نحو: تقومان يا هندان، أو الغائبتين، نحو: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾[٣].

وقوله: (**تحتانية**) أي المنقوطة بنقطتين من تحت، وقوله: (**والفوقانية**) أي المنقوطة بنقطتين من فوق، وإنما كانت النون علامة عند جمهور النحويين للضَّرورة التي دعتهم إلى ذلك، وهي أن الضمة لا يمكن تغييرها في الضمائر التي قبل هذه النون؛ لأنها من المبنيات[٤]، وأنت خبير بأنه لا يلزم من عدم إمكان تقديرها في الضمائر عدم تقديرها فيما قبل الضمائر، بل هو جائز؛ ولذا قال بعضهم[٥]: إن الأفعال الخمسة مُعربة بحركات مقدَّرة على لاماتها، والله أعلم.

هذا والمبني لا يصح الإعراب فيه، فلما امتنع تقدير الضمة، اضطروا إلى أن يعوِّضوا منها حرفا بعد تلك الضمائر، وكانت النون أولى بذلك من غيرها؛ لأنها شبيهة بالواو؛ لأنها تدغم فيها، نحو: ﴿مِن وَالٍ ١١﴾[٦] و﴿مِن وَاقٍ ٣٤﴾[٧] والواو فرع الضمة التي هي أصل للرفع،

---

(١) ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٨٣.

(٢) هذه المقولة رواها أبو عبيدة عن أبي عمرو الهذلي، أحد فصحاء الأعراب الذين سمع منهم أبو عبيدة. ينظر: مجاز القرآن ١/ ١٠١، ٢/ ٣٤، الكتاب ١/ ٣، أصول ابن السراج ١/ ٧١.

(٣) سورة القصص آية: ٢٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ١/ ١٦٩، وهناك علة أخرى في إعرابها بالحرف ذكرها الصبان وهي: لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم، وفعل الجماعة مجموعه، فأجريا مجراهما بالإعراب بالحرف.

(٥) وهما الأخفش والسهيلي. ينظر رأيهما في: التذييل ١/ ١٩٠، والهمع ١/ ١٧٢.

(٦) سورة الرعد آية: ١١.

(٧) سورة الرعد آية: ٣٤.

فلما أشبهتها النون كانت أولى بذلك من [١٢/ أ] غيرها من الحروف(١).

قوله: (**أو ضمير جمع لمذكر، وهو الواو**(٢)، **نحو: يضربون، وتضربون، بالتحتانية والفوقانية إلخ**)، (**أو**) حرف عطف وتقسيم، و(**ضمير**) معطوف على ضمير الأول، و(**جمع**) مضاف إليه و(**لمذكر**) بيان للواقع، إذ الواو لا تكون إلا له، وقوله: (**لمذكر**) أي ولو مجازًا أو تغليبًا، وقد تخرج إلى العلامة، نظير ما مرَّ في لغة: (أكلوني البراغيث).

وقوله: (**بالتحتانية والفوقانية**) يحتمل أنه لفٌّ ونشرٌ مرتَّب، ويحتمل أنه لفٌّ ونشر مشوَّش.

قوله: (**أو ضمير المؤنثة المخاطبة، وهي الياء**(٣)، **نحو: تضربين، وتُسمَّى: الأفعال الخمسة، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون، نيابة عن الضمة**)(٤)، فقوله:

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٥، حاشية الصبان ١/ ١٦٩.

(٢) ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٨٣، نور السجية ص ١٥٠.

(٣) ما ذكره المؤلف من أن الياء ضمير للمخاطبة هو مذهب سيبويه والجمهور، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تأنيث لا محل له من الإعراب، والفاعل مستتر، فهي عنده كـ(تاء) فعَلَتْ، ورُد عليه بأنه لو كانت الياء مثل التاء، لتساوتا في الاجتماع مع ألف الاثنين، فكان يقال: افعليا، كما يقال: فعَلَتا، ولكنه ممتنع لكون ذلك يستلزم اجتماع مرفوعين بفعل واحد، وذلك لا يجوز. ينظر: الكتاب ١/ ٢٠، شرح التسهيل ١/ ١٢٤، التذييل ٢/ ١٤٣_١٤٤، الهمع ١/ ١٩١، شرح الآجرومية للرملي ص ٨٤.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش والسهيلي إلى أن هذه الأفعال معربة بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء، والنون دليل عليها، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

وذهب الفارسي إلى أن هذه الأفعال معربة ولا حرف إعراب فيها، وحجته أن النون لا تصلح أن تكون حرف إعراب؛ لسقوطها مع الجازم، وهي حرف صحيح، ولا يصح أن يكون الضمير؛ لأنه حرف صحيح، ولا ما قبلها من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها.

وقيل: إنها معربة بالألف والواو والياء، كما في المثنى وجمع المذكر السالم، ورُد بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

=

(**المخاطبة**) نعت (**المؤنثة**)، وقوله: (**وهي الياء**) أي التحتانية، وقوله: (**نحو: تضربين**) أي ولا يكون مبدوءًا إلا بالتاء الفوقانية، ولا تكون الياء فيه إلا ضميرًا، وقوله: (**وتُسمَّى**) مبني للمجهول، أي ويسمِّيها النحويون، ومثله: تُلقَّب أو تُكنَّى، وهذه الأفعال تتعدى إلى المفعول الثاني بنفسها تارَة، وبحرف الجرِّ أخرى، نحو: سميت ابني محمدًا، وسميته بمحمد، ولقبته بزين العابدين، وكنيته أبا السرور.

وقوله: (**الأفعال الخمسة**) أي كُلِّيات الأفعال الخمسة، وليس المراد أنها خمسة أفعال، فيفعلان: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ألف اثنين، ويفعلون: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ضمير الجماعة، وتفعلين: كناية عن كل فعل مضارع، اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة[(١)]، وأما أفرادها وجزئياتها، فلا يحيط بها إلا الله تعالى، وأحسن من هذا تسميتها: بالأمثلة الخمسة[(٢)]، وأحسن من الثاني أيضًا، تسميتها: بالموازين الخمسة، إذ يعلم من [١٣/ ب] كونها ميزانًا أن جميع ما يأتي من الأفعال التي فيها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، محمول على ما ذكر من يفعلان إلى آخره.

قوله: (**وعلامة رفعها**) فيه ما مر، وهذه الأفعال معربة عند سيبويه[(٣)]، ولا حرف إعراب لها، بل النون علامة للإعراب[(٤)] المشبه المذكور، قيل: فالنون قائمة مقام الحركة، كما قامت الحركة مقام الحرف، في نحو: حَلَبَ، وسَقَرَ، فامتنع من الصرف[(٥)]، وقوله: (**ثبوت**

ينظر: الكتاب ١/ ١٩، الإيضاح في علل النحو ص ٧٣، أسرار العربية ص ٢٣٥، شرح التسهيل ١/ ٥٠_٥١، نتائج الفكر ص ١١٠، التذييل ١/ ١٨٨_١٩١، الهمع ١/ ١٧١_١٧٢.

(١) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٢٣، شرح التصريح ١/ ٨٥، شرح الأشموني ١/ ٦٩_٧٠.

(٢) ينظر: المراجع نفسها.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية ص ٣٢٤، اللباب ٢/ ٢٧.

(٥) وضابطها أن العَلم المؤنث الخالي من تاء التأنيث يجب منعه من الصرف إذا كان على أربعة أحرف فأكثر كـ(زينب)، أو كان ثلاثيًّا وسطه متحرك، لقيام الحركة مقام الحرف الرابع، وهو مذهب =

النون) أي النون الثابتة، سواء كانت ظاهرة أو مقدرة، مثال الأول: ﴿**يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا**﴾[1]، ومثال الثاني: ﴿**لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ**﴾[2] فكلاهما مرفوع، وعلامة رفعه النون المقدرة المحذوفة، لتوالي الأمثال، وقوله: **(نيابة)** حال من ثبوت.

الجمهور خلافًا لابن الأنباري الذي أجاز الوجهين: صرفه ومنعه من الصرف. ينظر: أسرار العربية ص ٣٧٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠، الارتشاف ١/ ٤٤٠، التصريح ٢/ ٣٣١.

(١) سورة المائدة آية: ١٠٧.

(٢) سورة آل عمران آية: ٨١.

[علامات النصب]

قوله: (**وللنَّصبِ خَمسُ عَلاماتٍ: الفتحةُ، والألفُ، والكسرةُ، والياءُ، وحذفُ النُّونِ، إلخ**).

لما فرغ من علامات الرَّفع، أتى بعدها أو أعقبها بعلامات النصب؛ لأنه بعد الرفع وهو أَولى بالتقديم من الخفض والجزم؛ لأنه مشترك(١) وهما مختصان(٢).

قوله: (**وللنصب إلخ**) هذا معطوف على قوله: (**للرفع أربع علامات**) فهو من عطف الجمل، أي وللنصب من حيث هو(٣)، وسكت عليه هنا. قوله: (**ممَّا مرَّ**) فهو من باب الاكتفاء بالقيد في أحد المحلَّين المتساويين في الحكم، وحكمته اختيار الطالب وتنشيطه، والحامل له على ذلك الاختصار.

وقوله: (**وللنصب**) خبر مقدم، و(**خمس**) مبتدأ مؤخر، و(**علامات**) مضاف إليه، وهذا على القول بأن الإعراب أمر معنوي، وهذه الأمور دالَّة عليه، وأما على القول بأنه لفظي: فالخمسة نفسها هي النصب.

قوله: (**الفتحة**) هي وما عطف عليها بدل مفصل من مجمل، وتجوز أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: الأولى الفتحة إلخ، ويجوز نصبه بفعل محذوف تقديره: أقصد الفتحة، ويجوز أن تكون مبتدأ خبرها محذوف، أي منها الفتحة.

وقوله: (**وحذْفُ النُّونِ إلخ**) هذه الأسماء الأربعة معطوفة على الفتحة، والنون مضاف إليه، [١٣/ أ] قوله: (**قدَّمَ الفتحةَ إلخ**) أي إذ الأصل في أن كل منصوب أن يُنصب بالفتحة، وما خرج عن ذلك فهو من الفروع(٤).

قوله: (**وأَعقبَها بالألفِ لأنها**) أي الألف (**تَنشأُ عنها**) أي عن الفتحة، والفرع مقدَّم

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩، التذييل ١/ ١٣٨.

(٢) في (ص) و(س): يختصان.

(٣) ينظر: المواهب الرحمانية ص ١٥٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٠، التذييل ١/ ١٤٣، أوضح المسالك ١/ ٣٩، شرح التصريح ١/ ٥٧.

على الأخ، وتقدم أن هذا قول ابن جنِّي في الخصائص[١]، وهو ضعيف، والصحيح أنه إنما أعقبها بها لأنها فرعها القريب[٢].

قوله: (**وثلَّثَ بالكسرةِ لأنَّها أُختُ الفتحةِ في التَّحريكِ**) قوله: (**ثلَّث**) أي جعلها ثالثة؛ لأنها أي الكسرة أخت الفتحة في مطلق الحركة، بقطع النظر عن جهة علوٍّ أو سفل، وأيضًا كل واحدة تنوب عن الأخرى[٣].

قوله: (**وأعقبها**) أي الكسرة (**بالياء لأنَّها**) أي الياء (**بنتُ الكسرةِ**) وفيه ما سبق، والصحيح أنه إنما أعقبها بها لأنها فرعها القريب.

قوله: (**وختَمَ بحذفِ النُّون لبُعد المشابهةِ فيها**) أي النون، ولأنها من علامات إعراب الأفعال وهي بعد الأسماء[٤].

قوله: (**ولكلٍّ مِن هذه العلاماتِ الخمسِ مواضع تخصُّها إلخ**) فيه ما سبق إذ ليس للألف والكسرة إلا موضع واحد، وليس للياء إلا موضعان، وليس للنون إلا موضع واحد، وقوله: (**الخمس**) صفة العلامات، ويجوز أن يكون بدلا منه، وقوله: (**تخصها**) أي تخص العلامات المواضع، والجملة صفة لمواضع.

قوله: (**فأمَّا الفتحة فتكونُ علامةً للنَّصب في ثلاثة مواضع، الأول: في الاسمِ المفردِ[٥]، نحو: رأيت زيدًا، وعبدَ الله، والفتى[٦]، إلخ**).

---

(١) ينظر: الخصائص ١/ ٢٣.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٩٩.

(٣) أي أن الكسرة تنوب عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، وتنوب الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصرف. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤١-٤٢.

(٤) تنظر هذه العلل في: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٥٧، المواهب الرحمانية ص ١٥٦، شرح الآجرومية للرملي ص ٨٤، نور السجية ص ١٥١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٤.

(٦) أراد المصنف من تنويع الأمثلة بيان أنه لا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافًا أو غير مضاف، ظاهر الإعراب أو مقدره. ينظر: حاشية أبي النجا ص ٣٠.

(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل، ودخلت الفاء في الكلام لما فيها من معنى الشرط، والتقدير: وإذا أردت أن تعرف المواضع فأمَّا إلى آخره، و(**الفتحة**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**للنصب**) متعلق بـــ(**علامة**) [١٤/ ب] وهي خبر (**تكون**) و(**مواضع**) مضاف إليه، وهو غير منصرف؛ لصيغة منتهى الجموع، وقوله: (**الأول**) فيه ما سبق، و(**في الاسم**) جار ومجرور، بدل على كلام المتن، وخبر على تقدير الشارح و(**المفرد**) نعت الاسم، وقوله: (**نحو: رأيت زيدًا**) مثال للاسم الصحيح الظَّاهر الإعراب، ومثله(١): أجبت الداعيَ، ورأيت القاضيَ، ومنه: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾(٢) ومثل: رأيت زيدًا نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾(٣)، ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾(٤)، ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾(٥)، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾(٦)، (**و عبد الله**) أي وأشار بعبد الله إلى أن المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع والأسماء الخمسة، فيصدُقُ على المركَّب غير الأسماء الخمسة، ومثل بـــ(زيدًا، وعبد الله) لما الفتحة فيه ظاهرة، وبـــ(الفتى) لما الفتحة فيه مقدَّرة، وقوله: (**وعبد الله**) مثال للمضاف، ومثله: رأيت غلامَ زيدٍ، وصاحبَ بكرٍ، وقوله: (**والفتى**) مثال للاسم المقصور المقدر إعرابه، ومثله المضاف إلى ياء المتكلم، نحو: رأيت أخِي وغلامِي وصاحبِي.

قوله: (**والموضعُ الثاني: في جمعِ التكسيرِ(٧)، نحو: رأيت الرجالَ، والهنودَ، والأسارَى، والعذارَى، إلخ**).

قوله: (**والموضع**) مبتدأ، وقوله: (**الثاني**) صفته، والخبر (**في جمع التكسير**) أي وما أُلحِق به كذلك نحو: أكرمتُ القومَ والجندَ، وغرستُ الشجرَ والبقلَ، فالأول في الجمع الذي لا

(١) أي في إظهار الفتحة، وهو الاسم المنقوص، وقد تقدم الكلام عنه ص: ٢٣١.
(٢) سورة الأحقاف آية: ٣١.
(٣) سورة التحريم آية: ١٠.
(٤) سورة آل عمران آية: ٣٨.
(٥) سورة البقرة آية: ١٣٣.
(٦) سورة البقرة آية: ١٢٤.
(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٥.

واحد له من لفظه، والثاني في اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء[(١)]، و(**جمع**) مضاف و(**التكسير**) مضاف إليه، و(**نحو**) خبر لمبتدأ محذوف، أي وذلك: (**نحو**) ويجوز أن يكون مفعولاً، و(**رأيت الرِّجالَ**) مثال لجمع التكسير المذكر الظاهر إعرابه، ومثله هنا: الاسم المنقوص، نحو: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ﴾[(٢)] ومثل [١٤/ أ] جمع التكسير: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا﴾[(٣)]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[(٤)]، ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾[(٥)]، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾﴾[(٦)]، وقوله: (**والهنودَ إلخ**) مثال لجمع المؤنث المكسَّر الظاهر إعرابه أيضًا، و(**الأسارَى**) مثال لجمع المذكر المقدَّر إعرابه، و(**العذارَى**) مثال[(٧)] لجمع المؤنث المكسَّر المقدَّر إعرابه.

قوله: (**والموضعُ الثالثُ: في الفعلِ المضارعِ، إذا دخل عليه ناصبٌ**[(٨)] **ولم يتصل بآخره شيءٌ مما تقدَّم في علاماتِ الرفعِ**[(٩)]**، نحو: لن يضربَ، ولن يخشَى إلخ**).

(**المضارع**) نعت الفعل، و(**إذا**) ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه البحث السابق، و(**دخل**) فعل ماض و(**عليه**) جار ومجرور متعلق بدخل، و(**ناصب**) فاعل دخل، و(**لم يتصل**) جازم ومجزوم، و(**بآخره**) متعلق بيتصل، و(**شيء**) فاعل يتصل، والجملة في موضع الحال من الفعل المضارع، وقوله: (**مما تقدَّم في علاماتِ الرفعِ**) أي وهو مما يوجِب بناءه، أو ينقل

---

(١) أو بالياء مثل: روم رومي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ٣٦٦.

(٢) سورة مريم آية: ٥.

(٣) سورة الإسراء آية: ٥.

(٤) سورة الجن آية: ١٨.

(٥) سورة الكهف آية: ٩.

(٦) سورة النبأ الآيات ٣١-٣٣.

(٧) في (ص) و(س): اسم.

(٨) أي من نواصب الفعل المضارع وهي: أن المصدرية، ولن، وكي المصدرية، وإذن. ينظر: شرح التسهيل ٤/ ٦-١٩، شرح الشذور ص ٣٠٩-٣١٣.

(٩) ينظر: ص ٢٦١.

إعرابه، وهو نون التوكيد بقسميها، ونون النسوة[١]، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، فإن دخل عليه الناصب، وكان متصلا به نون النسوة كان إعرابه محليًّا[٢]، نحو: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾[٣]، ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ﴾[٤]، فكلاهما مبني على السكون في محلِّ النصب بـــ(أنْ).

وقوله: (**نحو: لَنْ يضربَ**) مثال للنَّفي لا للمنفي، ومنه: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ﴾[٥]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾[٦]، و﴿كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾[٧]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾[٨]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[٩]، ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾[١٠].

قوله: (**وأمَّا الألفُ: فتكونُ علامةً للنَّصبِ في الأسماءِ الخمسةِ المتقدِّمةِ في علامات الرفع**[١١]**، نحو: رأيتُ أباك وأخاك، فـــ(أباك وأخاك) منصوبان بـــ(رأيت)، وعلامة نصبهما الألف، نيابة عن الفتحة وما** [١٥/ ب] **أشبه ذلك، من نحو: رأيت حماك وفاك وذا مال إلخ**).

الواو للاستئناف، و(**أما**) حرف شرط وتفصيل والألف مبتدأ، والجملة بعده خبر، ودخلت الفاء فيه لما في (**أما**) من معنى الشرط، و(**علامة**) خبر (**تكون**) أي أَمارة

---

(١) تقدم الكلام على نوني التوكيد ونون النسوة في باب الإعراب. ينظر: ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) وهو مذهب الجمهور كما تقدم. ينظر: حاشية (٦) ص٢٠٠.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٢٨.

(٤) سورة النور آية: ٦٠.

(٥) سورة الزُّمَر آية: ٥٦.

(٦) سورة يوسف آية: ٨٠.

(٧) سورة طه آية: ٤٠.

(٨) سورة النساء آية: ٢٨.

(٩) سورة الأحزاب آية: ٣٣.

(١٠) سورة الحج آية: ٣٧.

(١١) تقدم الكلام على مذاهب النحاة في إعراب الأسماء الستة في علامات الرفع. ينظر: ص ٢٧١.

و(**للنصب**) متعلق بعلامة، و(**الخمسة**) نعت الأسماء، وفي بعض النسخ: الستة، و(**المتقدمة**) نعت[١] الأسماء، وأشار بقوله المتقدمة إلى أن (أَلْ) في الأسماء للعهد الذكري، أي المتقدِّم ذكرها بشروطها، و(**نحو**) بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، وبالنَّصب مفعول لفعل محذوف تقديره: أعني.

وقوله: (**فأباك**) مبتدأ مرفوع بواو، ومنع من ظهورها اشتغال المحلِّ بألف الحكاية، ويجوز فأبوك، وأخوك، بل هو الأولى؛ لما تقرر عندهم أنَّ حكاية المفرد شاذَّة[٢]، وقوله: (**فأباك**) أي (أبا)، من (أباك) وكذا ما بعده، ومنه: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا﴾[٣]، ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾[٤]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾﴾[٥]، و﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا﴾[٦]، وقوله: ﴿لِيَبْلُغَ فَاهُ﴾[٧]، و﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾[٨]، ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ﴾[٩]، و(**منصوبان**) خبر أباك وأخاك، وبـــ(**رأيت**) أي بهذا اللفظ، أي: رأى من رأيت، وقوله: (**وعلامة نصبهما**) مبتدأ، خبره: (**الألف**)، والضمير فيهما عائد على (أبا، وأخا) و(**علامة**) أي أمارة، وهذا على القول بأن الإعراب معنوي، وأما على القول بأنه لفظي فالنصب نفس الألف، و(**نيابة**) حال، أي حالة كون الألف نيابة عن الفتحة، و(**ما**) اسم موصول، بمعنى الذي، معطوف على (أباك)، و(**أشبه**) فعل ماض، وفاعله ضمير يعود على (ما)، و(**ذلك**) معمول (أشبه)، والجملة صلة (ما)، والعائد من الصلة إلى الموصول فاعل (أشبه) المستتر فيه جوازًا، و(**من**)

---

(١) في (ز): صفة.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٠، شرح التصريح ٢/ ٤٨٠.

(٣) سورة يوسف آية: ٦٣.

(٤) سورة يوسف آية: ٨٠.

(٥) سورة يوسف آية: ١٦.

(٦) سورة يوسف آية: ١١.

(٧) سورة الرعد آية: ١٤.

(٨) سورة القلم آية: ١٤.

(٩) سورة الروم آية: ٣٨.

جوازًا، و(**من**) بيان لـــ(ما) وأما قوله:

رَأَيتُ أَبِي كَوَى ابْنَ أَبِي عُبَيدٍ [١٥/ أ] وَلَمْ أَلْحَنْ وَلَمْ أَذْكُرْ أَبَاكَا[١]

فـــ(أَبِي) منصوب بفتحة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلم، و(كَوَى) فعل ماض، فالكاف جزؤه، وليست مضافة إلى (أبي)، أي وليس (أبي) مضافًا إلى الكاف، ولا يرِدُ على ما ذكر قوله:

إِنَّ أَبَاها وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[٢]

لأنَّه على مذهب من يجعل الأسماء الخمسة مقصورة، ويُعربها بالحركات المقدَّرة[٣]، ولا قوله:

.... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ[٤]

لأنه على مذهب من يُعربها منقوصة بالحركات الظاهرة[٥].

---

(١) البيت من الوافر و لم أقف على قائله.

والشاهد فيه قوله: (رأيت أبي) حيث أعربت على الأصل وهو النصب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، والذي يظهر لي أن هذا البيت من قَبيل الألغاز فيكتب: رأيت أبيك وابن أبي عبيد، بدليل الشطر الثاني من البيت.

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي النجم العجلي، في ديوانه ص ٢٢٧، وينسبان لرؤبة وهما في ملحقات ديوانه ص ١٦٨.

والشاهد قوله: (أبا) الثالثة، حيث جيء بها مقصورة، ومجرورة بكسرة مقدرة على الألف؛ لأنها مضاف إليه.

والبيتان من شواهد: الإنصاف ١/ ١٨، أسرار العربية ص ٤٦، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، شرح التسهيل ١/ ٤٥، أوضح المسالك ١/ ٦٩، شرح التصريح ١/ ٦٥، الهمع ١/ ١٢٨، شرح الأشموني ١/ ٧٠.

(٣) وتنسب هذه اللغة لبني الحارث بن كعب. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، شرح التسهيل ١/ ٦٢، شرح الرضي ٣/ ٣٤٩، المساعد ١/ ٤٠.

(٤) سبق تخريج هذا البيت. ينظر: ص ٢٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٦، أوضح المسالك ١/ ٤٤، شرح الأشموني ١/ ١٣٠.

قوله: (**وأَمَّا الكسرةُ: فتكونُ علامةً للنَّصبِ في: جمعِ المؤنثِ السالمِ**[١]**، نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾**[٢]**، فـ(السَّمواتِ) مفعول به، وقيل: مفعولٌ مطلقٌ**[٣]**، وعلامةُ نصبهِ الكسرةُ نيابةً عن الفتحةِ إلخ**).

الواو للاستئناف، و(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل كما تقدَّم، و(**الكسرة**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**علامة**) أي أَمارة، وهي خبر (**تكون**)، و(**للنصب**) متعلق بعلامة، و(**المؤنث**) مضاف إليه، و(**السالم**) نعت (**جمع**) ومتعلقه محذوف تقديره: السالم من التكسير مفرده، وقوله: نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٤] أي ومن ذلك: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[٥]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٦] ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[٧].

وقوله: (**فالسَّموات**) مبتدأ مرفوع بضمة في التاء، منع من ظهورها حركة الحكاية، وقوله: (**مفعول**) خبر المبتدأ الذي هو (السَّموات)، وقوله: (**به**) جار ومجرور، متعلق بمفعول، وما ذكره الشارح - رحمه الله - تعالى هو الراجح، ورجَّح في المعنى الثاني معلِّلا بأنَّ المفعول به يكون وجوده سابقًا على الفعل ليقع عليه الفعل، بخلاف المفعول المطلق، فإن إيجاده بذلك

---

(١) هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقًا، وقصره هشام الضرير على محذوف اللام، ونقل عن الكسائي قولهم: سمعت لغاتَهم، وقال هذا في الناقص. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨، التذييل ١/ ١٥١-١٥٢، الهمع ١/ ٧٧، شرح الأشموني ١/ ١٦٣.

(٢) سورة العنكبوت آية: ٤٤.

(٣) ما رجحه المؤلف هو مذهب الجمهور. ينظر: المغني ص ٨٦٧، شرح التصريح ١/ ٨٠، الأشباه والنظائر ٤/ ١٢٢-١٢٣، المواهب الرحمانية ص ١٦١، نور السجية ص ١٥٦.

وذهب عبد القاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ص ٣١٨-٣١٩، وابن الحاجب في الأمالي النحوية ٤/ ٢٧-٢٨، وابن هشام في المغني ص ٨٦٧، إلى أنها مفعول مطلق لبيان النوع.

(٤) سورة العنكبوت آية: ٤٤.

(٥) سورة الأحزاب آية: ٤٩.

(٦) سورة هود آية: ١١٤.

(٧) سورة الطلاق آية: ٦.

الفعل [١٦/ ب] وحاصله: أن الجمهور لا يشترطون هذا الشَّرط(١).

وقوله: (**وقيل**) فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر، عائد على المصدر المفهوم من (قيل) أي القول، وباتفاق القولين: يُنصَب بالكسرة، وهذا حكمة تأخير الإعراب عن حكاية القول الثاني، وقوله: (**مفعول**) خبر عن مبتدأ محذوف، والتقدير: وقيل هو مفعول، والجملة من المبتدأ والخبر مقول القول، وقوله: (**مطلق**) صفة لمفعول، و(**علامة**) مبتدأ خبره (**الكسرة**) أي أمارة، وفيه ما مر.

وقوله: (**نيابةً عن الفتحة**) حال، وذهب الأخفش والمبرِّد(٢) إلى أن كسرة هذا الجمع حالة النصب بناء، كما قالا في فتحة ما لا ينصرف حالة الجرِّ، وذهب الجمهور إلى أنها حركة إعراب(٣)، كذا في شرح التسهيل(٤).

قوله: (**وأمَّا الياء: فتكون علامةَ النَّصبِ في التثنية(٥)، نحو: رأيت الزيدَينِ، فالزيدين منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، لأنه مثنى إلخ**).

(**أما**) حرف شرط وتفصيل كما تقدم، و(**الياء**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**علامة**) أي أمارة، خبر (**تكون**) و(**بالنصب**) متعلق بعلامة، كما أن (**في التثنية**) متعلق بها، وهو

---

(١) ينظر: الأشباه والنظائر ٤/ ١٢٢-١٢٣.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس، أحد الأئمة المشهورين، من أبرز تلاميذه: الزجاج وابن السراج، ومن مصنفاته: المقتضب، الفاضل. توفي سنة ٢٨٥هـ. ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص ١٠٤، طبقات النحويين ص ١٠٨، نزهة الألباء ص ٢١٧، إنباه الرواة ٣/ ٢١٤، بغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

(٣) نسب هذا القول إلى الأخفش والمبرد في: سر الصناعة ٢/ ٤٧٣، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٨١، شرح الأشموني ١/ ١٦٢، وصريح كلامهما يدل على إعرابه، وأن نصبه كخفضه. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥٧، ٣١٤، والمقتضب ١/ ١٤٤- ١٤٥.

(٤) هذا رأي ابن مالك في شرح التسهيل و لم يعزه للجمهور. ينظر: ١/ ٤٢.

(٥) تقدم الكلام على مذاهب العلماء في إعراب المثنى. ينظر: ص ٢٧٦.

مصدر بمعنى المثنى وما حُمِل عليه، ومثل الزيدين: {إنَّ هَذَين لَسَاحِرَانِ}[(١)]، ومنه: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾[(٢)]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾[(٣)]، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾[(٤)]، ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾[(٥)]، ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾[(٦)]، ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ﴾[(٧)].

وقوله: (**فالزوجين إلخ**) مبتدأ وخبر، وهو مرفوع بالألف المقدرة للتعذُّر منع منها الحكاية، والإخبار عنه بالنصب بالنظر لتركيبه الأول، و(**علامة**) مبتدأ، خبره (**الياء**) أي أمارة، و(**نصبه**) [١٦/ أ] مضاف إليه، و(**المفتوح**) صفة سببية للياء، أي نعت سببي للياء و(**ما**) نائب الفاعل، أي نائب فاعل المفتوح، لأنه اسم مفعول، ومثله يُقال في (**المكسور**) و(**قبلها**)، أي وإنما فُتِح ما قبل الياء وكُسِر ما بعدها؛ لأنه كان في حالة الرفع مفتوحًا ما قبل الألف مكسورًا ما بعدها، فلما انقلبت الألف ياء في النصب والجرِّ، بقي على ذلك[(٨)]، والظرف وما أُضيف إليه لا محل له من الإعراب؛ لأنه صلة (مَا) ويجب تعلُّقه بـــ(استقر)، لأنه صلة الموصول، وهي لا تكون إلا جملة، أي الذي استقر قبلها، وقوله: (**المكسور ما بعدها**) فيه ما تقدم، وهذا هو الأشهر، وفتْح ما بعدها لغةٌ على الصحيح[(٩)]، كقوله:

---

(١) سورة طه آية: ٦٣، وهذه قراءة أبي عمرو. ينظر: النشر ٢/ ٣٢١.

(٢) سورة الفرقان آية: ٥٣.

(٣) سورة الكهف آية: ٣٢.

(٤) سورة الكهف آية: ٤٢.

(٥) سورة النجم آية: ٤٥.

(٦) سورة الذاريات آية: ٤٩.

(٧) سورة الكهف آية: ٨٠.

(٨) وهناك أوجه أخرى ذكرها العكبري مع هذا الوجه. ينظر: اللباب ١/ ١٠٢.

(٩) مذهب البصريين أنه لا يجوز في نون المثنى إلا الكسر مطلقًا، وأجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء، وقال الكسائي: هي لغة لبني زياد بن فقعس، وقال الفراء: لغة لبني أسد، ونصا على أن الفتح لا يجوز مع الألف، وأجازه السيرافي وابن جني، ينظر: شرح الكتاب ١/ ٩٧، سر الصناعة =

أَعْـــرِفُ مِنْهَـــا الْجِيـــدَ وَالْعَيْنَانَـــا
وَمِنْخَـــرَينِ أَشْبَهَـــا ظَبْيَانَـــا[(١)]

وإلا فكان القياس كسْر النون فيهما[(٢)].

قوله: (**وفي الجمعِ المذكَّر السَّالم، نحو: رأيت العُمَرِين، فالعُمَرِين: منصوب برأيت، وعلامة نصبه: الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها**[(٣)]**، لأنه جمع مذكر سالم إلخ**).

قوله: (**وفي الجمع**) أي وما أُلحِق به، و(**السالم**) صفة لجمع وبدل، و(**المذكر**) صفة أيضًا بعد صفة، وإيضاحه أن يقال: فيكون الكلام مشتملاً على صفة، وهي قوله: السالم بعد صفة وهي قوله: المذكر، وقوله: (**العمرين**) أي ومنه: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٤)]، ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ﴾[(٥)]، ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾﴾[(٦)]، ﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[(١)]،

٢/ ٢٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤١، الارتشاف ٢/ ٥٥٦، أوضح المسالك ١/ ٦٣، شرح الأشموني ١/ ١٥٨-١٥٩.

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما لرجل من بني ضبة، وقيل: إنهما لرؤبة، وهما في ملحق ديوانه ص ١٨٧.

والشاهد فيهما قوله: (والعينانا) حيث فتح فيه نون المثنى مع الألف، وفيها شاهد آخر وهو إلزام المثنى الألف في جميع أحواله، وإعرابه بحركات مقدرة عليها على لغة بالحارث بن كعب وخثعم وزبيد.

والبيتان من شواهد: سر الصناعة ٢/ ٤٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٣، أوضح المسالك ١/ ٦٤، شرح التصريح ١/ ٧٩، الهمع ١/ ١٦٠، شرح الأشموني ١/ ١٥٩.

(٢) يرى المؤلف أن كلمة (ظبيانا) تثنية (ظبي) فأدخلها في الحكم، والصواب أنها في هذا الموضع عَلَم على رجل، كما قال أبو زيد. ينظر: نوادر أبي زيد ص ١٦٨.

(٣) تقدم الكلام على مذاهب النحاة في إعراب جمع المذكر السالم. ينظر: ص ٢٦٣-٢٦٤.

(٤) سورة الفتح آية: ٥.

(٥) سورة الحجر آية: ٤٥.

(٦) سورة آل عمران آية: ١٣٤.

﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾(١)، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾(٢)، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(٣)، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾(٤)، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾(٥)، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(٦)، وإنما جُعلت هذه الياء للنصب نيابةً عن الفتحة [١٧/ ب] تشبيها لها بالألف؛ لأنها أختها في المدِّ واللِّين، ولأنها تُبدَل منها، نحو قوله:

سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخِرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ(٧)

الأصل: هَوَايَ، فأبدل الألف ياء، وأدغمها في الياء(٨).

ولما اشترك المثنَّى وجمع المذكر السالم في علامة نصبهما، احتاجوا إلى التفرقة بينهما بأن جعلوا قبل الياء في المثنى فتحة، وبعدها كسرة، وجعلوا الجمع على العكس إزالة للَّبس(٩).

وقوله: (**فالعُمَرِين**) مبتدأ مرفوع بالواو، إلى آخر ما سبق، وقوله: (**برأيت**) أي بـ(رأى) من رأيت، أي بهذا اللفظ، وبقولك: رأيت، وقوله: (**وعلامة**) أي أمارة نصبه،

---

(١) سورة محمد آية: ٣١.

(٢) سورة المنافقون آية: ١.

(٣) سورة البقرة آية: ٥١.

(٤) سورة العنكبوت آية: ١٤.

(٥) سورة الأعراف آية: ١٥٥.

(٦) سورة النور آية: ٤.

(٧) هذا البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في إنباه الرواة ١/ ٥٢، وشرح أشعار الهذليين ١/ ٧.

والشاهد فيه قوله: (هَوَيَّ) حيث قلبت الألف ياءً ثم أدغمت في ياء الإضافة، وهي لغة هذيل وغيرهم.

والبيت من شواهد: سر الصناعة ٢/ ٧٠٠، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣، أوضح المسالك ٣/ ١٩٩، المقاصد النحوية ٣/ ٤٩٣، المقرب ١/ ٢١٧، الهمع ٢/ ٤٣٥، شرح الأشموني ٢/ ٣٣١.

(٨) تنظر: المصادر السابقة.

(٩) ينظر: أسرار العربية ص ٥٥-٥٦، اللباب ١/ ١٠٢، شرح المفصل ٤/ ١٤١.

و(علامة): مبتدأ، وفيه ما تقدم، والياء: خبر المبتدأ، ولهذه الياء ثلاث حالات وهي: حرف إعراب، وعلامة للنصب، وعلامة للتثنية أو الجمع(١)، وقوله: (**المكسور ما قبلها**) فيه ما تقدم على عكس ما مرَّ في المثنى، للتمييز بينهما، ولم يعكس للزوم الألف في المثنى حالة رفعه، الموجبة لفتح ما قبلها وكسر ما بعدها، فبقي على ما كان، ولأنه أسبق من الجمع، والفتح أسبق من الكسر، وهذا هو المشهور(٢)، ومنهم من يكسر نون الجمع، كقوله:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَخِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ(٣)

وقوله:

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي ... وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(٤)

وقوله: (**المفتوح ما بعدها**) فيه ما تقدم، وقوله: (**لأنَّه جمعُ مذكَّرٍ سالم**) أي بالرَّفع صفة لجمع، وجمع: مضاف لمذكر، ومذكر: مضاف إليه، وقوله: (**وأطلق الجمع**) أي لم يقيده بتذكير ولا سلامة، وهذا اعتراض وجواب عن المصنف - رحمه الله - تعالى في الإطلاق، وتقرير السؤال، أطلق المصنف [١٧/ أ] - رحمه الله - تعالى الجمع فشمل جمع التكسير، وجمع المؤنَّث السالم، وجمع المذكر، مع أن ما عدا جمع المذكر السالم لا يُعرب هذا الإعراب،

(١) وهو مثل ما قيل في أحوال الألف. ينظر: ص ٢٧٩.

(٢) ينظر: أسرار العربية ص ٥٥-٥٦.

(٣) هذا البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص ٥٧٧.

والشاهد فيه قوله: (آخرينِ) حيث كسرت نون الجمع للضرورة، وقيل: هي لغة لقوم.

والبيت من شواهد: أوضح المسالك ١/ ٦٧، المساعد ١/ ٤٥، شواهد العيني ١/ ١٥٨، شرح التصريح ١/ ٧٩، الهمع ١/ ١٦١، شرح الأشموني ١/ ١٥٨، الخزانة ٨/ ٦.

(٤) هذا البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي. ينظر: الأصمعيات ص ١٩.

والشاهد فيه قوله: (الأربعينِ) حيث كسرت نون الجمع للضرورة.

والبيت من شواهد: سر الصناعة ٢/ ٦٢٧، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣، أوضح المسالك ١/ ٦٨، شواهد العيني ١/ ١٥٨، شرح التصريح ١/ ٧٩، الهمع ١/ ١٦١، شرح الأشموني ١/ ١٥٨.

فأجاب بقوله: (**لكونه على حدِّ المثنى**) فالهاء في كونه: اسم الكون، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر، أي كائنًا، والحد: الطريقة[(١)]، أي على طريقته في كونه معربًا بحرفين هجائيين.

قوله: (**فإذا ذُكِر الجمعُ مع المثنَّى انصرف إلى جمعِ المذكَّرِ السَّالم؛ لأنَّه أخوه في الإعراب بالحروف إلخ**).

(**الجمع**) نائب فاعلِ (**ذكر**)، والجملة شرط إذا، في محل جرٍّ بإضافة إذا إليها، والظرف وما أضيف إليه متعلق بمحذوف هو حال من الجمع، وقوله: (**انصرف**) جواب إذا، وهي منصوبة به على المشهور، أي انصرف الجمع إلى جمع المذكر وقت ذِكره مع المثنى، و(**جمع**) مضاف، و(**مذكر**) مضاف إليه، و(**السالم**) صفة لجمع.

وقوله: (**لأنه**) أي الجمع، (**أخوه**) أي أخو المثنى، وأما غيره من الجموع فمُعرَب بالحركات، فلا أخوَّة بينه وبين المثنى، وقوله: (**في الإعراب**) بيان لجهة الأخوة، وقوله: (**بالحروف**) أي بالإعراب بحرفين، بقطع النظر عن اتحادهما وعدمه، كالألف والواو.

وقوله: (**وأمَّا حذفُ النُّونِ: فيكونُ علامةً للنَّصبِ في الأفعال الخمسةِ التي رفعُها بثباتِ النُّون[(٢)] إلخ**).

الواو للاستئناف، و(**أما**) حرف شرط وتفصيل كما تقدم، و(**حذف**) مبتدأ، والخبر في الجملة بعده، والضمير في (**يكون**) للحذف، و(**علامة**) أي أمارة، و(**للنصب**) متعلق بعلامة، و(**الخمسة**) نعت الأفعال، و(**التي**) اسم موصول، في موضع خفض نعت (**الأفعال**) إن قلنا: إن الموضع للموصول فقط، والصلة تتمة، وإلا فموضع الموصول وصلته، قال [١٨/ ب] أبو البقاء[(٣)]: وإذا أُرِيد وصف المعارف بالجمل أدخلت عليها الذي[(١)]، فقلت: مررت بزيد

---

(١) ينظر: اللسان (حدد) ٣/ ١٤٠.

(٢) تقدم الكلام على مذاهب النحاة في إعراب الأفعال الخمسة. ينظر: حاشية (٦) ص ٢٨١-٢٨٢.

(٣) هو: محب الدين، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره، من مؤلفاته: شرح ديوان المتنبي، اللبـــاب في علـــل =

الذي قام أبوه، فالذي وصلته في موضع جر على الصفة، وهذا مردود بظهور الإعراب في الموصول، نحو: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾[٢].

وقوله: (**رفعها**) مبتدأ ومضاف إليه، وقوله: (**بثبات**) متعلق باستقرار محذوف، خبر المبتدأ والنون مضاف إليه، والجملة صلة (التي) والعائد الهاء المضاف إليها، ولا محلَّ للجملة.

قوله: (**وتقدَّم أنها: كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصلَ به ضميرُ تثنيةٍ، نحو: (لن يفعلا) و(لن تفعلا)، أو ضمير جمع، نحو: (لن يفعلوا) و(لن تفعلوا)، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: (لن تفعلي)**[٣] **فهذه منصوبة بـــ(لن) وعلامة نصبه: حذف النون نيابة عن الفتحة**).

فقوله: (**أنها**) الأفعال الخمسة، وقوله: (**كل فعل إلخ**) إدخال (كلٍّ) في الحدِّ غير مناسب؛ أي لأنه للماهية وليس للأفراد[٤]، فكان الأولى أن يقول: وهي الأفعال التي اتصل بها إلخ، اللهم إلا أن يُقال: إنه أتى بكل للإحاطة بالأفراد الذهنية، أو للاطراد، أي التنصيص على كل فردٍ فردٍ، وقوله: (**مضارع**) بيان للواقع، لأن المضارع محل الإعراب لا غيره، وتقدم ما يفيد هذا الضابط، وإلا فلم يتقدم أنها كل فعل مضارع، وقوله: (**اتَّصلَ به ضميرُ تثنيةٍ، نحو: (لن يفعلا**)) مثال للفعل المضارع الذي اتصل به ألف الاثنين، ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا﴾[٥]، وقوله: (**ولن تفعلا، أو ضمير جمع، نحو: لن يفعلوا، ولن تفعلوا**) مثال للفعل المضارع الذي اتصل به واو الجماعة، وكذا ما بعده، ومنه قوله: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٦]، ﴿وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ﴾[١]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا﴾[٢].

البناء والإعراب، شرح اللمع لابن جني، التبيان في إعراب القرآن وغيرها، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان ١/ ٢٦٦، البغية ٢/ ٣٨، إنباه الرواة ٢/ ١١٦، الأعلام ٤/ ٨٠.

(١) ينظر: اللباب ٢/ ١١٣.

(٢) سورة فُصِّلَت آية: ٢٩.

(٣) ينظر: ص ٢٧٩.

(٤) تعريف الحد هو: الجامع المانع الذي يجمع المحدود، ويمنع غيره من الدخول فيه. ينظر: التعاريف ١/ ٢٧٠، الكليات ١/ ٦١٠.

(٥) سورة النساء آية: ١٢٨.

(٦) سورة آل عمران آية: ٩٢.

[١٨/ أ] وقوله: (**أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: لن تفعلي**) أي بالتاء لا غير، وهذا حكمة إفراده، (**فهذه**) أي الأفعال الخمسة، واسم الإشارة مبتدأ، خبره: (**منصوبة**) وقوله: (**بلن**) أي بهذا اللفظ، (**وعلامة نصبها**) أي الأفعال الخمسة المتقدمة، أي أَمارة نصبها وفيه ما تقدَّم، وقوله: (**حذف النون، نيابةً عن الفتحة**) حال.

(١) سورة التوبة آية: ٨٣.

(٢) سورة المائدة آية: ١٩.

[علامات الخفض]

قوله: (**وللخفضِ ثلاثُ علاماتٍ: الكسرةُ، والياءُ، والفتحةُ**[١]، **إلخ**)، الواو للاستئناف، و(**للخفض**) خبر مقدم، و(**ثلاث**) مبتدأ مؤخر، وقدَّم علامات الخفض على علامات الجزم؛ لأنها من خصائص الأسماء، وما اختص بالأسماء ينبغي أن يُقدَّم على ما اختص بالأفعال[٢].

وقوله: (**علامات**) أي أَمارات، و(**ثلاث**) مضاف، و(**علامات**) مضاف إليه. قوله: (**بدَأَ بالكسرةِ لأنَّها الأصلُ**) أي الكسرة، إذ الأصل في كل مخفوض أن يُخفَض بالكسرة[٣].

وقوله: (**وثنَّى بالياء لأنها بنتها**) أي أتى بها ثانية؛ لأنها أي الياء بنتها، أي تنشأ عنها، كما أن البنت تنشأ عن الأم.

قوله: (**وختمَ بالفتحةِ؛ لأنَّها أختُ الكسرةِ في التحريك**[٤] **إلخ**)، أي وختم المصنف - رحمه الله - تعالى بالفتحة؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك، أي مطلق الحركة، بقطع النظر عن جهة علوٍّ أو سفلٍ، وأيضًا لقلَّتِها في هذا الباب، أي بالنسبة إلى مطلق المجرور، وإن كانت كثيرة في نفسها.

ثم قال: (**ولِكلٍّ مِن هذه العلاماتِ الثلاثِ مواضعُ تخصُّها**) أي تخص العلامات المواضع، والجملة صفة، (**المواضع إلخ**) فيه ما سبق إذ ليس للفتحة إلا موضع واحد، وهو الاسم الذي لا ينصرف، و(**من**) بيان لكل، و(**العلامات**) أي الأمارات، بدل أو عطف بيان، و(**الثلاث**) [١٩/ ب] صفة العلامات، وقوله: (**مواضع**) مُسلَّم في الكسرة والياء،

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٩.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٠، أوضح المسالك ١/ ٣٩، شرح التصريح ١/ ٥٧.
(٤) ينظر تعليل المؤلف لهذا الترتيب في: شرح المكودي على الآجرومية ص ٣٢، شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٦٤، شرح الآجرومية للرملي ص ٩٠.

وأما الفتحة فليس لها إلا موضع واحد كما تقدم، اللهم إلا أن يُقال: أراد[١] بالمواضع في الفتحة إفراد ذلك النوع.

قوله: (**فأمَّا الكسرةُ: فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضع، الأوَّل: في الاسمِ المُفردِ المنصرِفِ، وهو الاسمُ المُتمكِّنُ الأمكَنُ، نحو: مررتُ بزيدٍ، وسُمِّي منصرِفًا لدخولِ تنوين الصَّرفِ فيه، وهو المُسمَّى بتنوينِ التَّمكِين[٢] إلخ**)[٣].

(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل كما تقدم، و(**الكسرة**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**علامة**) خبر تكون، أي أمارة، و(**للخفض**) متعلق بعلامة، واللام بمعنى: على، و(**مواضع**) مخفوض بالفتحة لمنعه من الصَّرف، وهو مضاف إليه.

وقوله: (**الأول**) فيه ما مرَّ، وقوله: (**المفرد المنصرف**) نعتان للاسم، نعتًا بعد نعت، أي ولو حُكمًا، فيدخل المضاف والمقرون بـــ(أل)، مثال الأول: صليت في مساجدِ أمِّ المؤمنين، ومثال الثاني: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[٤].

وقوله: (**وهو الاسم المتمكِّن**) أي المعرب بأن لم يشبه الحرف، والأمكن بمعنى المنصرف، بأن لم يشبه الفعل[٥]، قال الحلاوي[٦]: «الأسماء منها ما هو متمكِّن أمكَن، وهو المنصرف، لأنه متمكِّن من الإعراب، أمكن من التنوين، ومنها متمكِّن غير أمكن، وهو غير المنصرف، لأنه متمكِّن من الإعراب غير متمكِّن من التنوين، ومنها اسم لا متمكِّن ولا أمكن، وهو المبني كالمضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء

---

(١) في (ح): أن يراد.

(٢) في (ح): التمكن.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٢٣، أوضح المسالك ٤/ ١١٥، شرح ابن عقيل ١/ ١٧، شرح التصريح ٢/ ٣١٥-٣١٦، حاشية الخضري ١/ ٤٧.

(٤) سورة التوبة آية: ٦٠.

(٥) ينظر: شرح التصريح ١/ ٣١٥-٣١٦.

(٦) هو محمد بن محمد، أبو العزم شمس الدين الحلاوي، نحوي من أهل بيت المقدس، توفي بمكة سنة ٨٨٣هـ، له: شرح المقدمة الآجرومية. ينظر: الأعلام للزركلي ٧/ ٥٠.

الأفعال، والأسماء الموصولة»[١]، نحو: ضربته، ونحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٢] ونحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٣]، [١٩/ أ] ونحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[٤]، ونحو: صَهْ فنكرمك، ونحو: جاء الذي قام[٥]، وقوله: (**نحو: مررت بزيدٍ**) أي ونحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧٩﴾﴾[٦]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ﴾[٧]، هذا إذا كانت الكسرة ظاهرة، وقد تكون مقدَّرة للتعذُّر، أو الثِّقَل، أو المناسبة: نحو: مررت بالفتى، والقاضي، وغلامي.

وقوله: (**لدخول تنوين الصَّرف فيه**) كان ينبغي له أن يقول: للحوق تنوين الصرف له؛ لأن الدخول يكون في الأول، والإضافة فيه من إضافة المسمَّى إلى الاسم، ويصحُّ أن تكون من إضافة البيان.

وقوله: (**تنوين التمكين**) أي فلو كان المفرد غير منصرف فسيأتي أنه يُجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، واعلم أنهم سمَّوا الاسم الذي يدخله تنوين التمكين منصرفًا؛ لانصرافه في جهات الإعراب الثلاث، أخذًا له من الانصراف، وهو صوت بَكَرَة حبل البئر، والذهب والفضة، والذي لا يدخله ذلك التنوين غير منصرف؛ لنقصه عن الانصراف إلى جهة الجر بالكسرة، أو لأنه ليس فيه تنوين فلا يُسمَع فيه صوت[٨].

---

(١) ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٦٥.

(٢) سورة النساء آية: ١٢٣.

(٣) سورة البقرة آية: ٢١٤.

(٤) سورة هود آية: ٧٢.

(٥) في (ح): جاء القوم الذي.

(٦) سورة الصافات آية: ٧٩.

(٧) سورة الأعراف آية: ٦٥.

(٨) اختلف النحاة في اشتقاق المنصرف: فقيل: من الصريف وهو الصوت؛ لأن في آخره تنوين وهو الصوت، وقيل: من الانصراف في جهات الحركات، وقيل: من الانصراف وهو الرجوع فكأنه، انصرف عن شبه الفعل. ينظر: المقتصد ١/ ١١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٨، أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٤٢، شرح التصريح ٢/ ٣١٥، الهمع ١/ ٨٥، شرح الأشموني ٣/ ٣٣٦-٣٣٧.

قوله: (**والثاني: في جمعِ التَّكسيرِ المنصرِف إلخ**).

(**التكسير**) مضاف إليه، والمنصرف نعت الجمع، واحترز بالمنصرف عن غير المنصرف، كـ(مساجد) و(دراهم)، فإنه يُجرُّ بالفتحة[(١)]، ولم يقل: في الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين، لزيادة الإيضاح للمبتدئ، ولأنه ربما يتوهَّم أن المنصرف مجموعهما، أو أن هذا من باب التغليب، أي تغليب المفرد على الجمع، أو عكسه.

قوله: (**نحو: مررت بزيودٍ وهنودٍ**) كان ينبغي له أن يزيد: وأسارَى وعذارَى؛ ليكون تمثيلاً لما إعرابه ظاهر، ولما إعرابه مُقدَّر، [٢٠/ ب] ومنه: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ﴾[(٢)]، و﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾[(٣)]، و﴿كَمْ تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝٢٥﴾[(٤)].

قوله: (**وسيأتي أنَّ غيرَ المنصرِف**) أي من المنفرد والجمع، نحو: بأحمدَ وعُمَرَ ومساجدَ، (**يخفض بالفتحة**).

قوله: (**والثالث: في جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ إلخ**)، (**السالم**) نعت الجمع، ومتعلقه محذوف، تقديره: السالم من التكسير، و(**المؤنث**) مضاف إلى جمع.

قوله: (**ولا يكون إلا منصرِفًا**) أي ولذا لم يقيِّد المصنِّف - رحمه الله - تعالى المؤنث السالم بالمنصرف، كما فعل فيما قبله. قوله: (**نحو: مررتُ بالهنداتِ، إذا لم يكن علما**) أي ومنه: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[(٥)].

قوله: (**فإذا كان عَلَمًا جاز فيه الصرفُ، وهو التنوينُ وعدمه**)، أي نحو: (عَرَفات) وهو عَلَم لموضع الوقوف، و(أَذْرِعَات)، وهي قرية من قرى الشام[(٦)]، واختلف العرب في

---

(١) لأنهما على صيغة منتهى الجموع. ينظر: شرح الرضي ١/ ١٤٥، شرح ابن عقيل ٣/ ٣٢٧.

(٢) سورة الجن آية: ٦.

(٣) سورة النور آية: ٣٦.

(٤) سورة الدخان آية: ٢٥.

(٥) سورة النور آية: ٣١.

(٦) ينظر: معجم البلدان ١/ ١٣٠.

كيفية إعراب هذا النوع المسمى به، على ثلاث فرق: فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة، فاستصحب بعد التسمية(١)، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، مراعاة للجمع، ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتأنيث(٢)، وبعضهم: يعربه إعراب ما لا ينصرف، فيترك تنوينه، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية(٣)، فالأول راعى الجمعية فقط، والأخير(٤) راعى التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الأمرين فراعَى الجمعية فحصل نصبه بالكسرة، وراعَى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه(٥).

قوله: (**وأمَّا الياءُ: فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثةِ مواضع، الأوَّل: في الأسماءِ الخمسةِ المعتلَّةِ المضافة إلخ**)(٦).

(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل، [٢٠/ أ] و(**الياء**) مبتدأ، والجملة بعده خبره، و(**علامة**) أي أمارة، وهو خبر (**تكون**) و(**للخفض**) متعلق بعلامة، و(**مواضع**) مجرور بالفتحة، لكونه على صيغة منتهى الجموع، و(**الأول**) فيه ما سبق، و(**الخمسة**) نعتُ (**الأسماء**) أي شرطها المتقدم، و(**المعتلة**) أي التي آخرها حرف علة؛ لأنها إن كانت مرفوعة ففي آخرها الواو، أو منصوبة ففي آخرها الألف، أو مجرورة ففي آخرها الياء، فلذلك أطلق عليها المعتلة، وإن

---

(١) وهذه اللغة الفصحى؛ لأن جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر، والكسرة في جمع المؤنث بمقابلة الياء في جمع المذكر، والتنوين بمقابلة النون في جمع المذكر. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٣، المقتضب ٣/ ٣٣١، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٣٤.

(٢) هذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٤، المقتضب ٣/ ٣٣١، تعليق الفرائد ١/ ١٣٩، التذييل ١/ ١٥٥.

(٣) هذه اللغة أجازها الكوفيون ومنعها البصريون. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٥٨، تعليق الفرائد ١/ ١٣٩، التذييل ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٤) في (ح): والآخر.

(٥) ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٢-٨٣.

(٦) تقدم الكلام على علامات إعراب الأسماء الستة. ينظر: ص ٢٧١.

كان حرف العلة مختلفًا، والمراد بكون آخرها حرف علة في اللفظ، فلا يرِدُ أن (فُو) آخره هاء، وأصله: فَوْهَ، بفتح الهاء وإسكان الواو، عند سيبويه[١] والخليل[٢]، وعند الفراء: بضم الفاء[٣].

وقوله: (**المضاف**) أي إلى غير ياء المتكلم كما سلف، فلو أُضيفَت إلى الياء أُعربت بكسرة مقدَّرة، نحو: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِأَخِي ﴾[٤].

قوله: (**نحو: مررتُ بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك**، وذي مال، **فهذه مخفوضةٌ بالباءِ الموحَّدةِ، وعلامةُ خفضِها: الياء نيابةً عن الكسرة**).

قوله: (**بأبيك**) ومنه: قوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾[٥]، وقوله: ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ ﴾[٦]، و(**ذي مال**) أي ومنه: ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ﴾[٧]، واسم الإشارة راجع للأسماء الخمسة.

وقوله: (**بالباء**) أي بمسماها و(**الموحدة**) أي المنقوطة بنقطة واحدة من أسفل، ولما كان رسمها مخالفًا لرسم النون لم يحتج إلى هذا القيد، و(**علامة**) أي أمارة، وفيه ما مرَّ، وقوله:

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٥٣، الممتع ١/ ٢٥٩، شرح الشافية للرضي ٣/ ٢١٥، ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٣.

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، الأزدي البصري، أبو عبد الرحمن، شيخ سيبويه، وأحد أذكياء العرب ونجبائهم، واضع أول معجم في العربية (العين) ، ومخترع علم العروض، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وشافه الأعراب، وتتلمذ له سيبويه، والأصمعي، والنضر بن شميل، وغيرهم، توفي سنة ١٧٥هـ. ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص ٥٤، طبقات النحويين ص ٤٣، إنباه الرواة ١/ ٣٧٦، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

(٣) ينظر: إصلاح المنطق ص ٨٤، اللسان (فوه) : ١٧/ ٤٢٤.

(٤) سورة الأعراف آية: ١٥١.

(٥) سورة يوسف آية: ٨١.

(٦) سورة يوسف آية: ٧٦.

(٧) سورة التكوير آية: ٢٠.

(**خفضها**) أي الأسماء الخمسة، و(**نيابة**) حال من الياء، أي النائبة نيابة.

قوله: (**والثَّاني: في التثنيةِ مُطلقًا، نحو: مررت بالزيدَينِ، والهندَينِ، فالزيدَينِ والهندَينِ، مخفوضان بالباءِ الموحَّدةِ، وعلامةُ خفضِهما: الياءُ المفتوحُ ما قبلها، المكسورُ [٢١/ ب] ما بعدها، نيابةً عن الكسرةِ**)[١].

قوله: (**التثنية**) أي المثَنَّى وما يُحمل عليه مما تقدم، و(**مطلقًا**) أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث، و(**بالزيدَينِ**) أي ومنه: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ﴾[٢]، وقولك: مررت بالاثنين كليهما، وبالاثنتين[٣] كلتيهما، ومنه: ﴿فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ﴾[٤]، ﴿إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ﴾[٥]، وقوله: (**فالزيدين**) مبتدأ مرفوع بألف مقدَّرة، منع من ظهورها الياء العارضة للحكاية، ويجوز: فالزيدان والهندان، بل هو أولى؛ لما سبق.

وقوله: (**مخفوضان**) خبر المبتدأ، أي كل منهما مخفوض (**بالباء**) أي بمسماها، و(**الموحدة**) فيه ما سبق، و(**علامة**) أي أمارة، وفيه ما مرَّ، وقوله: (**خفضهما**) أي الزيدَينِ والهندَينِ، وقوله: (**الياء**) لم يقيِّدها هنا، ولا فيما مرَّ بالتحتية؛ لأنه معلوم إذِ النطق بها يعيِّنها، و(**المفتوح**) نعت سببي، و(**ما**) نائب الفاعل، و(**نيابة**) حال.

قوله: (**والثالث: في الجمعِ السَّالمِ للمذكَّر، نحو: مررت بالزيدِينِ، فالزيدِينِ: مخفوض بالباء الموحدة، وعلامةُ خفضهِ الياءُ المكسورُ ما قبلَها، المفتوحُ ما بعدَها، نيابةً عن الكسرة**)[٦].

فقوله: (**في الجمع**) أي وما أُلحِق به مما تقدم، و(**بالزيدِينِ**) أي ومنه: ﴿قُل

(١) تقدم الكلام على علامات إعراب المثنى. ينظر: ص ٢٧٦.

(٢) سورة التحريم آية: ١٠.

(٣) في (ص) و(ز): وبالاثنين.

(٤) سورة الكهف آية: ٨٢.

(٥) سورة الرعد آية: ١٤.

(٦) تقدم الكلام على علامات إعراب جمع المذكر السالم. ينظر: ص ٢٦٣- ٢٦٤.

﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[١]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾﴾[٢]، ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣]، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٥﴾﴾[٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾[٥]، وقوله: (**فالزيدين إلخ**) مبتدأ مرفوع بواو منع من ظهورها ياء الحكاية، ويجوز: فالزيدون، وهو أولى، و(**مخفوض**) أي لفظه، و(**بالياء**) فيه ما مر، و(**الموحدة**) فيه ما سلف، راجع ما مرَّ، و(**علامة**) أي أمارة، و(**نيابة**) حال.

قوله: (**وأمَّا الفتحةُ: فتكونُ علامةً للخفضِ في الاسمِ الذي لا ينصرِف**[٦]**، وهو**[٧] **ما كان على** [٢١/ أ] **صيغةِ منتهَى الجموع، نحو: مررت بمساجدَ وبمصابيحَ إلخ**).

(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل، و(**الفتحة**) مبتدأ، والجملة بعده خبره، و(**علامة**) أي أمارة، وهو خبر (**تكون**)، و(**للخفض**) متعلق بعلامة، و(**الذي**) اسم موصول، محله خفض، على أنه أي المحل للاسم وحده، أو هو وصلته فيه البحث السابق، ودخل في الاسم: المفرد،

---

(١) سورة النور آية: ٣٠.

(٢) سورة الصافات آية: ١٨١.

(٣) سورة الفتح آية: ١٨.

(٤) سورة الأنعام آية: ٤٥.

(٥) سورة المجادلة آية: ٤.

(٦) هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أن حركة مالا ينصرف بناء، ينظر: شرح السيرافي ١/ ٢٤٠، ونسب هذا القول إلى المبرد في شرح المفصل ١/ ٥٨، والتذييل ١/ ١٤٥، والارتشاف ١/ ٤١٩، وصريح كلام المبرد يدل على أن مالا ينصرف معرب. ينظر: المقتضب ١/ ٢٤٨، وممن قال بأن حركة مالا ينصرف بناء أيضًا الزجاج. ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤، شرح الرضي على الكافية ١/ ١٠٦.

(٧) اختلف في حد ما لا ينصرف على قولين هما:

١- المسلوب منه التنوين، بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت، أخذًا من (الصرف) وهو الصوت الضعيف.

٢- أنه المسلوب منه التنوين والجر معًا، بناءً على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري.

ينظر: شرح الرضي ١/ ١٠١-١٠٢، الهمع ١/ ٨٥، شرح الأشموني ١/ ١٦٦.

نحو: عمرانَ، وإسحاقَ، وزينبَ، وفاطمةَ، وأحمدَ، ويزيدَ، وعُمَرَ، ومعدِيكرِبَ[١]، ودخل جمع التكسير، نحو: دوابَّ، ومساجدَ، فهو مُحترز قولِه فيما سبق: في الاسم المفرد المنصرف[٢]، وجمع التكسير المنصرِف، ولم يتعرَّض المصنف - رحمه الله - تعالى لتفصيله؛ لأنَّ مراده أن هذا النوع يُخفَض بالفتحة لا بيان تفصيله، وقد تكفل الشارح - رحمه الله - تعالى بذلك.

وقوله: (**في الاسم إلخ**) المراد بغير المنصرف ما دخلته علَّتان فرعيتان، من عِلل تسع أو واحدة تقوم مقامهما[٣]، يجمعها قول بعضهم:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قَدْ كَمُلاَ[٤]

وقول الآخر:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ بَعْدِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَولُ تَقْرِيبُ[٥]

فالاسم الذي لا ينصرِف أَشبهَ الفعل من حيث إن في كل منهما علتين فرعيتين، مرجع إحداهما اللفظ، ومرجع الأخرى المعنى، وقد يكون فيه علة واحدة تقوم مقام الفرعيتين[٦]،

---

(١) ذكر المؤلف مجموعة من الأمثلة للمفرد المجتمع فيه علتان، وسيأتي تفصيل ذلك في كلامه على العلل لاحقًا.

(٢) في (ح): المنصوب.

(٣) ينظر: الكافية لابن الحاجب ١/ ١٠٠، أوضح المسالك ١/ ٧٢، شرح الأشموني ١/ ١٦٦.

(٤) البيت من البسيط، وهو منسوب لابن النحاس، وفي نسبته إليه خلاف، وممن نسبه إلى ابن النحاس: ابن هشام في شرح القطر ص٥١٩، والشيخ خالد في التصريح ١/ ٨٤، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٠.

(٥) البيتان من البسيط. ينظر: أسرار العربية ص٣٠٧، الكافية لابن الحاجب ١/ ١٠١، شرح الأشموني ٣/ ٣٣٨-٣٣٩.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣١٥.

كصيغة[١] مُنتهى الجموع، وأَلِفَي التأنيث المقصورة والممدودة، وذلك لأن هذه العِلل التسع فروع؛ لأنَّ العدل [٢٢/ ب] فرع المعدول عنه، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والمعرفة فرع النكرة، والعُجمة فرع العربية، والجمع فرع الإفراد، والألف والنون المزيدتين فرع لما زِيد عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم[٢].

فإذا كان في الاسم علتان، كان بمنزلة فرعيتين، ومعلوم أن في الفعل فرعيتين عن الاسم وهما: اشتقاقه من السمو أي المصدر، والمشتق فرع المشتق منه، وفيه أيضًا فرعية معنوية وهي احتياجه إلى الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، وإذا حصلت مشابهة الاسم للفعل فيما ذكر منع مما يمنع منه الفعل، وهو التنوين والجر بالكسرة؛ لأنهما لا يدخلان في الفعل[٣].

و(**لا**) في قوله: (**لا ينصرف**) حرف نفي، وينصرف فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، يعود على الذي، والجملة صلة الذي، وقوله: (**وهو**) أي الاسم الذي لا ينصرف من حيث هو، سواء كان من الاسم المفرد أو جمع التكسير بأقسامهما، و(**ما**) أي جمع، و(**كان**) أي وجد.

وقوله: (**على صيغة مُنتهَى الجموع**).

الإضافة بيانية، أي على صيغة هي مُنتهى الجموع، لأن الجموع وقفت على حدها، فلا يجمع بعدُ جمعًا[٤] آخر، وخرج بذلك: كلب وأَكلُب، فإن جمعه وهو أكلُب منصرف، فلو جمع على أكالِب امتنع من الصرف[٥]؛ لأنه وصل للجمع الأقصى وهو مفاعل، وقوله: (**مُنتهى الجموع**) أي مشتملا[٦] على صيغة منتهى، أي على الصيغة التي وقفت عنها الجموع، فلا يتجاوز ولا يجمع مرة أخرى بعد بلوغها، وقوله: (**على صيغة إلخ**) إنما استقلَّ

---

(١) في (ح): كصفة.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٥٠٠-٥٠٥.

(٣) ينظر: اللباب ١/ ٥٠١، شرح الأشموني ٣/ ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) في (ح): بعدَ جمعها.

(٥) ينظر: شرح الرضي ١/ ١٤٥.

(٦) في (ح): شاملاً.

هذا الجمع بالمنع؛ لأن مطلق كونه جمعًا فيه فرعية عن المفرد، وكون الجموع وقفت على [٢٢/ أ] حده بمنزلة علة أخرى وهي لزومه لهذين الصيغتين[١].

قوله: (**نحو: مررت بمساجدَ**) أشار به لما كان على وزن مفاعل، نحو: أساورَ وصوامعَ، فلا يتقيد بكون أوله ميمًا، بل متى وجد الوزن منع الصرف[٢].

وقوله: (**ومصابيحَ**) أشار به إلى[٣] ما كان على وزن مفاعيل[٤]، من كل جمع بعد ألِف تكسيره ثلاثة أحرف أوسطها ساكن[٥]، نحو: قناديِل، وتماثِيل، والتقييد بسكون الأوسط ليخرج نحو: عمالِقة، وغطارِفة، وصيارِفة، فإنه منصرف لعدم سكون الوسط[٦].

قوله: (**أو كان مختومًا بألفِ التأنيثِ الممدودة، كـ(صحراء)**).

أي وهي ألف قبلها ألف، فقلبت هي همزة، فتسميتها ألفًا تجوُّز، أو لأنَّ الهمزة تسمى ألفًا مجازًا، والممدودة نسبة المد إليها تجوُّز، لأن الممدود ما قبلها، ولكنها سبب في المد؛ لأن المد لا بد له من سبب، وسببه شيئان: همز أو سكون، و(**صحراء**) اسم نكرة، وكذا: أشياء، وزكرياء، وأصفياء، فلا فرق فيما فيه ألف التأنيث بين أن يكون اسمًا، أو صفةً، أو جمعًا[٧]، وإنما استقلَّ ما فيه ألف التأنيث بالمنع، لأنه تأنيث لازم، فنزل لزومه منزلة تأنيث آخر[٨].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣١٨، الهمع ١/ ٨٧، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٢٧، شرح التصريح ٢/ ٣١٧.

(٣) في (ح): على.

(٤) في المقتضب ٣/ ٣٢٧: ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل، وما كان على هذا الوزن، نحو: فعالِل، وفواعِل، وأفاعِل، وأفاعيل، وكل ما كان على سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٦، شرح التصريح ٢/ ٣١٧، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٦.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٣٥٦.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٦، شرح التصريح ٢/ ٣١٧، الهمع ١/ ٨٧.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٩، شرح التصريح ٢/ ٣١٧،

قوله: (**والمقصورة: كـ(حُبْلَى)**) أي أو كان مختومًا بألف التأنيث المقصورة[١]، كـ: حُبلَى، وذكرَى، وجرحَى، ومرضَى، جمعان: (لجريح ومريض)، وحُبلَى: صفة، والمقصورة: ألف لينة مفردة، سواء كانت في علم، كـ(رضوَى) جبل[٢].

قوله: (**أو كان فيه العلميَّةُ والتركيبُ[٣]، نحو: معدِيكرِبَ إلخ**).

هذا شروع من الشارح - رحمه الله - تعالى، لما فيه العلَّتان، والمراد بالتركيب: التركيب المزجي[٤]، والتركيب علة لفظية، [٢٣/ ب] ومثل معدِيكرِبَ: حضرموتَ، وبعْلَبَكَّ[٥]، فإن فيه العلمية، وهي فرع التنكير، والتركيب وهو فرع الإفراد[٦]، وأشار بالتركيب المزجي إلى أنَّ منع الصرف لا يكون مع غيره[٧]، كالمركَّب العددي، والإضافي،

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٦، شرح التصريح ٢/ ٣١٧، الهمع ١/ ٨٧.

(٢) يقع بالقرب من ينبع، وهو جبل منيف ذو شعاب وأودية. ينظر: معجم البلدان ٣/ ٥١.

(٣) في (ح): والتركيب المزجي.

(٤) المراد بالتركيب المزجي: أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا، لا بإضافة ولا بإسناد، بل يترل عجزه من الصدر مترلة تاء التأنيث. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٦، شرح الأشموني ٣/ ٣٦٦.

(٥) للمركب المزجي ثلاثة أحوال في إعرابه:

١- ما ذكره المؤلف، وهو أن يبنى جزؤه الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعديكرب، فيُبنى على السكون، ويُعرب جزؤه الثاني إعراب ما لا ينصرف، نحو: هذا حضرَموتُ، وهذا الإعراب هو الأشهر.

٢- أن يبنى على الفتح تشبيهًا بخمسةَ عشرَ، نحو: هذا حضرَموتَ.

٣- أن يضاف صدره إلى عجزه ويُعرب إعراب المتضايفين، نحو: هذا حضرُموتٍ. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٤، التذييل والتكميل ٢/ ٣١٥، شرح الأشموني ١/ ٢٢٠.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٢٩، شرح الأشموني ٣/ ٣٦٦.

(٧) يستثنى من المركب المزجي ما كان مختومًا بـ(ويه)، فإنه يبنى على الكسر. ينظر: الكتاب ٣/ ٣٠١.

والإسنادي، فإن الأول يقتضي البناء[١]، والثالث: الإعراب التقديري[٢]، والثاني: تجري أحكامه على جزئه الثاني من صرف وغيره لو كان مفردًا، وأما جزؤه الأول، فيُعرَب بالحركات الثلاث على كل حال، لفظًا أو تقديرًا[٣]، فتقول: جاء عبدُ زيدٍ، وعبدُ أحمدَ، والفتى، والحاصل أن الجزء الأول إما أن يكون معرَبًا لفظًا أو تقديرًا، ولا يكون إلا منصرفًا، وأما الجزء الثاني: فيكون مُعرَبًا وغير معرَب، ويكون منصرفًا وغير منصرف، كجاء غلامُ زيدٍ، وغلامُ أحمدَ.

قوله: (**أو العلميةُ والتَّأنيثُ، نحو: زينبَ، وفاطمةَ، والتأنيثُ علَّة لفظية، وهو فرعُ التذكيرِ إلخ**).

العلة المعنوية التي هي العلمية، والعلمية أي حقيقة أو تنزيلاً، فإنهم نزلوا الجزء منزلة الكلِّ، كما في قولهم: أبو هريرة، وقوله: (**نحو: زينب**) مثال للتأنيث المعنوي، وبقي من التأنيث قسم آخر: وهو التأنيث اللفظي فقط، نحو: حمزة وطلحة وثوبة، وشرط تحتم منعه الصرف: الزيادة على الثلاث كما مثَّلنا، أو تحرُّك الوسط كـ(سَقَرَ)، أو العُجمة كـ(حِمْصَ)، والنَّقل من المذكر إلى المؤنث، كـ(زيد) لامرأة، فإن تخلَّف شرط من هذه الشروط جاز الصرف وعدمه، كـ: (هِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ)[٤] اسم امرأة، فمن صرَفه نظر إلى

---

(١) أي المركب العددي، مثل خمسةَ عشرَ. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٢، كافية ابن الحاجب ٣/ ١٣٥.

(٢) أي المركب الإسنادي، مثل: (برقَ نحرُهُ). ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٤، شرح التصريح ١/ ١٢٩.

(٣) أي المركب الإضافي، وحكمه: أن يُجرى جزؤه الأول بحسب العوامل الثلاثة رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويجرُّ جزؤه الثاني بالإضافة. ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٢٦، شرح التصريح ١/ ١٣١، شرح الأشموني ١/ ٢٢١.

(٤) مذهب الجمهور جواز الوجهين، ومذهب الأخفش والزجاج المنع، لأن السكون لا يغير حكمًا أوجبه اجتماع علتين مانعتين، وذهب الفراء إلى أنه ما كان اسم بلد كـ(فَيْدَ) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز؛ لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون (هندًا ودعدًا وجمْلاً) على جماعة من =

خفة اللفظ، وأنها قد قاوَت إحدى الفرعيتين، ومن لم يصرفه نظر [٢٣/ أ] إلى وجود الفرعيتين في الجملة،[١]، واختُلف في الأَولى منهما، فعند سيبويه الأَولى المنع من الصرف[٢]، وعند أبي علي[٣] الأَولى الصرف[٤]، وروي بالوجهين قوله:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ[٥]

أي وهي أقداح الخشب[٦].

وقوله: (**زينب، وفاطمة**) مثال للتأنيث اللفظي والمعنوي.

وقوله: (**أو العلمية**) أي وهي علة معنوية، (**والعجمة**)[٧] وهي فرع العربية كما تقدم، وهي علة لفظية، ويُشترَط في العُجمة أن تُنقل من لسان العَجَم علمًا، وتُستعمَل عندنا علمًا

النساء، ولا يرددون اسم البلدة على غيرها، فلما لم تكثر في الكلام لزم ثقلها فمنعت من الصرف. ينظر: الارتشاف ٢/ ٨٧٨، الهمع ١/ ١١٣، شرح الأشموني ٣/ ٣٧٣.

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٣٢، الهمع ١/ ١١٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٠، الارتشاف ص ٨٧٨.

(٣) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي، قرأ النحو على الزجاج، وابن السراج، انتهت إليه رئاسة النحو، وله المصنفات المشهورة، ومنها: الإيضاح العضدي في النحو، والتكملة في الصرف، والمسائل البغداديات، والبصريات، والشيرازيات، والحجة في القراءات، توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ٣١٥، إنباه الرواة ١/٣٠٨، إشارة التعيين ص ٨٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ص٨٧٨، شرح الأشموني ٣/ ٢٥٤.

(٥) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ٢/ ١٠٢١، ولعبد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص ١٧٨.

والشاهد فيه قوله: (دعْدٌ) الأولى و(دعْدُ) الثانية، حيث صُرفت الأولى ولم تُصرف الثانية؛ لكونها اسمًا ثلاثيًّا ساكن الوسط، وإنما جاز فيها ذلك لخفتها.

والبيت من شواهد: الكتاب ٣/ ٢٤١، الخصائص ٣/ ٦١، المقتصد ٢/ ٩١٤، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠، شرح القطر ص ٣١٨، شرح الأشموني ٣/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: المحكم (علب) ٢/ ١١٨.

(٧) المراد بالعجمة: ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت. ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٣٣.

في أول نقلِها، نحو: إبراهيمَ، وإسحاقَ، ويعقوبَ، وفرعونَ، وهامانَ، وقارونَ[١]، وأن يزيد الاسم على ثلاثة أحرف[٢]، كما تقدَّم في الأمثلة، وأسماء الملائكة كلها أعجمية، إلا رضوان، ومالكٌ، ومُنكرٌ، ونَكيرٌ، وأسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممنوعة من الصَّرف، إلا صُنْ شَمْلَه[٣].

وقوله: (**نحو: إبراهيم**) أي ومنه: قوله: ﴿وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾[٤]، ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحۡيَىٰ﴾[٥]، ﴿وَفِي مُوسَىٰٓ﴾[٦]، فالفتحة مقدَّرة على الألف، هذا هو مذهب الجمهور، وذهب ابن فلاح اليمني[٧] إلى تقدير الكسرة، بجامع أن كلاًّ من الحركتين مقدر، وأطال في ذلك[٨]،

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٣٥، المقتضب ٣/ ٣٢٥، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦١، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٦، أوضح المسالك ٤/ ١٢٥، شرح الأشموني ٣/ ٣٧٦.

وذهب بعض النحاة إلى عدم لزوم هذا الشرط، ومنهم الرضي، وأبو علي الشلوبين، وابن هشام الخضراوي، وابن عصفور، وقال أبو حيان: «ومذهب الجمهور أنه لا يشترط». ينظر: شرح الكافية ١/ ١٤٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٠٨، الارتشاف ص ٨٧٧.

(٢) ينظر: الارتشاف ص ٨٧٦، أوضح المسالك ٤/ ١٢٥، شرح الأشموني ٣/ ٣٧٦.

(٣) إشارة إلى أسماء الأنبياء الستة: صالح ونوح وشعيب ومحمد ولوط وهود، وهي مصروفة لكونها عربية، عدا نوحًا ولوطًا، صرفت لخفتها. ينظر: المواهب الرحمانية ص ١٩٥، حاشية الصبان ٣/ ٣٧٧.

(٤) سورة النساء آية: ١٦٣.

(٥) سورة آل عمران آية: ٣٩.

(٦) سورة الذاريات آية: ٣٨.

(٧) هو منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان، أبو الخير، تقي الدين، نحوي يمني، له مؤلفات في علوم العربية وغيرها، منها الكافي، قال السيوطي: يدل على معرفته بأصول الفقه، والمغني في النحو، أربع مجلدات. توفي سنة ٦٨٠هـ. ينظر في ترجمته: بغية الوعاة٢/ ٣٠٢، كشف الظنون ٢/ ١٧٥١، الإعلام للزركلي ٧/ ٣٠٣.

(٨) ينظر: المغني لابن فلاح ١/ ٢٦٣-٢٦٤.

ورده المتأخرون بأنهم إنما قدروا الفتحة دون الكسرة محافظة على بيان الأصل(١)، ولأنَّ تقدير الأخف أخف(٢).

قوله: (**أو العلميةُ**) أي وهي علة معنوية كما تقدم، (**ووزنُ الفعل**) أي وهو فرع وزن الاسم، وهي علة لفظية، وقوله: (**نحو: أَحْمَدَ، ويَزِيدَ**) أي ويَشْكُر، فلا فرق بين أن يكون على وزن فعل ماض أو مضارع، ليدخل: شمَّر علمًا لفرس(٣)، ويزيد علمًا لشخص، ويَشْكُر علما لنوح(٤)، على [٢٤/ ب] نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام.

قوله: (**أو العلميةُ وزيادةُ الألفِ والنونِ**(٥)**، نحو: عثمان إلخ**).

(**العلمية**) علة معنوية، (**وزيادة الألف والنون**) علة لفظية، لا يُقال: الألف والنون من بنية الكلمة، كما توهم؛ لأنا نقول إنهما زائدتان على الأصل المأخوذ منه، وهو العَثَم مثلا، ألا ترى إلى شيطان، فإنَّ الألف والنون فيه زائدتان، إذا أخذناه من (شَاطَ) أي احترق، والنون فيه أصلية إذا أخذناه من (شَطَنَ) أي بَعُد(٦)، وقوله: (**نحو: عُثمان**) أي أو عِمران، أو بَدران، أو ثَوبان، فلا فرق في أوله بين أن يكون مضمومًا أو مفتوحًا أو مكسورًا، بخلاف الوصفية كما سيأتي، فلا تكون في (فَعلان) كـــ(سَكران)، إلا بالفتح(٧).

قوله: (**أو العلميَّة**) أي وهي علة معنوية، و(**العدل**)(٨) علة لفظية بالقوة، والتقدير أي

---

(١) ينظر: الهمع ١/ ١٧٨، المواهب الرحمانية للشنواني ص ٢٩٢.

(٢) وهذه قاعدة متقررة في أصول النحو. ينظر: أسرار العربية ص ٦٦، اللباب ١/ ١٠٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٣٥.

(٤) ينظر: الهمع ١/ ١٠٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٦٧، أوضح المسالك ٤/ ١٢٥، شرح التصريح ٢/ ٣٣٠، شرح الأشموني ٣/ ٣٦٩.

(٦) ينظر: المنصف ١/ ١٣٥، الممتع ص ١٧٣-١٧٤، شرح التصريح ٢/ ٣٣١.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٢٢، ٣٣٠.

(٨) العدل هو: إخراج الاسم عن صيغته الأصلية، بغير القلب، لا للتخفيف ولا لإلحـــاق ولا لمعـــنى. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ١١٣.

العدل التقديري، وهو فرع المعدول عنه، (**نحو: عُمَر**) أي ومثله: زُفَر، وضابطه: أن تسمع الكلمة ممنوعة من الصرف، وليس معها إلا علَّة واحدة: وهي العلمية، فيقدِّرون لها العدل عن كلمة أخرى حتى لا تنخرم القاعدة، أي قاعدة النُّحاة، فـ(عُمَر) معدول عن (عامِر)، و(زُفَر) معدول عن (زَافِر)(١)، خيفة التباس العلم بالصفة.

قوله: (**أو كان فيه الوصفُ والعدلُ**).

هذا شروع منه - رحمه الله - تعالى فيما يُجامع الوصفية، و(**الوصف**) علة معنوية، و(**العدل**) أي التحقيقي، وهي علة لفظية، نحو: أُحَاد ومَوحَد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُباع ومَرْبع، وهكذا إلى عُشَار ومَعْشَر، على الصحيح، فهي عشرون لفظة، وقيل: لا تتجاوز العرب رُبَاعَ ومَرْبَع(٢)، فـ(**مَثْنَى**) مجرور بفتحة مقدرة في الألف، منع من ظهورها التعذُّر، لأنه اسم مقصور.

قوله: (**والوصفُ ووزنُ الفعلِ، نحو: أَفْضَلَ إلخ**).

(**الوزن**) علة لفظية، [٢٤/ أ] أي بشرط أن يكون على وزن (أفعل)(٣)، نحو أَحْمَرَ، و(**أَفْضَلَ**) أي لأن مؤنثه فضلى، ومثله ما لا مؤنث له، نحو: أَكْمَرَ(٤)، وإن صُغِّر كأُحَيمِرَ(٥).

---

(١) بمعنى ناصر أو حامل. ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٤٤، شرح الأشموني ٣/ ٣٨٨.

(٢) هذا هو مذهب جمهور البصريين، الذين يقصرونه على السماع ولا يقيسونه، وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه يقاس ما لم يسمع على ما سمع، فيوصلونه إلى العشرة، وصححهم ابن هشام وأبو حيان، وقيل يقاس على ما سمع من (فُعال)؛ لكثرته دون (مفعل) لقلته. ينظر: المقتضب ٣/ ٣٨٠، شرح الرضي على الكافية ١/ ١٤٤، الارتشاف ٢/ ٨٧٤، أوضح المسالك ٤/ ١٢٢شرح التصريح ٢/ ٣٢٦، شرح الأشموني ٣/ ٣٥٣.

(٣) بشرط ألا يقبل التاء، إما لأن مؤنثه فَعلاء، أو فُعلى، أو لا مؤنث له، على نحو ما مثل المؤلف. ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٨، شرح التصريح ٢/ ٣٢٣، شرح الأشموني ٣/ ٣٤٦

(٤) أي عظيم الكمرة وهي الحشفة. ينظر: اللسان (كمر) ٥/ ١٥١.

(٥) لأنه على وزن: (أُبَيْطِر). ينظر: التصريح ٢/ ٣٢٥، شرح الأشموني ٣/ ٣٤٦.

قوله: (**والوصف وزيادة الألف والنون كسَكرانَ إلخ**).

(**الوصف**) فرع الموصوف، وهي علة معنوية، و(**زيادة الألف والنون**) علة لفظية، ويشترط أن يكون على وزن (فَعْلان)، بفتح الفاء وسكون العين، نحو: عَطْشان، وريَّان، وقوله: (**كسَكرانَ**) أي بشرط أن يكون أوَّله مفتوحًا، وأن يكون له مؤنث على (فَعْلى)(١)، احترازًا عما مؤنثه على (فَعْلانة)، فإنه مصروف، كنَدمان ونَدمانة، من المنادمة على الشراب، واحترزوا بذلك عن (نَدْمان) من النَّدم، فإنه ممنوع من الصرف(٢)؛ لأن مؤنثه (نَدْمى)(٣)، واختلفوا في صرف (رَحْمان) ومنْعِه من الصرف، فمن قال شرط منعه من الصرف وجود مؤنث له على (فعلى) صرفه؛ لأنه لا مؤنث له أصلاً(٤)، ومن قال شرط منع صرفه انتفاء مؤنث له على وزن (فَعْلانة) منع صرفه؛ إذ لا مؤنث له أصلاً(٥)، والله أعلم.

قوله: (**ولها شروطٌ تُطلَب من المطوَّلات**(٦) **إلخ**).

هذا من باب مقابلة الجمع بالجمع، فلا ينافي أنَّ لبعضها شرطًا واحدًا أو شرطين، وقوله: (**لها**) خبر مقدم، أي لهذه الأمثلة الجامعة لأقسام ما لا ينصرف، و(**شروط**) مبتدأ مؤخر، و(**تُطلَب**) نائب الفاعل مستتر فيه جوازًا.

---

(١) وزاد بعضهم وفيه خلاف: أو لا مؤنث له مثل: (لَحْيان) لطويل اللحية. ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١١٨، شرح الأشموني ٣/ ٣٤١.

(٢) وبنو أسد تصرف كل ما كان على (فعلان) لالتزامهم في مؤنثه (فعلانة). ينظر: شرح الأشموني ٣/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢/ ٨٥٦، أوضح المسالك ٤/ ١١٨، الهمع ١/ ١٠٣، شرح الأشموني ٣/ ٣٤١.

(٤) ومثله: لحيان، وممن صرفهما: أبو حيان، قال في الارتشاف: ٢/ ٨٥٦: «فأما لحيان ورحمان فالصحيح الصرف».

(٥) وهو ما ذهب إليه ابن هشام في أوضح المسالك ٤/ ١١٨، ووافقه الشيخ خالد الأزهري في التوضيح ٢/ ٣٢٣، وينظر: المساعد ٣/ ٩، والهمع ١/ ١٠٣.

(٦) ينظر في المزيد من علل موانع الصرف وشروطها: شرح التصريح ٢/ ٣١٥-٣٤٩، الهمع ١/ ٨٥-١٢٣، شرح الأشموني ٣/ ٣٣٥-٤٠٥.

وقوله: (**فهذه**) مبتدأ، خبره: جملة (**تخفض**) أي فهذه الأقسام المتقدمة بأسرها، (**كلها**) توكيد (**تخفض بالفتحة**)، (**نيابة**) حال من الفتحة، أي حالة كون الفتحة نائبة عن الكسرة، على خلاف الأصل، أي إذ الأصل في كل مخفوض أن يكون بالكسرة.

قوله: (**ما لم تُضَف إلخ**) ما مصدرية ظرفية، أي مدة عدم إضافتها، أي تقع مضافة، [٢٥/ ب] نحو: ﴿فِىٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤﴾[١]، و﴿يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا﴾[٢]، و﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[٣]، وقوله: (**أو تلي أل**)[٤] أي تقع بعدها .

تنبيه: استعمال (أي) في حيز النفي لنفي الأمرين جميعًا هو عُرف اللغة لا أصلها، إذ أصلها يصدُق بنفي أحد الشيئين كما هنا.

وقوله: (**فإنها**) أي الأقسام المتقدمة، (**حينئذ**)، أي حينئذ تضاف، أو تقع بعد ألف، فالتنوين عِوَض عن الجملة، والظرف أي حينئذ وما أُضيف إليه متعلق بالخبر، أي فإنها (**تُخفَض بالكسرة**) وقت إضافتها، أو وقوعها بعد (أَلْ).

وقوله: (**على الأصل**) في موضع النصب على الحال، أي حالة كون الكسرة متأصِّلة، وتكون مصروفة إن زالت منها إحدى العلتين[٥]، كالعلم إذا أُضِيف، وإلا فباقية على عدم الصرف، وقوله: (**مررت بأفضلِكم**) مثال المضاف، (**وبالأفضلِ**) مثال لما تَلِي (أَلْ).

---

(١) سورة التين آية: ٤.

(٢) سورة الأعراف آية: ١٤٥.

(٣) سورة التوبة آية: ٦٠.

(٤) هذا القيد وهو الإضافة أو دخول (أل) في إنابة الفتحة عن الكسرة في الجر للممتنع من الصرف. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤١، شرح التصريح ١/ ٨٤، شرح الأشموني ١/ ١٦٧.

(٥) يُصرَف الاسم الممتنع من الصرف لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون أحد سببيه العلمية ثم يُنكَّر، ويُستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية، مثل: أحمرَ، وسكرانَ.

الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين، كـ: (حُمَيدٍ وعُمَيرٍ) في: أحمدَ وعمرَ.

الثالث: إرادة التناسب، كقراءة نافع والكسائي: ﴿وسَلاسِلاً وأَغْلالاً﴾[الإنسان آية: ٥].

=

[علامات الجزم]

قوله: (**ولِلجَزمِ علامتانِ: السُّكون: وهو حذفُ الحركةِ**[١]، **والحَذفُ: وهو سقوطُ حرفِ العِلَّةِ، أَو النُّون**[٢] **لِلجازمِ**[٣] **إلخ**).

(**للجزم**) خبر مقدم، و(**علامتان**) مبتدأ مؤخَّر، أي أمارتان، و(**السكون**) بدل من (**علامتان**) أو خبر، أي أحدهما، أو مبتدأ، أو بالنصب بفعل محذوف، أي مقدَّر، كـ(أعني) وقدَّم السكون؛ لأنه الأصل في علامتي[٤] الجزم، وأخَّر الحذف؛ لأنه فرعه[٥]، وهو أي السكون، (**حذف الحركة**) أي إسقاطها، فيصدق بالفعل الذي استعمل له من أول الأمر مجزومًا.

والمراد بالحركة: الحركة أي الموجودة حالة الرفع والنصب، وهو أي (**الحذف: سقوطُ حرفِ العلة**[٦]) أي في الأفعال المعتلة، (**أو النون**) أي أو سقوط النون إلخ، أي في الأفعال الخمسة، وقوله: (**للجازم**) راجع للمسألتين، (**واحترزتُ بقولي: [٢٥/ أ] لِلجازمِ من نحو**: ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾[٧]، أي وهم: ملائكة العذاب[٨]، الغِلاظ الشِّداد، يَجُرُّون الناس إليها[٩]

الرابع: الضرورة الشعرية. كقول الشاعر:

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزة ... ...

ينظر: الارتشاف ٢/ ٨٩١، أوضح المسالك ٤/ ١٣٥، شرح التصريح ٢/ ٣٥٠، شرح الأشموني ٣/ ٤٠١.

(١) ينظر: شرح الآجرومية للرملي ص ٩٥، الفواكه الجنية ص ٥١.

(٢) في (ح): والنون.

(٣) ينظر: المرجعان السابقان.

(٤) في (ح): علامات.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٠.

(٦) ينظر: المرجع نفسه، ١/ ٥٥.

(٧) سورة العلق آية: ١٨.

(٨) ينظر: تفسير ابن كثر ٨/ ٤٣٧، تفسير البغوي ٨/ ٤٨١.

(٩) في (ح): إذ يجرون الناس إلى النار.

والعياذ بالله تعالى، من: (الزَّبْن) وهو الدَّفع[١]؛ لأنهم يدفعون الناس إلى النار، واحدها: زِبْنِيَّة أو زِبْنِي، على النسب، وأصله: زَباني[٢]، وياؤه عوض عن الألف، والسين في (سندع) للتنفيس، و(ندع) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة على الواو المحذوفة، لالتقاء الساكنين، وفاعله: مستتر فيه وجوبًا، تقديره: (نحن).

قوله: (**فإنَّ الواوَ حُذِفت في الخطِّ تبَعًا لحذفِها في اللَّفظِ، لالتقاءِ الساكنين[٣] إلخ**) أي وحيث حُذِفت الواو في اللفظ، فإن الضمة تقدَّر عليها محذوفة، وقوله: (**لالتقاء الساكنين**) علة لحذفها في اللفظ، لا لحذفها في الخط، فإنه[٤] يجب رسمها في غير القرآن، والساكنان هما: الواو واللام.

قوله: (**ومن نحو:** ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٥]، **فإنَّ النُّون حُذِفت لتوالي النونات**) أي واحترزت من نحو: (لتبلون) واللام للقسم، و(تبلوُنَّ) فعل مضارع مرفوع بالتجرد، وعلامة رفعه: النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو: نائب الفاعل، والنون المشددة: للتوكيد، وأصله: (تبلوون)، كـ(تنصرون) فأُتِيَ باللام للقسم، والنون للتوكيد، فصار (لتبلوونَنَّ) بواوين وثلاث نونات، تحركت الواو الأولى وانفتح ما قبلها قُلِبت الفًا، وحذفت لالتقاء الساكنين، فصار (لتبلونَنَّ)، فاجتمع ثلاث نونات: نون الرفع، ونون التوكيد المشددة، وهي بنونين، فحُذِفت نون الرفع[٦]، فالتقى ساكنان: الواو، ونون التوكيد، فحركت الواو بالضمة، ولم تُحذَف؛ لعدم ما يدلُّ عليها[٧]، فلو دلَّ على الواو دليل حُذِفت أيضًا، نحو:

---

(١) ينظر: الصحاح ١/ ٢٨٢، اللسان ١٣/ ١٩٤ (زبن) في كلٍّ.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٤٨٨، اللسان (زبن) ١٣/ ١٩٤، فتح القدير ٥/ ٦٦٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٤٩١.

(٤) في (ح): لأنه.

(٥) سورة آل عمران آية: ١٨٦.

(٦) تخفيفًا. ينظر: حاشية الصبان ٣/ ٣١٦.

(٧) ينظر: شرح التصريح ١/ ٥٢.

﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ﴾[١]. [٢٦/ ب].

وقوله: (**فإنَّ النُّونَ حُذِفت**) أي وقُدِّرَت، وحيث حذفت أي من اللفظ، أي قُدِّرت حرصا على بقاء علامة الرفع، لأن حرف الإعراب يُقدَّر كما تُقدَّر حركته، وقوله: (**لتوالي النونات**) أي الثلاثة وهي: نون التوكيد لأنها بحرفين، ونون الرفع، وهذه قاعدة: في أنه كلما اجتمع النونات وجب التخفيف بحذف نون الرفع[٢].

قوله: (**ولكلٍّ مِن السُّكونِ والحذفِ مواضعُ تختصُّ به إلخ**).

(**لكل**) خبر مقدم، و(**من السكون**) متعلق بالخبر وهو استقر، و(**مواضع**) مبتدأ مؤخر، وقوله: (**مواضع**) فيه تجوُّز، إلا أن تُراد الأفراد لكل من الشيئين، فيتضح حينئذ جمع المواضع، ولعله أراد هذا في كل ما ذكر مما سلف[٣] ومما يأتي، تسهيلاً على المبتدئ، وإلا ففي الحقيقة السكون ليس له إلا موضع واحد: وهو الفعل الصحيح، والحذف ليس له إلا موضعان وهما: الأفعال المعتلة، والأفعال الخمسة[٤].

قوله: (**فأمَّا السُّكونُ: فيكونُ علامةً للجزمِ في الفعلِ المضارعِ الصَّحيحِ الآخِر، إذا دخل عليه جازمٌ، ولم يتَّصل بآخِره شيءٌ إلخ**).

أي من النونات، أو ضمائر الفاعلين إلخ، (**أما**) حرف شرط وتفصيل، (**والسكون**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، و(**علامة**) أي أمارة، وهو خبر (**يكون**) وفيه ما مرَّ، و(**للجزم**) متعلق بـــ(علامة)، و(**المضارع**) نعت الفعل، و(**الصحيح**) نعت ثانٍ للفعل، و(**الآخر**) مضاف إليه، من إضافة الصفة المشبَّهة إلى مرفوعها في المعنى، والأصل: الصحيح آخره، والحاصل أنَّ (آخر) بالجر على الإضافة، والرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية.

وقوله: (**إذا**) أي وقت دخول إلخ، وقوله: (**جازم**) أي أنه احترز بدخول[٥] الجازم عن

---

(١) سورة آل عمران آية: ٨١.

(٢) ولا تحذف نون التوكيد؛ لفوات المقصود منها. ينظر: شرح الأشموني ١/ ١١٧.

(٣) في (ح): سبق.

(٤) ينظر: شرح الكفراوي على الآجرومية ص ٣٥.

(٥) في (ح): بقوله.

دخول الناصب، فلا يكون مجزومًا بل منصوبًا، ومما[١] إذا [٢٦/ أ] تجرَّد من ناصب وجازم فلا يكون أيضًا مجزومًا، بل مرفوعًا، وقوله: (**ولم يتصل بآخره شيء**) أي مما يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه، ولم يذكره لعلمه مما سبق، والأول: كنون النسوة، ونون التوكيد، فيكون مجزومًا محلاًّ[٢]، والثاني: كألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، فإنه يكون مجزومًا بحذف النون[٣].

قوله: (**نحو: (لَمْ يَضَرِبْ) فــ(يَضْرِبْ): مجزوم بــ(لَمْ) وعلامة جزمه: السكون إلخ**) أي ومنه: ﴿لَمۡ يَلِدۡ﴾[٤]، وقوله: (**فيضرب**) مبتدأ، وخبره: (**مجزوم**)، وقوله: (**بلم**) أي بهذا اللفظ، و(**علامة**) مبتدأ، وفيه ما تقدَّم، و(**السكون**) خبره.

قوله: (**والمرادُ بالصَّحيحِ الآخِرِ: ما لم يكن في آخرِه واوٌ، ولا ألفٌ، ولا ياءٌ إلخ**)[٥].

(**المراد**) مبتدأ، خبره (**ما**) أي فعل، (**لم يكن**) أي لم يوجد[٦]، (**في آخره واو إلخ**) لو أسقط الشارح – رحمه الله – تعالى لفظ (**في**) لكان أخصر وأنسب، وإنما قال: (**والمراد**) إشارة إلى أن الصحيح الآخر ما انتفى عن آخره هذه الحروف الثلاثة، وإن كان آخره همزة، أو حرف تضعيف، كــ(يقرأ) و(يشدّ) فإنه يقال فيه: صحيح الآخر، وإن كان يُسمَّى عند الصرفيين غير سالم؛ لأنَّ الهمزة والتضعيف من أحد أصوله[٧]، وقوله: (**بالصحيح**) متعلق بالمراد، وقوله: (**في آخره**) خبر كان مقدم، إن جعلت ناقصة، وإلا فمحله النصب على

---

(١) في (ح): وهما.

(٢) وهذا رأي بعض النحويين مثل: ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة. ينظر: شرح المقدمة الجزولية ص ٢٦٤–٢٦٥، التذييل ١/ ١٢٨–١٢٩، شرح التصريح ١/ ٥٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥١، الهمع١/ ١٧١، شرح الأشموني ١/ ١٧٠.

(٤) سورة الإخلاص آية: ٣.

(٥) ينظر: شرح المكودي على الآجرومية ص ٣٤، شرح الآجرومية للرملي ص ٩٥.

(٦) في (ح): أي يوجد.

(٧) الصرفيون يقسمون الفعل إلى سبعة أقسام منها: المهموز مثل: قَرَأَ، والأصم أو المضعف، وهو ما عينه ولامه من جنس واحد، مثل: شَدَّ. وينظر بقية الأقسام في الارتشاف ١/ ١٥٨– ١٦٥.

الحال، و(**واو**) اسمها.

قوله: (**وأمَّا الحذفُ فيكونُ علامةً للجزمِ في موضعين: الأوَّل: في الفعلِ المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، وهو ما كان آخرُه حرفَ علَّةٍ، نحو: لَمْ يَدْعُ، ولَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَرْمِ إلخ**)(١).

(**أمَّا**) حرف شرط وتفصيل، وفيه معنى الشرط، و(**الحذف**) مبتدأ، خبره في الجملة بعده، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، و(**علامة**) أي أمارة، وهو خبر يكون وفيه ما مرَّ، [٢٧/ ب] و(**للجزم**) متعلق بعلامة، و(**في موضعين**) متعلق بعلامة، على أنه حال منه، أي علامة كائنة للجزم، (**وفي الفعل**) متعلق بعلامة، و(**المضارع**) نعت للفعل، و(**المعتلِّ**) أي الذي اعتل آخره، فإضافته لفظية، أي الذي في آخره ألف وواو وياء، و(**الآخر**) بالجر على الإضافة، وبالرفع على الفاعلية، وبالنصب على المفعولية، وهو مضاف إليه من إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها في المعنى، والأصل المعتل آخره، (**وهو**) أي الفعل المعتل الآخر، (**ما**) أي فعل، أو الذي كان آخره، وفي نسخة: ما كان في آخره، والأولى أجود، (**حرف علة**) أي وهي الألف والواو والياء.

قوله: (**نحو: لَمْ يَدْعُ**)، أي ومنه: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾(٢)، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٣)، وهذه اللام لام الدعاء، و(**لَمْ يَخْشَ**) أي ومنه: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾(٤)، وقوله: (**فيدعُ**) هو وما عطف عليه في محل رفع، الأول على الابتداء، والثاني على العطف، وكذا الثالث، و(**أفعال**) خبره و(**بلم**) أي بهذا اللفظ، (**وعلامة**) مبتدأ، خبره (**حذفُ**)، أي أمارةُ (**جزمِها: حذف حرف العلة**)، أي لأن الجازم لما دخل ولم يجد حركة يتسلط عليها، لكون آخر الفعل

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٥، شرح التصريح ١/ ٨٦، شرح الأشموني ١/ ١٦٧-١٧٧.

(٢) سورة فاطر آية: ١٨.

(٣) سورة الزُّخرُف آية: ٧٧.

(٤) سورة التوبة آية: ١٨.

ساكنًا قبله، وكان حرف العلة لضعفه شبيهًا بالحركة، تسلط عليه فحذفه(١)، لأن الجازم عند الجمهور كالمسهل إن وجد فضلة دفعها، وإلا أخذ من قُوى البدن(٢)، وذهب سيبويه ومن تبعه(٣) إلى أنَّ الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها، وحُذِف حرف العلة عند الجازم، لأنه للفرق بين صورتَي المرفوع والمجزوم(٤)، ومنهم من يُثبتها، أي أحرف العلَّة الثلاثة، قال الشاعر:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ
كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا(٥) [٢٧/ أ]

وقوله:

.... كَأَنَّكَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ(٦)

---

(١) هذا مذهب أكثر النحويين. ينظر: المقتضب ٣/ ١٦٦، جمل الزجاجي ١/ ٥، المقتصد ١/ ١٨١، أصول ابن السراج ٢/ ١٦٤، شرح الشذور ص ٢٦.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ص ٢٤١-٢٤٢، شرح التصريح ١/ ٨٧.

(٣) ممن ذهب إلى هذا القول أبو حيان. ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٠٣، الارتشاف ٢/ ٨٤٨.

(٤) ظاهر قول سيبويه يدل على أن الفعل المعتل الآخر مجزوم بحذف حرف العلة، حيث قال: «فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرمِ ولم يغزُ ولم يخشَ». ينظر: الكتاب ١/ ٢٣.

(٥) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ينظر: شرح اختيارات المفضل ص ٧٧١.

والشاهد في البيت قوله: (لم ترى) حيث أثبت الشاعر حرف العلة (الألف) مع وجود الجازم، وهذه لغة أو ضرورة.

والبيت من شواهد: سر الصناعة ١/ ٧٦، اللباب ٢/ ١٠٩، التذييل ١/ ٢٠٩، شرح الأشموني ١/ ١٧٨.

(٦) لعل المؤلف يريد قول الشاعر:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئتَ مُعتَذرًا ... منْ هَجْو زَبَّانَ لمْ تَهْجُو ولمْ

=

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[(١)] ....

وعلى اللغة المشهورة يُحمل ذلك ونحوه على الضرورة، هكذا قال بعض المتأخرين[(٢)]، ويشكل عليه قراءة قنبل[(٣)]: {أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المحْسِنِينَ}[(٤)]، والجواب

والبيت من البسيط، وينسب لأبي عمرو بن العلاء، و(زبّان) اسمه على الأصح. ينظر: نزهة الألباء ص ٣١، معجم الأدباء ١١/ ١٥٨.

والشاهد في البيت قوله: (لم تهجو) حيث أثبت الشاعر حرف العلة (الواو) مع وجود الجازم.

والبيت من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢، سر الصناعة ٢/ ٦٣٠، الإنصاف ١/ ٢٤، شرح التسهيل ١/ ٥٦، توضيح المقاصد ١/ ١١٨، شرح التصريح ١/ ٨٧، الهمع ١/ ١٧٥، شرح الأشموني ١/ ١٧٨.

(١) هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

... . بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وهو لقيس بن زهير العبسي في شعره ص ٢٩، والشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) حيث أثبت الشاعر حرف العلة (الياء) مع وجود الجازم، وروي: ألم يأتِك، وألا هل أتاك، وألم يبلغك، ولا شاهد فيه على هذه الروايات الثلاث.

والبيت من شواهد: الكتاب ١/ ٣٢، معاني القرآن للفراء ١/ ١٦١، سر الصناعة ١/ ٧٨، أمالي ابن الشجري ١/ ١٢٦، شرح التسهيل ١/ ٥٦، التذييل ١/ ٢٠٦، الهمع ١/ ١٧٥، شرح الأشموني ١/ ١٧٨.

(٢) هذا هو رأي الجمهور، ونقل بعض النحويين أن إثبات هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام لغة لبعض العرب، وذهب آخرون إلى أن هذه الحروف هي حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، وأن حروف العلة قد حذفت.

ينظر: مصادر الشواهد السابقة.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء، أبو عمر، الشهير بقنبل، من أعلام القراء، كان إمامًا متقنًا انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره، ورحل إليه الناس من الأقطار، وولي الشرطة بمكة، وكان لا يليها إلا أهل الفضل والعلم. توفي بمكة سنة ٢٩١هـ. ينظر في ترجمته: النشر ١/ ١٢٠، غاية النهاية ٢/ ١٦٥، الأعلام للزركلي ٦/ ١٩٠.

(٤) سورة يوسف آية: ٩٠، وينظر: القراءات وعلل النحويين فيها ١/ ٢٧٧، الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/ ٦٨٥.

عنها: أن (مَنْ) موصولة، و(يتقي) مرفوع بضمة مقدَّرة على الياء، لا مجزوم، ويشكل عليه عطف (يصبر) عليه بالجزم، ويجاب بأن (يصبر) ليس مجزومًا، وإنما هو مرفوع، وسكن لئلا يلزم بناء فِعُل، وهو مرفوض عندهم، قال ابن مالك:

وفِعُلٌ أُهْمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلٌّ[(١)] ....

واعترض بإدخال الفاء حينئذ، وأجيب بأن (مَن) الموصولة أشبهت (مَن) الشرطية في العموم؛ ولذا دخلت الفاء في خبرها كما تدخل في جواب الشرط، ويؤيد القول بأن (مَن) شرطية جازمة قراءة مَن قرأ: (يَتَّقِ)[(٢)] بحذف الياء، وجزم (يصبرْ) ودخول الفاء[(٣)]، والله أعلم.

وقوله: (**نيابةً**) حال. قوله: (**فالمحذوف**) مبتدأ، خبره: (**الواو**) وقوله: (**مِن يدعُ**) أي مِن هذا اللفظ، (**الواو**) خبر المحذوف كما تقدَّم، و(**الضمة قبلها**) مبتدأ، خبره (**دليل عليها**) أي لأن الضمة تجانس الواو.

قوله: (**والمحذوفُ مِن (يخشَ) الألفُ، والفتحةُ قبلَها دليلٌ عليها**)، أي لأن الفتحة تجانس الألف. قوله: (**والمحذوفُ مِن (يرمِ) الياءُ، والكسرةُ قبلها دليل عليها**)، أي لأن الكسرة تجانس الياء.

قوله: (**والموضعُ الثاني: في الأفعالِ الخمسةِ التي رفعُها بثباتِ النونِ**[(٤)] **وهي: كلُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضميرُ تثنيةٍ، نحو: (لَمْ يَضْرِبا) و(لَمْ تَضْرِبا)، أو ضمير جمع لمذكر، نحو: (لَمْ يَضْرِبوا) و(لَمْ تَضْرِبوا)، أو ضميرُ المؤنثةِ المخاطبةِ، نحو: (لَمْ** [٢٨/ ب] **تَضْرِبِي) فهذه**

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك (باب التصريف) .

(٢) وهي قراءة الباقين. تنظر: مصادر الحاشية التالية.

(٣) ينظر: القراءات وعلل النحويين فيها ١/ ٢٧٧، الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/ ٦٨٥، البحر المحيط ٥/ ٣٣٨، أوضح المسالك ١/ ٨٠، الدر المصون ٤/ ٢١٢، شرح التصريح ١/ ٨٨، الهمع ١/ ١٧٦، حاشية الصبان ١/ ١٨٧.

(٤) ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٨٠، شرح الآجرومية للرملي ص ٩٥.

الأفعالُ الخمسةُ مجزومةٌ بـــ(لَمْ) وعلامةُ جزمِها: حذفُ النونِ، نيابةً عن السُّكونِ إلخ)[١].

(التي) اسم موصول في محل جر نعت لـــ**(لأفعال)** و**(رفعها)** مبتدأ، خبره **(بثبات النون)** والنون مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر صلة (التي) لا محلَّ لها من الإعراب، **(وهي)** أي الأفعال الخمسة، **(كل فعل إلخ)** وقوله: **(ضمير تثنية)** أي ضمير عائد على اثنين[٢]، وقوله: **(نحو: (لَمْ يَضْرِبا) و(لَمْ تَضْرِبا)**) أي ومنه: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَاۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾[٣]، **(ولَمْ يَضْرِبا)** أي ومنه: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾[٤]، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾[٥]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ⑧﴾[٦].

وقوله: **(نحو: (لَمْ يَضْرِبوا)**) أي ومنه: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[٧]، ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾[٨]، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾[٩].

وقوله: **(فهذه الأفعال)** بدل أو عطف بيان، و**(الخمسة)** كذلك بدل أو نعت، و**(مجزومة)** خبر المبتدأ، و**(بلم)** أي بهذا اللفظ، أو بقولك: (لم)، و**(علامة)** أي أمارة، وهو مبتدأ، و**(جزمها)** مضاف إليه، و**(حذف)** خبر المبتدأ، و**(النون)** مضاف إليه، و**(نيابة)** حال، وما ذكره هو المشهور على القول بأنَّ إعرابها بحركات مقدرة على لاماتها، فالجازم حذف

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥١، شرح ابن عقيل ١/ ٧٨-٧٩، الهمع ١/١٧١، شرح الأشموني ١/ ١٧٠-١٧١.

(٢) في (ح): على الاثنين.

(٣) سورة التحريم آية: ٤.

(٤) سورة النساء آية: ١٣٠.

(٥) سورة البقرة آية: ١٩٧.

(٦) سورة ص آية: ٨.

(٧) سورة البقرة آية: ٢٤.

(٨) سورة محمد آية: ٣٦.

(٩) سورة البقرة آية: ١٩٧.

الحركة المقدَّرة واكتفى بها، وحُذِفت النون عند الجازم لا به كما تقدم[1]، وحينئذ فيقال في نحو: (لم يضربا): جزمه سكون مقدَّر على الباء التي هي لام الفعل، منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بفتحة المناسبة للألف.

واعلم أن حاصل هذا الباب أربع عشرة علامة[2]، فإنه ذكر للرفع أربعًا، وللنصب خمسًا، وللخفض ثلاثًا، وللجزم اثنتين، فأربع من هذه المذكورات أصول، وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، والسكون للجزم، وباقي العلامات فروع: [٢٨/ أ] الألف في المثنى رفعًا، وفي الأسماء الخمسة نصبًا، والياء في المثنى، وجمع المذكر السالم نصبًا وجرًّا، وفي الأسماء الخمسة جرًّا، والواو في الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم رفعًا، والفتحة فيما لا ينصرف جرًّا، والكسرة في جمع المؤنث السالم نصبًا، والنون في الأفعال الخمسة رفعًا، والحذف في الفعل نصبًا وجزمًا، وهي في الحقيقة عشرة فقط: الحركات الثلاث، والسكون، والألف، والواو، والياء، وحذفها من آخر المضارع المعتل جزمًا، والنون وحذفها نصبًا وجزمًا.

ومواضع العلامات الفرعية تسعة: الأسماء الخمسة، والمثنى، والجمع، والأفعال الخمسة، وما لا ينصرف، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع المعتل الآخر، وتُسمَّى عندهم: أبواب النيابة[3].

---

(١) ينظر: ص ٣٢٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/ ٧٥، شرح الأشموني ١/ ١٢٧.

(٣) وعددها سبعة أبواب. ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٩، شرح التصريح ١/ ٥٧، الهمع ١/ ٧٧.

فصلٌ: تمرينٌ للمبتدئِينَ

(**فصلٌ**): هو لغةً: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحًا: اسم لألفاظ مخصوصة، دالة على معان مخصوصة[١]، وقد ذَكَر هذا الفصل في الباب الذي قبله على سبيل التفصيل، ثم ذكره هنا ثانيًا على سبيل الاختصار والإيجاز، لسهولة استحضار الجواب، واختصاره عند السؤال، وهو بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصلٌ، أو مبتدأ خبره محذوف قبله، تقديره: مما يُذكر فصلٌ، ويصحُّ إعرابه مفعولاً بفعل محذوف، لكن الرسم لا يساعده أي على المشهور، ويساعده على لغة ربيعة، أي لأنهم يقفون على الاسم المنون المنصوب بغير ألف، فيقولون: رأيت زيدْ، بسكون آخره من غير ألف[٢]، ويصحُّ جرُّه أيضًا على شذوذ[٣].

وقوله: (**في ذكر إلخ**) الجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف هو صفة لـــ(فصل)، والتقدير: فصل [٢٩/ ب] كائن في ذكر، أو مجموع، أو مؤلف في ذكر إلخ، وقوله: (**حاصل ما إلخ**) أي ما يحصل ويوجد مما تقدم، أي ومحصل هذا الكلام الطويل أن المعربات قسمان: قسم يُعرَب بالحركات، وقسم يُعرَب بالحروف، وقوله: (**حاصل ما تقدم**) (ما) اسم موصول مضاف إليه في محل جر وصلتها جملة (تقدَّم) وعائدها ضميره.

وقوله: (**من أول باب علامات الإعراب إلى هنا إلخ**) (مِن) بيان لـــ(ما)[٤] و(هنا) اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، وقوله: (**تمرينًا**) أي تدريبًا وتقوية وتعويدًا، وهو مفعول لأجله، أي ذكر ذلك لأجل التمرين، مِن مَرَن الشيء تعوَّده[٥]، وقوله: (**تمرينًا إلخ**) التمرين التكرير[٦] للتعليم، ولهذا كان ﷺ يكرر الحديث مرة بعد أخرى كي يُفهم عنه[١]،

---

(١) ينظر: التعريفات ص ١٧٤.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٦١٦.

(٣) تقدم الكلام على هذه الأوجه الإعرابية في أول باب الإعراب ص ١٩٥.

(٤) في (ح): بيان (مِن) لـــ(ما).

(٥) ينظر: الصحاح (مرن) ٢/ ١٦٧.

(٦) في (ح): التكرار.

وقوله: (**للمبتدئ**) بالهمز لأن فعله مهموز وهو ابتدأ يبتدئ، ويجوز أخذه مِن (ابتدا) بلا همز فيكون بالياء.

وقوله: (**على عادة المتقدمين**) أي من أنهم يذكرون الشيء أولاً مفصلاً ثم مجملاً؛ تسهيلاً على المبتدئ، فيذكرونه أولاً مفصلاً لاستفادة الأحكام منه، ثم ثانيًا مجملاً، لسهولة استحضار الجواب منه عند السؤال، ولا يرِدُ على هذا قولهم: إن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلاً أوقع في النفس؛ لأن هذا في حق المنتهين، وقوله: (**على عادة المتقدمين**) متعلق بذكر (**على**) أنه حال منه، وفيه دفع توهُّمِ أن المصنف - رحمه الله - تعالى ابتكره، وجملة: (**رحمهم الله**) دعائية خبرية لفظًا، إنشائية معنى، و(**أجمعين**) تأكيد للهاء في (**رحمهم**).

وقوله: (**وحاصله**) مبتدأ، أي خلاصة القول فيه (**أن يُقال إلخ**) أي الفصل، أو الكلام الذي تضمنه الفصل، أي محصله أو ما يتحصَّل منه، أو حاصل ما ذكر وما تقدَّم، وقوله: (**أن يقال**) هو في تأويل المفرد، أي وحاصله: قول [٢٩/ أ] المصنف، فهو خبر.

قوله: (**المُعربات قسمان**) مبتدأ وخبر، واستُشكِل بأنَّ المعربات جمع، وقسمان مثنى، فلا يصح الإخبار بالمثنى عن الجمع، ضرورة أنه لا يقال: الزيدون قائمان، وأجيب عن ذلك بجوابين: الأول أن في الكلام مضافًا محذوفًا، وذلك المحذوف إما أن يُقدَّر قبل المبتدأ، أو قبل الخبر، فإن قدرته قبل المبتدأ فتقدره مثنى، والتقدير: نوعا المعربات قسمان، وإن قدرته قبل الخبر فتقدره جمعًا، والتقدير: المعربات ذوات قسمين، فحُذف المضاف وأُقِيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، والثاني: أن الألف واللام للجنس، وإذا دخلت لام الجنس على الجمع أبطلَت منه معنى الجمعية، وصح الإخبار بالواحد والمتعدد[٢].

ويجاب أيضًا: بأن محلَّ وجوب المطابقة إذا لم يكن المثنى في معنى الجمع[٣]، كقوله

---

(١) من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((أنه كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثًا حتى تفهم عنه، وإذا أتى قوم فسلم عليهم سلم ثلاثًا)). ينظر: صحيح البخاري، كتاب العلم، رقم: ٩٥.

(٢) ينظر: حاشية ياسين على التصريح ١/ ٥٩، حاشية أبي النجا ص ٩٠.

(٣) ينظر: المواهب الرحمانية للشنواني ص ٢٢٠.

تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[١]، وهنا كذلك، ومنه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾[٢]، حيث رجع الضمير على الطائفتين مجموعًا؛ لأنه لو طابق لقيل في غير التنزيل: اقتتلا.

وقوله: (**المُعربات إلخ**) أي جنس المعربات من حيث هي لا يقيُّد كونها معربة بالحركات، ولا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره[٣]، وقوله: (**قسم**) بدل من: (**قسمان**) ويجوز أن يكون مبتدأ، وجملة (**يُعرب**) خبره، أي قسم منهما، وهو المسوِّغ للابتداء به حينئذ، وقوله: (**يُعربُ بالحركات**) الجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لـــ(قسم)، أو خبر عنه، وسوَّغ الابتداء به ذِكره في معرض التقسيم، وقوله: (**بالحركات**) متعلق بـــ(يُعرب) أي يعرب بالحركات وجودًا أو عدمًا، وحينئذ [٣٠/ ب] فلا حاجة لقول الشارح - رحمه الله - تعالى بعده: (**أو بالسكون**) إذ السكون يُقال له: إعراب[٤]، اللهم إلا أن يقال: أراد الشارح - رحمه الله - مطلق التغاير، ضرورة أن الحركة خلاف السكون، فتمم المراد بقوله: (**أو بالسكون**) وحينئذ فلا اعتراض على الشارح - رحمه الله - ، بل ما ذكره المتعيِّن والصواب، والتعليل بأنَّ السكون يقال له: إعراب هو عين الردِّ على من ادَّعى بحمل المتن له؛ إذ هو خلاف الحركة كما سلف[٥].

وقوله: (**الثلاث**) صفة للحركات، وتركت فيه التاء على القاعدة، وقوله: (**الضمة**) بالجرِّ بدل من الحركات، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، التقدير: أولها الضمة إلخ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، أو مفعول لفعل محذوف.

وقوله: (**المُعرباتُ قسمان**) عبارة صحيحة، ولا يرِدُ عليها أن المعربات أربعة أقسام:

---

(١) سورة النمل آية: ٤٥.

(٢) سورة الحجرات آية: ٩.

(٣) ينظر: المواهب الرحمانية للشنواني ص ٢١٩.

(٤) ينظر: المواهب الرحمانية للشنواني ص ٢٢٠، حاشية أبي النجا ص ٩١.

(٥) ينظر هذا الاعتراض في حاشية أبي النجا ص ٩١.

قسم يُعرب بالحركات، وقسم يُعرب بالسكون، وقسم يُعرب بالحروف، وقسم يُعرب بالحذف[(١)]، كما يُعلم من كلامه، لأن مراده بقوله: (**قسم يعرب بالحركات**) مما يعمُّ وجودها وعدمها، والجزم بالحذف، عدم الحرف الذي كان قبل وجود الجازم، وكذا النصب بالحذف، كما في الأفعال الخمسة.

قوله: (**والفتحة، والكسرة، أو بالسكون إلخ**) قدَّم المصنف - رحمه الله - تعالى ما يُعرب بالحركات؛ لأنه الأصل[(٢)]، والإعراب بالحروف إنما هو على سبيل النيابة، وأشار الشارح - رحمه الله - تعالى بقوله: (**أو بالسكون**) إلى أن المتن لم يشمله، إذ السكون مغاير للحركة.

قوله: (**وقسمٌ يُعربُ بالحروفِ الأربعة: الواو، والألف، والياء، والنون، أو بالحذفِ**).

قوله: (**وقسم**) معطوف على (قسم) المتقدم، والجملة من الفعل ونائب الفاعل [٣٠/ أ] نعت (قسم) جريًا على القاعدة من أن الجمل بعد النكرات صفات[(٣)]، أو خبر على ما سلف، و(**بالحروف**) متعلق بـــ(يعرب)، أي وجودًا أو عدمًا[(٤)] كما تقدم، و(**الأربعة**) صفة للحروف، و(**الواو**) بالجر بدل من الحروف، أو بالرفع أي وهي الواو، والأول أولى، ويجوز نصبه، وقوله: (**أو بالحذف**) أشار به إلى أن المتن لم يشمله، إذ وجود الشيء غير حذفه.

قوله: (**فالذي يُعربُ بالحركاتِ إجمالاً أربعةُ أنواعٍ: نوعٌ من الأفعالِ، وثلاثةٌ من الأسماءِ إلخ**).

(**الذي**) اسم موصول محله رفع على الابتداء، و(**يعرب**) فعل مضارع، نائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود على (الذي)، و(**بالحركات**) متعلق بـــ(يعرب)، وجملة بـــ(يعرب) صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر في (يعرب) المرفوع على النيابة عن الفاعل وإجمالاً،

---

(١) لأن ما يعرب بالحركات يشمل المعرب بالسكون، وما يعرب بالحروف يشمل المعرب بالحـــذف. ينظر: المواهب الرحمانية ص ٢٢٠.

(٢) ينظر: شرح المكودي على الآجرومية ص ٥١.

(٣) تتمة القاعدة: وبعد المعارف أحوال. ينظر: مغني اللبيب ٥/ ٢٤٦.

(٤) ينظر: المواهب الرحمانية للشنواني ص ٢٢٠.

أي على سبيل الإجمال، فهو منصوب بإسقاط الخافض، و(**أربعة أنواع**) خبر الموصول الواقع مبتدأ، وأتى فيه بالتاء لأنه مذكَّر، إذ مفرده نوع، و(**أربعة**) مضاف و(**أنواع**) مضاف إليه، و(**نوع**) بالرفع مبتدأ، وخبره في المجرور بعده، وبدل من (أربعة)، وقدم الشارح - رحمه الله - تعالى نوع الأفعال، وإن كان المناسب تأخيره لحكمة، وهي خروجه عن أصله، واستحقاقه للإعراب دون إخوته، ولقلة أفراده، ولأنه في مثاله الآتي في قوله: (**يضربُ زيدٌ إلخ**) عامل فيما بعده، ورتبة العامل التقديم عن المعمول[(١)].

وقوله: (**وثلاثة إلخ**) مبتدأ، خبره في الجار والمجرور بعده، وقوله: (**فأنواع**) مبتدأ، خبره الاسم وهذا على تقدير الشارح - رحمه الله - تعالى، و(**الثلاثة**) صفة، وقوله: (**الاسم**) هو وما عطف عليه بدل من (**أربعة**) على كلام المتن، و(**المفرد**) نعت الاسم، وهذا من تتمة باب الإعراب، فالمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا مُلحقًا بهما كائنين [٣١/ ب] وعشرين، ولا من الأسماء الخمسة، وأما في باب الكلام فهو ما لا يدلُّ جزؤه على جزء معناه[(٢)]، وفي باب المبتدأ والخبر فسيأتي إن شاء الله تعالى أن المفرد ما ليس بجملة ولا شبيهًا بها، أي بالجملة[(٣)]، وفي باب (لا) والمنادى ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به، أي بالمضاف[(٤)].

وقوله: (**المفرد**) أي صحيحًا كان أو مقصورًا، أو منقوصًا، نحو: زيدٌ، والفتى، والقاضي، أو مضافًا، كغلامِي، مذكرًا كان ذلك المفرد أو مؤنثًا، منصرفًا كان أو غير منصرف، معرفة كان أو نكرة، جامدًا كان أو مشتقًّا، متبوعًا كان أو تابعًا[(٥)].

قوله: (**نحو: جاءَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ**) هذا مثال للاسم المفرد الصحيح، ومثله ما لو كان إعرابه مقدَّرًا، تعذُّرًا أو استثقالاً، أو كان مضافًا نحو: رأيت غلامِي.

قوله: (**وجمعُ التَّكسيرِ، نحو: جاءَ الرِّجالُ، ورأيتُ الرِّجالَ، ومررتُ بالرِّجالِ**). قوله:

---

(١) في (ح): عن العمل.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/ ١٩، شرح الشذور ص ٣٢.

(٣) ينظر: شرح التصريح ١/ ١٩٨.

(٤) ينظر: المرجع نفسه ١/ ٢١١.

(٥) تقدم الكلام على إعراب المفرد. ينظر: ص ٢٥٣ و ٢٨٥ و ٣٠١.

(**وجمع**) معطوف على الاسم أيضًا، و(**التكسير**) مضاف إليه، و(**الرِّجال**) مثال لجمع الاسم الصحيح، ومثله: الأسارَى، والموالي، وغلماني، مما تقدَّر فيه الحركة تعذُّرًا أو استثقالاً، أو للمناسبة.

قوله: (**وجمعُ المؤنثِ السَّالِمِ، نحو: جاءتِ الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ ومررتُ بالهنداتِ**)، فقوله: (**جمع المؤنث**) معطوف على الاسم أيضًا، و(**المؤنث**) مضاف إليه، و(**السالم**) بالرفع نعت للجمع، وسواء كان علمًا أو صفة، نحو: المسلمات، ومثال جمع المؤنث: ما حُمِل عليه كــ(أُولات) وما سُمِّي به نحو: عَرَفات، وفَرَحات، وبَرَكات، فيكون مُعربًا بإعرابه[1]، وقوله: (**ورأيت إلخ**) الصواب إسقاط مثال المنصوب؛ لما سيأتي من استثنائه في قوله: (**وخرج عن ذلك الأصل إلخ**) قوله: (**ومررتُ بالهنداتِ**) قال [٣١/ أ] بعضهم[2]: ولم يذكر اسم الجمع، ولا اسم الجنس هنا، ولا في أول الباب؛ لدخولهما في قوله: الاسم المفرد؛ لأن لفظهما لفظ المفرد، نحو: قوم، ورهط، وجند، ونبق، وتمر.

قوله: (**ونوعُ الأفعالِ: الفعلُ المضارعُ الذي لم يتَّصِل بآخرِه شيءٌ، نحو: يَضْرِبُ، ولَنْ يَضْرِبَ، ولَمْ يَضْرِبْ إلخ**)[3].

(**نوع**) مبتدأ، و(**الأفعال**) مضاف إليه، و(**الفعل**) معطوف على الاسم، على بقاء المتن على أصله، وأما على تقدير الشارح - رحمه الله - تعالى فهو خبر عما ذكره، وسواء كان الفعل صحيحًا أو معتلاً و(**المضارع**) نعت لــ(**لفعل**) و(**الذي**) نعت للفعل أيضًا، مبني على السكون، و(**لم**) جازم ومجزوم، و(**بآخره**) متعلق بــ(**يتصل**) و(**شيء**) فاعل يتصل، والجملة صلة (الذي)، والعائد الهاء المجرورة بالإضافة.

وقوله: (**وكلُّها أي مجموعُ الأنواعِ الأربعةِ لا جميعها، لتخلُّف بعضِ الأحكامِ في بعضِها، أي فجميعُها يُرفعُ بالضمَّةِ، نحو: يضربُ زيدٌ، ورجالٌ، ومؤمناتٌ إلخ**).

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٨٢.

(٢) أي بعض شراح الآجرومية، ومنهم من قال بأن اسم الجمع واسم الجنس يدخل في جمع التكسير. ينظر: شرح المقدمة الآجرومية للحلاوي ص ٢٢٥.

(٣) سبق الكلام على إعراب الفعل المضارع المجرد. ينظر: ص ٢٦١ و ٢٨٧ و ٣٢١.

قوله: (**وكلها**) مبتدأ مضاف إليه، و(**مجموع**) أشار به إلى أنَّ المراد بكلٍّ: الكلِّ المجموعي، والفرق بين الكلِّ المجموعي والكلِّ الجميعي: أنَّ الكلَّ الجميعي الحكم فيه على كل فرد فرد، مثال: كل رجل يشبعه رغيفان، أي كل فرد من أفراد الرجال يشبعه رغيفان، أي غالبًا، والكلُّ المجموعي الحكم فيه على كلِّ مجموع الأفراد(١)، مثل: كلٌّ يحملون الصخرة العظيمة، و(**الأربعة**) صفة (**الأنواع**)، وقوله: (**لا جميعها**) معطوف على (**مجموع**) بـــ(لا)، وقوله: (**لتخلف**) أي إنما قلنا ذلك لتخلف إلخ، أو لم يصح إرادة الجميع لتخلف إلخ، وقوله: (**في بعضها**) متعلق بـــ(تخلف) أي إذ لا خفض في الأخير، ولا جزم في الثلاثة الأول، وقوله: (**مجموعها**) مبتدأ، والجملة بعده خبر، [٣٢/ ب] ولو أبقى المتن على ظاهره لسلم من إخراج المتن عن ظاهره، إذ لا يصح على تقديره أن يقال: (**ومجموعها تُرفع**) بالتاء، بل يجب أن يُقرأ: يُرفع بالياء لا بالتاء، ومثل هذا الإخراج لا يجوز بحال، و(**يرفع**) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى (**كلها**) و(**بالضمة**) متعلق بـــ(ترفع)، وجملة (**تُرفَع بالضمة**) خبر (**كلها**) على إبقاء المتن على ظاهره، (**نحو: (يضرب)، مثال الفعل المضارع الذي إلخ**) و(**زيد**) مثال المفرد المرفوع، و(**رجال**) مثال جمع التكسير المرفوع، و(**مؤمنات**) مثال جمع المؤنث السالم المرفوع، و(**تنصب**) بالبناء للمفعول، معطوف على (**ترفع**) و(**بالفتحة**) متعلق بـــ(تنصب)، وقوله: (**نحو: لن أضربَ(٢) زيدًا ورجالاً إلخ**)، وسكت - رحمه الله - تعالى عن جمع المؤنث السالم؛ لأنه يُنصَب بالكسرة على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

وقوله: (**وتخفض بالكسرة**) بالبناء للمفعول، معطوف على (ترفع) وبالكسرة متعلق بـــ(تخفض). قوله: (**نحو: مررتُ بزيدٍ ورجالٍ ومؤمنات**) أي ولم يأت بالفعل المضارع لِما عُلم من أنَّ الخفض لا يدخل في الفعل(٣). قوله: (**وتُجزَم بالسكون**) أي بالبناء للمفعول،

---

(١) ينظر: المغني ٣/ ١٠٤، الهمع ٢/ ٤٩٨.

(٢) في (ح): لن يضرب.

(٣) وذلك لعدة علل ذكرها العكبري في كتابه اللباب ١/ ٦٨.

وهو معطوف على (**ترفع**) وبالسكون متعلق بـــ(تجزم)، قوله: (**نحو: لم يضرب**) مثال للفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، وقوله: (**هذا**) مبتدأ، وقوله: (**هو**) ضمير فصل، لا محل له من الإعراب، وقوله: (**الأصل**) خبره.

قوله: (**وخرَجَ عن ذلك الأصلِ ثلاثةُ أشياءَ إلخ**).

(**خرج**) فعلٌ ماضٍ، والجارُّ والمجرور متعلق بـــ(خرج) و(**الأصل**) بدل أو عطف بيان، أي ما ينصب بالفتحة، ويُخفض بالكسرة ويُجزم [٣٢/ أ] بالسكون، و(**ثلاثة**) فاعل، و(**أشياء**) مضاف إليها، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف، لألف التأنيث الممدودة، والراجح في تصريفه أنَّ أصله: شَيْئَاء بوزن فَعْلاء، كحَمْرَاء، نُقلت همزة الأولى إلى موضع الفاء؛ كراهة اجتماع همزتين بينهما ألف، فوزنه: لَفْعَاء[١]، وهو ممنوع من الصَّرف، لألف التأنيث الممدودة، وقلنا: إن أصله: شَيْئَاء لأنَّ الشين فاء الكلمة، والياء عين الكلمة، والهمزة الأولى لام الكلمة، والهمزة الأخيرة للتأنيث، وقُدِّمَت لام الكلمة وهي الهمزة الأولى على فائها التي هي الشين، فصار اللفظ: أَشْيَاء، وألفها مانعة من الصَّرف كما تقدم.

وقوله: (**جمعُ المؤنَّثِ السَّالِمِ يُنصَب بالكسرةِ**) فـــ(جمع) بدل من (ثلاثة)، ويصح أن يكون خبر المحذوف، والتقدير: أحدها، أو مبتدأ خبره محذوف، أي منها، و(**المؤنث**) مضاف إليه، و(**السالم**) بالرفع صفة لجمع، وجملة (**ينصب**) في موضع نصب على الحال من

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين مثل: المازني، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والنحاس، والفارسي وابن جني، والعكبري، وابن يعيش، وابن الحاجب. وذهب الكسائي إلى أن وزنها أفعال، مثل: بيت وأبيات، ومنعت من الصرف توهمًا أنه كحمراء، وذهب الأخفش والفراء إلى أن أصل شيء: أشْيِئاء جمع شيِّئ، نحو: بيِّن وأبيناء، ووزنها أفعِلاء. ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٠-٣٨١، المقتضب ١/ ٣٠، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢١، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٢، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٣، الأصول ٣/ ٣٣٧، المنصف ٢/ ٩٤-١٠٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٠، شرح الملوكي ٣٧٦، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٦٨، الإنصاف ص ٨١٢-٨٢٠ شرح الشافية للرضي ١/ ٢٩-٣٠، الممتع ص ٣٢٩-٣٣١.

جمع المؤنث، وقوله: (**ينصب بالكسرة**) أي لمجانستها للياء حملاً على جمع المذكر السالم، وقوله: جمع المؤنث إلخ وهو ما جُمِع بألف وتاء مزيدتين كما تقدم، فإن كانت التاء أصلية كأبياتٍ وأمواتٍ وأقواتٍ، أو الألف أصلية كقضاةٍ ورماةٍ وغزاةٍ، فالنصب بالفتحة[١]، وحُمِل على هذا الجمع شيئان[٢]: أُولات، نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمۡلٖ﴾[٣]، وما سُمِّي به من ذلك نحو: رأيتُ عَرَفاتٍ، وسكنت أذرعاتٍ، وإنما جعلوا الكسرة علامة نصب هذا الجمع؛ لأنه فرع جمع المذكر [٣٣/ ب] السالم، وقد حُمِل نصبه على جره، فلو جعلوا الفتحة علامة نصب هذا للزِم أن يكون للفرع مزية على الأصل، وهو غير جائز[٤]، ولأدَّى إلى التباس الجمع بالمفرد الذي على صورته، نحو: (مرضات) في قوله تعالى: ﴿تَبۡتَغِي مَرۡضَاتَ أَزۡوَٰجِكَ﴾[٥].

قوله: (**نحو: رأيتُ الهنداتِ**) قال بعضهم: والذي يُجمَع بالألف والتاء خمسة أنواع[٦]:

الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، أي سواء كان علمًا لمؤنَّثٍ أو لمذكَّرٍ، كـ(طلحة)، أم[٧] اسم جنس كـ(تمر)، أم[٨] صفة كـ(نسّابة) أُبدلت تاؤه هاء في الوقف، أم لا، كـ(بنت)، ويُستثنَى من ذلك: شَاة وشَفَة وأَمَة[٩]، الثَّاني: عَلَم المؤنث مطلَقًا أي سواء كانت فيه التاء أم لا، لعاقل أم لا، الثالث: صفة المذكَّر الذي لا يعقل كـ﴿وَقُدُورٖ

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٢، شرح اللمحة ١/ ٢٨١-٢٨٢.

(٢) في (ح): أشياء.

(٣) سورة الطلاق آية: ٦.

(٤) تنظر هذه العلة في: أسرار العربية ص ٦٢، اللباب ١/ ١١٧.

(٥) سورة التحريم آية: ١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١١٢، المقرب ٢/ ٥٠-٥١، المساعد ١/ ٧٥-٧٦، الارتشاف ص ٥٨٥- ٥٨٧، الهمع ١/ ٧٩.

(٧) في (ح): أو.

(٨) في (ح): أو.

(٩) استغناءً عن الألف والتاء بتكسيرها على شِياه وشِفاه وإماء. ينظر: الهمع ١/ ٧٩.

رَّاسِيَـٰتٍ﴾[١]، و﴿أَيَّامٍ مَّعۡـدُودَٰتٍ﴾[٢]، بخلاف صفة المؤنث، كـ(حائض) والعاقل كـ(عالم)، الرابع: مصغَّر المذكر الذي لا يعقل كـ(دُرَيهِمات)، بخلاف مصغَّر المؤنث كـ(خُنيصِر). الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف، سواء كان اسمًا، كـ(صَحْرَاء) أو صفة، كـ(حُبْلَى)، ويُستثنَى: فَعْلَى فَعْلان، وفَعْلاء أَفْعَل.

قوله: (**وكان حقُّه أنْ يُنصَب بالفتحة**) حقه اسم كان، أي كان المناسب فيه الجاري على الأصل ذلك، أي جمع المؤنث السالم أن يُنصَب بالفتحة، و(**أن**) وما دخلت عليه في تأويل مفرد خبر كان، أي النصب (**والاسم**) معطوف على جمع، و(**الذي**) نعت الاسم، وجملة (**لا ينصرف**) صلة الموصول، وجملة (**يخفض**) حال من الاسم، أي حالة كونه مخفوضًا بالفتحة، و(**بالفتحة**) متعلق بيخفض، وحكمة الخفض بالفتحة لأمرين: الأول: لقربهما من [٣٣/ أ] الكسرة في الخفة، الأمر الثاني: أنه لما وجد النصب بالكسرة طلب التقابل للجر بالخفض بالفتحة. انتهى شلبي[٣].

قوله: (**نحو: مررتُ بأحمدَ ومساجدَ، وكان حقُّه أن يُخفضَ بالكسرةِ إلخ**) أشار - رحمه الله - تعالى بتكرار المثال إلى أنه لا فرق بين أن يكون فيه علتان فرعيتان، أو ما يقوم مقامهما مما تقدم، والضمير في (**حقه**) عائد على الاسم الذي لا ينصرف، أي كان المناسب الجاري على الأصل أن يخفض بالكسرة؛ لأن الأصل الجرُّ بها، وإنما عدل عن الأصل من الجر بالكسرة؛ لأن الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل ثَقُل فيه ما يثقل في الفعل، فكان في موضع الكسر مفتوحًا[٤].

---

(١) سورة سبأ آية: ١٣.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٠٣.

(٣) في (ص) و(س): شلوبيني، والصحيح ما أُثبت في المتن، وشلبي هو أحمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين أبو العباس المصري، فقيه حنفي، من مؤلفاته: درر الفوائد حاشية على شرح الآجرومية للشيخ خالد الأزهري، توفي سنة ١٠٢١هـ. ينظر في ترجمته: هدية العارفين ١/ ١٥٣، الأعلام ١/ ٢٣٦.

(٤) سبق الكلام على علل الجر بالفتحة في الممنوع من الصرف. ينظر: ص ٣٠٨- ٣٠٩.

قوله: (**والفعلُ المضارعُ المعتلُّ الآخِرِ يُجزم بحذفِ آخره**)، (**الفعل**) معطوف أيضًا على جمع، و(**المضارع**) نعت للفعل والآخر بالجر مضاف إليه، ويجوز رفعه على الفاعلية، ونصبه على المفعولية، وجملة (**يجزم**) حال من الفعل أي حاله كونه مجزومًا بحذف آخره. قوله: (**نحو: لم يغزُ، ولم يخشَ، ولم يرمِ، وكان حقُّه أن يُجزم بالسكونِ**) أي لأن الأصل في الجزم أن يكون بالسكون، وإنما عدل عن الأصل لأن حروف العلة لضعفها تسلط عليها الجازم، فحذفها كما يحذف الحركة[١].

تنبيه: ما ذكرنا في إعراب كلام المصنف وأهم منه ذكر (كل) وبيان معنييها، وحمل كلام المصنف على ما يليق بكل من المعنيين، فنقول: اعلم أن (كلاً) تستعمل في كلامهم على معنيين: بمعنى (كل) المجموعي، وبمعنى (كل) الجميعي، والفرق بينهما أن كلَّ المجموعي الحكم على الجملة فلا ينافي في تخلفه عن بعض الأفراد، كقولك: كل أهل هذه البلدة يحملون الصخرة العظيمة، والكلُّ [٣٤/ ب] الجميعي: الحكم فيه على كل فردٍ فردٍ، كقولك: كل رجل يشبعه رغيفان، أي غالبًا[٢]، إذا تقرر هذا علمت أن (كل) في كلام المصنف - رحمه الله - لا يصح حملها على المعنى الأول فقط، ولا على المعنى الثاني فقط، فـــ(كل) في قوله: (**تُرفع بالضمة**) بمعنى كل الجميعي، لأنه لا يختلف منه شيء، لأن كلا من الاسم المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع، يرفع بالضمة، ولا يختلف منه شيء، وفي قوله: (**يُنصب بالفتحة، ويُخفض بالكسرة، ويُجزم بالسكون**) يتخلف منه ثلاثة[٣] وهي[٤]: جمع المؤنث السالم؛ لأنه ينصب بالكسرة، والأصل النصب بالفتحة، والاسم الذي لا ينصرف، يخفض بالفتحة، والأصل في الخفض الكسرة، والفعل المضارع المعتل الآخر، يجزم بحذف آخره، والأصل في الجزم: السكون، فهي في قوله:

---

(١) وهو مذهب الجمهور كما تقدم. ينظر: المقتضب ٣/ ١٦٦، أصول ابن السراج ٢/ ١٦٤، جمـــل الزجاجي ١/ ٥، المقتصد ١/ ١٨١، شرح الشذور ص ٢٦.

(٢) تقدم الكلام على التفريق بين الكل المجموعي والكل الجميعي. ينظر: ص ٣٣٥.

(٣) ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٨٧، شرح الآجرومية للرملي ص ٩٦.

(٤) في (ح) زيادة: في.

وتنصب بالفتحة إلخ، بمعنى (كل) المجموعي، فتلخص مما ذكرنا أنَّ كلاًّ في كلام المصنف – رحمه الله – محمولة على التوزيع على المعنيين المذكورين، والله تعالى أعلم.

قوله: (**والذي يُعرب بالحروفِ أربعةٌ أنواعٍ أيضًا**)، (**الذي**) اسم موصول مبتدأ، مبني على السكون، وهو قسيم قوله: (**فالذي يعرب بالحركات**) وجملة: (**يعرب**) صلة الموصول، والعائد الضمير[1] المستتر النائب عن الفاعل، و(**أربعة**) خبر الذي، و(**أنواع**) مضاف إليه، والذي يعرب بالحذف نوعان: الفعل المضارع المعتل الآخر، إذا دخل عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء، والأفعال الخمسة حالة النصب والجزم، و(**أيضًا**) مصدرُ (آضَ) إذا رجع، أي أرجع إلى الكلام السابق رجوعًا، أي كما أن الذي يعرب بالحركات أربعة أنواع.

قوله: (**ثلاثة**) [٣٤/ أ] مبتدأ، خبره في المجرور بعده، وهو قوله: (**من الأسماء**)، و(**نوع**) مبتدأ، خبره في المجرور بعده، وهو قوله: (**من الأفعال**) وهو معطوف على ما قبله، ويصح أن يكون بدلا، و(**واحد**) صفة لنوع، وقوله: (**فأنواع الأسماء**) مبتدأ، خبره التثنية على كلام الشارح – رحمه الله – تعالى، وعلى بقاء المتن بدل من (أنواع)، و(الأسماء) مضاف إليه، وقوله: (**الثلاثة**) صفة لأنواع بالرفع لا بالجر، صفة لأسماء، وقوله: (**التثنية**) بمعنى المثنَّى وما أُلحِق به، وهو (كِلا) و(كِلتا)، بشرط إضافتهما إلى مضمر، و(اثنان) و(اثنتان) مطلقًا، والتثنية بدل على كلام المتن، وخبر على تقدير الشارح – رحمه الله –، والتثنية في اللغة: العطف، تقول: ثنيت العُود إذا عطفت بعضه على بعضٍ[2].

وقوله: (**نحو: جاء الزَّيدانِ، وجمع المذكَّرِ السالم**)، (**جمع**) معطوف على (**التثنية**)، و(**السالم**) بالرفع صفة لجمع[3]، أي وما أُلحق به كـ(أولو) و(عِليُّون) و(**نحو: جاء الزيدون**) فاعل مرفوع بالواو.

قوله: (**والأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال**) (**الأسماء**)

(١) في (ح): والضمير العائد.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٩٦، اللسان (ثنى) ١٤/ ١١٥.

(٣) ينظر: شرح الآجرومية للحلاوي ص ٢٢٧، شرح المكودي على الآجرومية ص ٢٨.

معطوف أيضًا على (**التثنية**) و(**الخمسة**) نعت الأسماء، وفي بعض النسخ: الستة، بزيادة: (هنوك)، والمراد بالأسماء الخمسة: أي المعتلة المضافة[1].

قوله: (**ونوعُ الأفعالِ: الأفعالُ الخمسةُ وهي: (يفعلان) بالياء المثنَّاة تحت، و(تفعلان) بالتاء المثنَّاة فوق، و(يفعلون) بالياء المثنَّاة تحت، و(تفعلون) بالتاء المثنَّاة فوق، و(تفعلين) بالتاء المثنَّاة فوق، لا غير إلخ**).

(**الأفعال**) معطوف على بقاء المتن، وخبر على كلام الشارح - رحمه الله - تعالى، و(**الخمسة**) صفة للأفعال، وقوله: (**وهي**) مبتدأ، و(**يفعلان**) خبره في محل رفع، و(**تحت**) بالضم، أي تحتها، والأصل: [٣٥/ ب] تحتها، فحُذِف المضاف إليه ونُوِي معناه، فبُنِيت على الضمِّ تشبيها بالغايات، و(**تفعلان**) معطوف، و(**فوق**) فيه ما تقدم في (**تحت**)، و(**يفعلون**) معطوف، و(**تحت**) فيه ما تقدم، و(**تفعلون**) فيه ما تقدم، و(**فوق**) فيه ما تقدم، و(**تفعلين**) معطوف، و(**فوق**) فيه ما تقدم، وقوله: (**لا غير**) منع ابن هشام عربية أن يقال: (لا غير)[2]، وردُّوه بأنه مسموع، ومنه قوله:

.... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لا غَيرُ تُسْأَلُ[3]

(**فأمَّا التثنيةُ بمعنى المثنَّى، من إطلاقِ المصدرِ على اسمِ المفعولِ إلخ**) الفاء للتفريع،

---

(١) ينظر: شرح الشذور ص ٥١.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢/ ٤٥٣: (وقولهم: لا غير، لحن)، وتعقبه الدسوقي في حاشيته على المغني١/ ٣٦٣ بقوله: ورُد هذا بأنه كلام مستعمل (وكذا قال الشيخ خالد الأزهري في شرح التصريح ١/ ٧١٨، وقال صاحب القاموس:) قيل: وقولهم (لا غير) لحن، وهو غير جيد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر، ثم ذكر البيت. ينظر: القاموس (غير) ص ٤٥٣.

(٣) عجز بيت من الطويل، ولا يعرف قائله، وصدره:

جوابًا به تنجو اعتمد فوربِّنا

والشاهد فيه قوله: (لا غير) حيث جاءت (لا) مع (غير).

والبيت من شواهد: شرح التسهيل ٣/ ٢٠٩، وشرح التصريح ١/ ٧١٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٢، وحاشية الخضري ٢/ ٥٤، والقاموس (غير) ص ٤٥٣.

و(**أما**) حرف شرط وتفصيل، واعلم أن المثنى: اسمٌ دالٌّ على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، فخرج: شفع وزوج؛ لعدم الزيادة، واثنان واثنتان؛ لعدم التجريد، والأبوان والعمران ونحوهما؛ لعدم عطف المِثل عليه، لأن أَبَوَان تثنية أبٍ وأمٍّ، وقَمَرَان تثنية قمر وشمس، فالعطف فيهما من عطف الغير، لا من عطف المثل[1].

وأخصر من ذلك أن تقول: ما دلَّ على اثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين، ولك أن تقول في المثنى أيضًا: ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين إيجازًا، و(**التثنية**) مبتدأ، خبره جملة (**ترفع**)، وقوله: (**من إطلاق اسم المفعول**) أي لأن التثنية مصدر: ثَنَّى يثني تثنية، فهي فعل الفاعل، وإطلاقها على اسم المفعول الذي هو المثنى مجاز؛ لأن المثنى هو محل الإعراب دون التثنية التي هي فعل الفاعل.

قوله: (**فتُرفعُ بالألف، نحو: جاء الزيدانِ، وتُنصبُ وتُخفضُ بالياءِ المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نحو: رأيت الزيدَينِ، ومررت بالزيدَينِ**)، [٣٥/ أ] قوله: (**فترفع بالألف**) هذا هو المشهور، ومنهم من يُعربه بحركات ظاهرة، ومنه قول الشاعر:

يـــا أَبــــتِ أَرَّقَـــني القـــذَّانُ ... فَـــالنَّومُ لا تَأْلَفُـــهُ العَينَـــانُ[2]

وقوله:

أَلا يَادِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعَانِ[3] ... .

---

(١) تقدم الكلام على تعريف المثنى، ومحترزات التعريف في علامات الرفع. ينظر: ص ٢٧٦- ٢٧٨.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦ .
الشاهد فيه قوله: (العينانُ)، حيث ضُمَّت نون المثنى، وهي لغة.
والبيت من شواهد: الدرر ١/ ١٤٢، شرح التصريح ١/ ٧٨، شرح الأشموني ١/ ١٦٠، الهمع ١/ ١٦٢، خزانة الأدب ١/ ٩٢.

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لابن مقبل في الاقتضاب ص٧٨٧، وعجز البيت:
أَمَلَّ عليها بـــالبلَى المَلَـــوان
=

وبالألف متعلق بترفع، وإنما رفع المثنى بالألف لخفتها وكثرة دَور المثنى، لأن العادة إذا كثر دور اللفظ أعطي أخف الحروف، فإذا قلت: قام الزيدان، فالألف حرف تثنية وإعراب وعلامة رفع، وقوله: (**وتنصب**) معطوف على (**ترفع**) كما أن (**وتخفض**) معطوف أيضًا، و(**بالياء**) متعلق بتخفض، وهذا هو المشهور، وبعض العرب ألزمها الألف مطلقًا، وجعل إعرابها بحركة مقدَّرة عليها[1]، ولو قال: وتُخفض وتُنصب بالياء لكان أولى؛ لأن النَّصب محمول على الجر؛ لكونهما علامة الفضلات، ولأنهما يشتركان في المعنى في مواضع، نحو: قلت لزيدٍ، وخاطبت زيدًا، وفي اللفظ نحو: لَهُ، وأَنَّهُ، ولَكَ، وأَنَّكَ.

قوله: (**ما**) هو نائب الفاعل، والظرف صلته، وقوله: (**ما بعدها**) فيه ما تقدم، وقوله: (**مررت بالزيدَينِ**) حمل النصب على الجر، وما قبل الياء مفتوح للفرق بين المثنَّى والجمع، وللإشعار بأن الياء خَلَف عن الألف في حالة الرفع، قال ابن مالك:

وَتَخْلُفُ اليَا فِي جَمِيعِها الألِفْ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ[2]

ونون مكسورة في الكثير على الأصل في التقاء الساكنين، [٣٦/ ب] والنون عِوَض عن الحركة والتنوين، لثبوتها مع (أل)، وحذفها في الإضافة، وقيل: إنها عِوَض عن التنوين في المجرد عن الحركة في المحلى[3]، وعنهما في الإضافة، ولكن الصحيح أنها جِيء بها لدفع توهم إضافةٍ أو إفرادٍ، وأنها عوض عن التنوين فقط، إذ الحركة نائبٌ عنها حرفُ الإعراب، وبهذا

والشاهد فيه قوله: (السبعان)، حيث كُسرت النون وهو ملحق بالمثنى، والسبعان اسم موضع نقل من تثنية سبع.

والبيت من شواهد: الكتاب ١/ ٣٩٦، الخصائص ٣/ ٢٠٢، المخصص ٤/ ١٤٩، شرح الرضي ٣/ ٢٦٧، شرح التصريح ١/ ٦٦، المزهر ٢/ ٧٩، اللسان ٨/ ١٤٦.

(١) وتُنسب هذه اللغة لبني الحارث بن كعب. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٣، شرح التسهيل ١/ ٦٢، شرح الرضي ٣/ ٣٤٩، المساعد ١/ ٤٠.

(٢) ينظر: ألفية ابن مالك (باب المعرب والمبني) ص ١١.

(٣) في (ح): في العمل.

تعلم ضعف ما عليه المعربون[1].

قوله: (**وأمَّا جمعُ المذكَّرِ السَّالمُ: فيُرفعُ بالواوِ، نحو: جاء الزيدون، ويُنصبُ ويُخفضُ بالياءِ المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، نحو: رأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ إلخ**)[2].

(**أما**) حرف شرط وتفصيل، وفيه معنى الشرط، و(**جمع**) مبتدأ، و(**المذكر**) مضاف إليه، و(**السالم**) نعت الجمع، وجملة (**يرفع**) خبر، و(**بالواو**) متعلق بيرفع. وقوله: (**وينصب**) معطوف على (**يرفع**)، ولو قال: ويخفض وينصب لكان أولى؛ لأن النصب محمول على الجر، و(**تخفض**) معطوف على ترفع، و(**بالياء**) متعلق بتخفض لقربه، وقوله: (**المكسور ما إلخ**) فيه ما تقدم قريبًا، فإن قلت: قد وجد ما قبل الياء مفتوحًا في نحو: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾[3]، ومررت بالقوم المترضَين، قلت: هذا ليس هو ما قبل الياء، بل الحرف الذي قبله، وأصله: لمن المصطفيين، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، قُلِبت ألفًا، وحُذِفت لالتقاء الساكنين، وهكذا يُقال في كلِّ جمع مفرد مقصور[4].

قوله: (**وأمَّا الأسماءُ الخمسةُ: فتُرفعُ بالواوِ، نحو: هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال إلخ**)، (**أما**) حرف شرط وتفصيل، وفيه معنى الشرط، و(**الأسماء**) مبتدأ و(**الخمسة**) [٣٦/ أ] نعت الأسماء، وفي بعض النسخ: الستة، وجملة (**ترفع**) خبر، و(**بالواو**) متعلق بترفع، واعلم أن الأصل فيما يُعرب بالحروف أن يُرفع بالواو، وينصب بالألف، ويخفض بالياء، و لم يتفق ذلك إلا في الأسماء الخمسة، لأن المثنى والمجموع جمع سلامة أعربا بحرفين، وإنما ارتكب ذلك في الأسماء الخمسة دونهما لأنها مفردة، والمفرد أصل، فارتكب معه ذلك الأصل، وإنما لم تُعرب الأسماء الخمسة بالحركات مع أنها مفردة؛ لأنها متعددة معنى، لأنَّ الأبوَّة مثلاً من الأمور النسبية المستلزمة للإضافة إلى الغير، ولا يقال: يلزم عليه أن

---

(١) تقدم الكلام على آراء العلماء في علة مجيء النون في المثنى وجمع المذكر السالم في علامات الرفع. ينظر: ص ٢٧٩.

(٢) تقدم الكلام على إعراب جمع المذكر السالم. ينظر: ص ٢٦٣و ٢٩٤ و ٣٠٦.

(٣) سورة ص آية: ٤٧.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ١٠٩، الهمع ١/ ١٥٣، شرح الأشموني ٤/ ١٦٠.

يكون لها حرف إعراب، وإن لم يكن الاسم في بعضها على حرف واحد، وهو (فُو) و(ذُو)، ولا نظير لذلك، لأنا نجيب عن الأول: بأن المعرب إنما يقتضي حرف إعراب إذا كان علامة لقيامه بنفسه، وعن الثاني بأن لزوم حرف العلة لـــ(فو) و(ذو) قائم مقام حرف آخر، ولذلك لم يفرد (فو) إلا معوضًا من واوه ميمٌ، ولا يفرد (ذو) بوجه(١).

قوله: (**وتُنصبُ بالألف، نحو: رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مال إلخ**)، (**تنصب**) معطوف على (**ترفع**)، و(**بالألف**) متعلق بتنصب، وقوله: (**وتُخفضُ بالياء، نحو: نظرت إلى أبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مال**) فتخفض، معطوف أيضًا على ترفع، وبالياء متعلق بتخفض، وما ذكره في إعرابه هو المشهور، وفيها لغات أخر: منها إلزامها الألف مطلقًا وتُعربُ بحركات مقدَّرة عليها(٢).

قوله: (**وأمَّا الأفعال الخمسة: فتُرفعُ بثبوتِ النُّون، نحو: يفعلان، وتفعلان، [٣٧/ ب] ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، إلخ**)، (**أمّا**) حرف شرط وتفصيل متضمِّن معنى الشرط، و(**الأفعال**) مبتدأ، و(**الخمسة**) نعت للأفعال، والجملة من (**ترفع**) خبر المبتدأ، و(**بثبوت**) متعلق بترفع، وهو من إضافة الصفة للموصوف، أي بالنون الثابتة، و(**النون**) مضاف إليه، و(**نحو**) خبر المبتدأ محذوف، أي وذلك نحو. قوله: (**وتفعلين**) وما ورد من حذف النون لغير ناصب وجازم لا يقاس عليه، كما في قوله:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي(٣)

(**وتُنصبُ وتُجزمُ بحذفِها**) أي بحذف النون، نحو: لن يفعلا، ولم يفعلا، ولن يفعلوا، ولم يفعلوا، ولن تفعلي، ولم تفعلي. قوله: (**وتنصب**) معطوف على (**ترفع**) و(**تجزم**) معطوف

(١) ينظر: اللباب ١/ ٨٨-٩٥.

(٢) سبق الكلام على أقوال العلماء في إعراب الأسماء الستة في علامات الرفع. ينظر: ص ٢٦٩.

(٣) البيت من الرجز، ولا يعرف قائله.

الشاهد فيه قوله: (تدلكي) حيث حذفت نون الرفع في المضارع للضرورة.

والبيت من شواهد: الدرر١/ ٢٧، الخصائص ١/ ٣٨٨، شرح التسهيل ١/ ٥٣، شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٤، النكت الحسان ص ٣٠٨، الهمع ١/ ٢٠١، اللسان (دلك) ١٠/ ٤٢٦.

على ترفع كذلك، ولو قال: وتنصب وتجزم، لكان أولى؛ لأن النصب محمول على الجزم، وإنما حملوا النصب على الجزم هذا كما حملوا في الأسماء نصبها على جرها؛ لمكان الخصوصية فيهما، إذ الجزم خاص بالأفعال، والجر خاص بالأسماء(١)، و(**بحذفها**) متعلق بتجزم لقربه، وقوله: (**نحو**: **لن إلخ**) أي: وذلك نحو.

قوله: (**وحاصِلُ علاماتِ الإعرابِ عشرةُ أشياء: الحركاتُ الثلاثُ وحذفُها للجازمِ، والنُّونُ وحذفُها للنَّاصبِ والجازمِ إلخ**).

قوله: (**وحاصل**) مبتدأ، خبره (**عشرة**) و(**أشياء**) مضاف إليه، وقول الشارح - رحمه الله - تعالى: (**وحاصل إلخ**) تتمة لكلام المصنف - رحمه الله - تعالى؛ لأنه عد المعربات و لم يعد العلامات، وجعل هذه المذكورات علامات، جارٍ على طريقة المصنف - رحمه الله - في أن الإعراب [٣٧/ أ] معنوي، وعلى مقابله فهي الإعراب، وقد يجري لفظ علامة على لسان قائله من غير قصد لِعادة أو أُلْفة، وكذا عكسه، لنحو اختصارٍ، وإنما قال: (**عشرة**) وإن كان كلام المصنف - رحمه الله - يفيد أنها أربعة عشر، كما يؤخذ من عِدَة لعلامات، لأن بعض العلامات مكرَّر، لأن الألف تكون علامات للرفع والنصب، والكسرة علامة للخفض والنصب، والفتحة تكون علامة للنصب والخفض، فالحاصل من غير تكرار عشرة، فأسقط الشارح - رحمه الله - تعالى المكرر(٢).

و(**الحركات**) بدل من (**عشرة**) و(**الثلاث**) صفة و(**السكون**) معطوف، وهو علامة واحدة، ومحذوفة الضمة أو الفتحة و(**الأحرف**) معطوف، و(**الثلاثة**) صفة، و(**حذفها**) معطوف، وهو علامة واحدة، وضميره عائد على الأحرف الثلاثة، أي وحذف الأحرف الثلاثة للجازم و(**النون**) أي وهي علامة واحدة، (**وحذفها**) أي النون للناصب والجازم، أي وهو علامة واحدة أيضًا.

---

(١) ينظر: اللباب ٢/ ٧٥، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣.

(٢) في (ح): التكرار.

الفهارس العامة

ويشتمل على ما يلي:

١) فهرس الآيات الكريمة.

٢) فهرس القراءات القرآنية.

٣) فهرس الحديث الشريف.

٤) فهرس الأقوال والأمثال.

٥) فهرس الأبيات الشعرية.

٦) فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.

٧) فهرس الأعلام.

٨) فهرس المصادر والمراجع.

٩) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات الكريمة

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
هود	﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ﴾	١١٤	٢٩١
يوسف	﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا﴾	١١	٢٨٩
يوسف	﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾	١٦	٢٨٩
يوسف	﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾	٣٠	٢٥٤
يوسف	﴿وَقَالَتِ ٱخۡرُجۡ عَلَيۡهِنَّۖ﴾	٣١	١٨٨
يوسف	﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ٣٢﴾	٣٢	٢٠١، ٢٦١، ٢٦٢
يوسف	﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾	٥١	١٨٨
يوسف	﴿ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَآ أَخَانَا﴾	٦٣	٢٨٩
يوسف	﴿أَنَا۠ أَخُوكَ﴾	٦٩	٢٦٩
يوسف	﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾	٧٦	٣٠٥
يوسف	﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾	٨٠	٢٨٨
يوسف	﴿أَلَمۡ تَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمۡ﴾	٨٠	٢٨٩
يوسف	﴿ ٱرۡجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمۡ﴾	٨١	٣٠٥
يوسف	﴿قَالَ أَبُوهُمۡ﴾	٩٤	٢٦٩
الرعد	﴿مِن وَالٍ ١١﴾	١١	٢٨١
الرعد	﴿لِيَبۡلُغَ فَاهُ﴾	١٤	٢٨٩
الرعد	﴿إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ﴾	١٤	٣٠٦
الرعد	﴿مِن وَاقٖ ٣٤﴾	٣٤	٢٨١
إبراهيم	﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلۡكِبَرِ إِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَۚ﴾	٣٩	١٦٨

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
مريم	﴿فَكُلِي وَٱشۡرَبِي﴾	٢٦	٢٢٦
مريم	﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِي حَفِيّٗا ٤٧﴾	٤٧	٤٣، ٨٨
مريم	﴿لَهُۥ مَا بَيۡنَ أَيۡدِينَا وَمَا خَلۡفَنَا وَمَا بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾	٦٤	١٣٧
مريم	﴿هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا﴾	٧٤	٢٢٧
طه	﴿كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾	٤٠	٢٨٨
الحج	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ﴾	٣	١٦٢
الحج	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾	١١	٤٣، ١٩٠
الحج	﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾	١٩	٢٧٨
الحج	﴿وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ٢٩﴾	٢٩	١٧٣
الحج	﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾	٣٠	٦١، ١٦٣
الحج	﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا﴾	٣٧	٢٨٨
المؤمنون	﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١﴾	١	١٨٣
المؤمنون	﴿عَمَّا قَلِيلٖ﴾	٤٠	١٧٤
المؤمنون	﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ﴾	٩١	١٦٤
النور	﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾	٤	٢٩٥
النور	﴿قُل لِّلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٣٠	٣٠٦
النور	﴿وَقُل لِّلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾	٣١	٣٠٣
النور	﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ﴾	٣٦	٣٠٣
النور	﴿وَأَن يَسۡتَعۡفِفۡنَ﴾	٦٠	٢٨٨
النور	﴿قَدۡ يَعۡلَمُ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾	٦٤	١٨٤، ١٨٥
الفرقان	﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾	٥٣	٤٤، ٢٩٣

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
النمل	﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾	٣٣	٤٤، ١٦٥
النمل	﴿فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ ٤٥﴾	٤٥	٣٣١
القصص	﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٧﴾	٧	٢٦٨
القصص	﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ﴾	٢٣	٢٨٠
القصص	﴿وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣﴾	٢٣	٢٦٩، ٢٧٤
العنكبوت	﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾	١٤	٢٩٥
العنكبوت	﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ﴾	٣٣	٢٦٨
العنكبوت	﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾	٤٤	٢٩١، ٢٩١
الروم	﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ﴾	٣٨	٢٨٩
الروم	﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعۡفٖ﴾	٥٤	٢٥٠
لقمان	﴿هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ﴾	١١	٢٧٦
الأحزاب	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ﴾	٣٣	٢٨٨
الأحزاب	﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾	٣٥	٨٩
الأحزاب	﴿إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾	٤٩	٢٩١
سبأ	﴿وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍ﴾	١٣	٦٤، ٣٣٧
سبأ	﴿وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ﴾	١٦	١٧٣
فاطر	﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾	٣	٢٠٩
فاطر	﴿وَإِن تَدۡعُ مُثۡقَلَةٌ﴾	١٨	٣٢٣
يس	﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٢﴾	٢٢	١١١
الصافات	﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٩﴾	٧٩	٣٠٢

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
الذاريات	﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾	٤٩	٤٤، ٢٩٣
النجم	﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾	٤٥	٤٤، ٢٩٣
الرحمن	﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ﴾	٧٢	٤٣، ٢١٧
الواقعة	﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾﴾	٧٥	١٤
المجادلة	﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾	١	١٨٤
المجادلة	﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾	٤	٣٠٧
المجادلة	﴿وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾	١١	٨٢
الممتحنة	﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾	١٢	٢٦٠
الصف	﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾	١٤	٤٣، ١٦٥
المنافقون	﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴿١﴾﴾	١	٢٩٥
الطلاق	﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ﴾	٦	٢٩١، ٣٣٧
الطلاق	﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾	٧	٢٦٩
التحريم	﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾	١	٣٣٧
التحريم	﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾	٤	٣٢٧
التحريم	﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾	١٠	٣١، ٢٨٦
التحريم	﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ﴾	١٠	٣٠٦
الملك	﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴿٣﴾﴾	٣	١٦٤
القلم	﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٢٨٩
الحاقة	﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾	٧	٢٤٧

السورة	الآيـــــة	رقمها	الصفحة
نوح	﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ﴾	٢٥	١٧٤
الجن	﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ﴾	٦	٣٠٣
الجن	﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾	١٨	٤٤، ٢٨٧
المدثر	﴿قُمۡ فَأَنذِرۡ ٢﴾	٢	١٨٣
الإنسان	﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا﴾	٦	١٧٤
النبأ	﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ٣٢ وَكَوَاعِبَ أَتۡرَابٗا ٣٣﴾	٣١ــ٣٣	٤٤، ٢٨٧
النازعات	﴿فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ٤١﴾	٤١	٢٤٢
التكوير	﴿ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ﴾	٢٠	٣٠٥
الانشقاق	﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ ١٩﴾	١٩	١٦٧
التين	﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ٤﴾	٤	٣١٨
العلق	﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ١٨﴾	١٨	٣١٩
الزلزلة	﴿يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ٤﴾	٤	١٥١
النصر	﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾	١	٢٥٣
المسد	﴿تَبَّتۡ يَدَآ أَبِي لَهَبٖ﴾	١	٢٧٨
الإخلاص	﴿لَمۡ يَلِدۡ﴾	٣	٣٢٢
الإخلاص	﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾	٤	٨٥
الناس	﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ٢﴾	٢	١٥٧

فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآيــــــــــة	رقمها	الصفحة
الفاتحة	{الحَمْدِ لِلَّهِ}	٢	٢٠٢
البقرة	{سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ}	٦	٤٥، ٢١٢
يوسف	{أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المحْسِنِينَ}	٩٠	٤٥، ٣٢٥
يوسف	{أَنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المحْسِنِينَ}	٩٠	٤٥
الإسراء	{فَمَنْ اوتِيَ كِتَابَهُ}	٧١	٢٠٢
طه	{إِنَّ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ}	٦٣	٢٩٣
الروم	{ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضُعْفٍ}	٥٤	٤٥
الإنسان	{وسَلاسِلاً وَأَغْلالاً}	٥	٣١٨

فهرس الحديث الشريف

فهرس الأقوال والأمثال

م	القول أو المثل	الصفحة
١	تَسمَعَ بالمعَيدِيِّ خَيرٌ مِن أَنْ تَراهُ	٤٩، ١٥٧
٢	القلم أحد اللسانين، والحمية أحد الموتين	٢٧٢
٣	القلم أحد اللسانين، وما بين دفَّتي المصحف كلام الله	٤٨، ١١٨
٤	مُكرَهٌ أخاك لا بطلٌ	٤٩، ٢٧٢
٥	مَنْ ركب مَتْن عمياء خَبطَ خبْط عشْواء	٤٨، ٨٣

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	قائـــــله	البحر	آخر البيت	أول البيت
٢٧٧	بعض الفضلاء	الرجز	مَا رُكِّبَا	شرطُ المثَنَّى
٤٧، ١٨٤	لا يُعرف قائله	الكامل	مُعَذَّبَا	قَدْ وَالَّذي
١٧٤	نهشل بن حرِّي	الطويل	مَضَارِبُهْ	أَخٌ مَاجِدٌ
٣٠٨	ـــــــ	البسيط	تَرْكِيبُ	عَدْلٌ وَوَصْفٌ
١٦٦	النابغة الذبياني	الطويل	أَجْرَبُ	فَلا تَتْرُكَنِّي
٣٢، ٩٣	الفرزدق	الطويل	يُقـــارِبُه	ومَا مثلُهُ
٤٨، ٣١٣	جرير	المنسرح	الْعُلَبِ	لَمْ تَتَلَفَّعْ
٩٠	ـــــ	الوافر	رَقيـــبِ	نَحْوَنَا
٢٧٠	سنان بن الفحل الطائي	الوافر	طَوَيتُ	فإنَّ الماءَ
٣٦، ٢٧٨	قيس بن معاذ	الطويل	جَلْدَا	فَيَا رَبِّ
١٨٥	عبيد بن الأبرص	البسيط	بفِرْصَادِ	قَدْ أَتْرُكُ
١٧١	ثابت بن قطنة	الكامل	عَارُ	إِنْ يقتُلُوكَ
٣٢، ٩٣	لا يعرف قائله	الرجز	قَبْرُ	وقَبْـــرُ
٢٩٥	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مَصْرَعُ	سَبَقُوا
٦٤، ٣٢٤	لأبي عمرو بن العلاء	البسيط	تَدَعِ	هَجَوتَ
١٧٢	سويد بن أبي كاهل	الرمل	يُطَعْ	رُبَّ مَنْ
٢٧٣، ٢٧٤	العجاج	الرجز	وَفَا	خَالَطَ
٤١، ٥٢، ٣٤٣	ابنُ مالك	الرجز	أُلِفْ	وَتَخْلُفُ
٢٩٠	لم أقف على قائله	الوافر	أَبَاكَا	رَأَيتُ
٥٠، ٣٤٥	لا يعرف قائله	الرجز	الذَّكِي	أَبِيتُ
٣٠٨	ابن النحاس	البسيط	كَمُلاَ	اجْمَعْ
١١٩	الأخطل	الكامل	دَلِيلاَ	إِنَّ الكَلامَ
٢٠٧	ابن مالك	الرجز	مَاثَلَهْ	وحائض

فهرس الكتب الواردة في النص المحقق

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

أولا: المصادر والمراجع:

١. **إبدال الحروف في اللهجات العربية**: د. سلمان بن سالم السحيمي، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٢. **أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض**: للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣. **أدب الكاتب**: لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٥. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**: للإمام الشوكاني، تحقيق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة- الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦. **الأزهية في علم الحروف**: للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٧. **أسباب حدوث الحرف**: لابن سينا، صححه ووقف على طبعه: محب الدين الخطيب، مطبعة المؤيد- القاهرة، ١٣٣٢هـ.

٨. **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لابن الأثير، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب، ١٩٧٠م.

٩. **أسرار البلاغة**: للجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني- القاهرة، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٠. **أسرار العربية**: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

١١. **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:** لليماني، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٢. **الأشباه والنظائر في النحو:** للسيوطي، د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

١٣. **الإصابة في تمييز الصحابة:** لابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

١٤. **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي:** لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. حمزة عبد الله النشرتي، ط١، دار المريخ- الرياض، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٥. **إصلاح المنطق:** لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٨٧٠م.

١٦. **الأصول في النحو:** لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٧. **الأضداد:** لأبي بكر الأنباري، حققه: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٨. **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:** خير الدين الزركلي، ط١٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٩٧م.

١٩. **الأغاني:** لأبي الفرج الأصبهاني، طبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٤٥هـ- ١٩٢٧م.

٢٠. **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب:** لابن السيد البطليوسي، تحقيق: محمد عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م.

٢١. **ألفية ابن مالك في النحو والصرف:** لابن مالك، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٢. **أمالي ابن الشجري**: لابن الشجري، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٢٣. **أمالي الزجاجي**: للزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون.

٢٤. **أمالي السهيلي**: للسهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مصورة عن طبعة السعادة بمصر، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

٢٥. **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر الفرائد)**: للشريف الرضي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب العربية، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

٢٦. **الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)**: لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، ط١، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب- بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٧. **الأمالي**: لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٨. **إنباه الرواة عن أنباه النحاة**: للقفطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الفكر العربي- القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٩. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: للأنباري، ومعه كتاب: (الانتصاف من الإنصاف)، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت- صيدا، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٠. **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: لابن هشام الأنصاري، ومعه (عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك) : محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

٣١. **الإيضاح العضدي**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٢. **الإيضاح في شرح المفصل**: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنَّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٣. **الإيضاح في علل النحو**: للزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٤، دار النفائس- بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٤. **الإيضاح في علوم البلاغة**: ينظر بغية الإيضاح .

٣٥. **البحر المحيط في أصول الفقه**: للزركشي، خرّج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٦. **البداية والنهاية**: لابن كثير، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٧. **البسيط في شرح جمل الزجاجي**: لابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٣٨. **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح**: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة.

٣٩. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للسيوطي، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٤٠. **البلغة في تراجم أئمة اللغة**: للفيروزآبادي، تحقيق: محمد المصري، ط١، من منشورات مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤١. **البيان والتبيين**: للسيوطي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، ١٩٧٥م.

٤٢. **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

٤٣. **تاريخ الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخبار)**: للجبرتي، دار الجيل- بيروت.

٤٤. **التبصرة والتذكرة**: للصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، ط١، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٥. **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٦. **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٧. **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**: لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم- دمشق، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٨. **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، وزارة الثقافة-القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٤٩. **التعاريف (التوقيف على مهمات التعاريف)**: للمناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، ط١، دار الفكر المعاصر- دمشق، ١٤١٠هـ.

٥٠. **التعريفات**: للجرجاني، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٥١. **تعليق الدرة الشنوانية على شرح الآجرومية**: لأبي بكر الشنواني، مخطوطة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برقم (١٠١٩) .

٥٢. **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**: للدماميني، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٥٣. **تفسير البحر المحيط**: لأبي حيان، تحقيق: الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ: علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٥٤. **تفسير البيضاوي (أنوار التتريل وأسرار التأويل)**: للبيضاوي، تقديم: محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٥٥. **تفسير الجلالين**: لجلال الدين السيوطي وجلال الدين المحلي، راجعه: عبد القادر الأرناؤوط، ط٩، دار ابن كثير- دمشق.

٥٦. **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)**: للطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩م.

٥٧. **تفسير القرآن العظيم**: لابن كثير، ط١، الريان للتراث، ودار الحديث- القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٨. **التلخيص في علوم البلاغة**: للخطيب القزويني، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي.

٥٩. **تهذيب اللغة**: للأزهري، تحقيق: مجموعة من المحققين، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القومية العربية للطباعة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٦٠. **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط٢، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ١٩٧٥م.

٦١. **التوطئة**: للشلوبين: تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٦٢. **جامع الشروح والحواشي**: لعبد الله الحبشي، المجمع الثقافي- أبو ظبي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٦٣. **الجامع لأحكام القرآن**: للقرطبي، راجعه وضبطه وعلق عليه: د. محمد إبراهيم الحفناوي، خرج أحاديثه: د. محمود حامد عثمان، ط١، دار الحديث- القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦٤. **جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام**: لابن قيم الجوزية، قرأه وعلق عليه وخرج أحاديثه: مشهور بن حسن آل سلمان، ط١، دار ابن الجوزي- الدمام ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٦٥. **الجمل في النحو**: للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط٥، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٦. **جمهرة الأمثال**: لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، ط٢، دار الجيل بيروت.

٦٧. **جمهرة النسب**: للكلبي، تحقيق: د. ناجي حسن، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

٦٨. **جمهرة أنساب العرب**: لأبي حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، دار المعارف، ١٩٧٧م.

٦٩. **الجنى الداني في حروف المعاني**: للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ود. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٧٠. **حاشية الأمير على مغني اللبيب**: لمحمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة.

٧١. **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك**: للخضري، الطبعة الأخيرة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٩هـ- ١٩٤٠م.

٧٢. **حاشية محمد أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية**: لأبي النجا، علق عليه ووضع حواشيه: محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٧٣. **حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك**: ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية.

٧٤. **حاشية ياسين على التصريح**: لياسين الحمصي، مطبوع بهامش (التصريح على التوضيح)، دار إحياء الكتب العربية.

٧٥. **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للسيوطي: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م.

٧٦. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: للبغدادي، (عبد القادر بن عمر- ١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٧. **الخصائص**: لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٧٨. **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: للمحبي، دار صادر- بيروت.

٧٩. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: للسَّمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٨٠. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث الإسلامي- بيروت.

٨١. **دلائل الإعجاز**: لعبد القاهر الجرجاني، صححه: محمد عبده، دار الكتب العلمية- بيروت.

٨٢. **ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه**: شرحه: علاء الدين آغا، النادي الأدبي- الرياض، مطابع الفرزدق التجارية، ١٤١٠هـ.

٨٣. **ديوان الأخطل**: شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤

٨٤. **ديوان الحماسة**: لأبي تمام، تحقيق: أحمد بسبح، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٨٥. **ديوان العجاج**: رواية الأصمعي، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس- دمشق، المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧١م.

٨٦. **ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)**: تحقيق: وليم البروسي، مكتبة ابن قتيبة- الكويت.

٨٧. **ديوان زهير بن أبي سلمى**: بشرح ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٨٨. **ديوان عبيد بن الأبرص**: شرح: أشرف أحمد عدرة، ط١، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٨٩. **ديوان عدي بن الرقاع العاملي**: عن أبي العباس ثعلب، تحقيق: د. نوري حمودي القيسي ود. حاتم صالح الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٩٠. **ديوان قيس بن الملوح**: عني به وقدم له: عبد الرحمن المصطاوي، ط١، دار المعرفة- بيروت، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٩١. **ديوان كثير عزة**: شرح: قدري مايو، دار الجيل-بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٩٢. **الرسالة القشيرية**: لأبي القاسم القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود ود. محمود بن الشريف، مؤسسة دار الشعب- القاهرة، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٩٣. **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: للمالقي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٩٤. **روضة الطالبين**: للنووي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية- بيروت.

٩٥. **روضة الناظر وجنة المناظر**: لابن قدامة المقدسي، ط٢، مكتبة المعارف- الرياض، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٩٦. **سر صناعة الإعراب**: لابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم- دمشق، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٩٧. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي، المكتب التجاري للطباعة والنشر- بيروت.

٩٨. **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لابن عقيل، ومعه (منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل) : محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث- القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٩٩. **شرح أشعار الهذليين**: لأبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، مكتبة دار المعرفة ومطبعة المدني- القاهرة.

١٠٠. **شرح الآجرومية في علم العربية**: لعلي بن عبد الله السنهوري، تحقيق: محمد شرف، دار السلام - القاهرة.

١٠١. **شرح الآجرومية:** للرملي، تحقيق: د. علي موسى الشوملي، دار أمية للنشر والتوزيع- الرياض.

١٠٢. **شرح الأزهرية في علم العربية:** للشيخ خالد الأزهري، ومعه: حاشية الشيخ حسن العطار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

١٠٣. شرح الأشموني - ينظر حاشية الصبان.

١٠٤. **شرح التسهيل:** لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٠٥. **شرح التصريح على التوضيح:** للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٦. **شرح الحدود النحوية:** للفاكهي، تحقيق: د. محمد الطيب الإبراهيم، ط١، دار النفائس- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٠٧. **شرح العوامل المائة:** للشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف- القاهرة.

١٠٨. **شرح ألفية ابن مالك:** لابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل- بيروت.

١٠٩. **شرح الكافية الشافية:** لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي- مكة، دار المأمون- دمشق، ١٤٢٠هـ.

١١٠. **شرح اللمحة البدرية في علم العربية:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. هادي نهر، ط١، دار اليازوري العلمية- عمان.

١١١. **شرح المفصل:** لابن يعيش، عالم الكتب- بيروت، مكتبة المتنبي- القاهرة.

١١٢. **شرح المقدمة الجزولية الكبير:** لأبي علي الشلوبين، تحقيق: د. تركي العتيبي، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١١٣. **شرح المقدمة المحسبة:** لابن بابشاذ، تحقيق: خاد عبد الكريم، ط١، الكويت، ١٩٧٦-١٩٧٧م.

١١٤. **شرح المكودي على المقدمة الآجرومية في علم العربية:** للمكودي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٥٥هـ- ١٩٣٦م.

١١٥. **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير):** لابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

١١٦. **شرح حسن الكفراوي على متن الآجرومية:** للكفراوي، ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٤م.

١١٧. **شرح ديون الحماسة:** للمرزوقي، تحقيق: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

١١٨. **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة:** محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠م.

١١٩. **شرح شافية ابن الحاجب:** للرضي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي- بيروت، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٢٠. **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب:** لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢١. **شرح شواهد المغني:** للسيوطي، بتصحيحات وتعليقات: محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، وقف على طبعه: أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة- بيروت.

١٢٢. **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:** لابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٢٣. **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية- بيروت.

١٢٤. **شرح كافية ابن الحاجب**: للرضي، تصحيح وتذييل: يوسف حسن عمر، ط٢، من منشورات جامعة بنغازي، ١٩٩٦م.

١٢٥. **شرح ملحة الإعراب**: للحريري، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ط٣، دار التراث، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢٦. **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط٣، دار التراث العربي، ١٩٧٧م.

١٢٧. **الصاحبي في فقه اللغة**: لابن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه- القاهرة.

١٢٨. **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٢٩. **صحيح الإمام مسلم**: لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٣٠. **صحيح البخاري**: للبخاري، بيت الأفكار الدولية- الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٣١. **الصناعتين الكتابة والشعر**: لأبي هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١٣٢. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للسخاوي، منشورات مكتبة الحياة- بيروت.

١٣٣. **طبقات النحويين واللغويين**: للزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، طبع ونشر: محمد سامي أمين الخانجي. ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

١٣٤. **طبقات فحول الشعراء**: لابن سلام الجمحي، شرح محمود محمد شاكر، ط٢، مطبعة المدني- القاهرة، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

١٣٥. **العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، ط١، منشورات الأعلميّ للمطبوعات- بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٣٦. **غاية النهاية في طبقات القراء**: لابن الجزري، تحقيق: ج. برجستراسر، ط٣، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٢هـ.

١٣٧. **الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية**: لابن الخباز، تحقيق: حامد بن محمد العبدلي، الناشر دار الأنبار-بغداد-الرمادي.

١٣٨. **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: للشوكاني، تحقيق: سيد إبراهيم بن صادق عمران، ط١، دار الحديث- القاهرة، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٣٩. **الفروق اللغوية**: لأبي هلال العسكري، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

١٤٠. **الفصول الخمسون**: لابن معطي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الإيمان، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٤١. **الفصول في العربية**: لابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، دار الأمل- أربد، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٤٢. **فقه اللغة العربية وخصائصها**: للدكتور إميل بديع يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٨٦م.

١٤٣. **فقه اللغة وسر العربية**: للثعالبي، تحقيق: د. فائز محمد، ط١، دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١٤٤. **فقه اللغة**: للدكتور علي وافي، دار نهضة مصر للطبع والنشر- الفجالة- القاهرة.

١٤٥. **الفهرست**: لابن النديم، ضبطه وشرحه: د. يوسف علي الطويل، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٦هـ- ١٩٩٦م.

١٤٦. **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**: للجامي، تحقيق: د. أسامه طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٤٧. **فوات الوفيات والذيل عليها:** للكتبي، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ١٩٧٣م.

١٤٨. **الفواكه الجنية على متممة الآجرومية:** للفاكهي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٢هـ.

١٤٩. **القاموس المحيط:** للفيروزآبادي، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي-بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٥٠. **قاموس المصطلحات الصوفية:** لأيمن حمدي، دار أنباء للطباعة والنشر- القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٥١. **القراءات وعلل النحويين فيها:** لأبي منصور الأزهري، تحقيق: نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

١٥٢. **قضية التصوف (المدرسة الشاذلية):** للدكتور: عبد الحليم محمود، ط٣، دار المعارف- القاهرة.

١٥٣. **القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال:** عبد السميع شبانه، ط٥، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.

١٥٤. **الكافية في النحو:** لابن الحاجب، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، ط١، مكتبة دار الوفاء- جدة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.

١٥٥. **الكامل:** للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للنشر والطبع- الفجالة- مصر.

١٥٦. **الكتاب:** لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٥٧. **كشاف اصطلاحات الفنون:** للتّهاوني، تحقيق: د. لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

١٥٨. **الكشاف عن حقائق التتريل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: للزمخشري، دار الفكر- بيروت.

١٥٩. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين يالتقا ورفعت بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى.

١٦٠. **كشف المشكل في النحو**: للحيدرة اليمني، تحقيق: د. هادي عطية مطر، الجمهورية العراقية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م.

١٦١. **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**: للكفوي، قابله وأعده للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، طبعة ٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٦٢. **الكواكب الدرية على متممة الآجرومية**: للأهدل، ط٤، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٦٣. **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**: لنجم الدين الغزي، تحقيق: د. جبرائيل سليمان جبور، ط٢، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ١٩٧٩م.

١٦٤. **اللامات**: للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥هـ-

١٦٥. **اللباب في علل البناء والإعراب**: للعكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر- دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م- من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

١٦٦. **لسان العرب**: لابن منظور (محمد بن مكرم _ ت٧١١هـ) ، تصحيح: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط٢، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦٧. **ما ينصرف وما لا ينصرف**: للزجاج، تحقيق: د. هدى قرّاعة، ط٢، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٦٨. **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٦٩. **مجالس ثعلب**: لثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.

١٧٠. **مجمع الأمثال**: للميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية.

١٧١. **المجموع شرح المهذب**: للنووي، باشر تصحيحها: لجنة من علماء الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية.

١٧٢. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي- القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١٧٣. **المحرر الوجيز**: لابن عطية الأندلسي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

١٧٤. **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده، تحقيق: مصطفى السقا، ود. حسين نصار، ط١، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ١٣٧٧هـ.

١٧٥. **المخصص**: لابن سيده، اعتنى بتصحيحه: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٧٦. **المرتجل**: لابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، ط١، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

١٧٧. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: للسيوطي، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط٣، دار التراث- القاهرة.

١٧٨. **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**: لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني- بغداد.

١٧٩. **المساعد على تسهيل الفوائد**: لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر- دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٨٠. **المصباح في النحو**: للمطرزي، تحقيق: مقبول علي النعمة، ط١، دار البشائر- بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٨١. **مصطلحات النحو الكوفي**: د. عبد الله حمد الخثران، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٨٢. **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**: للسيوطي، تحقيق: د. نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة- بغداد، ١٩٧٧م.

١٨٣. **معاني الحروف**: للرماني، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق- جدة، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٨٤. **معاني القرآن للزجاج وإعرابه**: للزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب- بيروت ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٨٥. **معاني القرآن**: للأخفش، تحقيق: د. هدى محمد قرّاعة، ط١، مطبعة المدني- القاهرة، نشر مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٨٦. **معاني القرآن**: للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور.

١٨٧. **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٨٨. **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مكتبة المتنبي- بيروت ودار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٨٩. **المعجم الوسيط**: إخراج: د. إبراهيم أنيس وآخرين، ط٢.

١٩٠. **معجم مقاييس اللغة**: لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م.

١٩١. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: للذهبي، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط١، مطبعة دار التأليف، دار الكتب الحديثة.

١٩٢. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر- بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

١٩٣. **مفتاح العلوم**: للسكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، ط١، مطابع دار الرسالة- بغداد، ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.

١٩٤. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**: للشاطبي، تحقيق: د. عياد الثبيتي، مكتبة دار التراث- مكة المكرمة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٩٥. **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: للعيني، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، ط١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٢٩٩م.

١٩٦. **المقتصد في شرح الإيضاح**: للجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام- الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

١٩٧. **المقتضب**: للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٩٨. **المقدمة الجزولية في النحو**: للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

١٩٩. **المقرب**: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.

٢٠٠. **الممتع في التصريف**: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار المعرفة- بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٢٠١. **المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني**: لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٢٠٢. **الموضح في وجوه القراءات وعللها**: لابن أم مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، ط١، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم- جدة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٢٠٣. **نتائج الفكر في النحو**: للسهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع- الرياض.

٢٠٤. **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: لابن تغري برْدي، دار الكتب، مطابع كوستاتسوماس.

٢٠٥. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر- الفجَّالة - القاهرة.

٢٠٦. **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العمومية.

٢٠٧. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: للمَقَري، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، ١٣٨٨هـ.

٢٠٨. **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**: لأبي حيان، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٢٠٩. **النكت في تفسير كتاب سيبويه**: للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط١، منشورات معهد المخطوطات العربية- الكويت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢١٠. **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**: للقلقشندي، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢١١. **النوادر في اللغة**: لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق- بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٢١٢. **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**: للعيدروسي، صححه: محمد رشيد أفندي الصفار، نشر: المكتبة العربية- بغداد، مطبعة الفرات- بغداد، ١٣٥٣هـ- ١٩٣٤م.

٢١٣. **هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: للبغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية- استانبول، ١٩٥١م.

٢١٤. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢١٥. **الوافية في شرح الكافية**: لركن الدين الاستراباذي، تحقيق: عبد الحفيظ شلبي، مطابع سجل العرب، وزارة التراث القومي والثقافة- سلطنة عمان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

ثانيا: الرسائل العلمية:

٢١٦. **الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية**: لأبي بكر الشنواني، دراسة وتحقيق: أحمد حسن كوشان، رسالة ماجستير، بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة لعام ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢١٧. **شرح المقدمة الآجرومية**: للحلاوي، تحقيق ودراسة: عناية الله البلوشي، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية لعام ١٤١٥هـ.

٢١٨. **القلادة الجوهرية في شرح الدرة البهية نظم الآجرومية**: للفَشني، دراسة وتحقيق: بدر الجابري، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية لعام ١٤٢٠هـ.

٢١٩. **المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية**: لأبي بكر الشنواني، دراسة وتحقيق: أحمد بن محمد العضيب، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لعام ١٤٢٧هـ.

٢٢٠. **نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية**: للخطيب الشربيني، تحقيق: عبد الله الطريقي، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، ١٤١٥هـ.

فهرس الموضوعات